مختارات اسرائيلية



Jan. 2008

السنة الرابعة عشر- العدد ١٥٧ يناير ٢٠٠٨



ترجمات عبرية

- لقاء "أنابوليس" بداية عملية تسوية أم ضرورة سياسية..؟
- أبعاد الخلافات الأمريكية - الإسرائيلية حول الملف النووي الإيراني
- أسرار الاتصالات بين حركة حماس وإسرائيل
- لجنة الحاخامات تفتي بجواز استخدام المتدينين لشبكة "الإنترنت".

رؤية عربية

- اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة

مختارات اسرائيلية

مجلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
العدد ١٥٧ ـ يناير ٢٠٠٨

مؤسسة الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية
ت: ٢٥٧٨٦٣٠٠/٢٥٧٨٦١٠٠/٢٥٧٨٦٢٠٠ فاكس: ـ ٥٧٨٦٠٢٣٢

المحتويات

مقدمة

إسرائيل وحماس والتوتر الإقليمي

وصفت وزيرة الخارجية الإسرائيلية "تسيبي ليفني" الأداء المصري على الحدود مع قطاع غزة بالسيء والرديء، وكالت، في شهادتها أمام لجنة الخارجية والأمن بالكنيست، اتهامات عديدة للدور المصري.. وقد سبق للخارجية الإسرائيلية أن بعثت بشريط فيديو إلى أعضاء الكونجرس الأمريكي يتضمن ما اعتبرته الخارجية نوع من "التواطؤ" المصري مع حركة حماس، وقاد، ضمن مجموعة عوامل، إلى قرار أمريكي باستقطاع مائة مليون دولار من المعونة الأمريكية السنوية لمصر.

وقد أدت هذه التطورات إلى استياء مصري شديد، حيث وصف الرئيس مبارك تصريحات وتحركات الخارجية الإسرائيلية بأنها "تجاوز للخطوط الحمراء"، وهدد من بعده وزير الخارجية، السيد "أحمد أبو الغيط"، بتحرك دبلوماسي مصري ضد إسرائيل. وقد ازدادت حدة الأزمة مع قرار مصر بفتح معبر رفح أمام الحجاج من قطاع غزة للذهاب إلى السعودية، وأيضاً في طريق العودة.

ومن جانبها، لم تتوقف حركة حماس عن جهودها لتهريب السلاح ومعدات قتالية عبر سلسلة الأنفاق الموجودة على طول محور فيلاديلفي، كما تواصلت عمليات إطلاق الصواريخ والقذائف من قطاع غزة صوب مدن جنوب إسرائيل.

ووسط هذه التطورات، تسربت معلومات حول اتصالات بين حركة حماس وإسرائيل بهدف التوصل إلى صفقة لإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الأسير لدى فصائل فلسطينية مسلحة مقابل إفراج إسرائيل عن عدد محدد من الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، والتمهيد لإبرام هدنة تتوقف بموجبها عمليات قصف مدن جنوب إسرائيل بالصواريخ والقذائف، مع تحرك إسرائيل لرفع أو تخفيف الحصار المفروض على القطاع.

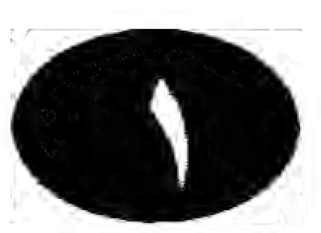
والملاحظ هنا أن حركة حماس وإسرائيل تتبادلان التصعيد والتهدئة وأيضاً الرسائل الرامية إلى الاتفاق على هدنة، ويبدو واضحاً أنهما يستخدمان القناة المصرية على النحو الذي يحقق لهما مصالحهما المتناقضة.. فحماس تضغط على إسرائيل، عبر الأنفاق وتصدير مشكلات أهل القطاع إلى مصر، مثل قضية الحجاج ومحاولة جعلها مشكلة مصرية، اضطرت على إثرها مصر إلى فتح المعبر، حيث لا يمكن منع الحجاج من المرور، ولا يمكن منعهم أيضاً من العودة إلى ديارهم. وقد أدى ذلك إلى مزيد من التوتر في العلاقات المصرية الإسرائيلية.

وإذا نظرنا إلى هذا التوتر، فسوف نرده إلى العامل الفلسطيني بالأساس، وبالتحديد حركة حماس، التي تستخدم الأنفاق في علميات التهريب، والتي صدرت قضية الحجاج لمصر، وأيضاً إلى العامل الإسرائيلي الذي يرفض إعادة تعديل البند الخاص بتواجد القوات على الحدود، على النحو الذي يسمح برفع العدد من سبعمائة وخمسين جندياً إلى ما بين ثلاثة إلى أربعة آلاف جندي بمعدات متطورة لوقف كافة عمليات التهريب.. فإسرائيل تواصل الشكوى من عدم قيام مصر بدورها في وقف عمليات التهريب عبر الأنفاق، وفي نفس الوقت ترفض تمكين مصر من القيام بهذه المهمة عبر زيادة عدد القوات على الحدود.

وهكذا، تتسبب حسابات حركة حماس والحكومة الإسرائيلية في تصعيد التوتر الإقليمي، حيث تتبادلان الرسائل عبر الأراضي المصرية، وهو أمر ينبغي أن يتوقف فوراً وأن يتحمل كل طرف مسئولياته ويدفع ثمن سياساته وحساباته.

د. عماد جاد

◆ دراسات ◆



كتاب اليهود العرب.. الانتماء القومى والدينى والعرقي (الفصل الثاني-٣): الدين.. كيف تم اعتبار اليهود العرب دينيين قوميين

بقلم: يهودا شنهاف - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوي

٩ . التدين الشرقى ليس موضع ثقة:

كان أنتسو سيرانى أول مبعوث التقى بيهود بغداد بعد مذبحة عام ١٩٤١، وكان سيرانى من الناحية الرسمية موظفاً فى مكتب شركة سوليل بونيه فى بغداد. غير أن جهده الأساسى هناك كان موجهاً للعمل السرى الصهيوني. وقد أعرب فى تقرير أرسله فى عام ١٩٤٢ عن إحباطه الشديد من اللقاء بينه وبين اليهود المحليين قائلاً:

"من الصعوبة بمكان أن نزعم وجود حياة يهودية هنا. ولكن ما يوجد هنا هو حياة محافظة. فهم يلتزمون بتقديس يوم السبت وأكل الطعام المجهز حسب الشريعة. ولكن ليس لديهم رجال دين ذوى شأن. ولا مجتهدين يتمتعون بالشهرة حتى داخل العراق. والحياة المحافظة هنا تنهار بدون معارضة شديدة. فموظفى الحكومة من اليهود يعملون يوم السبت. ولم أسمع أن أحدهم ترك وظيفته ليحافظ على قدسية يوم السبت. كما لم أسمع أن الكبار يعترضون على تدنيس أبنائهم لقدسية يوم السبت لدواعى العمل وكسب الرزق. فلا أحد يهتم بالمصالح الدينية وليس لدى أحد مشاعر دينية عميقة".

لم تكن نظرة سيرانى مجرد نظرة دينية أو قومية، بل كانت أيضاً عرقية. وكانت تبحث عن نقطة اتصال بين الديانة اليهودية وبين القومية اليهودية. فلم يكن الحفاظ على قدسية يوم السبت يهم سيرانى باعتباره من التعاليم الدينية. ولكن ما كان يهمه هو عدم وجود تضامن جماعى بين اليهود. وقد تجلى هذا فى تفضيل اليهود لمصالحهم الشخصية البورجوازية المحدودة على المصلحة العرقية اليهودية الجماعية. والأدهى من ذلك أنه كان يشعر بالقلق من طمس الفارق بين اليهود وجيرانهم العراقيين: "فالحياة اليهودية لدى يهود العراق هى حياة عربية" (المرجع السابق). وهذا هو السبب الأساسى الذى جعل سيرانى يبحث عن الأصل العرقى ليهود العراق من خلال الدين حسبما سأوضح فى موضع لاحق.

تنتشر فى الوثائق التى بعث بها المبعوثون العلمانيون الاشتراكيون تقارير عن عدم الدراية بشئون الحياة الدينية أو عن الجهل بشئون الدين. وأكد إليعازار بن دوف مبعوث شركة سوليل بونيه فى البحرين أن "الجهل بشئون الديانة اليهودية خطير ولكن الأمل غير معدوم". أما سيرانى فقد صاحب تقاريره شعور بأن هذه نهاية العالم الدينى المحافظ. وعلى حد تعبير سيرانى فإن "هؤلاء الناس يهود لا يزالون يعيشون حسب التقاليد الدينية، وإن كانوا لا يدققون فى تنفيذ تعاليم الدين بحذافيرها ولا يعرفون المقصود بهذه التعاليم، ولا يحفظون شيئاً من التوراة؛ فهم أناس شعورهم اليهودى يتسم بالأصالة، إلا أنه من وقت لآخر يختلط بكثير من المعتقدات الزائغة والآراء المسبقة... وهذا العالم يتهدم من الداخل بالتدريج. وقد بلغ من تفسخه الداخلى حد أنه من الممكن أن يتقوض فى أى لحظة..". ويستطرد سيرانى فى إحباط قائلاً: "لا توجد حياة دينية، ولا توجد مشاعر دينية عميقة: فالشباب يذهبون إلى المعابد بلامبالاة، وليس

سعياً للتمرد على الواقع حسبما هو الحال فى أوربا. وإذا كان هناك من اليهود من يغلق حانوته يوم السبت فإنه يفعل ذلك بحكم العادة أو لأنه ليس لديه خيار آخر". وقد أبدى سيرانى امتعاضه أيضاً من "الانهيار التام الذى تشهده الحياة العامة لليهود" بسبب "عدم وجود مؤسسات خيرية". واختتم حديثه بأن قال إن "التدين بالمفهوم الحقيقى لهذه الكلمة ليس له وجود، وكل ما يوجد هو مجرد تقاليد متحجرة".

وبالطبع يثور هنا تساؤل بشأن الدافع الذى يجعل شخصاً علمانياً يبحث عن وجود التدين "الحقيقي"، وما هى المعايير التى يستند إليه فى تأكيده أن تدين طائفة معينة ليس حقيقياً. يبدو أن سيرانى يزعم أن التمرد على الدين لا يزال رمزاً للتدين، حسبما تدل عليه التجربة الأوروبية. وفى مقابل ذلك فإن عدم المبالاة بالدين على النحو الذى يزعم وجوده لدى يهود الشرق يدل على أفول نجم الدين، وهذا فى نظر سيرانى أمر خطير بالنسبة لليهود العرب لأنه يرمز إلى عدم وجود توجهات قومية لديهم على الإطلاق. من كل هذا يتبين لنا أن بحث الصهاينة العلمانيون عن التدين لدى يهود الشرق يرجع إلى ثلاثة أسباب أساسية وهي: أولاً: احتياج الحركة القومية الغربية العلمانية (أو التى تبدو علمانية) إلى الأساس الدينى لدى يهود الشرق كدليل على أصالة مصادرها الدينية؛ ثانياً: أن اليهود العرب يماثلون العرب فى الناحية العرقية، وأن الفارق الدينى ضرورى لتوضيح الاختلاف العرقى بين الطرفين؛ ثالثاً: وفقاً للنظرية الاستشراقية التى يعتنقها الصهاينة الغربيون فإن التدين هو مرحلة مبكرة من التطور إلى العلمانية على النحو الذى حدث مع يهود أوربا بعد عصر النهضة.

أوضح سيرانى بصراحة أثناء محاضرة ألقاها- خلال زيارته لفلسطين عام ١٩٤٢- أن المشكلة العرقية القومية الناجمة عن التدين عويصة. وقال: "فى العراق ليس فى استطاعتى من النظرة الأولى التمييز بين اليهودى والعربى والمسيحي". (١). وبمعنى أدق فإنه نظراً لعدم وجود تدين أكيد لدى يهود الشرق، فإن سيرانى غير قادر على أن يجد لديهم العنصر العرقى الذى من المفترض أن يتجدد ويكتسى بالنزعة القومية. ولا توجد أى ملامح أخرى يمكن من خلالها تمييز الطابع العرقى المختلف على النحو الذى أشرت إليه بتوسع فى الفصل الأول.

حاول بن تسيون يسرائيلي- وهو مبعوث آخر ذهب إلى بغداد واستمع إلى محاضرة سيرانى عندما كان فى زيارة للبلاد - أن يجادل سيرانى فى نظريته القائمة على التصنيف العرقي، فقال له: "فيما يتعلق بعدم تدين يهود العراق، أليس تسرعاً منك أن تقول هذا الكلام..؟ بهذه المناسبة، أخبرنى البعض أن بغداد فيها معبد للناسكين دارسى التصوف اليهودي. فأرجو أن تراجع نفسك فى هذا. وقد التقيت مع أحد النساك القادمين من هناك منذ بضع سنين فى القدس. وترك لدى انطباعاً جيداً". كما أكد يسرائيلى أن يهود بغداد أكثر استقلالية من يهود الدول المجاورة. وأوضح فى هذا الصدد أيضاً أن الطائفة اليهودية فى بغداد وصل صيتها ومبعوثوها إلى الهند والصين وأنهم من أقوى وأبرز اليهود. وعندما جاء الإنجليز لبناء هذه الدولة بحثوا عن اليهود المؤهلين ذوى المواهب هناك. ولعب اليهود دوراً كبيراً فى هذا الصدد.

ومع هذا فقد أيد يسرائيلى جزءاً من مفاهيم سيرانى فيما يتعلق بتدين الشرقيين وصلته بالهوية القومية. وربط بين التدين وانتظار الخلاص على المستوى القومى قائلا:

"إن الأغلبية العظمى من الذين كانوا يصلون فى المعبد لا يعرفون القراءة بالعبرية، ولا يفهمون معنى الكلمات التى يرددونها وراء رجل الدين... يجب أن نضع فى اعتبارنا أن هذه الطائفة تكاد تكون كالطوائف التى تعرضت للضغوط حتى تغير دينها... فالروح السائدة لدى الطائفة اليهودية فى بغداد هى روح من ترك دينه بالإكراه، ويمكن أن نستدل على ذلك من تنكرها للهوية القومية وللحركة الصهيونية ظاهرياً، مع كتمان حبها الشعب اليهودى وتبنيها لآماله.. وقد يؤدى هذا التنكر الظاهرى إلى خواء آمال الخلاص من أى مضمون، وقد يصل إلى حدود الخيانة التامة".

ورغم تبنى أنتسو سيرانى لبعض مزاعم يسرائيلي، إلا أنه لم يتخل عن نظريته الأصلية، حيث قال:

"لا يزال أغلب يهود العراق حتى اليوم من المحافظين الذين يلتزمون بتعاليم الدين، حتى وإن لم يكن ذلك بنفس درجة تزمت الطائفة السفارادية. غير أنهم لم تكن لديهم أى مشاعر دينية عميقة ولا أى تحرك فى اتجاه الدين (باستثناء عدد قليل من النساك). فإلمام يهود بغداد بالكتاب المقدس وتفاسيره محدود ولا يتسم بالتعمق. وفى الأجيال الأخيرة لم تشهد الطائفة اليهودية فى العراق ظهور أى رجال دين ذوى شأن، وانتهى تأثير التوراة عليهم تماماً فى الجيل الأخير".

قبل ذلك بعشر سنوات كتب برفر ما يلي:

"إن الدين فى نظر العامة حكر على المثقفين وليس شعوراً عميقاً يمس شغاف القلب. ولذلك فإن صلاتهم سريعة ليس فيها خشوع الأتقياء. وليس لدى أبناء الطوائف الشرقية صلاة خاصة يرددونها فى القدس عند زيارة حائط المبكى. أما قمة مشاعرهم الدينية فيحتلها الخوف من الموت والقلق على مصير أقاربهم الذين ماتوا. فهم كثيراً ما يشعلون

الشموع تكريماً لأرواح الموتى من أقاربهم. وبما أنهم تعلموا فى بغداد أن المصابيح الكهربائية تصلح شرعاً كبديل للشموع (التى تستخدم فى القدس)، فقد كان هذا الأمر فى صالح شركة الكهرباء. حيث يضاء المصباح لمدة عام كامل. ويؤثر مناخ البدع الدينية حتى على اليهود القادمين من الخارج الذين يقيمون فى بغداد لمدة طويلة (برفر ١٩٩٤ ص١٦٣)".

يضيف برفر تفاصيل عديدة عن حالات نقص فى الدين لدى يهود بابل، ويقول فى هذا الصدد ما يلي:

"هناك طقوس دينية عديدة فى معابد بغداد تختلف عنها فى معابد أرض إسرائيل (فلسطين) التى تؤدى فيها هذه الطقوس فى سرور يغيب عنها فى بغداد... وفى عيد المظال يهمل يهود بغداد فى بناء المظال والتعريشات التى لا تتفق مع ما يجب عمله حسب الشريعة. وقد سألت أحد رجال الدين فى هذا الشأن فحاول أن يثبت لى أن كل ما يفعلونه يتفق مع الشريعة اليهودية. ولو كان فى استطاعتى أن أريه إحدى التعريشات المقامة فى القدس بكل ما فيها من جمال وروعة، لفهم أن بناء التعريشات لا يجرى كتأدية واجب... وفى الصلاة التى يؤدونها فى الصباح لم أر أى عادة لديهم سوى الجهل. فقد كان كل من تمت دعوتهم للتلاوة لا يعرفون كيفية التلاوة، وما هو الجزء الذى سيرددونه. وليس من الممكن السؤال عن كتب أو مخطوطات. وما أخشاه حقاً هو أن يصبح يهود كردستان بعد بضع سنين أدنى فى مستواهم الثقافى والحضارى من جيرانهم الأكراد (المرجع السابق ص١٦٥-٢١٩)".

فى زيارة قام بها برفر لإحدى الأسر العلمانية وجد شباباً زعم أنهم سافروا إلى أرض إسرائيل/ فلسطين، وهناك فقدوا انتماءاتهم الدينية. ولكن لشديد دهشته لم تكن الحركة الصهيونية العلمانية هى التى أبعدتهم عن الدين وإنما عدم وجود وعى صهيونى لديهم فى الوطن. وفى هذا الصدد يقول برفر:

"أثناء تناول الطعام بدأ اثنان من الأحفاد فى الحديث معى باللغة العبرية بطلاقة. كانا قد سافرا للعمل فى أرض إسرائيل/ فلسطين لفترة معينة، وكان كلاهما يسعى للعودة إلى هناك بأقصى سرعة. وقد جلبوا معهم من هناك حب تلك البلد وحب اللغة العبرية والعمل الزراعي. كما جلبوا معهم معتقدات استقوها من مصادر ومقالات اشتراكية، وكذلك الاحتفال بليلة رأس السنة العبرية والاستياء من الإطالة فى الصلاة فى البيت، فما لهم والدين الذى لا يهتم به سوى كبار السن من الجيل السابق. وقد شعرت باستياء شديد فى تلك الليلة لأنى شعرت أن ارض إسرائيل/ فلسطين كان لها تأثير هدام على التقاليد الدينية فى العراق. ولكننى فى اليوم التالى أدركت أن هذا كان خطأ كبيراً. فلم يكن الرواد ولا طلائع الاستيطان هم الذين دمروا التقاليد الدينية فى تلك الأسرة ولا فى غيرها من الأسر الكثيرة التى حدث فيها ذلك فى بغداد. حيث كانت صلاة الصبح عندهم تبدأ تحت جنح الليل، قبل مطلع الفجر، وكانت تلك الصلاة سريعة حسبما أوصى به أولو العلم، ولم يكن من يصليها قد تيقظ بعد. (المرجع السابق ص١٦٩)".

وعند تقييمه لنتائج المهمة التى أسترسل فيها ربط برفر بين انعدام الأساس الدينى وانعدام الغريزة القومية. وقال: "لا توجد فى العراق حتى الآن خامة بشرية يمكن ان تكرس نفسها لبناء الوطن فى حماس. ورغم أن عدداً لا يستهان به من العراقيين قد قتلوا فى ثورات ضد البريطانيين إلا أن القدرة على الموت فى سبيل بناء بلادهم ليست متوفرة لديهم حتى الآن. وكل ما يطمح إليه الشاب العراقى هو الحصول على وظيفة حكومية تكفل له دخلاً ثابتاً دون أن يتعب عقله أو بدنه، وهذه الأوضاع قديمة للغاية ولا أحد يعلم ما إذا كانت ستتغير ومتى سيحدث ذلك" (ص١٩١).

كيف يمكن تفسير رد فعل المبعوثين على مشاهداتهم فى الشرق..؟ أولاً: يكشف لنا الكلام الذى أوردته آنفاً أن علمانية المبعوثين كانت دائماً متمازجة مع موقف بنى على تراث من المسلمات الدينية التى تضمنتها الممارسات القومية اليهودية التى كانوا يعملون فى إطارها. ورغم علمانيتهم فإن أولوياتهم كانت قائمة على أولويات قومية بنيت على تقديس أرض إسرائيل/ فلسطين وعلى الحنين إليها وعلى الشعور المبدئى بالتضامن بين الطوائف اليهودية وعلى الشعور بالالتزام بتخليص هذه الطوائف من ظلمة المنفى. وكان الجمهور المستهدف لهؤلاء المبعوثين لم يجتز بعد التأهيل القومى المناسب. ولذلك فحتى يصبح مرشحاً للانضمام للركاب القومى الصهيونى كان لابد أن يكون متديناً فى المقام الأول. وكان كل ما ينتقص من التدين اليهودى فى نظر المبعوثين يعتبر انتقاصاً من فرصة خلق تضامن قومى يسمح بتجنيد هذا الجمهور لصالح مهمة "التجدد العرقي" المشتركة بين الطرفين. وفيما يتعلق بيهود الشرق كان لهذا الأمر تأثير أكبر. فكلما زاد الانتقاص من تدين يهود الشرق من وجهة نظر المبعوثين (الذين كانوا يصفون تدينهم بأنه ينطوى على نفاق) كلما زاد طمس الفارق بينهم وبين المنطقة العربية المحيطة بهم إلى حد تعرضهم لخطر الاندماج التام فيها. وكان الحنين الدينى القوى الذى كان المبعوثون يأملون فى اكتشافه لدى يهود الشرق عبارة عن توسيع لنطاق حنينهم الدينى القومي. وكان هذا هو سر المفارقة التى تتمثل فى قدوم المبعوثين إلى الشرق فى إطار مؤسسة أصلها دينى وهى مؤسسة مبعوثى الجباية الدينية، رغم أن هؤلاء المبعوثين يعلنون أنهم علمانيون (اشتراكيون) ولكنهم يحدوهم الحنين العرقى (القومى الدينى) الشديد، ومع وصولهم إلى المنطقة المستهدفة يجدون جمهوراً يمارس الشعائر الدينية، ولكنهم يتحدثون بإحباط عن تدينه المعيب وغير الأكيد.

وبدون الخوض فى مدى تدين الطوائف التى ذهب إليها هؤلاء المبعوثين الآن، لابد من الإشارة إلى عدم تسامح المبعوثين العلمانيين فى نظر أنفسهم تجاه علمانية أو تدين الآخر. وقد كان هناك سببان لذلك على الأقل، يرجع الأول إلى أن الإحياء القومى كان قائماً أساساً على الحنين الدينى الذى كان يخدمه ويخدم مبعوثيه. وكان هذا الحنين الدينى يحافظ دائماً على الجانب العرقى اليهودى ويفصله عن محيطه. غير أن المبعوثين العلمانيين الصهاينة لم يلاحظوا فى أنفسهم هذا الحنين بشكله الواضح. وقد أدى بهم هذا إلى السعى وراءه فى مكان آخر لدى يهود الشرق. أما السبب الثانى الذى لا يرتبط بالسبب الأول فهو الخطورة التى ينطوى عليها احتمال أن تؤدى علمانية يهود الشرق إلى إلغاء التمييز بين اليهود والعرب، نظراً لأن هذه العلمانية تطمس الحدود بين الشعبين بل وكان من الممكن أن تحولهم إلى عرب بكل ما للكلمة من معنى.

يدل انعدام التسامح على مدى التداخل بين القومية الأوروبية وبين الاستعمار الغربى فيما يعد سمة من سمات البعثات الصهيونية إلى الدول الإسلامية. كان المبعوثون فى حاجة إلى الطوائف الشرقية لدعم المشروع القومى القائم على أسس أوربية، وكانوا فى حاجة إلى إكساب هذا المشروع الشكل الديني. وكان من المفترض من وجهة نظرهم أن يكون الحنين الدينى لدى يهود الشرق انعكاساً يهودياً للحنين العلمانى الذى واكب حركة التنوير الأوربية. كان البحث عن الحنين الدينى لدى اليهود العرب هنا إذن نتيجة لتأثير ثلاث محاور متوازية؛ المحور الاستعمارى الذى كان يسعى إلى إلغاء هويتهم العربية والمحور القومى الذى كان يسعى إلى إبراز هويتهم الصهيونية والمحور العلمانى الذى كان يسعى إلى تمكين المبعوثين من وصف أنفسهم بأنهم علمانيون. ومن خلال التديين على النحو المذكور أصبح الدين وسيلة لوصف الشرقى بأنه "الآخر" وبالتالى إكسابه طابعاً عرقياً. يمكن أن نخاطر إذن بالتوصل إلى النتيجة التالية: إذا كانت العلمنة التى جاءت نتيجة لحركة التنوير أو للحركة الاشتراكية الحديثة قد صاحبا الصحوة القومية وحلم العودة إلى التاريخ فى أوربا فإن طريق الشرق إلى الهوية القومية كان يسير فى الاتجاه العكسي. فقد كانت إعادة الشرقيين إلى التاريخ تتطلب من مبعوثى الحركة العلمانية أن يكتشفوا- أو أن يخلقوا- لديهم مظاهر حنين دينى مماثل للحنين الدينى لدى الطوائف الأرثوذكسية الغربية. غير أن هذا لا يعنى عدم وجود تدين مسبق لدى اليهود العرب، فالعكس هو الصحيح. ولكننى أود أن أؤكد هنا على عملية التديين التى جرت برعاية مبعوثى المشروع القومي، الذى فى إطاره تم اعتبار الشرقيين بمثابة "الآخر" المناقض للهوية القومية الصهيونية سواء بمعناها الاشتراكى (حيث كان الشرقيون يعتبرون من صغار البورجوازيين) أو بمعناها الثقافى الأوربى النهضوى (حيث كان الشرقيون يشبهون العرب للغاية). لقد طولب يهود الشرق بالتخلص تماماً من حاضرهم البورجوازى وهويتهم العربية وضعفهم الديني. حيث كان من شأن أى ملمح آخر من ملامح الهوية الشرقية أن يخل بالتوازن الداخلى الذى يقوم عليه الخطاب الصهيوني. وجدير بالذكر- حسب افتراضى على مدى هذا التحليل كله- أن تصوير العلمانية جرى من خلال التحاور والعلاقة مع ذوى التوجهات اليهودية المتزمتة. وكما سبق أن ذكرت فإن الحركة الصهيونية التى تعتبر نفسها حركة علمانية- حتى لو كانت تتباهى بأنها حركة علمانية- قدمت البديل للتزمت الإشكنازي؛ بل ونجحت فى المجال الدينى بما لا يقل عن نجاحها فى المجال السياسي، لدرجة أن هناك من وصفها بالحركة الدنيوية اليهودية .(Fischer 1988) وإذا صح هذا فيمكن القول بأنه عندما تضعف الحركات المتزمتة دينياً تشعر الحركات الدنيوية اليهودية بعدم الارتياح. لم يكن المبعوثون الصهاينة يبحثون عن حركات مناهضة للدين فى الشرق ولذلك فلم يجدوا هناك مثل هذه الحركات. وقد أوضحت لنا خيبة الأمل من "التدين الشرقي" الذى لم يكن أرثوذكسياً (متزمتاً) مدى الارتباط بين الحركة اليهودية العلمانية التى أفرزتها الحركة الصهيونية وبين الطائفة الأرثوذكسية اليهودية الأوربية التى أفرزت وتبنت الحركة الصهيونية.

١٠ - تأثيرات عملية تتمثل فى تخيل العلمانية واختراع تقاليد دينية والعودة إلى التاريخ:

سعى المتدينون فى إطار المشروع الصهيونى إلى تقويض التصوير السائد للعلمانية والحداثة كنقيضين للتدين والمحافظة. ورغم الفارق الزمنى الكبير فمن الممكن أن نستنتج من هذا التحليل التاريخى عدة نتائج تفيدنا فى زمننا الحالي. وسأحاول أن أقتصر هنا على تناول قضيتين أساسيتين، وهما: مكانة الهوية الدينية الشرقية وإمكانية وجود علمانية إسرائيلية. هناك ترابط بين هاتين المسألتين المتعلقتين بالافتراض الرئيسى لهذا الفصل والذى يزعم أن الصحوة القومية لدى اليهود وعودتهم على التاريخ قد حدثتا فى أوربا بطريقة تختلف عنها فى الدول الإسلامية. فقد كانت تذكرة الدخول إلى المشروع القومى اليهودى فى الشرق هى التدين الذى يصل فى بعض الأحيان إلى الاعتقاد بالغيبيات. وقد كان هذا التصوير للهوية الدينية الشرقية قاصراً على المبعوثين الصهاينة وعلى مؤرخى الشرق. وعلى سبيل المثال فقد سعى شوكيد إلى تأكيد مدى إيمان يهود أسامر بالغيبيات وإلى تأكيد الدور الذى لعبه الدين كعنصر أساسى تسبب فى هجرتهم إلى أرض إسرائيل/ فلسطين .(Shokeid 1971)

تدعم النتائج التى توصل إليها يارون تسور فى بحثه عن يهود جبال أطلس ما توصلنا إليه من نتائج بشأن استبدال الحنين الدينى بالحنين القومى والامتداد بين الاثنين (تسور ١٩٩٤). وقد أوضح تسور عدم وجود أى ميول قومية لدى هؤلاء اليهود قبل زيارات المبعوثين القادمين من إسرائيل لهم فى الخمسينات. حيث أدمجت الرموز الصهيونية التى وصلت إلى هناك بطريقة أو بأخرى فى التراث الدينى المحلى واكتسبت مغزى ديني. وعندما جاء إلى تلك المنطقة يهودا جرينكر- وهو مبعوث علمانى من أبناء ما يوصف بالاستيطان العامل- أدرك أن استجابة اليهود المحليين لمهمته قائمة على أساس فكرى ديني... وأن هؤلاء اليهود لم يطلبوا تفسيراً خاصاً لتبرير استجابتهم الفورية عند مطالبتهم بالمشاركة فى خلاص إسرائيل. ويفسر تسور ذلك على النحو التالي: "لقد اكتسبت إقامة دولة إسرائيل وعودة جماهير اليهود إلى أرض الآباء فى نظرهم مغزى دينى وفكري" (تسور ١٩٩٤ ص٢٩٧). ولكن هذه النظرة الدينية إلى الانضمام للمشروع القومى لم تكن قاصرة على الطائفة التى تحدث عنها تسور. فقد كان جرينكر نفسه مليئاً هو الآخر بالحنين الدينى الجارف. وحاول إظهار وجوده بين أبناء الطائفة. "انساق جرينكر إلى حد ما وراء المناخ الدينى ذى الطابع الخاص الذى كان يحيط به. وقد خفت حدة موقفه كشخص نفض عن نفسه عبء التمسك بتعاليم الدين... وحدد خطواته بناءً على تأثيرها الدينى وشارك عن طيب خاطر فى الاحتفال بالأعياد اليهودية" (المرجع السابق).

فى مقابل ذلك كان انضمام اليهود على المشروع القومى فى أوروبا مرتبطاً بظروف مختلفة تماماً. حيث فعل بعضهم ذلك عن طريق الحركات الاشتراكية العلمانية، وأجبر آخرون على ذلك بعد أن أصبحوا لاجئين فى أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. ورغم سيطرة وجهة النظر الثقافية اليهودية على فكرهم بشأن الأرض المقدسة، فلم تكن وجهة النظر الدينية الغيبية هى التى توسطت بين يهود أوروبا وبين الحركة القومية الصهيونية، وإنما كانت الهوية العرقية- التى وصفت بمصطلحات العلمانية- هى التى توسطت بين الطرفين (وهو ما أطلقت عليه هنا اسم "الدنيوية اليهودية" متبنياً رأى فيشر). أدى التجدد العرقى والصحوة القومية لدى يهود أوربا فى القرن التاسع عشر إلى خلق مساحة كبيرة تفصل بين اليهودية كتصنيف عرقى وثقافى وبينها كديانة وشريعة. وعلى الرغم من أن الحركة القومية اليهودية فى أوربا كانت قائمة أيضاً على أساس دينى يهودى فإن كوادر الحركة الصهيونية ونشطاء الاستيطان اليهودى فى فلسطين - وجميعهم من ذوى الأصول الأوروبية - كانوا يعتبرون أنفسهم النقيض لليهودى المتدين المتزمت الإشكنازي. وكما رأينا آنفاً فإن هذه النظرية لم يتم تطبيقها على يهود الشرق لأن الهوية الدينية لديهم كانت تعد العنصر الوسيط بينهم وبين الهوية القومية الصهيونية. وإذا كانت بطاقة دخول يهود أوربا إلى الهوية القومية اليهودية الإسرائيلية هى الثقافة والعلمانية فإن بطاقة دخول يهود الشرق إليها كانت دعم التدين.

من هذا المنطلق فإن من الأهمية بمكان تقييم استمرارية هذه الممارسة الصهيونية فيما يتعلق بالهوية الشرقية. فى الأطوار اللاحقة لليهود الشرقيين فى دولة إسرائيل أيضاً كان الدين أداة لإدماجهم فى مجال السياسة الإسرائيلية. تطرح حنا هرتسوج تحليلاً شاملاً لوسائل إدماج الشرقيين فى السياسة فى الفترة من العقد الرابع إلى العقد الثامن من القرن العشرين. وتوضح أن التقسيم على أساس طائفى (شرقى مقابل إشكنازي) لم يكن يعد تقسيماً مشروعاً وأن الشرقيين أيضاً حاولوا تصوير نشاطهم على أنه نشاط قومى وليس طائفياً (هرتسوج ١٩٨٦ ص١٧٩). وتنهى هرتسوج بحثها الذى أجرته فى الفترة التى شهدت بدايات حزب شاس بقولها إن السياسة الإسرائيلية لم تسمح بوجود هوية شرقية علمانية. وعلى سبيل المثال فإن تجنيد حزب شاس للرموز الدينية وتزمته الدينى كانا أكثر مشروعية فى نظر الجمهور من استخدام الشرقيين للرموز العلمانية التى تؤكد على القضايا الاجتماعية الطائفية أو على مشكلة عدم المساواة. وبمعنى آخر تزعم هرتسوج أن الهوية الشرقية كان لابد أن تكتسى بالطابع الدينى حتى يتم النظر إليها على أنها قومية ومشروعة، غير أن الصهاينة الأوروبيين - كما ذكرنا آنفاً - كانوا يعتبرون هذا الطابع الدينى الشرقى من درجة أدنى فى المرتبة. وبذلك اتسعت هيمنة العرق الأوروبى على المجتمع اليهودى فى أرض إسرائيل، وتم تطبيق قواعد استعمارية فرضت على يهود الشرق الآفاق المشروعة لتشكيل هويتهم الشرقية فى إطار المشروع القومى والدولة القومية.

فى هذا الصدد يزعم يؤاف بيليد الذى قام بتحليل التطور السريع لحزب شاس أن الذكاء السياسى الذى يتمتع به هذا الحزب وسر نجاحه يرجعان إلى قدرته على توجيه ناخبيه لمناهضة العنصر العلمانى وليس العنصر الإشكنازى فى الثقافة المهيمنة. وكتب بيليد يقول: "عندما قام حزب شاس بطرح هوية يهودية وليس هوية شرقية- كبديل لهذه الثقافة المهيمنة- كان يقدم لناخبيه بذلك مبدأ تنظيمياً تكاملياً وليس مبدأ انفصالياً، وبالتالى فلم تكن مبادئه متعارضة مع "أهداف الدولة". وبدلاً من قيامه بشجب الهوية الصهيونية للدولة حسبما حددتها المؤسسة الصهيونية الحاكمة سعى حزب شاس إلى إعادة تقييم هذه الهوية (٢٠٠١ أ ص٦٩). يقترح بيليد تغيير وجهة النظر إلى هذا الموضوع. فقد استخدم حزب شاس فى رأيه الخطوط الأساسية التى نشأت فى ظل الهوية القومية لإعادة تنظيم العلاقة بين الهوية العرقية والهوية الدينية. وفى نفس الوقت قام بتحويل هذه الهويات إلى آلية لحشد تأييد سياسي.

وسوف أقبل ما زعمه بيليد ولكن مع تحفظ واحد: فالهوية اليهودية الدينية والهوية الشرقية فى هذا الصدد ليستا شيئين مختلفين، لأن التدين (الهوية الدينية) هو أحد سمات الهوية الشرقية؛ بمعنى أن الدين هو أحد سمات الهوية العرقية ولا يمكن اعتباره هوية مستقلة.

ويمكن تأكيد هذه النتيجة من خلال المقارنة بين أنماط استقدام المهاجرين من الاتحاد السوفيتى السابق واستيعابهم فى إسرائيل وأنماط استقدام المهاجرين من إثيوبيا واستيعابهم فى إسرائيل. لقد جاء من الاتحاد السوفيتى السابق كثيرون ممن ينطبق عليهم قانون العودة ولكنهم لا يعتبرون يهوداً وفقاً للمواصفات التى حددتها الدولة والمؤسسة الدينية. وهناك اعتقاد سائد بأن نحو نصف المهاجرين من الاتحاد السوفيتى حتى الآن غير يهود. ورغم أن هذه الظاهرة قد أثارت احتجاجاً جماهيرياً فى إسرائيل، إلا أنه من الممكن ملاحظة الفارق بين أنماط الاعتراض على عدم يهودية المهاجرين الوافدين من الاتحاد السوفيتى وأنماط الاعتراض على عدم يهودية المهاجرين الوافدين من إثيوبيا. عند استقدام المهاجرين الإثيوبيين إلى إسرائيل فى الثمانينات على سبيل المثال كان شرط قبولهم هو اجتيازهم لعملية تعميد وختان تحت رقابة وإشراف المؤسسات الدينية الوطنية (الحاخامية الكبرى). وكان الهدف من هذا هو تهويدهم والتحقق من هويتهم اليهودية. فما السبب فى عدم مطالبة يهود الاتحاد السوفيتى السابق بمطالب مماثلة..؟ ولماذا كان المسئولون فى الوكالة اليهودية يقومون بشكل آلى بإرسال أبناء الطائفة الإثيوبية إلى مدارس داخلية دينية فى إسرائيل..؟ هل يمكن تفسير ذلك بأنه يرجع فقط إلى زيادة الشك فى يهوديتهم..؟ من المنطقى أن نفترض أن الرد على هذا السؤال سيكون بالنفي. فمن المفترض فى قانون العودة أن يوفر ملجأ ليهود العالم وأن يضمن وجود أغلبية يهودية داخل إسرائيل. ومن الناحية الظاهرية فإن هذا القانون لا يميز بين الدول التى ينتمى إليها المهاجرون الوافدون. ولكن ينبغى أن نلتفت إلى تدقيقه الداخلى كقانون عند تطبيقه وإلى طرق تطبيقه. فالمهاجرون من دول الاتحاد السوفيتى السابق - حتى لو لم يكونوا يهوداً، وحتى لو كانت يهوديتهم غير أكيدة - يلعبون دوراً هاماً فى إضفاء الطابع الأوروبى على المجتمع الإسرائيلى وفى إبعاد الطابع العربى عنه. أما المهاجرين من الدول الشرقية- لو لم يتم التحقق تماماً من يهوديتهم- فقد يتسببون فى طمس الفوارق بين المجتمع الإسرائيلى والمجتمعات العربية المحيطة به. وبذلك فإن يهودية وتدين يهود الشرق يعتبران شبكة أمان أو خط حدود يمنع إسرائيل من الانزلاق من الغرب إلى الشرق، أو من أوروبا إلى قلب العالم العربي. وقد رصد علم النفس الاجتماعى ظاهرة تتمثل فى قيام اليهود الشرقيين بارتداء غطاء الرأس اليهودى حتى لا ينظر إليهم أحد على أنهم عرب. ولابد أن يكون هذا هو نفس السياق الذى نفهم من خلاله المواقف القومية المتعصبة لدى اليهود الشرقيين فى إسرائيل. حيث تعد هذه المواقف- إلى حد معين على الأقل- نتاج المشروع الذى يسعى لإبعاد الطابع العربى عن الهوية القومية.

ولكن لم يكن من الممكن إزالة الارتباط بين اليهود الشرقيين وبين ماضيهم العربى تماماً. وكلما تم إنكار هذا الارتباط- سواء من جانب الشرقيين أنفسهم أو من جانب النظام الحاكم والشعب الإسرائيلى بصفة عامة كلما زاد التصاق هذا الماضى بهم واعتبارهم "نموذج رمزي"، يؤدى مجرد وجوده إلى رسم خط الحدود بين الهوية القومية اليهودية وبين العرب من حولنا. حيث أصبح اليهود الشرقيون- ذوو الثقافة العربية والديانة اليهودية- كأنهم علامات حدود مادية ومعنوية، غير أنهم هم أنفسهم يمكن أن يعبروا هذه الحدود فى بعض الأحيان. ويمكن أن نضرب المثال لطمس الحدود وعبورها بشكل واضح بإعلان تم نشره فى الذكرى الرابعة لاغتيال رابين. نشرت الإعلان منظمة تسمى نفسها "عقيدة علمانية يهودية". ووصف الإعلان الشقيقين يجآل وحاجاى عامير (اللذان اتهم أولهما باغتيال رابين والثانى بمساعدته) بأنهما "الإخوان المسلمين". بهذا التصرف الرمزى سعت المنظمة إلى حل إشكالية نشأت فى المجتمع الإسرائيلى بعد قيام يهود باغتيال سياسى ليهودي. حيث يلمح الإعلان بذلك إلى أن من قاموا بالاغتيال هم "عرب". ولم يكن من الممكن وصف الشقيقين عامير بهذه الصفة سوى بسبب أصلهما الشرقي.

وللحقيقة التاريخية لابد أن نشير إلى وجود حالات تعرض فيها بعض يهود الشرق لإكراه علماني. وعلى سبيل المثال ففى يناير ١٩٥٠ عينت الحكومة الإسرائيلية لجنة تحقيق حكومية للتحقيق فى شكاوى تقدم بها المهاجرون الجدد الوافدون من اليمن (وخاصة الذين جاءوا فى عامى ١٩٤٩-١٩٥٠)؛ وشكوا فيها من قيام المعلمين فى مخيمات المهاجرين بنزع أغطية رأس التلاميذ اليمنيين وإزالة شعر سوالفهم (الذى يميز المتدينين). وبعد ضغوط من جانب الأحزاب الدينية تم تشكيل اللجنة المعروفة باسم لجنة برومكين للتحقيق فى "أحوال التعليم فى مخيمات المهاجرين" (تسميريت ١٩٩٣). وألقت اللجنة بالمسئولية كاملة عن كل ما حدث من إكراه علمانى مناهض للدين على اللجنة الثقافية للمهاجرين وهى إحدى اللجان الإدارية فى وزارة التعليم. وهناك أدلة أخرى على وقوع إكراه علمانى من هذا النوع ضد يهود مهاجرين من الدول الإسلامية فور وصولهم لإسرائيل (المرجع السابق). ومع ذلك فليس فى هذه الأدلة ما يتعارض مع المزاعم التى سقتها فى هذا الفصل. ولكى نفهم قيمة هذه الأدلة لابد من فهم الفارق الواضح بين هوية الدولة والهوية القومية وكذلك بين المنطق القومى والمنطق السياسي. ففى بعض الأحيان تكون هناك علاقات تكامل بين الهوية القومية وبين الدولة وفى أحيان أخرى تكون العلاقات بينهما علاقات تعارض. وعلى سبيل المثال فقد احتاجت القومية اليهودية للديانة اليهودية حتى تتمكن من

اعتبار اليهود الشرقيين رصيداً محتملاً للهجرة إلى إسرائيل. وفى نفس الوقت فإن الدولة تحاول علمنة اليهود وفقاً لمنطقها السياسى الذى يسعى للتشبه بالعالم الغربي. ومن الممكن أن يحدث نوع من الاتفاق بين هذين المنطقين. وهناك عدد لا يستهان به من الأمثلة من مجالات أخرى للتدليل على ذلك. وعلى سبيل المثال فإن دولة إسرائيل تستقدم مهاجرى عمل غير يهود من كافة أنحاء العالم لإسرائيل لاستكمال النقص فى سوق العمل المحلي، ولتعويض هذا السوق عن الانفصال التام عن سوق العمل الفلسطيني. وهذا المنطق لا يزال فعالاً رغم تعارضه مع المنطق القومى الذى بموجبه تسعى الدولة اليهودية إلى وجود جماعة عرقية قومية متجانسة داخل إسرائيل. كذلك الحال فيما يتعلق بالخط الخضر فى فترة ما بعد أوسلو. حيث تزعم عناصر أمنية عديدة أن الحفاظ على أمن مواطنى الدولة يتطلب إغلاق الحدود وخلق خط واضح يفصل بين إسرائيل وفلسطين. وهذا المنطق السياسى يتناقض مع المنطق القومى الذى تعبر عنه دوائر عديدة من دوائر الصهاينة الجدد داخل أروقة الحكومة وخارجها. حيث تسعى هذه الدوائر إلى بذل كل ما فى استطاعتها لطمس معالم خط الحدود ولضمان السيطرة على كامل مساحة ما يوصف بأرض إسرائيل الكاملة (٢) (كامبف ١٩٩٧). ومن الواضح فى هذه الحالة أيضاً وجود تناقض بين منطقين بديلين يفرز غموضاً شديداً خلال ممارسات الحياة اليومية.

نعود الآن إلى "المبعوثين المحدثين". لم يكن فى استطاعة هؤلاء المبعوثين القوميين قبول التدين الشرقى غير الموثوق به، والذى لا يتماشى مع توقعاتهم بشأن الخلاص. وبهذا المفهوم فإن يهود العراق وإيران قد سببوا لهؤلاء المبعوثين من الإحباط ما يفوق ما سببه لهم يهود اليمن أو المغرب الذين كانت المعايير الدينية تنطبق عليهم. وكان السبب فى ذلك أن يهود العراق وإيران اكتسبوا نوعاً من الحداثة والعلمانية، وأصبحوا أكثر شبهاً بالمبعوثين الصهاينة من ناحية وبالبيئة العربية المحيطة بهم من ناحية أخرى. ولكن لم يكن فى استطاعة يهود اليمن والمغرب أيضاً الاستكانة إلى التقسيم القاطع لهم إلى علمانيين أو متدينين. وفى ضوء هذا الكلام من الممكن النظر إلى آليات الإكراه العلمانى التى استخدمتها الدولة بطريقة أخرى. ويمكن أن نرجح أنه عندما كانت نسبة تدين اليهود الشرقيين منخفضة (كما هو الحال لدى يهود العراق) كانت هناك حاجة لزيادتها بسبب الدوافع المختلفة التى ذكرتها آنفاً، أما عندما كانت نسبة تدينهم كبيرة بشكل مبالغ فيه (كما هو الحال لدى يهود اليمن أو المغرب) فكانت تجرى محاولة لتقليلها. وفى كلتا الحالتين لم تستسلم الممارسات الدينية الشرقية - بأشكالها المختلفة - للتناقض بين التدين والعلمانية وطمست معالم هذا التناقض مراراً وتكراراً. وعلى هذا، فإن الباحثين والمثقفين - سعياً منهم إلى الامتناع عن تشويش ما جرى العرف عليه فى الغرب من وجود تناقض واضح بين التدين والعلمانية وكذلك سعياً للامتناع عن تشويش التناقض بين الشرقيين والغربيين - حاولوا لإكراه الممارسة الدينية الشرقية على أن تصبح جزءاً من هذه التناقضات المعروفة، وجعلوا لها مكاناً خاصاً فى الوسط بين القطبين. وبهذه الطريقة تم اختراع مصطلح "محافظين" لوصف تدين الشرقيين. وقد جاء تعبير "المحافظين" حاملاً طابعاً أيديولوجياً بما جعله يشى بالموقف الأيديولوجى لمن استخدموه وبدرجة التمييز داخل الحركة الصهيونية الحديثة أكثر من وصفه للتدين الشرقي؛ حيث لم يدخل التدين الشرقى فى المكان الذى خصص له داخل المتناقضات العديدة المستوردة من أوروبا. وبدلاً من إفراز مساحة ثالثة يمكن منها وصف التدين الشرقى أدى وصف الشرقيين بالميول "المحافظة" (وهو وصف كان يعنى عكس الحداثة) إلى أن أصبح من الممكن إيجاد مكان لهم داخل السياق الأوروبى المعروف والمسيطر. وقد قبل "المحافظون" من ناحيتهم بهذا الهوية وعرفوا كيف يستغلونها ويحققون منها فوائد لا يستهان بها. ومن هذا المنطلق فهناك أهمية شديدة لتوضيح ديشن (١٩٨٤) أن التدين الشرقى هو تدين ذو طابع خاص وأنه ليس مجرد محافظة على التقاليد الدينية، وأنه يبدو كأنه موقف وسط بين التدين والعلمانية. يزعم ديشن أيضاً أن الهدف من قيام أحزاب دينية (وهو ما أطلق عليه استعادة الأمجاد القديمة، حسب تعبير حزب شاس) لم يكن مجرد استعادة الشرقيين لكرامتهم الطائفية المهدرة وإنما كان أيضاً استعادتهم لكرامتهم الدينية المهدرة. ورغم السمات الليتوانية التى اتسم بها حزب شاس إلا أنه كان يسعى لجعل الشرقيين يتبوأون مكانة دينية فى إسرائيل. كان الشرقى المتزمت من أنصار شاس بمثابة الجنى الذى أفلت من القمقم القومى العلمانى الذى وضعته فيه حركة العمل. وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن التدين الشرقى لم يبق ثابت المعنى على مر السنين، وكان دائماً يوصف بالمصطلحات التى يحددها المتزمتون الإشكناز فى إسرائيل. وكما يزعم ليون (١٩٩٩) "فقد كان إفلات التدين الشرقى من قبضة الأوصاف التى أطلقها المتدينون الإشكناز - بناء على مفردات الخطاب الأرثوذكسى المتزمت - مجرد مسألة وقت" (١٩٩٩ ص٢٨).

كانت مكانة التدين الشرقى فى المجتمع الإسرائيلى نتاجاً لاندماج الشرقيين فى المشروع القومى الإسرائيلى ولمحاولته الجذرية طمس الفوارق بين الدين والقومية. ولكن القومية كانت ترتبط أيضاً بمشروع العلمنة الإسرائيلى الذى أصبح ساحة للصراعات السياسية ومسألة مبدئية فى مواجهة ما اعتبر دعماً لمكانة المتزمتين (فى المجال السياسى على الأقل) وفى مواجهة اتساع نطاق ظاهرة العودة للدين. ومن الأشياء التى تعبر اليوم بوضوح عن مشروع العلمنة المشار إليه مطالبة العلمانيين بفصل الدين عن الدولة وادعاءهم أن هناك حاجة لثورة علمانية.

وكما ترجع مكانة التدين الشرقى فى المجتمع الإسرائيلى إلى النظرية الاستعمارية التى قامت عليها الحركة القومية، كذلك الحال بالنسبة للعلمانية. وكما سبق أن أكدت آنفا فلم يعد من الممكن الاستمرار فى التمييز بين التدين والعلمانية بنفس الصورة النموذجية كتمييز بين متناقضين لا يمكن أن يجتمعا. ولهذا السبب لم يعد من الممكن الحديث عن تجاوز للحدود بين الأمرين أو عن إعادة الفصل بينهما. وقد رأينا أن الحركة القومية اليهودية كانت قائمة على أسس دينية لدرجة جعلت من المستحيل علمنتها بكل معنى الكلمة. وقد أدرك جرشوم شالوم مبكراً الإمكانيات التى ينطوى عليها تديين القومية اليهودية عندما كتب فى عام ١٩٢٦ لفرانز روزنتسفيج يقول: "إن الناس هنا (فى فلسطين) لا يعلمون معنى ما يفعلونه... فهم يعتقدون أنهم حولوا اللغة العبرية إلى لغة علمانية وألغوا ما كان متعارفاً عليه عن حظر استخدامها فى الشئون الدنيوية. غير أن هذا يجافى الحقيقة... فكل كلمة لم يتم تقييم معناها من جديد وتم أخذها من قاموس الكلمات "القديمة الطيبة" مشحونة عن آخرها بمادة ناسفة... ولن يبقى الرب صامتاً على ما يحدث للغة التى أقسموا عليه بها آلاف المرات أن يعود إلى حياتنا" (شابيرا ١٩٨٩ ص٥٩ ودافيسكى ١٩٩٦ ص١٤). ومعنى هذا الكلام أن محاولة خلق عالم مصطلحات علمانى من خلال لغة مقدسة محكوم عليها بالفشل المسبق.

تتردد من آن لآخر فى المعسكر العلمانى الليبرالى الإشكنازى الدعوة إلى صياغة ميثاق علمانى جديد. وهذه الدعوة بصفة عامة ترجع إلى وجود أزمة وإلى وجود خوف مما يوصف بأنه انتشار للتزمت الدينى فى المجتمع الإسرائيلي. ويعطى أصحاب هذه الدعوة الشرقيين مكان الصدارة باعتبارهم دعاة نشر الثقافة غير العلمانية - بل والسلفية فى بعض الأحيان- فى المجتمع الإسرائيلي. وقد زاد انتشار هذا الزعم بصفة خاصة بعد الانقلاب السياسي، الذى أتى بالليكود إلى الحكم فى إسرائيل للمرة الأولى فى عام ١٩٧٧ . فأثناء مناقشات جرت فى معهد فان لير عام ١٩٨٣ أوضح شلومو أفينيرى أن الشرقيين جاءوا لإسرائيل من أوساط "العالم الثالث"، التى لم تتعرض للعلمنة. وتعبر هذه الأوساط عن موقف قبلى عرقى بعيد عن أفكار العالمية والمساواة. وزعم أفينيرى أنه لو كان الإنجاز الذى حققته إسرائيل قاصراً على نجاحها فى إقامة نظام ديموقراطى فإن معنى "قدوم فئات - ذات نمط فكرى وسلوكى محافظ - من هامش الحياة السياسية إلى مكان الصدارة فيها يعنى تغيير ملامح هذه الحياة". (أفينيرى ١٩٨٣ ص٢٩٢). ورغم تحفظ أفينيرى وتأكيده أننا لا يجب أن نرجع انعدام التسامح فى الحياة السياسية إلى الشرقيين وحدهم، إلا أنه "لا شك أن المواقف غير المتسامحة والمتطرفة تلقى أرضاً خصبة لدى شرائح لا يستهان بها من هذه الفئات السكانية"، ولا سيما بين الفئات التى "لا تعد أفكار المساواة والليبرالية الإنسانية والعالمية جزءاً من الشحنة الثقافية التى تميز أنماطها السلوكية المحافظة" (المرجع السابق). لم يجد أفينيرى مصدراً لهذه الأفكار فى الحركة الصهيونية، كما لم يشر بمثل هذا القدر من القوة إلى الشرائح غير الديموقراطية والسلفية بين الصهاينة الإشكناز، مثل الجماعات المتعصبة والعنصرية التى نشأت من التيار الدينى فى الحركة الصهيونية على سبيل المثال. فهو يصور الشرقيين على أنهم خلفية تظهر العلاقة بين التدين واللاعقلانية السياسية والثقافية ومعارضة الديموقراطية. وقد كان موقف أريك كوهين مماثلا لهذا الموقف وإن كان أكثر منه تعقيداً، وتجلى عند شرحه لمساهمة الشرقيين فى نشأة ثقافة قومية من عباءة فكر المحافظين الجدد Cohen) . (1989وذهب بوعاز عفرون على أبعد من هذا عندما قرر أن "قدوم فئات من الشعب الإسرائيلى من مجتمعات لا تعرف معنى السياسة... ولا سيما من الدول الإسلامية، ربما كان هو الآخر من العناصر الذى ساعدت فى دمج فكرة الهوية القومية فى الدين، فيما يعد عنصراً هاماً من العناصر التى كانت خلفية لظهور حركة جوش أمونيم اليمينية المتطرفة..". (١٩٨٨: ٣٨١).

إن أفنيرى وكوهين وعفرون وغيرهم يفترضون إذن وجود هوية قومية إشكنازية علمانية ليبرالية - تتسم بالعقلانية وتؤمن بالديموقراطية - فى مقابل وجود شرقيين يتمتعون بهوية قومية بدائية، تتسم بالتعصب والتدين. ورغم أن الأساس فى الهوية القومية أنها علمانية وديموقراطية إلا أن الشرقيين يطلسون هذه السمات بسبب خلفيتهم الثقافية والسياسية. وقد اكتسب هؤلاء الكتاب مصطلحاتهم من خلال وعى مزدوج، قومى واستعماري. وأتاح لهم هذا إعادة صياغة الهوية القومية الصهيونية وتنقيتها من عناصرها الدينية. وكانت النتيجة هى تصوير الهوية القومية على أنها علمانية. وفى مرحلة تالية لذلك تم استخدام الدين من أجل وصف "الآخر" الشرقي. بمعنى أن ما حدث هو عملية تديين للشرقى (تتمثل فى الزعم بأنه متدين). وتم فى هذا الصدد استخدام الدين كأداة رمزية لوصف "الآخر". وبالطبع كانت نتيجة هذه العملية هى شجب الفئات الإشكنازية المهيمنة - التى تعتبر نفسها علمانية - للدين.

تتجلى هذه الظاهرة - التى تتمثل فى علمنة الهوية القومية - فى نماذج أخرى عديدة. ومن أمثلة ذلك اللجنة التى تم تشكيلها لصياغة الهوية العلمانية الإسرائيلية. اجتمعت هذه اللجنة فى عام ١٩٩٧ فى المعهد الإسرائيلى للديموقراطية. وحاول بعض من تحدثوا فى اجتماعات هذه اللجنة الحديث عن التربية العلمانية أو عن رؤية العلمانيين لأنفسهم فى إسرائيل. غير أن المناقشات توقفت عند حدودها المعروفة، عندما قام بعض المشاركين بمحاولة للفصل بين الهوية القومية الإسرائيلية والهوية اليهودية، وسعوا إلى خلق هوية قومية علمانية إسرائيلية على أساس الفصل بين الدين والقومية. وقد تم رفض هذا التوجه بشدة من جانب أغلب الحضور الذين كانوا مشاركين ظاهرياً فى مشروع

العلمنة الإسرائيلي. وأصروا على وجود علمانية يهودية. غير أن الحديث عن هوية قومية يهودية علمانية ينطوي على تناقض بكل ما للكلمة من معنى. فالعلاقة بين الدين والدولة فى إسرائيل هى انعكاس للعلاقة بين الهوية القومية (اليهودية) والدولة. ولكن كما رأينا فى هذا الفصل أيضاً فإن مصطلحات "دينى علمانى" و"علمانية يهودية" هى مصطلحات رافضة لا تقبل التمييز الذى تسعى هى نفسها إلى إيجاده (راجع أيضاً: كنعانى ١٩٧٦). فعدم فصل صفة العلمانية عن اليهودية يعنى عدم فصلها عن الدين. كذلك فإن الحل القائم على فصل الحياة العامة (المدنية) عن الحياة الخاصة (الدينية) لا يزال حلاً شائكاً نظراً لعدم وجود ضمان لاقتصار الدين فى وجوده على الحياة الخاصة وحدها.

إن محاولة جعل العلمانية جزءاً من الهوية القومية اليهودية (من خلال شعار دولة يهودية ديموقراطية) تبدو هنا أيضاً محاولة عقيمة. فصهينة الدوائر المتزمتة فى إسرائيل، والتزمت بين دوائر التيار الصهيونى الديني، لا تعد أحاجي غير قابلة للحل. ولكنها ترجع إلى نقطة البداية التاريخية القومية الدينية العلمانية التى منها بنت الحركة الصهيونية نفسها فى بدايتها. وبهذا المفهوم فإننى أتفق مع راز كركوتسكين الذى يؤكد بوضوح أن علمنة الصهيونية تجلت فى تأميمها للديانة اليهودية من ناحية، وفى تفسيرها للنشاط السياسى الصهيونى بطريقة دينية من ناحية أخرى (راز كركوتسكين ١٩٩٩ ص٢٦١). ويبرز الأساس الدينى للقومية اليهودية أكثر من خلال الليبرالية الإسرائيلية التى تلقى صعوبة فى إخراج نفسها من مصيدة العلمانية الواقعة بين براثن الديانة اليهودية. فالشخص الليبرالى اليهودى الإسرائيلى يظل ممزقاً بين يهوديته وعلمانيته القائمة بوضوح على الهوية العرقية اليهودية. وفى هذا السياق أيضاً نفسه تفسير الصراع بشأن مكانة الكتاب المقدس ومكونات "المكتبة اليهودية" على أنه محاولة لطرح بديل ليبرالى لما يعتبره الليبراليون سلفية دينية.

وأخيراً، فهناك مشهد سياسى أخير يدل هو الآخر على مدى رسوخ مكانة الديانة اليهودية لدى الجمهور الذى يعتبر نفسه علمانياً. فقد بذل عضو الكنيست يوسف لبيد - رئيس المجموعة البرلمانية لحزب شينوى المناهض للتزمت - بالاشتراك مع ناحوم لينجنتال- عضو الكنيست عن الحزب الدينى القومى (المفدال) - جهداً كبيراً لإعداد مشروع قانون أساسى (٣) يصف دولة إسرائيل بأنها "دولة يهودية صهيونية وديموقراطية". ويحكى عضو الكنيست لبيد أن لينجنتال تحفظ فى البداية على مشروع القانون، نظراً لخشيته من النفوذ الذى تكفله القوانين الأساسية للمحكمة العليا. ويقول: "قلت له إن القوانين الأساسية موجودة؛ وإنه سيأتى يوم يندم فيه هو نفسه على سبيل المثال لأنه لم يكن هو الذى وضع قانون العودة، أو لأنه لم يضع قوانين أساسية تضمن يهودية الدولة". ويعترف لينجنتال بأن لبيد كان هو الذى أقنعه فعلياً بالحاجة الملحة إلى الاهتمام بهذا الموضوع، نظراً لتراجع الطابع اليهودى للدولة: "لم يحدث أى تراجع فى مكانة إسرائيل كدولة للشعب اليهودى بين الجمهور الصهيونى الدينى الذى أمثله. غير أن تومى قال لى إنه يشعر بهذا التراجع بين الجمهور العلمانى الذى يمثله هو... وقال لى إنه بمضى السنين ستزداد صعوبة إقرار مثل هذا القانون. ونحن لدينا الآن بالفعل وزير فى الحكومة- يدعى صالح طريف- يقول إنه لا يمكنه أن يردد النشيد الوطنى لأن النشيد الوطنى لا يعبر عنه. وأخشى أن يحدث بعد بضع سنين تحالف بين المهاجرين غير اليهود - من الاتحاد السوفيتى السابق - وبين العرب، لجعل إسرائيل "دولة لكل مواطنيها". ويضيف إن المشاركة مع لبيد - كرمز للعلمانيين - شديدة الأهمية بالنسبة لي، حتى نلمح للجمهور العلمانى إلى أنه لا يوجد تعارض بين الأمرين؛ حيث يمكن النضال ضد الإكراه الدينى على النحو الذى يفعله تومي، وفى نفس الوقت يمكن النضال من أجل الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية". وبذلك فإن أنصار الليبرالية الإسرائيلية - بتمسكهم بما يوصف بأنه "دولة يهودية وديموقراطية"- يقضون بأيديهم على إمكانية وجود علمانية إسرائيلية. بهذا المفهوم يشبه موقف الليبراليين موقف الكلب الذى يطارد ذيله الذى يبتعد عنه كلما حاول الوصول إليه.

١- كما سبق القول تختلط المفاهيم لدى المؤلف وغيره من الباحثين اليهود عن التعامل مع الديانة الإسلامية ومع القومية العربية. فالمقصود بالعربى عندهم المسلم. ومن هذا المنطلق فإنهم يعتبرون مسلمى إيران وتركيا وغيرهما من الدول غير الناطقة بالعربية عرباً.

٢- أرض إسرائيل الكاملة: مصطلح يطلقه الإسرائيليون على المنطقة التى تشمل الآن إسرائيل والأراضى الفلسطينية المحتلة والمملكة الأردنية الهاشمية وأجزاء من مصر وسوريا ولبنان والعراق. وتتسع هذه المساحة أو تضيق حسب هوية المتحدث وحسب الضغوط السياسية والعسكرية. وعلى سبيل المثال وافقت دوائر معينة من اليهود المتدينين الذين يؤمنون بهذه الفكرة على الانسحاب من أجزاء من سيناء وعدم اعتبارها جزءاً من أرض إسرائيل الكاملة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وانضمت إليهم دوائر أخرى بعد مبادرة السلام.

٣- القانون الأساسى يكاد يعادل القانون الدستورى فى الدول الأخرى. حيث ليس لدى إسرائيل دستور حتى الآن، وإنما لديها مجموعة من القوانين الأساسية المنقوصة، التى من المفترض عند اكتمالها أن تشكل الدستور الإسرائيلي. ويبدو أن ما يمنع وضع دستور من الناحية العملية هو الحاجة إلى تحديد حدود الدولة فى هذا الدستور، وهو ما تسعى إسرائيل للامتناع عنه حالياً إلى أن يتبين لها حجم المساحة التى ستتمكن من الاستيلاء عليها من الأراضى العربية فى النهاية.

◆ دراسات ◆



كتاب "نقطة اللاعودة"
الاستخبارات الإسرائيلية في مواجهة إيران وحزب الله

تأليف: رونين برجمان - ترجمة وإعداد: محمد إسماعيل

انتهت فجأة العلاقة الحميمة بين إسرائيل وإيران، عندما استولى الخميني على السلطة في فبراير ١٩٧٩ . لقد تحول الحليف المقرب إلى ألد الأعداء، واشتعلت بين الدولتين حرب سرية، لم تدُر أغلبها في ميدان معركة تقليدي لكنها لم تتوقف عن حصد الضحايا. وكتاب "نقطة اللاعودة" يكشف ولأول مرة تفاصيل هذه الحرب.

المؤلف هو د. رونين برجمان صحفي وكاتب سياسي في يديعوت أحرونوت، عمله الأساسي في قضايا الإرهاب، والشرق الأوسط، والشئون العسكرية والاستخبارات. نشر خلال السنوات الخمس الأخيرة مئات المقالات عن إيران وحزب الله وكانت تحقيقاته مثار اهتمام في الكثير من الدول ويتم الاستشهاد بفقرات منها في الدراسات الأكاديمية. اشتغل برجمان بالمحاماة، وهو حاصل على الماجستير في العلاقات الدولية وعلى درجة الدكتوراه في التاريخ من جامعة كمبريدج، وهو محاضر في منتديات عدة وحاصل على جائزة الصحافة الدولية.

المقدمة

◆ لبنان، موقع مراقبة نقطة الحدود ١٠٥، الثالث من سبتمبر ٢٠٠٦:

ترجل سلمان، قائد إحدى سيارات الهامر الاستطلاعية عند الحدود، داخل الحدود اللبنانية، يثير بحذائه الثقيل سحابة من الغبار الكثيف على طريق غير مُعبدة. على الطريق مروا بالقرب من البوابة المكسورة وبالقرب من "نقطة التقاطع"، وهي التسمية التي يطلقها على هذا المكان محققو وحدة البحث عن المفقودين، بعد فحص مادة DNAالتي عُرف عن طريقها أن هناك تجمعت آثار قطرات دم الجنديين المفقودين، إيهود جولدفايسر وإلداد رجيف.

سار سلمان وأوضح كيف تسلل الخاطفون تحت جُنح الظلام، وكيف تخفوا بين النباتات الكثيفة. وكانت أصابعهم على زناد أسلحتهم التي أخفوها هناك سلفاً، ينتظرون بزوغ الضوء. هنا بدأ كل شيء، وبالتالي يبدو من ناحيتهم، بأعين حزب الله.

في ١٢ يونيو عام ٢٠٠٦، عند هذه النقطة، اندلعت حرب لبنان الثانية، بعد ٢٧ عاماً من صعود الخميني إلى السلطة في إيران، وبالتحديد في اليوم نفسه الذي اعتزمت فيه الدول الكبرى إعلان عقوبات اقتصادية مؤثرة ضد النظام الحاكم في طهران الذي يعمل بكل قوة للحصول على سلاح نووي. وفي ١٢ يوليو غير حسن نصر الله، "قائد المنطقة الجنوبية الإيرانية"، على حد قول شعبة الاستخبارات، ترتيب الأولويات الدولية واستخدم قوته ضد إسرائيل.

لم يشأ الجيش الإسرائيلي في الحقيقة استعادة هذا المشهد، وحاول منع الدخول إلى منطقة الحدود. وعلى الرغم من ذلك، حتى بعد أسبوعين على انتهاء الحرب، وبعد أن اتضح كم كان سهلاً على رجال حزب الله تنفيذ عملية الاختطاف، وبعد أن ظهرت بجلاء صورة الحرب الكئيبة، وبعد ما عُرفت الكميات المهولة من الأسلحة التي سُرقت من

الجبهة، لم تكن هناك أي مشكلة في الوصول إلى نقطة الحدود ١٠٥ . بكل بساطة سألنا السكان في منطقة شتولا فقالوا، إن هناك مزلاج واحد صغير يبدو أنه مغلق ولكن يمكن فتحه إذا جُذب بشدة. ما من مشكلة في التجوال بحرية على طول الحدود أو حتى في الخروج من إسرائيل بدون جواز سفر.

لم يكن سلمان ضمن الدورية التي تعرضت للهجوم. بل كان فيها صديقه الحميم وسيم نزال سائق الهامر الثانية. وبسبب التقصير الأبله أبلغوا عائلة نزال بأنه اختطف، فقط حتى يعود لمنزله في قرية يانوح بعد عدة ساعات ويُصحح الخبر: وهو في الواقع قتل. توجه سلمان إلى النقطة ١٠٥ بعد ذلك بوقت قصير، كي يحاول معرفة ما حدث. قيل أثناء الذهاب "يبدو أن الهجوم قامت به مجموعتان، المجموعة الأولى في خلفية الطريق ومجموعة بقيت في الحُفر عند نقطة عالية". صعد إلى تلك النقطة ونزل إلى الحفر، وبالصدفة وجد حافظة أحد صواريخ الآر. بى. جي. التي أطلقها مقاتلو حزب الله. وتظهر المراقبة من نفس النقطة أن الجنود في سيارتيهم الهامر لم يكونوا إلا أهدافاً سهلة ومُغرية في مدى الصواريخ المضادة للدبابات لدى مقاتلي الوحدة الخاصة في حزب الله وكأنهم في ميدان رماية. لقد أدركوا أن هناك أسفل النقطة المستترة يوجد منحنى سينطلق من نهايته جنود 'الكيان الصهيوني'، في منطقة يصعب عبورها، تغطيها وسائل الإعلام الفضائية، لا تخضع لمراقبة الجيش الإسرائيلي وليس بها كاميرات. لقد أطلقوا الصواريخ التي اخترقت السيارة الهامر الثانية، وقتلوا أحد ركابها. وقتلت الآخرين قذيفة ثقيلة أطلقت من فوق التلة. من ناحية أخرى أصابت القوات المترجلة أسفل التلة الهامر الأولى. بعدها اقتحمت البوابة بعبوة ناسفة وبدأت في الجرى وهى تطلق النار من مدفع ٠,٥ ميللى على الهامر المحاصرة. أخرجوا منها إيهود جولدفايسر، وأصابوا إلداد ريجيف، الذي حاول إطلاق النار عليهم، حملوا الاثنين في السيارة الجيب وأسرعوا بالعودة إلى لبنان. توقفوا بالقرب من البوابة المحطمة، خلعوا عن أحد المختطفين بدلته الواقية من الرصاص، وعلقوها على حديد البوابة على سبيل السخرية من جنود الجيش الإسرائيلي.

داخل الأراضي اللبنانية أشار سلمان إلى أسطوانة سوداء كبيرة وبجوارها أجزاء معدنية، بقايا دبابة هامركافا التي خرجت بعد تلقيها أمراً غبياً ومُتعجلاً بتعقب الخاطفين فمرت فوق لغم شديد، أطاح بأربعة من أفراد طاقمها. وبقيت مكانها كتمثال.

كان من الممكن التعامل مع عملية الاختطاف التي وقعت في ١٢ يوليو، باعتباره نوع من التقصير، كغيرها مما وقع في الماضي وما سيقع في المستقبل بلا شك. فالجيش والدولة الإسرائيلية ليسا مُنزهين عن الفشل، ولكن يبدو أنه في هذا الحدث، وفي الحرب التي أعقبته، كان الأمر قد تجاوز إلى ما هو أكثر من ذلك. إنها حرب حُبلى بسنوات طويلة من المواجهة الدموية بين إسرائيل وحزب الله، هي نفسها جزء من مواجهة أوسع ومصيرية أكثر بين إسرائيل وإيران، وبين إسرائيل والإسلام المتطرف.

على مدى سنوات كانت إيران تبحث عن وسيلة لتصدير ثورتها إلى دول أخرى، وبالدرجة الأولى إلى لبنان. لقد دأبت إيران على مدى سنوات طوال على تطوير أسلحة دمار شامل مع استمرار تأييدها في المقابل للحركات الإرهابية وحرب العصابات، كنوع من التهديد الذي من شأنه أن يردع الدول الغربية وعلى رأسها إسرائيل والولايات المتحدة، عن مهاجمة منشآتها النووية. لقد عمل حزب الله على مدى سنوات عديدة باتجاه تحوله، بغطاء ومساعدة من الإيرانيين، إلى قوة عسكرية مهولة، تتمتع بالدراية اللازمة لمواجهة الجيش الإسرائيلي الكبير والقوى. كانت أمل إيران أن تجنى ثمار استثمارها في حزب الله عندما تواجه ضغطاً دولياً شديداً لوقف بناء القنبلة. وقد تحقق هذا الأمل في ١٢ يوليو ٢٠٠٦ .

◆◆◆

والواقع، أنه لا مجال للتنافس بين إيران وإسرائيل. فهما متباعدتان جغرافياً، وليست بينهما حدود مشتركة أو مطالب إقليمية لدى أحداهما تجاه الأخرى، بل ولدى كل منهما إرث تاريخي مُتشابه باعتبارهما دولتين غير عربيتين في منطقة يسيطر العرب على معظمها. ولم يكن اعتباطاً أن حدد بن جوريون ومؤسس الموساد، راؤوفين شيلواح، إيران الشاه كهدف رئيسي لتحالف إقليمي، تحالف بين الدول والحركات غير العربية التي تمثل أقلية في الشرق الأوسط. لكن ثورة الخميني، الرجل الذي نجح بقوة صوته فقط في التغلب على أفضل سادس جيش في العالم من حيث الحجم، وضعت نهاية لهذه القصة وحولت صداقة إسرائيل المقربة مع إحدى الدول إلى أسوأ أنواع العداوة. لقد تخلت الدول العربية بعد حرب الستة أيام عن المطالبة بتدمير دولة إسرائيل، بينما زعماء إيران، محافظون وإصلاحيون، رغم أنهم وعلى مدى سنوات أهملوا غالبية مبادئ الثورة الإسلامية، تمسكوا بشعار 'يجب إزالة إسرائيل من الوجود'.

في نهاية الحرب الباردة نشر فرانسيس فوكوياما مقاله الشهير عن نهاية التاريخ. واعتبر فوكوياما أنه بانتهاء

الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية، انتهت في الواقع الحروب الكبرى، وأن العالم سيتحد وأنه على أقصى تقدير سيتعامل مع المشكلات المحلية للنزاعات العرقية الصغيرة أو مع المشكلات الدولية التي تثير القلق للجميع، مثل الجريمة المنظمة، وارتفاع درجة حرارة الأرض والأمراض المستعصية.

لقد أخطأ فوكوياما، ومن ثم عاد واعترف بذلك فيما بعد. فالمشكلات التي ظهرت كنتيجة لتفكك الكتلة السوفيتية أفرزت صراعات من نوع جديد. فقد أصبح الحصول على أسلحة الدمار الشامل أسهل بكثير. وظهرت إلى الوجود تيارات وضغوط عرقية واجتماعية ودينية، عانت من القهر في السابق بفعل أنظمة الحكم الديكتاتورية. ومن بينها الإسلام المتطرف، الذي أفرز رد فعله تجاه الغرب إرهاباً من نوع جديد لا يسعى فقط إلى تكثيف الاهتمام لمطالبه من المجتمع الدولي، بل إلى إخضاع، إن لم يكن القضاء على خصمه عملياً. وفي هذا الإرهاب، كما هو الحال في رغبة امتلاك السلاح الفتاك، كان لإيران نصيب أساسي.

◆◆◆

من الصعب أن نجد في إسرائيل اتفاقاً ما في الرأي خارج الأحزاب والأيديولوجيات كما هو الحال بالنسبة لإيران. فإيران بالنسبة للغالبية العظمى من الجمهور في إسرائيل هي التهديد الأكثر تجسداً على أمن الدولة. وقد هاجم يتسحاق رابين على سبيل المثال، في مناسبات مختلفة، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية 'تيار الإسلام المتشدد'، و'الخمينية بدون الخميني'. وأبرز الخطر الكامن في السياسة الإيرانية على العالم الحر بصفة عامة وعلى إسرائيل خاصة، وانتهج كل من شمعون بيريس وبنيامين نتنياهو وإيهود باراك وآريئيل شارون وإيهود أولمرت الخط نفسه.

ولكن ما الذي يعرفه المجتمع الإسرائيلي حقاً عن الظروف التي دفعت الخميني ورفاقه إلى السلطة، وعن هيكل النظام الحاكم في طهران، وعن أسباب استمرار قوته حتى الآن، ناهيك عن التأييد الإيراني للإرهاب الدولي وعن مدى اقتراب النظام الحاكم من القنبلة الذرية..؟ العناوين كبيرة ومُرعبة غير أن المعلومات شحيحة. وأهم النظريات المتصلة بالسياسة الإيرانية لا تطرح للنقاش في المنتديات العامة، مثل: ما هي دوافع إيران..؟ وهل هي مستعدة لدفع ثمن باهظ إلى هذا الحد على الساحة الدولية نظير تأييدها للإرهاب..؟ من هو المسئول في إيران عن النشاط الإرهابي..؟ وكيف يعمل التسلسل القيادي لهذا النشاط..؟ وما هي طرق التنفيذ..؟ وما هي درجة التلهف للضغط على الزر النووي..؟

والواقع أن محاولة سد تلك الفجوة المعلوماتية بقدر الإمكان، هي أهم أهداف هذا الكتاب. فالتحدي الإيراني، وفي السياق نفسه أيضاً حزب الله، التابع الأبرز لطهران، سيكون للأسف الشديد مرافقاً لدولة إسرائيل ومواطنيها، لسنوات طويلة. وحتى نقف على طريقة التعامل معه علينا أن نتعرف أولاً، على خصائص هذا التحدي وأبطاله ودوافعه.

◆◆◆

الواقع أن قدراً كبيراً من نشاط إيران وحلفائها قد جرى تنفيذه والإعلان عنه في الـ٢٨ عاماً الأخيرة بشكل سافر، وأحياناً مُتبجح. من الممكن أن نتعلم غير القليل من القراءة المتأنية للإعلام الإيراني، وتصريحات زعماء إيران وقادة المنظمات التي تعمل في ظله، وعلى رأسها حزب الله. هناك جزء آخر من ذلك النشاط تم تنفيذه سراً، إما لأن إيران خافت من الاعتراف بتورطها فيه، وإما لخوفها من الاستخبارات الإسرائيلية، التي اهتمت بإيران اهتماماً كبيراً، خاصة في المجال العسكري والنووي وفي مجال دعم الإرهاب. صحيح أن هذا الاهتمام لم يجن الكثير من النجاح الملموس العملي، غير أن ملفات الاستخبارات الإسرائيلية جُمعت فيها على مدى سنوات معلومات كثيرة عن إيران وما تبذله لتصدير الثورة وإنتاج أسلحة غير تقليدية. وكم تعيننا هذه المعلومات في إلقاء الكثير من الضوء على الخطر العظيم على أمن سكان إسرائيل.

يعتمد هذا الكتاب على آلاف الوثائق الإسرائيلية وغيرها مما جُمع كم مصادر مختلفة بالإضافة إلى آلاف من قصاصات الصحف، ومئات الكتب والمقالات الأكاديمية وحوالي ٣٠٠ مقابلة مع شخصيات محايدة، وردت أسماء مائتين منهم في ثبت المراجع. وبطبيعة الحال، وفي جانب كبير من القضايا ذات الصلة بهذا البحث يمكن أن نتوصل، للأسف، إلى أقل القليل فقط، مثل، مسألة الطريقة التي أعاد بها الخميني تشكيل الإسلام الشيعي بمقاييسه الخاصة، الصدام بين التيارات المختلفة في النظام الثوري، التحولات الاجتماعية داخل إيران، العلاقات بين طهران وتنظيم القاعدة، وغيرها. كذلك قضية اختفاء الطيار رون آراد ترد فقط باعتبارها ذات صلة بالحرب السرية بين إسرائيل وإيران.

إن العمل البحثي في مثل هذا الموضوع، بما في ذلك تتبع تسلسل الأحداث وعلاقتها بالمادة الاستخبارية الحساسة، هو أمر معقد ومُركب للغاية. وإنه لمن الغرور الاعتماد في الشأن الأمني على الثقة في المادة الاستخبارية،

المبنية على مصادر لا يُمكن الكشف عن معظمها. فالهستيريا والتشويه المُتعمد للمعلومات، أو الأخطاء على الأقل، هي التي ميزت في أحيان كثيرة الخطاب الصحفي عن إيران. بالرغم من كل الجهود المبذولة للتحقق من المعلومات وتوثيقها فلا يمكن على الدوام تقييم مصداقيةٍ وكفاءة مصادرها. والواقع أن الاستخباريين لهم أولوياتهم الخاصة، حتى ولو لم يعترفوا بذلك. إلا أن كثرة الأدلة المتشابكة، والمصادر المستقلة والتفاصيل الكثيرة فلا مجال للشك في التوجهات العامة: إيران تدعم بصورة مستمرة النشاط الإرهابي ضد أهداف مختلفة في العالم. إيران تسعى دون توقف لامتلاك سلاح نووي، رغم إنكارها. وإيران لا تؤمن بفوكوياما.

تمهيد: الهدوء الذي يسبق العاصفة
(جزيرة كيش، جنوب إيران، ١٣ مارس ١٩٧٨)

راكبان فقد لا غير. طائرة إدارية كبيرة، لونها أبيض، لا تحمل أي علامات، بداخلها مجهولان. رحلة لم تُسجل في سجل الرحلات بإدارة الطيران الإيرانية. لم تقلع أبداً. ولم تهبط أبداً. رحلة أشباح.

مع ذلك وقفت مجموعة من الجنود المدججين بالسلاح في انتظار الرحلة التي وصلت من مكان ما، وبالقرب منها سيارة حكومية سوداء وعدد من الرجال بلباس مدني. هبطت الطائرة. خرج الراكبان منها، صافحوا بحرارة الرجال ذوي الملابس المدنية وابتلعتهم المرسيدس السوداء. استقل الجنود سيارات مسلحة ودراجتين بخاريتين محيطين بالسيارة. وانطلقت القافلة في طريقها.

كان أوري لوبراني، السفير الإسرائيلي لدى طهران، وراؤوفين مرحاف، رئيس فرع الموساد في إيران، في طريقهما لمقابلة سرية مع صاحب الجلالة الشاه محمد رضا بهلوي. يتذكر مرحاف "اكتشفنا على الفور ونحن في الطريق للمقابلة أن الشائعات الفظيعة التي تتردد حول جزيرة كيش صحيحة".

ذهب لوبراني ومرحاف إلى الشاه ليُقدما بين يديه اقتراحاً سرياً وثورياً. لقد كانت إسرائيل في تلك الحقبة بها أناس يتمتعون ببُعد النظر والقدرة على قراءة ما وراء الأحداث. في الموساد ووزارة الخارجية خافوا من تزايد نجاح الشيعة في لبنان في نشر أيديولوجيا إسلامية متطرفة. وهناك رجل دين شاب ومتطرف اسمه محمد حسين فضل الله، سيُصبح بعد فترة وجيزة الزعيم الروحي لحزب الله، ويحقق بذلك نجاحاً غير مسبوق. وفكرت إسرائيل أن مساعدتها المكثفة لهؤلاء السكان، كما ساعدت من قبل المسيحيين في هذه الفترة، من شأنها أن تمنع عملية التطرف. وقد توجه لوبراني ومرحاف إلى إيران لإقناع الشاه بتمويل المشروع.

دخل لوبراني بمفرده. استقبله الشاه بحفاوة. ورد بكلمات هامسة على طلب لوبراني بتمويل العملية، وهو رد اتضح في نهاية المطاف أنه أجوف لا قيمة له. وخُصصت بقية المقابلة الطويلة للحديث في قضايا أخرى. فقد تحدث الاثنان حول العلاقات العسكرية والاستخبارية السرية والعريضة بين دولتيهما، وخاصة حول مشروع "تسور"(١) - ذروة التعاون الحميم بين الدولتين الذي كان يشمل، حسب دراسات غربية، إمداد إيران بصواريخ أرض أرض من إسرائيل، وحول الوضع الدولي والتوتر في الداخل الإيراني، على خلفية الاضطرابات وازدياد قوة آية الله الخميني في المنفى.

غادر لوبراني الحجرة الفاخرة الموشاة بماء الذهب، بمشاعر عصيبة. وقال فيما بعد لمرحاف: "لقد التقيت شاهاً منفصلاً عن الأحداث ويعيش في عالمه المغلق، شاحب إلى حد كبير تحيط به مجموعة من الشخصيات لا تقول له الحقيقة عما يحدث في الدولة". لم يكن الاثنان يعلمان أن مرض السرطان كان قد تملك من جسده المهدود.

بينما كان لوبراني جالساً مع الشاه أجرى مرحاف بعض المقابلات مع القيادات الاستخبارية الإيرانية وتجول في الجزيرة. ويتمتع مرحاف بذاكرة حديدية مكنته أن يتعلم بسرعة اللغة الفارسية وتاريخ البلاد. وهو يصنع بسهولة صداقات مع سكان المكان المستمتعين بحياتهم.

فقط ١٩،٢ كيلومتراً بين الساحل الإيراني وجزيرة كيش، ومع ذلك فإن عالماً بأكمله يفصل بينهما. في عام ١٩٧٣ أبلغت الحكومة السويسرية الشاه أنها لن تستطيع التدخل أكثر لضمان أمنه الشخصي عند قدومه إلى ينابيع الاستشفاء أو المراكز والمؤسسات الطبية المهمة هناك. وبعد أن أثيرت مشاكل أخرى أيضاً حول رحلات الشاه إلى باريس قرر إعادة إنشاء هذه الأماكن الاستشفائية المهمة، في موقع شديد الهدوء - جزيرة كيش. ومنذ ذلك الحين أصبح المكان الأثير لدى الشاه، الذي كانت قياداته تمارس عملها منه معظم أيام السنة وفيه ترعرعت أوجه الفساد الرهيب الذي تفشى بين الأسرة المالكة الإيرانية وقيادات الدولة.

يقول مرحاف "كانت المنطقة مُنتجعاً لكبار رجال الحكم، وكان هناك خط طيران منتظم. ولكن كل من يريد شراء تذكرة عليه الحصول على تصريح من السافاك (٢)، جهاز أمن الدولة. الفساد المخيف مستشري. كان انطباعي أنا وأوري سيئاً من أجواء الملذات والمتع الفاسقة التي سيطرت على المكان. كان هناك ممراً خاصاً لهبوط طائرة كونكورد،

جاءت ذات مرة من باريس وعلى متنها أطايب الأطعمة المُميزة لكبار المدعوين. وكانت شقق الترفيه ذات الحجرتين الخاصة بالوزراء وكبار المسئولين التي يُقدر ثمنها بأربع مائة ألف دولار تقع بالقرب من القصر، حتى تكون فقط في ظل جلالة الإمبراطور. وكانت هناك محلات للفواكه الطازجة، ومحلات للمجوهرات واللؤلؤ، وبوتيكات من فرنسا تقدم آخر خطوط الموضة، وملاعب جولف شاسعة تروى بواسطة مواسير من إنتاج مصنع مستعمرة مرجافيا وبمياه أزيلت ملوحتها بفضل منشآت ومعدات باعها لهم المليونير اليهودي نمرودي. وكذلك عاهرات فرنسيات تجلب بصفة شخصية. في الواقع كل ما يمكن أن يشتريه المال. أحد الأشخاص الذين قابلتهم كان حاكم الجزيرة، وفهمت من خلال المقابلة أنه هو أيضاً صاحب شركة المقاولات التي قامت ببناء كل شيء".

وتنبه مرحاف لشيء آخر مهم: "آلاف الجنود الذين تمركزوا على أرض الجزيرة لحماية الشاه والنخبة الحاكمة كانوا جنود نظاميين. كنت أفكر في أنهم عندما يعودون إلى منازلهم ويحكون لأسرهم الفقيرة المنسحقة عما شاهدوه، عن الكيفية التي تعيش بها زعامتهم، وحقيقة من يظهر في صورة المبعوث الإلهي هو وأفراد عائلته. تصورت أن هذا الوضع لن يصمد طويلاً".

في الطريق إلى الطائرة حكى كل منهما للآخر ما شاهداه وسمعاه واتفقا على أن المشروع يتهاوى، وأن شيئاً في غاية السوء سيحدث، قضى لوبراني ومرحاف الرحلة إلى طهران في صمت مُقيم. كل منهما كان غارقاً في أفكاره حول التأثيرات الخطيرة التي سيشهدها مستقبل العلاقات بالغة الحساسية والأهمية مع إسرائيل. كان لوبراني يفكر في مشروع 'تسور'. وكان مرحاف يفكر في مشروع 'كليل' (أو التاج)، وهو الاسم الشفري للتحالف الاستخباري مع إيران.

بعد عودتهما ببضعة أيام أرسل الاثنان تحذيراً خطيراً إلى وزارة الدفاع الإسرائيلية: حكم الشاه في خطر داهم. فالتحالف غير المسبوق الذي تولد بين العناصر العلمانية والدينية المعارضة لحكمه إلى جانب الفساد المستشري وعزلة الشاه من شأنها أن تؤدي إلى نهاية العائلة الفهلوية. في إسرائيل رفضوا هذا الرأي. وحتى في السي. آي. إيه. سخروا منه: أكبر سادس جيش في العالم، والمسلح بأحدث الأسلحة الأمريكية، بالإضافة إلى جهازاً سرياً قوياً وباطشاً - فمن ذا الذي يمكن أن يهددهم..؟ واعظ متعصب ومعه بعض المؤيدين غريبي الأطوار..؟ ما الذي يمكن أن يفعله..؟ فهناك ٥٠٠٠ عميل تستخدمهم وكالة الاستخبارات المركزية في تلك الفترة في إيران، وأكثر منهم يخدمون مع لوبراني ومرحاف، ورغم كل هذا كان العمى مُسيطراً على العيون تماماً.

بعد بضعة أشهر وصل إلى طهران اليعيزر تسفرير ليحل محل مرحاف في رئاسة بعثة الموساد. كانت الخطوة الأخيرة في عملية التمويه هي تسليم مفاتيح السيارة الرسمية والشقة السكنية الفاخرة التي خصصها الإيرانيون لممثل الاستخبارات الإسرائيلية. وقال مرحاف بأسى: "إليك المهمة، لكنني أخشى أنني لا أسلمك فقط شقة وسيارة. أخشى أن هذا الصديق سيتحول إلى عدو، وأن هذا الشريك الاستخباري الحميم سيُصبح هدفاً رئيسياً للموساد وأننا سنتجرع منه الكثير من المرارة. إنني أسلمك إيران ومعها فتيل الأمان".

كان مرحاف على حق. وبعد تسعة أشهر من تسليم المفاتيح طار الفتيل بدوي هائل، اهتزت على إثره إيران وبقية العالم، منذ ذلك الحين وحتى الآن. وأصبح الصديق المقرب ألد الأعداء، واندلعت بين إسرائيل وإيران حرب سرية لا تظهر مجرياتها في ميدان قتال تقليدي إلا أنها لا تتوقف عن حصد الضحايا.

وفيما يلي تفاصيل هذه الحرب، تلك التي أتيحت للكتاب.

الثورة
الشفرة: "كليل"/ التاج

بينما كان الخميني يُسارع الخطى للاستيلاء على السلطة كانت إسرائيل تُزود إيران بملء إرادتها صواريخ أريحا المهيأة لحمل رأس تفجير ذرية.

سري للغاية

مقابلة

وزير الدفاع جنرال عيزرا فايتسمان (٣) وجنرال توفنيان من إيران

وزارة الدفاع، تل أبيب

يوم الاثنين، ١٨ يوليو ١٩٧٧، الثالثة بعد الظهر.

جنرال توفنيان: تهنئة بالمنصب الجديد.

جنرال فايتسمان: شكراً، يا عزيزي. مضت سبع سنوات منذ استقلت من الحكومة كوزير للمواصلات، وحوالي ثماني سنوات منذ استقلت من الجيش. ويجب أن اعترف بأنه لم يحدث أي تغيير في الأمور الأساسية. فقط تغيرت لغة الأرقام، فبدلاً من الملايين هناك مليارات، فلم تعد مجرد أصفار عندما توضع مع الأرقام الكبيرة في الميزانيات. هذا هو الشيء الوحيد تقريباً الذي تغير وبعض الشخصيات أصبحت أكثر صلعاً مما مضى.

جنرال توفنيان: هذه هي الحياة.

جنرال فايتسمان: لكني أتمنى ألا تكون قد صُدمت عندما استبعدوني من الحكومة السابقة.

جنرال توفنيان: على العموم لدينا بعض الأصدقاء في الحكومة الجديدة. فأنا أعرفك لسنوات طويلة؛ وكذلك دايان أعرفه من سنوات. واعتقد أن الشيء الملح بالنسبة لنا في هذه المنطقة هو السلام والاستقرار.

جنرال فايتسمان: تعلم تماماً، بأنني اعتقد أن الاحتمال كبير جداً في أن يتحقق ذلك مع حكومتنا الجديدة، مع كل احترامي للحكومة السابقة، لأننا نعرف ما الذي نريده ولا يتمسك كل وزير برأي خاص به. ومع كل الاحترام لزملائي في الحزب الآخر، فكل وزير في الحكومة السابقة كان له رأيه.

جنرال توفنيان: نحن أيضاً في إيران نؤمن بوحدة القيادة. ونعتقد أن الثعبان ذا السبعة رؤوس لا يمكنه أن يدخل جُحره. وبالتالي، فنحن بحاجة إلى الوحدة. ومن أجل ذلك نقف جميعاً وراء مليكنا. وننفذ أوامره بكل حزم والتزام... ومن أجل ذلك نعتقد أن علينا تطوير قوة ردعنا في المنطقة، حتى نحافظ على الأمن والاستقرار داخل الدولة...

جنرال فايتسمان: أنتم بحاجة إلى صواريخ أرض أرض. فدولة مثل دولتكم، لديها طائرات إف ١٦، والكثير من إف ٤، ولديها مشكلاتها التي تحيط بكم. لابد لها من قوة صاروخية جيدة ومُتقدمة.

◆◆◆

في ٤ نوفمبر ١٩٧٩ قررت مجموعة من الطلبة يتزعمهم طبيب الأسنان المؤيد المتطرف للفلسطينيين حبيب الله بيمان، التظاهر أمام السفارة الأمريكية في طهران. وقد برهن المتظاهرون بسرعة أن بإمكانهم اقتحام فناء المبنى دون أن يعترضهم شيء. وكان أيضاً بين المتظاهرين المتحمسين والغاضبين شاب متطرف يسمى محمد أحمدي نجاد. أمسكوا طاقم العاملين في السفارة واحتفظوا بهم كرهائن لعدة أيام. وفيما بعد أدلى بعض الدبلوماسيين الأمريكيين بشهادة مفادها أن أحمدي نجاد نفسه قد عاملهم بفظاظة وقسوة. وأنكر نجاد هذا الأمر بشدة. قبل ذلك بحوالي العام، مع تزايد التوترات في إيران، قرر مندوب السي. آي. إيه. هناك، ولمزيد من الأمن، إبعاد أجزاء كبيرة من الأرشيف المفهرس للسفارة. فنقلت الصناديق جواً إلى الولايات المتحدة الأمريكية، على أمل إعادتها في غضون شهرين إلى السفارة. ووجد العاملون صعوبة في إتمام مهامهم بدون أرشيف (لم تكن الكمبيوترات قد ظهرت بعد) فقرروا، على أسوأ الفروض في حالة التأزم، إتلاف المادة السرية.

عندما تدفقت الجماهير الهائجة على أبواب السفارة وبدأت في الدخول إلى الفناء الخارجي، أدركت بعثة وكالة الاستخبارات المركزية أن الأزمة قد وصلت إلى ذروتها وبدأوا على عجل في إتلاف الأوراق والمستندات. لكنهم في السي. آي. إيه. لم يكن تقديرهم صحيحاً بشأن مدى تماسك الطلاب الثوريين. فقد تمكنت حوالي ٢٥٠ طالبة من السيطرة على المكان. وقمن بتمشيط السفارة وجمعوا من سلات القمامة المستندات التالفة بطريقة واحدة (التمزيق فقط بالطول والعرض). وعلى مدى السنتين التاليتين انكبت النساء على قطع الورق الدقيقة والطويلة وعملوا على تجميعها جنباً إلى جنب، إلى أن يُعيدوا إلى الوجود أسراراً دفينة في المؤسسات الأمريكية.

وعلى مدى خمس سنوات تلت ذلك استخدم النشر الانتقائي لهذه المستندات كوسيلة استطاعت التكتلات الراديكالية المتشددة بواسطتها التخلص من منافسيهم في الساحة السياسية. حتى يونيو ١٩٨٥ نُشر ٦١ مجلداً من الوثائق المنتقاة في إصدارات متتالية بلغتين. وقد سببت هذه المجلدات حرجاً كبيراً للولايات المتحدة، وكذلك لكثير من الإيرانيين. لقد كان السي. آي. إيه. يستخدم ٥٠٠٠ عميل بأجر في إيران، ومن بينهم عدد غير قليل من كبار المسئولين. وقاد نشر هذه الوثائق الحرس الثوري إلى موجة جديدة من التطهير والإعدام بين صفوف القيادات الإيرانية. واتضح أنهم جميعاً أرادوا العيش في رفاهية العم سام. أما السي.آي. إيه من ناحيته، فقد دفع، وحصل على تلال من المعلومات مُتضمنة أيضاً كماً غير قليل من التحذيرات بشأن ما يمكن أن يحدث، لكنه فضل تجاهلها. لقد قام مركز السي. آي. إيه. في إيران بعمل مُميز. وتمكن رؤساء الوكالة في واشنطن ومن ورائهم أركان الإدارة الأمريكية من معرفة كل شيء تقريباً عن إيران، غير أنهم لم يسمحوا بالواقع أن يزعجهم. لقد أبدت الاستخبارات الأمريكية قصوراً شديداً في فهم نظام حكم الشاه، وكذلك ما يتصل بدوافع وقوة معارضيه، الذين كان للأمريكيين بين صفوفهم أيضاً عدد كبير من العملاء.

وحملت تلك الصفحات بين طياتها أيضاً كثير من المعلومات التي حُفظت في السي. آي. إيه. عن الاستخبارات

الإسرائيلية وعلاقاتها المتينة بإيران منذ خمسينيات القرن الماضي وحتى اندلاع ثورة الخميني. كان من بينها بحث شامل، وسري للغاية، للسي. آي. إيه. حول أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، يمثل أول اكتشاف بعيداً عن الرقابة للبنية والهيكل الداخلي للموساد والشاباك، كما كشف خلال هذا البحث عن المكاتبات بين بعثة الموساد في طهران ومكاتب السي. آي. إيه. في العاصمة الإيرانية وكذلك ما نشر باعتباره محضر المقابلة التي جرت بين عيزرا فايتسمان وبين الجنرال حسن توفنيان، وبموجبه، إذا كان هو المحضر الحقيقي بالفعل، فقد بدأت إسرائيل وأنتجت واعتزمت بيع إيران صواريخ أرض أرض ذات مدى بعيد قادرة على حمل رؤوس نووية. كان توفنيان هو مصدر معلومات السي. آي. إيه. وهو الذي زود الأمريكيين بهذا المحضر.

◆◆◆

لقد حازت العلاقات الحميمة بين إسرائيل ونظام الشاه الحاكم على تغطيات واسعة في وسائل الإعلام. ومع كل هذا، يصعُب وصف قوة الضربة القاصمة التي نزلت على وزارة الدفاع الإسرائيلية وأجهزة استخباراتها، وكذلك مدى العداء الذي شعر به نظام الحكم الجديد في طهران تجاه إسرائيل، دون أن نتناول بالتفصيل بعض الجوانب السرية في تلك العلاقات.

بدأت إيران تزويد إسرائيل بالنفط بكميات ضئيلة بدءاً من الخمسينيات. انتظمت هذه الإمدادات في عام ١٩٥٤ وزادت باطراد وبسرية تامة منذ ذلك الحين. وكانت إسرائيل قد وضعت شبكة من خطوط الأنابيب من إيلات إلى بئر سبع وبعد ذلك من أشدود إلى أشكلون. وبالتوازي بدأت أيضاً تجارة مدنية في مجالات أخرى.

في عام ١٩٥٧ بدأت تتشابك العلاقات العسكرية والاستخبارية. وقد قامت هذه العلاقات على نظرية اشترك في صياغتها دافيد بن جورين وراؤوفين شيلواح، مؤسس الموساد. تقول نظرية "المحيط الإقليمي" أنه لكون إسرائيل محاطة في الدائرة الأولى بدول معادية لها، فيجب عليها أن تنشئ علاقات سرية مع دول وجهات تقع في الدائرة الثانية ولديها نزاعات مع الدول العربية، عملاً بمبدأ عدو عدوي صديقي.

هذه النظرية عُرفت في الموساد بالاسم الكودي "كليل" أي "التاج". وفي هذا السياق تم في أغسطس ١٩٥٨ التوقيع على اتفاقية تعاون بين الموساد ونظيره التركي (TNSS)، وهو الاتفاق الذي انضم إليه فيما بعد، بوساطة راؤوفين شيلواح، جهاز الاستخبارات الإيراني، السافاك. وأطلق على الاتفاق Tridentأي "الرمح الثلاثي". ونص على أن تعقد لقاءات دورية بين رؤساء الأجهزة الاستخبارية في الدول الثلاث، تستضيفه واحدة منهم كل مرة، وكذلك جهاز مشترك يقوم بالتنسيق الاستخباري وتبادل المعلومات في القضايا المختلفة. بالنسبة لإسرائيل شكلت نظرية التاج (كليل) إنجازاً استراتيجياً غير مسبوق، باعتبارها دولة محورية لتحالف عسكري استخباري سري يضم أكبر ثلاث دول إقليمياً. بل إن إسرائيل لعبت دور الوسيط في نزاعات إقليمية بين تركيا وإيران.

يقول راؤوفين مرحاف، الذي كان مشاركاً في تنسيق مقابلات "كليل"، "في تلك الفترة، كان هناك خط مباشر بين رجال الاستخبارات في تركيا وإيران مع الرئيس، وكان من الممكن عبر "كليل" نقل رسائل مباشرة إلى مسامع الحاكم. كانت الأهمية القصوى لهذه الاجتماعات تكمن في انعقادها، حيث أننا نمثل القلب النابض لها، لقد منحنا ذلك حقاً قوة ثلاثية".

كان مائير عاميت، الذي عُين رئيساً للموساد عام ١٩٦٣، يؤمن بالعلاقات الشخصية بين رؤساء المنظمات كمفتاح لتعاون مُثمر بين المنظمات ذاتها. وقد أَوْلَىَ اهتماماً خاصاً لإيران وقام بزيارتها مرات عديدة. وبمرور الوقت انضمت إثيوبيا بصورة جزئية إلى اتفاق "كليل" ونشأت علاقات سرية، بوساطة الاستخبارات الإيرانية، مع أكراد العراق، ومع المسيحيين في جنوب السودان، ومع أنصار النظام الملكي في اليمن ومع مسيحيي لبنان.

وقد دفعت حرب الأيام الستة (يونيو ١٩٦٧) بقوة العلاقات العسكرية والاستخبارية مع إيران. واندهش الشاه من النتائج العسكرية التي حققتها إسرائيل، وأشاد بموشيه دايان، وفي هذا السياق زادت مشترياته من الأسلحة الإسرائيلية. لقد كان الشاه منذ ١٩٦٧ وحتى إسقاطه عام ١٩٧٩ أهم أصدقاء إسرائيل. كان خوفه من غزو روسي وكراهيته للعرب وراء اقترابه أكثر وأكثر من الدولة اليهودية ومن ترسانة أسلحتها. صحيح أن الشاه أبدى في الظاهر موقفاً مُتضامناً مع مطالب عربية هنا وهناك، لكنه عملياً، وفي السر، وطد علاقته بإسرائيل وسمح للاستخبارات الإسرائيلية بالعمل بحرية انطلاقاً من أراضيه داخل العالم العربي.

لم يقتصر هذا التعاون على مجرد التحالف التجاري والاستراتيجي. فقد أفرزت بين الطرفين علاقات شخصية متينة. فقد كان السفير الإسرائيلي خلال السبعينات، مائير عزري، والملحق العسكري عقيد يعقوف نمرودي تربطهما علاقات حميمية للغاية مع غالبية كبار القيادات والضباط الإيرانيين. وبعد انتهاء المهمة الرسمية لكل منهما تضخمت ثروتيهما بفضل أعمال خاصة وصفقات قاما بها هناك. لدرجة أن الشاه عرض على عزري منصباً وزارياً في حكومته.

وكان عـزري قد ألف كتـاباً عن سنوات خـدمتـه في طهـران وأوضـح فيـه مدى عـمق اهتـمـام دولة إسـرائيل بالشـئون الداخليـة الإيرانية، بما في ذلك دفع رشوة لكثير من المسئولين الإيرانيين حتى يساعدوا إسرائيل ويُقدموا مصالحها، ويتبنوا مواقف إيجابية تجاهها في داخل الإيوان الإمبراطوري. وقد انزعجت وزارة الخارجية من الكتاب. وجاء رد فعل القدس، "تصرفنا هناك طبقاً لبروتوكولات حكماء صهيون". وتشكلت لجنة خاصة لفحص كتاب عزري، ترأسها راؤوفين مرحاف. وقررت اللجنة ٢٢٠ حذفاً من الكتاب، وشطب كل ما له علاقة بدفع مبالغ للرشوة.

أدت حرب يوم الغفران (أكتوبر ١٩٧٣) إلى انخفاض ملموس في المشتريات الإيرانية من إسرائيل. هناك من قالوا إن الشاه غضب لأن إسرائيل لم تتوصل إلى اتفاق سلام مع الدول العربية. أما العميد يتسحاق سجيف، آخر ملحق عسكري في طهران، فله تفسير مختلف تماماً: "كما رفعت حرب الأيام الستة من سمعة وزارة الدفاع الإسرائيلية، فقد شوهت حرب يوم الغفران سمعتها قليلاً. هذا كل شيء".

على الرغم من ذلك استمر تصدير النفط وزادت كثيراً الصادرات المدنية، التي وصلت في منتصف السبعينات إلى ٢٠٠ مليون دولار سنوياً. وفي المجال العسكري اقترحت إسرائيل على إيران أن تنتج لها قذائف مدفعية. في تلك الفترة أنشئ في يوقعام (٤) خطوط إنتاج لذخيرة سوفيتية تتناسب مع الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها في حرب الأيام الستة وحرب يوم الغفران. ولأن الجيش الإيراني كان لديه أيضاً مدافع ثقيلة ومدافع هاون من إنتاج الاتحاد السوفيتي استطاعت إسرائيل أن تضمن له مصدر تزويد جيد. والواقع، أن الطلب الإيراني تكفل باستمرار مصنع سولتام لسنوات طويلة.

يقول راؤوفين مرحاف، الذي أصبح فيما بعد من كبار المسئولين في الموساد ومديراً عاماً لوزارة الخارجية: "كانت أوامر الشاه بشراء كل شيء وبكميات ضخمة. أرادوا ألف طائرة هليكوبتر، وكان التقدير أنه ربما تحلق مائتين منهم بشكل جيد في أي احتفال رسمي".

شمعون بيريس، وكان وقتها وزير الدفاع: "حاول الشاه أن يقود ثورة تحديث في إيران، وكانت تبدو هذه الثورة أحياناً مثار جدل. في أحد الأيام ذهبت لزيارة الشاه، وطلب مني الذهاب لمشاهدة مطار طائرات الهليكوبتر. كانت هناك ألف قطعة أمريكية، كل واحدة بخمسة مليون دولار. أي أنه اشترى طائرات هليكوبتر بخمسة مليارات دولار. تحدثت مع بعض الطيارين. وجدت بينهم أطفال من القرى أنهوا تعليمهم الأولى بصعوبة، ناهيك عن الحديث حول غياب الغاية المطلوبة من الطيار. سألت الشاه لماذا يتطلب الأمر كل هذه الطائرات الهليكوبتر. ورد علي بجدية تامة أنه عندما يغزو الروس إيران، فإنهم سيفعلون ذلك بآلاف الدبابات، من الجبال، وبالتالي ستكون الطائرات الهليكوبتر أكثر ارتفاعاً منهم.

في تلك الفترة تلقى الإيرانيون تحذيراً بألا يضعوا كل البيض في سلة واحدة. وفي أعقاب حرب يوم الغفران توقفت إيران عن شراء أنظمة تسليح متكاملة من إسرائيل. فقد اشترى الشاه قطع غيار وذخيرة من إسرائيل، لكنه اشترى دبابات من بريطانيا وطائرات من الولايات المتحدة. ومن باب التنويع والتوازن اشترى مركبات خفيفة ومدفعية من الاتحاد السوفيتي. كانت رغبة إسرائيل توسيع اعتماد إيران على صناعات السلاح المحلية. يوضح ذلك أحد الأطراف التي كانت مشاركة في إعداد الصفقات: "أردنا ربط الزبون بنا، كنا ندرك أنه إذا اشتروا أنظمة تسليح مُكتملة، ففيما بعد سيحتاجون على السواء قطع غيار أو فنيين أو تحديثات. وبهذه الطريقة سيرتبطون بنا إلى ما لا نهاية".

كان قائد العملية هو السفير الإسرائيلي لدى إيران أورى لوبراني. خلال الفترة التي عانت فيها الصناعات الإسرائيلية من قلة التعاقدات، وبتولي لوبراني بدأت حملة من الإقناع، استهدفت دفع رجال الشاه للتوقيع على صفقات للتعاون في تطوير أنظمة تسليح. وبداية من منتصف ١٩٧٥ توجهت بعثات من قبل وزارة الدفاع إلى إيران، كما اشترك وزير الدفاع شمعون بيريس في لقاءات الإقناع، التي كانت تقام دائماً في الاستراحة السرية والمحصنة الخاصة بالشاه في شمال طهران. في البداية لم تفلح الجهود المبذولة في الوصول إلى أي نتيجة، ولم تجد نفعاً حتى زيارة سرية قام بها رئيس الوزراء يتسحاق رابين إلى إيران والتقى فيها مع الشاه. ولم تتفتح الطريق إلا بعد التقارب المصري الأمريكي والجهود الناجحة نسبياً التي قام بها وزير الخارجية كيسنجر لإذابة الجمود في العملية السياسية بين إسرائيل والدول العربية. ويقول راؤوفين مرحاف إن هناك تطوراً آخر شجع على المضي قدماً في هذه العلاقة وهو انتخاب الرئيس الأمريكي الديموقراطي جيمى كارتر عام ١٩٧٦: "بدأ كارتر بطرح الأسئلة حول حقوق الإنسان، بما في ذلك كل ما يتصل بما يحدث في إيران. وخاف الإيرانيون أن تغلق في وجوههم أبواب أمريكا وأوربا الغربية، وسعوا لإيجاد قناة بديلة لتوفير متطلباتهم".

ووجدت إسرائيل وإيران في ضوء ذلك أرضاً مشتركة لتشغيل خط إنتاج عسكري ضخم، هو الأضخم الذي عرفته

إسرائيل حتى تلك المرحلة. كان الأمر يعني في محصلته النهائية ستة مشاريع يتقدمها شراء صواريخ أرض - أرض إسرائيلية يبلغ مداها ٧٠٠ كم. ويقول مصدر عسكري كبير كان في بؤرة الاتصالات مع إيران إن: "الشاه أراد أن تصبح إيران قوة عظمى إقليمية، ولكي يتم ذلك لابد من جيش شديد البأس. لابد من أسطول طائرات بوينج ٧٤٧، تنقل الجنرالات والوزراء والشاه من مكان إلى آخر، وقد اشترى مالا يقل عن ١٢ منها؛ لابد من عقد مؤتمرات دولية ومن أجل ذلك أنشئت دور ضيافة فخمة بها دورات مياه مُذهبة؛ ولابد من صواريخ، كما أعلم أنهم فكروا أيضاً في سلاح ذري".

وطبقاً لتصريحات وتقارير دولية فإن إسرائيل كان لديها صاروخ باسم 'أريحا'، وهو تطوير لصاروخ فرنسي قديم امتلكته إسرائيل وكان اسمه في البداية 'مُذنب١' و'مُذنب٢'. وحسب نفس التقارير، فإن الصاروخ 'أريحا' هو الذي حمل القمر الصناعي الإسرائيلي 'أوفيك' (أي 'الأفق') إلى ارتفاع ألف كيلومتر، خلال المحاولة التي جرت في سبتمبر ١٩٨٨، وأشارت المعلومات أيضاً إلى قدرة الصاروخ على حمل رأس تفجير نووية. وفي نشرة لمجلة جينس حول سلاح الجو الإسرائيلي ورد أن هناك ثلاثة أسراب من صواريخ أريحا مُسلحة برؤوس تفجير نووية، توجد في قاعدة جوية بمستعمرة زخريا، تسمى 'كاناف٢' (أي 'الجناح٢').

كانت مشاريع التسليح الستة تعنى بمبدأ واحد: فإسرائيل كان عليها أن توفر المعلومات، وإيران توفر الأموال وأماكن التجارب. ومع نهاية هذه المسيرة كان من المتوقع أن تصبح إيران مؤهلة لأن تنتج بنفسها أنظمة التسليح التي كانت هي عصب الصفقة. والواقع أن إسرائيل احتالت على الإيرانيين. فقد اعتزموا في إسرائيل تزويد إيران بجيل قديم وأن يستخدموا الأموال الإيرانية في تطوير جيل جديد من أنظمة التسليح، يحجبوها عنهم. كان من بين خطط التطوير، بالإضافة إلى صاروخ أريحا، إنشاء مصنع لإنتاج قذائف المدفعية ١٢٠مم. ومصنع لإنتاج مدافع بواسطة شركة سولتام؛ ومشروع آخر، اسمه 'بيراح' (أو 'الزهرة')، يهدف إلى تطوير صاروخ بحر/ بحر حديث بمدى ٢٠٠ ك.م. (وهو نسخة مُطورة من الصاروخ الأمريكي هيربون)؛ كانت إسرائيل وإيران تعتزمان أيضاً التطوير المشترك لطائرة مقاتلة، أطلق عليها 'آريا' أي الأسد.

كان الاسم الذي تنضوي تحته كل هذه الصفقات الاستراتيجية هو مشروع "تسور" (والكلمة تعنى الصخرة أو مجازاً الحصن، وهي ذات دلالة دينية ما كصفة للذات الإلهية بمعنى 'ملاذ الأتقياء'). وتغير هذا الاسم فيما بعد ليصبح مشروع 'الموز'. وتحت مظلته جرت سلسلة من الصفقات الفرعية، سُميت 'هوليوود' (خطط لتطوير سلاح البحرية الإيراني)، و'جنجانوت' (جهاز متقدم خاص بسلاح الجو)، و'أبولونيا' (مصنع قذائف المدفعية سولتام) وغير ذلك - كل واحدة كانت تعنى نوع معين من التطوير والمبيعات. وُضعت التفاصيل خلال مقابلات عدة، معظمها بين السفير لوبراني ونائب وزير الدفاع الإيراني توفنيان. كان لوبراني يعرف جيداً النظام الداخلي الملتوي والمُعقد للقوات الإيرانية. وأدرك أن وزير الدفاع هو مجرد منصب شكلي في الأساس وأن القوة الحقيقية تقع في حوزة نائب الوزير. وكان الجنرال توفنيان مُقرب جداً من الشاه، وهو المسئول عن مراقبة الوجود الأمريكي في إيران - الذي تمثل في ٢٥ ألف شخص، وكان هو المسئول عن كل المشتريات الدفاعية من الخارج وعن كل التطوير الدفاعي المحلي، بما في ذلك الصناعات الجوية الإيرانية. وكانت المقابلات بين السفير ونائب وزير الدفاع تتم بصفة عامة في منازل خاصة.

كان يعقوف شابيرا من وزارة الدفاع هو منسق المفاوضات مع إيران. وفيما بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٨ لعب دوراً مهماً في التقريب بين الدوائر الرسمية في تل أبيب ومكتب توفنيان في طهران وإزالة العقبات أمام هذه الصفقة غير التقليدية. شابيرا ليس مستعداً للتعرض لتفاصيل الصفقة، لكنه لا يمانع في القول "لقد كنا في هذه المجالات نُعتبر قوة عظمى آنذاك. ويشير إلى أن العملية منذ لحظة التوقيع تستغرق بين خمس وسبع سنوات. لقد استقبلونا في إيران كملوك. كانت العلاقات الشخصية معهم غير عادية. أبرمنا معهم صفقات رائعة في مجالات مُدهشة. أما المكسب، إذا أردت أن تعرف، فكانت الأموال التي أنفقناها لتحقيق أهداف التطوير في وزارة الدفاع. بدون العلاقات مع إيران ما كان لدينا الأموال لتطوير الوسائل التي تقف اليوم في الصف الأول لحماية دولة إسرائيل".

الاعتبارات التي شكلت أساساً للمشروع 'تسور'، الأهم والأصدق منها، لم تشتمل على الواقع السياسي في إيران. ولولا قدم الخميني معروفاً لإسرائيل واعتلى السلطة مُبكراً لكانت إيران قد تزودت بالفعل في مطلع الثمانينات بصواريخ أرض/ أرض طويلة المدى، التي إن صدقت التقارير عنها، يمكن تسليحها نووياً. ومع نهاية عقد الثمانينات كانت إسرائيل ستزودها بطائرة مقاتلة ربما كانت الأفضل في العالم. ويقول أحد الذين خدموا في تلك الفترة في وزارة الدفاع: "كانت أمام لوبراني مجموعة من أصحاب رأي مختلف، حذروا من تزويد الجيش الإيراني بالأسلحة خوفاً من تغير نظام الحكم قريباً، لكن كلامها لم يجد إلا آذاناً صماء".

◆◆◆

راؤوفين مرحاف، رئيس بعثة الموساد في إيران، شعر بالحزن عندما سمع عن مجال الصفقات المتوقعة. يقول: "لم تعجبني الصفقة. الموضوع كله لم يكن في مجال تخصصي، ولم تكن لدى خبرة فنية في مجالات الأسلحة. وقام تشخيصي على أساس فهمي لما يحدث في إيران. اعتقدت أننا ندخل أنفسنا في خطر كبير. وقلت حتى لأورى لوبرانى تنطوي على خطر مُحقق، لأن الدولة يحكمها شخص واحد، وربما يكون خليفته معاد لنا وغير حكيم. فقال لوبرانى إن الخطر لا يتعدى الحد الأدنى والمكسب من كل الجهات، خاصة في توفير عمل هائل لمصانعنا، ولم يكن نقدي لأورى عائقاً أمام عملنا سوياً كفريق لسنوات طويلة".

ووجد مرحاف تأييداً لرأيه بالتحديد لدى أحد الممثلين الكبار لصناعة السلاح الإسرائيلي في طهران، وهو ممثل سولتام في إيران، سامي كاتساف. ورغم أن الأمر على ما يبدو ضد وظيفته أبلغ كاتساف وزارة الدفاع في تل أبيب أنه لا يجوز من وجهة نظره بيع كل شيء لإيران نظراً لأن نظام الحكم في هذه الدولة غير مستقر. وقال لصديق في وزارة الدفاع: "زوجتي تقول عندما نغادر طهران في أجازة، إننا لا نعرف أي نظام حكم سنجد عند عودتنا".

بتشجيع شخصيات أخرى قرر مرحاف وضع معارضته أمام كبار المسئولين. "في مارس ١٩٧٧ توجهت إلى إسرائيل لمقابلة رئيس الموساد، يتسحاق حوفي. وافقني الرأي ووعد بالتحدث مع رئيس الحكومة. رابين لم يقتنع وأمر بالاستمرار في المشروع". يقول شمعون بيريس الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع في حكومة رابين الأولى: "لا تعليق عندى في هذه الموضوعات، فالتاريخ عموماً يصيبني بالسأم". ورفض أورى لوبرانى الحديث عن تفاصيل صفقات مع إيران. يقول: "بصفة عامة لا أذكر معارضة أحد في السفارة أو خارجها على طابع علاقاتنا العسكرية مع إيران آنذاك، أو على نطاق هذه العلاقات. وأستطيع أن أقول لك إنه لم تكن هناك نية في أي مرة لتزويد إيران بأحدث أنظمتنا المتقدمة. لا في خط إنتاجها الأول ولا حتى الثاني".

وقرر بيريس تعيين شخص موثوق به في منصب الملحق الجديد للجيش الإسرائيلي في طهران يكون مسئول بشكل مباشر وثابت عن الصفقة الكبرى. فاستدعى العميد يتسحاق سجيف، الذي لم يتحمس كثيراً: "قلت له أنا وزوجتي، على عكس الآخرين الذين يقفزون سريعاً عندما يتعلق الأمر بالبعثات الخارجية، الأفضل لنا على وجه الخصوص البقاء في إسرائيل فلسنا ممن يتحرقون شوقاً للسفر. وأوضح بيريس أنها مهمة وطنية ذات أهمية غير عادية، وأنه يجب علينا أن نسافر. وطمأن زوجتي التي أبدت الخوف من هدف الرحلة، بقوله إن إيران واحدة من أكثر الدول استقراراً في العالم".

بعد ثلاثة أشهر من المقابلة بين مرحاف ورئيس الموساد حدث التحول السياسي في إسرائيل، وتولى الليكود الحُكم. وتعثرت الأمور وتوقفت عمليات التخطيط للمشروعات المشتركة مع إيران، رغم أن مناحم بيجين، وعيزرا فايتسمان وموشيه ديان كانوا مُتحمسين لمواصلة ما بدأه رابين وبيريس. يقول مرحاف: "كان من المهم للغاية لدى الإيرانيين معرفة أن الحكومة الجديدة تريد صنع السلام مع العرب. فلم يرغبوا في تعريض علاقاتهم مع مصر للخطر، وسياسياً كان من الصعب عليهم إقامة علاقة مع حاكم إسرائيلي عدواني".

كان لوبرانى والبروفيسور بنحاس (سيكو) زوسمان، مدير عام وزارة الدفاع هما المُحفزان الرئيسيان للصفقة الكبرى. وكان زوسمان قد ذهب عدة مرات إلى طهران لإقناع الإيرانيين. ونجح الاثنان في استيعاب تردد الإيرانيين ووجها الدعوة إلى توفنيان لزيارة إسرائيل، تتضمن مقابلة مع قادة الحكومة الجديدة، والقيام بجولة شاملة في الصناعات الدفاعية، وهناك يضعوا أمامه أحدث عمليات التطوير، تجربة الكريز في الكريمة - أي المثال الحي لقذيفة صاروخية من حقل التجارب السري تنطلق باتجاه البحر وتدمر الهدف.

تمت المقابلة كما هو مُقرر، شاهد توفنيان التجربة وتأثر بها جداً. عاد إلى إيران، والتقى بالشاه وأقنعه بإتمام المشروعات المقترحة. وفي إسرائيل عُين طاقم خاص لكل مشروع على حدة، التقى رؤساء الأطقم الفنية مع نظرائهم الإيرانيين في جولتين من المناقشات، واحدة في تل أبيب والأخرى في طهران، بدأت في ١٨ أغسطس١٩٧٧ . ومن باب تعزيز التواجد هناك توجه إلى العاصمة الإيرانية في اليوم التالي أيضاً موشيه ديان، الذي كان وزيراً للخارجية بالفعل لكنه في إيران كان ومازال يُعتبر من الشخصيات العسكرية. وصل ديان في رحلة طيران تجارية، مرتدياً شعراً مستعاراً، وقبعة ونظارة شمسية حتى يخفي ملامحه. في ختام جولتي المناقشات تقرر أن يُدفع لإسرائيل جزء من ثمن الصفقة بالأموال والجزء الآخر بالبترول. طلب الإيرانيون سرية تامة، وحتى لا يتم اتهامهم بوجود علاقة مباشرة مع إسرائيل وضعوا كشرط إقامة الجهاز التالي: أن يُنشئ كل طرف مجموعة شركات في سويسرا، ويكون أصحابها مُسجلين في جُزر الباهاما. والصفقات نفسها ستوقع بين مجموعتي الشركات، وإذا حدث وكُشف عن المستندات والوثائق، فإنها لن تشير إلى المحرك الرئيسي للمشروع.

الهوامش:

١- انحصر التعاون العسكري منذ ١٩٧٥ في نفقات إيرانية مقدارها ١,٢ مليار دولار علي عدد من المشروعات في بحث وتطوير السلاح الإسرائيلي. اشتملت هذه المشروعات، التي كان اسمها الكودي "تسور"، من جملة ما اشتملت عليه

إقامة مصنع ذخيرة سولتام في إيران، وتطوير طائرة لافي، وتطوير صاروخ بحر - بحر علي أساس تكنولوجيا جبريئيل، وعلي حسب نشرات أجنبية علي تطوير صاروخ أرض - أرض، بلغ مداه آنذاك نحو ٦٠٠ كيلومتر، إلي أن أمسك الخميني بزمام السلطة في عام ١٩٧٩، وقطع التعاون مع إسرائيل.

٢- أسس جهاز السافاك في إيران بمساعدة وكالة المخابرات الأمريكية (C.I.A) وجهاز الموساد الإسرائيلي في عام ١٩٥٧ وكانت مهمة هذا الجهاز هو قمع المعارضين لشاه إيران ووضعهم تحت المراقبة واستخدموا أيضاً ضد المعارضين من أبناء الشعب الإيراني كافة أنواع التعذيب والتجويع داخل السجون بالإضافة إلى التصفية الجسدية لقادة المعارضة. كان الجنرال "تيمور بختيار" هو أول مدير للسافاك، ثم أستبدل بالجنرال "حسن بكراوان" الذي تم إعدامه على يد الحرس الثوري الإيراني بعد الثورة الإسلامية بقيادة "آية الله الخميني". تم استبدال الجنرال "بكراوان" عام ١٩٦٥ بالجنرال "نعمت الله نصيري" المقرب من الشاه والذي قام السافاك تحت إدارته بتصعيد القمع والإرهاب ضد الحركات الإسلامية والشيوعية داخل البلاد. كان السافاك جهاز ذو سلطات واسعة النطاق حيث بالإضافة إلى مهمته كجهاز مخابرات أخضع الكثير من المعتقلين للتعذيب البدني داخل السجون ومنها سجن "اوين" أو "آفين" سيء السمعة، كما كان جهازاً للأمن الداخلي مما سمح له بمراقبة الإيرانيين خاصة الطلبه الجامعيين داخل وخارج إيران، كما اعتاد عملاء السافاك بالتربص ببعضهم البعض، فقد قام بعض عملاء السافاك باغتيال الجنرال "تيمور بختيار" أول مدير للسافاك عام ١٩٧٠، منصور رافع زاده مدير فرع السافاك بالولايات المتحدة اغتيل أيضاً لأنه ذكر في أحد التقارير أن تليفون الجنرال "نصيري" مراقب. تمت ترقية الجنرال "حسين فردوست" زميل الشاه الأسبق ونائب مدير السافاك لمنصب رئيس المخابرات الإمبراطورية الخاصة "سافاما" وهي نسخه بالكربون من جهاز السافاك ولكن السافاما جهاز مخابرات مختص بمراقبة كبار المسئولين في الدولة.

٣- كان عضوا فاعلا في العصابات الصهيونية «إيتسل» و«بلماح» مؤمنا بقيمة القوة العسكرية وبتفوق سلاح الجو، وكان أول طيار إسرائيلي ثم تدرب في معهد سلاح الجو الملكي البريطاني وصاحب توجهات توسعية ومن دعاة «أرض إسرائيل الكبرى». كما أشادوا بكونه من أبرز مؤسسي سلاح الجو الإسرائيلي الذي ذاع صيته بعد حرب العام ١٩٦٧ في أعقاب تدميره سلاح الجو المصري، مع التذكير بأنه كان من كبار محرضي رئيس الحكومة إبان الحرب المذكورة ليفي أشكول على شنها مهددا بالتنازل عن رتبته العسكرية إذا لم يفعل ومع اعتزاله الحياة العسكرية انضم إلى حزب «حيروت» اليميني المتطرف بزعامة مناحم بيجن فقاده إلى صعود الحزب إلى سدة الحكم في انتخابات العام ١٩٧٧ ليتسلم وزارة الدفاع ويشرف بعد عام على العدوان على لبنان («عملية الليطاني»)، لكن تغييرا مفاجئا طرأ على مواقفه - يُقال أن إصابة ابنه في حرب العام ١٩٧٣ كانت وراء هذا التغيير - ليتبين أن الرجل غدا يؤمن بأن قوة الذراع العسكرية وحدها لن تحقق الأمن المنشود إسرائيليا وتخلى عن حلم التوسع من النهر إلى البحر وكان أشد المتحمسين لمبادرة السلام التي قام بها الرئيس المصري الراحل أنور السادات فجمعت بينهما علاقات صداقة شخصية فناداه الأخير باسمه الشخصي المحبب «عيزرا». وفي العام ١٩٨٠ اختلف فايتسمان مع بيجن حول تلكؤ الأخير في منح حكم ذاتي للفلسطينيين، ومع آريئيل شارون راعي الاستيطان فغادر الحكومة وتنحى جانبا قبل أن يقيم حزبا جديدا لم يكتب له النجاح الكبير فانخرط في حزب الوسط «العمل» وعُيّن وزيرا وكان أول الداعين إلى التقاء قادة منظمة التحرير الفلسطينية فدفع لقاء ذلك التخلي الاضطراري عن عضوية المجلس الوزاري المصغر للشئون الأمنية والسياسية برئاسة إسحاق شامير. وفي الأعوام ١٩٩٣ - ٢٠٠٠ شغل منصب الرئيس الإسرائيلي رافضا إتباع قواعد رسمية أو التنازل عن التعبير عن رأيه الشخصي. وتحدى الإسرائيليين في العام ١٩٩٦ ورئيس الحكومة في حينه بنيامين نتنياهو حين استضاف الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في بيته، لكنه عاد وانقلب عليه، بعد تنحيه فدعا إلى محاصرة الرئيس الفلسطيني في «المقاطعة» حتى يقبل بشروط السلام. أحبه الإسرائيليون على صراحته وإن لم يتفقوا معه في عدد من المسائل أبرزها دعوته إلى إعادة الجولان السوري المحتل إلى أصحابه مقابل اتفاق سلام. وبعد اعتزاله فاجأ من جديد بدعوته الإسرائيليين إلى تفضيل آريئيل شارون على إيهود باراك لمنصب رئيس الحكومة مدعيا أن الأول معني بتقديم تنازلات إقليمية مقابل تحقيق السلام.رأى فيه بعض المعلقين واحدا من أكبر ٣ شخصيات في تاريخ إسرائيل بعد رئيسي الوزراء مناحم بيجين، الذي وقع اتفاق سلام مع مصر وإسحاق رابين.

٤- يقونعام (عُرفت حتى عام ٢٠٠٦ باسم يوقنعام عيليت) وهي مدينة تقع في القطاع الشمالي من إسرائيل. تبلغ مساحتها الإدارية ٨٠٠٠ دونم. أعلن مجلسها المحلى عام ١٩٦٧ وأعلنت كمدينة في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٦ . وطبقاً لآخر إحصاء عام ٢٠٠٥، يبلغ عدد سكانها ١٨,٢٠٠ نسمة. ونسبة النمو السكاني ٢,٥٪ سنوياً. وغالبية السكان من اليهود. متوسط الأجر حتى ٢٠٠٣ كان ٦,٣٣٧ شيكل (متوسط الأجر العام في إسرائيل هو ٦,٠٠٨ شيكل). كان المصدر الرئيسي للتشغيل في المدينة هو مصنع سولتام للمعادن، الذي عمل في إنتاج مدافع الهاون، وأدوات المطبخ وغيرها. بمرور السنين انكمش المصنع بعد وقف إنتاج مدافع الهاون، وأقيم بدلاً منه مُجمع مصانع في مجال الهايتك تعمل فيه حوالي ثمانين شركة متخصصة في مجالات الهايتك، والاتصالات، والمستلزمات الطبية، والأغذية، والاليكترونيات والمنتجات البلاستيكية وهو ما يُدر عائداً سنوياً يُقدر بحوالي مليار دولار.

◆ دراسات ◆



وحدة شاكيد
(الوقاية والأمن الجارى فى تاريخ الجيش الإسرائيلي)
دار نشر "حيمد" - ١٩٩٤
(الفصل العاشر): من الأمن الجارى إلى الكوماندو

بقلم: أورى ميلشتاين ودوف دورون - ترجمة وإعداد: مصطفى الهواري

١ - دانى رهف (وولف):

بعد فؤاد، كان مقررا أن يتولى نائبه إليعيزر رام قيادة "شاكيد". ذات يوم قال له قائد قيادة المنطقة الجنوبية يشعياهو جافيش: "إذا لم ترتكب فضائح ستتولى قيادة شاكيد". إلا أن أريئيل شارون كان مرتبطا بوعد آخر، حيث قال لرام بعد تعيينه قائدا لقيادة المنطقة إنه وعد صديقه رهف بتولى قيادة "شاكيد": "وجدت من الأفضل أن أبلغك بهذا الآن، وسوف أستاء كثيرا إذا تركت شاكيد ولكن هذا حقك، وسأوصى بأن تتولى قيادة إحدى الكتائب النظامية، فأنت جدير بهذا". وقد رد عليه رام بأنه سيترك "شاكيد" ولكن بعد خروج فؤاد من الخدمة. وبعد شهر من عملية "سرجنت" التى تعاون خلالها مع قائد الوحدة الجديد، غادر رام "شاكيد".

كان رهف يرغب فى تولى قيادة الكتيبة ٨٩٠ ولم يكن راضيا عن منصبه كنائب لقائد لواء غور الأردن، وطلب الخروج من الجيش.ولكن عندما تقرر تعيين يسرائيل طل قائدا لقيادة المنطقة الجنوبية حصل رهف على وعد منه بتولى قيادة "شاكيد".إلا أن طل لم يتول قيادة المنطقة الجنوبية بل تولاها أريئيل شارون الذى عرض هو الآخر على رهف تولى قيادة "شاكيد". كانت لدى كل منهما الرغبة فى أن تكون "شاكيد" وحدة للعمليات الخاصة وراء خطوط العدو. قال رهف: "أنا لا أقلل من شأن الأكمنة والدوريات، ولكنى كنت أرى أنها لا تحقق طموحاتي، وكان تحقيق هذه الطموحات هو الشرط لاستمرار خدمتى فى الجيش الإسرائيلي.وعندما توليت قيادة شاكيد كان أحد الأمور التى اتفقت عليها مع شارون هو ألا يشغل مقاتلو شاكيد النقاط الحصينة على جبهة القناة، وأن يشاركوا فى العمليات".

قال شارون: "عندما توليت القيادة فى المنطقة الجنوبية، كانت هناك ثلاث جبهات وثلاث مشاكل.فعلى جبهة القناة كانت تدور حرب الاستنزاف، وعلى جبهة عرافا كان المخربون يتسللون من جبال أدوم ويوجهون الضربات إلى السيارات ويشنون هجمات على التجمعات السكنية اليهودية ويقصفون مصانع البوتاس والبروم فى سدوم، وفى جبهة قطاع غزة كان هناك سكان معادون، وخاصة شمالى خان يونس، وكان يتحتم علينا عدم المساس بقدر الإمكان بالمواطنين الذين لم يتعانوا مع المخربين. كانت شاكيد تعمل على كل الجبهات الثلاث".

قال رهف: "لم أتطلع مطلقا لأن أكون رئيسا للأركان أو قائدا لقيادة منطقة، فأنا أعرف قدراتى وحدودي. لست مؤهلا لقيادة منظومة عسكرية كبيرة. لم يكن يناسبنى الفكر التقليدى والتخطيط الروتيني، بل كانت تناسبنى العمليات الخاصة". كان يصف العمليات الخاصة بأنها "توجيه ضربات قوية لمؤخرة العدو ولوسائل سيطرته ولقادته ولاحتياطاته الاستراتيجية ولتشكيلاته الصاروخية والمدفعية. هذه الأهداف يمكن الوصول إليها عن طريق الجو - بالمروحيات أو بالإسقاط الجوى - وعن طريق البحر، أو بقوات المشاة بالتسلل عبر الخط الأمامى للعدو. كما يمكن إشراك مستعربين متمركزين وراء خطوط العدو فى هذه المهام". عندما التحق رهف بوحدة "شاكيد"، كانت تضم أربع

سرايا قتالية بكل منها ما يقرب من خمسين إلى ستين مقاتلا وثمانية ضباط. قال رهف: "كنت أدرك أنه يجب البدء بصغائر الأمور وأن أكتسب ثقة القادة، وذلك من أجل توجيه الوحدة نحو الغايات التى أريدها".

تولى رهف قيادة قطاع رأس سدر إلى أن يتولى شارون قيادة المنطقة الجنوبية رسميا، وفى أوائل مارس ١٩٧٠ تولى قيادة "شاكيد" بدلا من فؤاد.

كان فؤاد بمثابة مفاجأة لرهف الذى يقول فى هذا الصدد: "كنت أعتقد أننى سألتقى بالرجل الذى عرفته عندما كان مديرا لمدرسة الضباط، ولكنى وجدت أمامى قائدا مقاتلا يشارك فى المطاردات مع السرايا". كانت إحدى سرايا شاكيد متمركزة فى بالوظة والثانية فى طاسة والثالثة فى متلا فى حين كانت الرابعة تتدرب فى المؤخرة، أما السرية الخامسة فكانت تتلقى دورة "تدريب المقاتل" فى عاراد. روى رهف: "كان هناك صراع دائم بين قيادة شاكيد وقيادة المنطقة الجنوبية، فقد كنا نريد المزيد من التدريبات بينما كانت رغبة قيادة المنطقة أن نؤمن الوديان أو أن نغلق الطرق أمام عمليات التسلل". بعد فترة تقرر أن يتدرب المستجدون بوحدة شاكيد فى خان يونس بمجرد تجنيدهم. ويضيف رهف: "وهكذا أصبحت لقيادة المنطقة سرية مشاة إضافية وأصبح لدينا المزيد من المقاتلين".

قال شلومى جرونر: "لقد بث دانى روحا جديدة فى الوحدة، حيث صنع منا جيشا حقيقيا. وفى عهده شاهدنا الفتيات فى المكاتب الإدارية للوحدة بعد أن كان ذلك محظورا تماما. كان يشاركنا فى الدوريات، ودائما ما يكون فى المقدمة. ذات يوم رقد فى أحد الأكمنة على شاطئ القناة فى مكان لم نجرؤ من قبل على الاقتراب منه". ومن أجل كسر الروتين والخروج من القواعد التى كانت المدفعية المصرية توجه نيرانها إليها، تمركزت وحدات "شاكيد" داخل غابة نخيل مكشوفة بالقرب من القناة، ومن هناك كانت تنطلق للقيام بنشاطها الليلي.

كانت الكتيبة منتشرة على مساحة تبلغ مائة ألف كيلومتر مربع وتفصل بين وحداتها مسافات كبيرة، ولم يكن فى استطاعة قائد الكتيبة ونائبه الوصول إليها جميعا.

قال رهف: "هكذا أصبحت هناك استقلالية لقادة السرايا، سواء من ناحية النظرية القتالية أو من الناحية الإدارية".

قال جرونر: "كنا نقضى ٩٠٪ من الوقت بمفردنا، على مسافة مئات الكيلومترات من مقر قيادة الكتيبة، بلا أى دعم بالعتاد وبلا إمكانيات، وكنا مضطرين للتعامل مع قادة كبار كثيرا ما رفضوا أساليبنا الخاصة فى العمل".

روى باتسي: "كان دانى يرغب فى تحويل وحداتنا إلى ما يشبه وحدة المظليين الخاصة، وتعاون شارون معه فى تحقيق ذلك.وبعد انقطاع دام عشر سنوات عن القفز بالمظلات، عدت إليه مرة أخرى ونفذت نحو خمسين قفزة".

بعد أيام من تولى رهف قيادة "شاكيد" قال له شارون: "سوف تقوم بعملية على الجانب الآخر من قناة السويس" حتى ذلك الحين لم تعبر القناة سوى قوات قليلة،وللقيام بمهام استخبارية فقط. وكان شارون قد طلب الإذن من رئيس الأركان العامة حاييم بارليف بالقيام بعملية انتقامية على الضفة الأخرى للقناة "لخفض معنويات العدو". إلا أن رئيس الأركان العامة رفض فى البداية ثم وافق بعد ذلك على عملية محدودة أطلق عليها عملية "سرجنت".

٢ - عملية "سرجنت":

روى أسير مصرى أن المصريين خفضوا قواتهم غرب القناة، وأنه لم تبق فى منطقة المواجهة مع الجيش الإسرائيلى سوى فرقة مصرية واحدة، لأن الفرقتين الأخريين كانتا تتدربان بالقرب من القاهرة. كان المصريون واثقين من أن الإسرائيليين لن يعبروا القناة (كانت وحدة إسرائيلية خاصة قد حاولت عبور القناة ولكن العدو اكتشفها ولذلك تم إلغاء العملية)، كما أدت التصريحات الكثيرة التى أطلقتها إسرائيل عن عدم اعتزامها القيام بهذا إلى زيادة ثقة المصريين فى أنفسهم. وقد تزايد عدد عمليات تسلل المصريين إلى المنطقة التى يسيطر عليها الجيش الإسرائيلى إلى حد أنها كانت تتم كل ليلة.

فى السادس من مارس ١٩٧٠ صدق وزير الدفاع موشيه ديان على العملية الانتقامية، وفى التاسع من مارس شارك القائد الجديد رهف فى التخطيط للعملية مع أعضاء قيادة المنطقة الجنوبية وقادة سلاح البحرية. كان هدف العملية هو اختراق تشكيل مصرى حصين داخل غابة من البوص والعوائق المائية، والتحرك على محاور مرور المصريين والاشتباك مع دوريات أو أكمنة مصرية وتدميرها. قال دانى رهف: "لم يكن الجيش الإسرائيلى قد نفذ مهمة كهذه حتى ذلك الحين ولا بعد ذلك. كانت هناك احتمالات كثيرة لأن يبدأ العدو بإطلاق النار، وكان الخطر المحدق بالمقاتلين هائلا".

تم تدريب الجنود الاثنين والثلاثين الذين اختيروا لهذه المهمة على العبور،أولا فى بالوظة وبعد ذلك فى ميناء كيشون ثم مرة أخرى فى سيناء بمنطقة كتيا بالقرب من روماني. وقد حصلوا من سلاح البحرية على ملابس غوص سوداء. وفى يوم العلمية وصلت أنباء تفيد بأن المصريين حفروا خنادق على امتداد الساتر الترابى الذى يمر فوق

طريق الأمم المتحدة، وغربى هذا الطريق. وقد تحددت نقاط العبور وفقا للعلامات الإرشادية على امتداد القناة. كانت هناك بجوار هذه العلامات دروج تتجه نحو المياه. تحددت نقطتا العبور بالكيلومتر ٢٩,٨ من بورسعيد (سرجنت ٢، الشمال) والكيلومتر ٣٢,٨ من بورسعيد (سرجنت ٣، الجنوب).

فى الساعة الثانية بعد ظهر يوم الثالث عشر من مارس، انطلقت من بالوظة مركبتان نصف مجنزرتين تقلان مجموعتى القيادة وسيارتان جيب، على محور "تمبو" شرقى الساتر الترابى المقام على الضفة الشرقية. كانت نصف المجنزرة التى تقل مجموعة القيادة الشمالية (سرجنت ٢) تسير فى المقدمة وبها دانى رهف، وتلتها سيارتان جيب ثم فى المؤخرة مركبة مجموعة القيادة الجنوبية (سرجنت ٣) بقيادة إليعيزر رام.

وعند نقاط العبور توقفت المركبتان نصف المجنزرتين لعدة دقائق وهبطت منهما مجموعتا القيادة. واصلت المركبتان طريقهما نحو الشمال لتضليل المصريين، وبعد أن قطعتا عدة كيلومترات عادتا مرة أخرى نحو الجنوب، إلى نقاط العبور. وفى الساعة ١٥,٠٠ وصلوا إلى منطقة العبور الجنوبية (مقاتلو "شاكيد، وحدة الغوص ومجموعة من الكتيبة الهندسية القتالية)، وقفزوا من المركبتين نصف المجنزرتين خلال سيرهما، وواصلت المركبتان سيرهما نحو الشمال ثم عادتا بعد ذلك إلى منطقة العبور. كانت هناك مركبات نصف مجنزرة أخرى تحمل ستة عشر مقاتلا من "شاكيد" وبعض أفراد الكوماندو البحرى ومجموعة هندسية، وتتجه نحو الشمال، إلى نقطة العبور الشمالية. وفى الساعة ١٨,٠٠ انضمت دبابة إلى كل مجموعة من المجموعتين اللتين تمركزتا على الضفة الشرقية. كان لدى كل مجموعة مدفعان رشاشان ومدفع بازوكا، وتلقت المجموعتان تعليمات بعدم استخدام هذه الأسلحة إلا إذا واجهت القوات مقاومة عنيفة.

استمرت آخر فترة مراقبة أربع ساعات، من الساعة السابعة مساء حتى الساعة الثانية عشرة من منتصف ليلة الرابع عشر من مارس. وقد أبلغ المراقبون أن الهدوء يسود الضفة الغربية، باستثناء دورية مصرية واحدة ترافقها الكلاب وتسير على طريق الأمم المتحدة. وفى الساعة الثانية عشرة وثلاث دقائق أصدر قائد المجموعة البحرية أوامره لمقاتليه بالانطلاق.

٣ - سرجنت ٣ - الجنوب:

قام أحد البحارة واثنان من أفراد السلاح الهندسى بدق وتد فى الأرض شرقى القناة وربطوا به طرف الحبل الملتف حول بكرة ضخمة، ثم قام أربعة بحارة بعبور القناة غوصا وهم يحملون البكرة متجهين إلى نقطة العبور الجنوبية غربى القناة، إلا أن التيار سحبهم ووجدوا أنفسهم فى منطقة واقعة شمالى الدروج الموجودة على الضفة الغربية فعادوا إلى الجنوب لمسافة خمسين مترا وتسلقوا الدروج وربطوا طرف الحبل بكتلة خرسانية وأشاروا لزملائهم بالمصابيح دلالة على عدم وجود ألغام فى المنطقة وأنهم يستطيعون العبور.

عبر المقاتلون القناة كما لو كانوا يهبطون من فوق جبل، حيث ربطوا أنفسهم بالحبل المشدود وأمسكوا به بأيديهم ثم انزلقوا عليه، وعلى الضفة الشرقية للقناة كان اثنان من السلاح الهندسى وبحار واحد ممسكين بالطرف الآخر للحبل.

وفى الجنوب، كان كل من النقيب يوآف جولان والملازم أول دانى أنكر يتولى قيادة مجموعة من سبعة مقاتلين. وكانت لدى كل مجموعة أربعة رشاشات من طراز كلاشينكوف وثلاثة رشاشات من طراز عوزى (كان مركبا على أحدها كاتم للصوت) وقاذف قنابل مضادة للدبابات. وقد قام أفراد السلاح الهندسى الموجودون على ضفة القناة بمساعدة يوآف جولان وأحد مقاتليه على ربط نفسيهما بالحبل، ثم واصلا طريقهما على سطح المياه وهما يمسكان بالحبل، وبمجرد وصولهما إلى منتصف القناة نزل مقاتلان آخران إلى المياه. وهكذا عبروا القناة فى ثنائيات تفصل بين كل منها عشرون متراً. كان أفراد البحرية الذين وصلوا قبل ذلك إلى الضفة الغربية غوصا يؤمنون رأس الجسر حتى يصل إليها مقاتلو "شاكيد"، ووضعوا على الضفة شريطا أبيض يبين للمقاتلين العابرين للقناة نقاط الصعود من المياه. استمر عبور القوة الجنوبية للقناة نحو سبعين دقيقة.

فى الساعة الثانية وخمس دقائق فجرا سمع قائد المجموعة البحرية شاؤول سيلع صوت سقوط تراب من ناحية الساتر الترابى فأبلغ يوآف جولان بذلك. كان الظلام حالكا ولم يلحظ جولان أى حركة، فأصدر أوامره بالتحرك. تقدم دانى أنكر صوب الجنوب، فى حين سار دانى ومقاتلوه فى صفين على جانبى الطريق وهم فى وضع الانحناء. وبعد أن ساروا عدة أمتار انهالت عليهم النيران من موقع مصرى داخل الساتر الترابى أسفل الطريق، لم يرصده التصوير الجوي. أصيب جولان فى صدره كما أصيب نائبه فى رأسه، وفقد كلاهما الوعي. روى جولان: "كنت أسير فى المقدمة من ناحية اليمين، ومن مسافة عشرين مترا أطلقت صوبى مجموعة من الطلقات، وتسببت الطلقة الأولى فى تمزق الرئة وبعدها فقدت الوعي". استرد نداف الوعى وصاح قائلا: "أين يوآف"..؟ فأجاب شخص ما: "بجوار

الدروج،لقد أصيب إصابة خطيرة". كما أصيب ستة من أفراد المجموعة الثمانية. ومن نقطة العبور أطلق مقاتلو المجموعة البحرية النار على المصريين الذين كانوا مختبئين داخل دشمة بالساتر الترابي أسفل طريق الأمم المتحدة، وقام قائدهم بنقل المصابين إلى الدروج القريبة من المياه. لم يستطع المقاتلون المسكون بالحبل على الضفة الشرقية القيام بأي شيء بسبب أعطال في جهاز الاتصال. كان ثلاثة من المصابين في حالة خطيرة ولم يكن في الإمكان إخراجهم من المياه سباحة. أطلق سيلع طلقة إشارة حمراء وسبح أحد مقاتليه إلى الضفة الشرقية واستدعى الزورق الذي تم تجهيزه للحالات الطارئة. وبعد عشر دقائق كان الزورق قد وصل إلى الضفة الغربية. في وقت لاحق قال إليعيزر رام: "ندمنا لأننا لم نسحب الزوارق معنا، فالوقت الذي مضى حتى أحضرنا الزورق كان يمكن أن يتسبب في كارثة. كان يوآف في حالة خطيرة للغاية". تم إخراج المصابين بثلاث دورات للزورق. على حافة الشاطئ بالضفة الغربية، عند نقطة العبور الجنوبية، كان هناك مقاتلان وأربعة من أفراد المجموعة البحرية.

تقدم دانى أنكر صوب الجنوب ولم يصادف مصريين في طريقه، وعندما سمع صوت الطلقات لم يعد على الفور إلى نقطة العبور بل انطلق مسرعا إلى ناحية الجنوب، بموجب التعليمات التي تلقاها من رهف، وقطع مائتي متر من الطريق ثم عاد أدراجه لمساعدة جولان. وعندما وصل إلى نقطة العبور تبين له أنه لم يتم تصفية الدشمة المصرية. روى أنكر: "لم يكن هناك من يصدر الأوامر، وظللت لدقائق غير مدرك لما يحدث". وعندما بدأ يدرك ما يحدث طلب من إليعيزر رام قائد مجموعة القيادة الجنوبية تصديقا بتصفية الموقع، إلا أن رام أبلغه - عبر جهاز الاتصال - بضرورة الانتظار حتى تصله تعزيزات.

قام المقاتلان من مجموعة جولان، اللذان كان ينتظران على الضفة الغربية، بتغطية تحركات مقاتلي أنكر الذين طوقوا الدشمة الموجودة داخل غابة البوص. رقد المقاتلون بين أعواد البوص الكثيفة وانزلقوا فوق المنحدر ثم عادوا إلى الطريق وانقضوا منه على الدشمة. أصيب أنكر ولكن الهجوم لم يتوقف. ألقى أنكر قنابل يدوية صوب الدشمة فاندلعت النار في أعواد البوص الجافة. خلال تبادل إطلاق النار قتل يوسي بيرنبويم، كما لقى ثلاثة مصريين مصرعهم داخل الدشمة. وقد عثر مقاتلو أنكر هناك على رشاش ثقيل من طراز جوريونوف.

روى الرقيب نسيم بن نون: "تقدمنا نحو الدشمة على ضوء النيران المشتعلة في البوص. شاهدنا على مسافة خمسة أمتار من الدشمة أحد المصريين وهو يزحف على أربع، فأطلق أنكر النار عليه ولكنه لم يصبه، فسارع المصري بالاختباء بين أعواد البوص. أطلق زملاؤنا النار من أعلى صوب الخندق الموازي للطريق وأطلقت أنا قذيفة مضادة للدبابات فتوقف إطلاق النار من جانب المصريين". ومن خلال إطلاق القنابل اليدوية تمكن المقاتلون من نسف الدشمة وجمعوا المعدات والأسلحة التي كانت داخلها. بعد ذلك نزلوا إلى المياه وربطوا أنفسهم بالحبل الواصل بين ضفتي القناة متجهين إلى الضفة الشرقية. وقد فصل قائد المجموعة البحرية طرف الحبل الموجود على الضفة الغربية والمقاتلون مازالوا وسط القناة، إلا أنهم تمكنوا رغم ذلك من الوصول إلى الضفة الشرقية واستقلوا المركبات نصف المجنزرة التي كانت تنتظرهم. هبطت مروحية - في ظل وابل من النيران الكثيفة - بالقرب من نقطة العبور على الضفة الغربية ونقلت جولان إلى المستشفى، بعد أن نزف كثيرا.

روى إليعيزر رام: "حاولت المروحية الهبوط أكثر من مرة ولكنها لم تتمكن بسبب النيران الكثيفة. أصدرت أوامري للطيار بالهبوط وليكن ما يكون. ورغم النيران الكثيفة عاد قائد المجموعة البحرية سباحة إلى الضفة المصرية للقناة، بعد أن نسي بها بكرة الحبال، ثم رجع بها وتسلق الساتر الترابي الذي تعرض لقصف مكثف. حتى الآن لا أفهم كيف لم يصب".

قال دانى أنكر: "كان نجاح العملية أكثر من المتوقع، إلا أنه كانت هناك أخطاء في التنفيذ. فقد كان رأس الجسر أصغر من اللازم، كما كان المصريون في انتظارنا وعندما عبرنا القناة أطلقوا النار علينا. كنا نعتقد انه لا توجد قوات معادية في المنطقة المخصصة للنزول على الضفة الأخرى، وكان هذا خطأ. استمرت عمليتنا خمسا وعشرين دقيقة وكان هدفنا هو توجيه ضرب للجنود المصريين والعودة. وقد حققنا الهدف رغم أننا لم نفاجئهم بل هم الذين فاجأونا".

قال دانى رهف: "اتضح من خلال التحقيق الذي أجرى بعد العملية أن بعض مقاتلي يوآف لم يقاتلوا على النحو اللائق، رغم تميز الرقيب موشيه بوجيو في المعركة. فقد صمد أمام اختيار الهجوم وجها لوجه أمام العدو، حيث كان الضباط يلقون القنابل اليدوية من بعيد، بينما اجتاز هو منطقة البوص ودخل بمفرده إلى الموقع المصري وقضى على جميع الجنود الموجودين به. لقد أوفدته لتمثيل وحدة شاكيد في حفل الاستقبال للجنود المتميزين في مقر رئيس الدولة في ذكرى الاستقلال. وقد قتل بوجيو بعد ثلاثة أشهر في عملية فيكتوريا".

٤ - سرجنت ٢ - الشمال:

تم تغيير نقطة العبور الشمالية فى اللحظة الأخيرة، وتحددت فى مواجهة "النبلة" التى ظلوا يراقبون منها الضفة الغربية طوال ثلاثة أيام. كان الشاطئ عند نقطة العبور "سرجنت ٢" خاليا من البوص ومن أى نباتات مائية، ولم تلاحظ بها أى تحركات.عبر أفراد البحرية القناة بسرعة، رغم أن التيار جرفهم نحو الشمال لمسافة ما. وقد تعطلت أجهزة الاتصال التى كانوا يحملونها، وكانوا يتصلون بمجموعة القيادة بإشارات ضوئية. لم تكن هناك أجهزة اتصال عند نقطة العبور على الضفة الشرقية، ولذلك لم يتمكن أفراد مجموعة القيادة من إصدار أوامر للمقاتلين بالعبور، وقد تم إرسال فرد اتصال يحمل جهاز اتصال إلى مجموعة القيادة بعد عشر دقائق من دخول أفراد المجموعة البحرية إلى المياه. عبر مقاتلو "شاكيد" القناة وهم متصلون بالحبل الرئيسي: كان القائد باتسى فى المقدمة ومن ورائه مقاتلوه السبعة يليهم موشيه أفراهامى ومقاتلوه السبعة. انطلق المقاتلون الستة عشر على طريق الأمم المتحدة وفصلوا سلك تليفون كان متصلا به. تحركت القوة التى يقودها باتسى فى اتجاه الشمال، أربعة مقاتلين على الجانب الشرقى للطريق وأربعة على جانبه الغربي، وما أن قطعت القوة بضع مئات من الأمتار حتى سمع أفرادها صوتا يقول: "من هذا..؟". رد باتسي: "أنا فلاح" واقترب من المصرى إلى مسافة تسمح له برؤيته. ومرة أخرى سأل المصري: "من هذا..؟"، ورد عليه باتسى ثانية باللغة العربية. وعندما أصبح على مسافة عشرة أمتار من الموقع المصرى أطلق النار داخله وقفز إلى خندق على جانب الطريق، وظل هو وفرد الاتصال بجوار الموقع المصري.

بمجرد سماعه صوت الطلقات توقف موشيه أفراهامي، الذى كان قد تقدم نحو مائتى متر فى اتجاه الجنوب. وقد أمره رهف عبر جهاز الاتصال بمواصلة التحرك سريعا نحو الجنوب، إلا أنه فضل توخى الحذر وتقدم ببطء مع مقاتليه فى مجموعتين، حيث سار أفراهامى على أحد جانبى الطريق ومعه فرد الاتصال الذى كان يحمل رشاشا من طراز عوزى مركبا عليه كاتم للصوت، فى حين سار على الجانب الآخر من الطريق ضابط يحمل قاذفا للقنابل المضادة للدبابات وجنديان يحملان رشاشين من طراز كلاشينكوف وجنديان آخران يحملان رشاشين من طراز عوزي. تعرضت القوة لإطلاق النار من مسافة عشرة أمتار فانقض أفرادها للأمام. أطلق الضابط قنبلة صوب مصدر إطلاق النار وأصاب الموقع، ثم أطلق أفراهامى قنبلتين يدويتين أتبعهما بإطلاق النار وخيم الصمت على المكان. أشار أفراهامى بأنوار مصباح أخضر إلى أفراد البحرية الذين كانوا ينتظرون عند رأس الجسر، ثم عاد إليهم مع مقاتليه وعبر معهم القناة نحو الشرق. وفى الساعة السادسة صباحا وصلت القوات التى يقودها باتسى وأفراهامى إلى بالوظة. وبالقرب من مفرق القنطرة أطلقت عليهم عدة قذائف مدفعية.

قال رهف: "تم تنفيذ المهمة وتطهير المنطقة، ثم أصدرت أوامرى بالعودة". وخلال تقييم العملية قال شارون: "تم تنفيذ العملية بشكل جيد، باستثناء بعض الأمور البسيطة.. لا يوجد فى القناة مكان يستحيل عبوره إذا اخترنا الطريقة المناسبة.. يمكن الدفع بكتيبة أو اثنتين وليس (فقط) بمجموعة صغيرة.. وفيما يتعلق بالوحدة فهى وحدة خاصة، وكل ما يجب أن تفعله هو التدريب أكثر على القتال فى مواجهة هدف حصين".

كانت عملية "سرجنت" مقدمة لعبور واسع النطاق شاركت فيه قوات كثيرة لتنفيذ عملية "فيكتوريا".

وثائق

تقرير فينوجراد
الفصل السادس: معايير التقييم

ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوي

١ - أوضحنا في الفصل الثاني أن الأساس الذي سترتكز عليه نتائج اللجنة سيكون المعايير المحددة لتقييم النشاط. وتتضمن هذه المعايير القرارات الصادرة وسلوكيات وأداء صناع القرار والمسئولين التنفيذيين. وأوضحنا أيضاً أن اللجنة العامة لا تحدد المسئولية بناءً على النتائج البسيطة المباشرة، وأنها ليس لديها قواعد واضحة للتقييم، كتلك التي تمثل أساساً للمداولات القضائية حول تهمة موجهة لشخص ما. وفي هذا الفصل سوف نتوسع في الحديث عن معايير التقييم، وسوف تمثل مناقشتنا لهذه المعايير أساساً للنتائج التي سنعرضها في الفصل التالي. وسوف نذكر ثلاثة نماذج مترابطة لمعايير تقييم أداء صناع القرار. وسنعرض أولاً معايير لتقييم نوعية القرارات الصادرة. ثم سنعرض بعد ذلك معايير لتقييم إجراءات صناعة القرارات. وأخيراً سنناقش معايير تقييم سلوكيات وأداء صناع القرار؛ وهل صاحب القرارات وطريقة صدورها وجود المعايير الصالحة التي من المفترض أن تصاحب صدور القرار؛ وهي الاتزان والاحتراف.

٢ - هناك علاقات متشابكة بين عناصر التقييم المذكورة. ولذلك لن يكون من السهل دائماً التمييز بينها. فقد تم في بعض الأحيان اتخاذ قرارات جيدة دون إتباع الإجراءات المطلوبة لاتخاذ القرار. بينما أسفر الروتين المعتاد لاتخاذ القرار في بعض الأحيان عن قرارات تنطوي على كارثة. ولكن الإجراءات المنتظمة لاتخاذ القرار بصفة عامة، وفي هذه الحالة بالذات كان من الممكن أن تؤدي إلى تقليل الأخطاء التي شابت صناعة القرار. يتضمن الاحتراف الالتزام بنظم العمل السليمة والاستخدام الصحيح قدر الإمكان للمعلومات، ويتضمن هذا الأمر إجراءات بديهية ومنظمة لاتخاذ القرار، تشمل جمع المعلومات وتحليلها وفهمها واستخدامها على النحو السليم. واستخدام المعلومات المتعلقة بالموضوع عامة. ويظهر الاتزان في حالات عديدة في التقييم الحذر للبدائل، وهو عنصر هام في الإجراءات المنظمة لاتخاذ القرار. وعند موجهة موقف معقد ليس له حل بسيط، من الأهمية بمكان الحرص على الابتكار في تطوير بدائل جديدة. ويتجلى الاتزان أيضاً في نوعية القرارات ومدى الابتكار والجذرية فيها، وفي نوعية رد فعل الإنسان على أحداث أزمة، وفي نوعية أداء صانع القرار الذي يدير معركة معقدة، وفي نوعية التصريحات التي يختار الإدلاء بها للجمهور. وهذه الأشياء بالطبع لا ترتبط بطريقة صناعة القرار ،وسوف نتناول الموضوع بمزيد من التفصيل فيما يلي.

أ. نوعية القرارات:

٣ - كان أهم سؤال ضروري لتقييم القرارات المرتبطة ببدء الحرب هو ما هي نوعية القرارات التي تم اتخاذها. وقد قلنا إن تقييم هذه القرارات لا يجري بناء على النتائج البسيطة المباشرة التي ترتبت عليها، وقلنا إن التقييم في حد ذاته صعب في حالتنا هذه نظراً لغموض نتائج الحرب. ومن المؤكد أن هذا الأسلوب في التقييم لا يمكن تطبيقه على القرارات المتعلقة ببدء الحرب وقت صدورها.

٤ - سوف ندرس إذاً مدى ملاءمة القرار للفترة الزمنية التي صدر فيها في ظل الظروف التي كانت سائدة والمعلومات التي كانت معروفة؛ أو التي كان لابد أن تكون معروفة أثناء صدوره. لابد للقرار الجيد أن يفي بعدة شروط مجتمعة. وهذه الشروط هي: أن تكون أهداف القرار وغاياته (١) واضحة ومناسبة وقابلة للتحقيق؛ أن يتم اتخاذ الإجراءات المطلوبة التي تزيد من فرصة تحقيق هذه الأهداف والغايات؛ ثم تحقق الشروط المطلوب توافرها حتى تتحقق الأهداف والغايات؛ ومن الواضح أن اتخاذ قرار ببدء عملية لا تنتهي بشكل سريع لابد أن يتضمن أيضاً مواجهة

غموض الموقف والدراسة المستمرة للظروف المتغيرة، مع إصدار توجيهات متتالية لمواكبة ما يجري من تغيير.

٥ - إن تحديد ما إذا كانت الأهداف أو الغايات قابلة للتحقيق وما إذا كانت أساليب عمل معينة يمكن أن تؤدي إلى تحسن فرص تحقيقها هو مسألة تقدير واع قائم على معلومات وعلى تحليل لساحة العمل وللقوى المؤثرة فيها. والحكم على مدى ملاءمة الأهداف أو الوسائل وما إذا كان ثمن تحقيقها مقبولاً هو حكم قائم على عناصر أخلاقية قيمية سياسية أيديولوجية ويمكن أن يكون محل خلاف. وبصفة عامة تزيد فرص تحقيق الهدف وتزيد فرصة قبول الثمن المدفوع لتحقيقه إذا كان هناك تأييد واسع النطاق لاعتبار هذا الهدف مناسباً وحيوياً. فوجود شرعية للعمل هو شرط هام للنجاح من نواح أخرى أيضاً مثل حشد التأييد وتعزيز الجهود.

٦ - تنطوي القرارات السياسية الهامة، ولاسيما قرار استخدام القوة العسكرية على عناصر هامة تتمثل في وجود المبرر والفعالية والتخطيط.

٧ - فوجود المبرر الأيديولوجي القيمي للقرار السياسي العسكري وكذلك الشعور بأن ثمن تحقيق الهدف الهام هو ثمن مقبول هي أمور هامة تحتل مكان الصدارة في آلية صناعة القرار السياسي، ويمكن ترك الحكم عليها للجمهور. أما إمكانية تحقيق الهدف، والمتابعة الداخلية لكيفية تبلور التصرف المتبع ومدى ملاءمة أساليب العمل المتبعة لتحقيق الهدف، كل هذه أمور يجب أن تبحثها اللجنة العامة وسوف نركز عليها.

إن العلاقة القوية بين الهدف ووسائل تحقيقه هي عنصر رئيسي في التفكير العملي. هناك تسلسل بين الأهداف، وما يعتبر هدفاً أدنى في مستواه قد يكون وسيلة لتحقيق هدف أعلى. ويأتي على رأس الهرم هدف أسمى يعتبر تحقيق الأهداف الأدنى وسيلة لتحقيقه، ولا يمكن اعتبار تحقيق هذا الهدف الأسمى وسيلة لتحقيق أي هدف أعلى.

في وقت لاحق زعم البعض أن عدم الوضوح الفكري في التكوين الهرمي- الذي يربط بين الأهداف وبين الوسائل بكافة مستوياتها- كانت له نتيجة سلبية بعيدة المدى أثرت على استعدادات الجيش الإسرائيلي كما أثرت على قرار بدء المعركة وطريقة إدارتها. ولذلك فسوف نميز بين مستويين للأهداف قد يكون داخل كل منها عدة مستويات. سوف نميز هنا بين "الأهداف"، التي من المفترض أن تحققها العمليات، وهي أهداف يمكن قياس تحقيقها من عدمه بقدر من الدقة، كما أن طرق تحقيقها واضحة نسبياً ويمكن تحليلها وتقييمها، وبين "الغايات"، وهي أهداف أكثر عمومية وغموضاً، وبعضها له قيمة في حد ذاته وطريقة تحقيقها التي تعد أكثر تعقيداً وتنوعاً، وتتطلب قدراً أكبر من المرونة في رصد الوسائل المطلوبة لتحقيقها. من الطبيعي أن تكون الأهداف مترتبة بوضوح على الغايات، ولكن من الأهمية بمكان أن يكون تحديد الأهداف مصحوباً بتحليل واع للأساليب المتاحة لتحقيقها ومدى القدرة على تقييم ما تحقق منها. وقد يتسبب تحديد أهداف غامضة في غموض الموقف فيما يتعلق بالحاجة إلى تحديد أساليب عمل واضحة لتحقيقها.

٨ - لابد إذاً أن نعود إلى البديهيات الأولى. يجري تقييم طبيعة وأهمية القرار من خلال العلاقة بين الأهداف المحددة وبين الوسائل المتبعة لتحقيقها. ومحاولة تحقيق هدف معين من خلال وسائل غير مناسبة هي من الناحية العملية إخفاق. ولذلك فإن من أهم الضمانات لجودة القرار وأساليب تحقيقه أن يكون هناك فهم وإدراك مسبق- سواء لدى القيادة السياسية أو العسكرية- للغايات ولجدوى أساليب العمل المتاحة والموضوعة لتحقيق أهداف معينة. ولذلك فإن وضوح الأهداف والحاجة إلى أساليب عمل مناسبة لتحقيقها هي عنصر رئيسي يسهم لصالح رفع مستوى القرار.

٩ - عند صدور قرار في ظل أزمة وتحت ضغط من الوقت وعندما تكون العملية التي يجري تقييمها تتطلب عملاً عسكرياً ومدنياً واجتماعياً وسياسياً في نفس الوقت، فإن القرار الجيد يتطلب أولاً بحث ما إذا كانت هذه الأمور قد تمت دراستها، وما إذا كان تم بحث الاستعدادات المطلوبة والتنسيق في المجالات المطلوبة.

١٠ - تتطلب ملاءمة الأهداف التي تم اختيارها لأساليب العمل المتاحة مراجعة مستمرة. ونظراً لأن هذا الإعداد لخطط العمل يتطلب الاعتماد على خلفية معلوماتية واردة من مصادر مختلفة فلابد أن يجري مسبقاً قدر كبير من التفكير والاستعداد لاتخاذ القرار، على أن يكون هذا في إطار خطط معتمدة تم التدريب عليها مسبقاً مع وجود بدائل تم بحثها جيداً من خلال الوسائل التقنية (نظرية الألعاب في المجال الفكري) (٢) وتقييمها من خلال أساليب التقييم الأخرى.

١١ - والخلاصة أن من الممكن تقييم مستوى جودة القرار من خلال مستويين رئيسيين؛ وهما المستوى الأيديولوجي ومستوى الغاية من وراء القرار بالإضافة إلى مدى فاعلية القرار. يعد المستوى الأول مستوى قابلاً للنقد والتقييم من جانب الجمهور بناء على مواقف الجمهور. وبالنسبة للمستوى الثاني فإنه قابل للقياس بطريقة أكثر موضوعية وتخصصية قائمة على العلاقة بين الأهداف بمفهومها الموسع وبين الوسائل المنتقاة لتحقيقها.

ب. إجراءات صنع القرار:

١٢ - هناك معيار آخر لتقييم القرار وهو طريقة

اتخاذه، أو إجراءات صنع القرار. حيث يتضمن تقييم طريقة اتخاذ القرار مستويين مختلفين. الأول هو المطالبة باتخاذ القرار بمعرفة الجهة المسئولة. وهذا المستوى يربط بين نوعية القرار والجهة التي يفترض أن تتخذه ومستوى هذه الجهة. كما أن القواعد العامة للسلطة تحدد بصفة عامة آليات لتوجيه الرقابة. وما يهمنا هنا هو بنود القانون التي تقرر أن الحكومة أو عناصر معينة فيها هي المسئولة عن اتخاذ قرارات معينة بعد تصديق الكنيست أو إحدى لجانه. وقد تم اتخاذ قرارات معينة بالطريقة التشريعية وليس بالطريقة المعتادة لاتخاذ القرار في الكنيست والحكومة. ويختلف الأمر عن ذلك بالنسبة لمستوى إجراءات صنع القرار التي تضمن اتخاذ القرار من خلال الحرص على الاشتراطات والمطالب الفنية الضرورية. وهذه القواعد أيضاً لا تتناول مضمون القرار المتخذ وإنما كيفية ضمان أن يكون اتخاذه قد تم بشكل متزن، بعد تقييم البدائل ونتائجها وبعد الإطلاع على الحقائق الكاملة والمؤكدة قدر الإمكان.

١٣ - من المفترض في الإجراءات المنتظمة لصنع القرار أن توفر لصانع القرار- وكذلك لمن يقوم بتقييم أدائه- الوسائل المناسبة لتكوين رأي متزن بما يساعد في تقليل الأخطار المترتبة على الانسياق وراء المشاعر والحدس ورد الفعل المبالغ فيه، أو وراء الاعتبارات الشخصية والسياسية التي قد تفسد الأمور. إن صناع القرار الذين يعملون بدون فريق عمل وبدون إجراءات أساسية لاتخاذ القرار يخاطرون بزيادة إمكانية اتخاذ القرارات في ظل عدم معرفة الحقائق الكاملة، ودون تقييم المخاطر الخاصة بهذه القرارات بالكامل على النحو السليم. أضف إلى هذا أنه في ظل عدم وجود إجراء منتظم، يكون هناك اتجاه طبيعي للتوصل إلى نتيجة استناداً إلى المشاعر الداخلية والحدس دون تقييم واع لهذه الأمور بمعرفة آخرين لديهم خلفية مختلفة من المعلومات أو الخبرات أو خلفية ثقافية أو أيديولوجية.

١٤ - وبالفعل فإن البحوث التي تتناول صنع القرار بصفة عامة تتفق مبدئياً على سمات القرار الجيد والشروط الشكلية لاستيفاء الإجراءات الملائمة لصنع القرار. وهذا الاتفاق قائم على التحليل المنهجي للإجراءات التي تهدف إلى ضمان اتخاذ قرارات على درجة عالية من الجودة. ومن المفترض أن يكون من المرجح أن قرار التصرف بشكل معين سيكون أفضل، وأن يحقق الأهداف بشكل أفضل وبنسبة أكبر من النجاح إذا توفرت شروط أساسية مثل الشروط التالية:

❖ وضوح الأهداف والغايات والعلاقات بينها.

❖ اتخاذ القرار بناءً على أساس من الحقائق والتقديرات التفصيلية والمبررة والموثوق بها.

❖ معرفة صانع القرار التامة بالخلفيات، بما فيها تاريخ المشكلة وكيفية التعامل معها في الماضي.

❖ اتخاذ القرار بعد التقييم الحذر للبدائل ومن خلال تمحيص العناصر المشكوك فيها.

❖ اتخاذ إجراءات خلاقة تهدف إلى إيجاد بدائل أخرى.

❖ وجود تعددية فكرية، بحيث يشارك في عملية صنع القرار تشكيلة ذات خلفية فكرية ومعلوماتية متنوعة.

❖ عندما يكون القرار موجهاً لتحقيق أهداف معينة فإن الأهداف لابد أن تكون مناسبة وواضحة وقابلة للتحقيق، ولابد أن تكون الوسائل المتبعة قادرة على تحقيق الأهداف بثمن مقبول (بالمفهوم الموسع).

❖ لابد أن تكون خطة العمل حاسمة وأن تكون عناصرها قائمة على منطق عملياتي وسياسي واحد.

❖ لابد من الالتفات بشدة للنتائج المحتملة غير المرغوب فيها (عن طريق دراسة السيناريوهات المختلفة المحتملة وممارسة ألعاب فكرية من خلال نظرية الألعاب).

❖ لابد من اتخاذ إجراءات لضمان دعم القرار والأهداف التي يسعى لتحقيقها طوال فترة تنفيذ القرار.

❖ في الموضع الذي يخص هذا القرار لابد من تحديد إطار زمني محدد للتنفيذ، وبحث وسائل الانتهاء من التنفيذ.

❖ إذا كان مسار العملية التي يجري التخطيط لها من المحتمل أن يواجه سيناريوهات غير مرغوب في حدوثها، فلابد من الاستعداد لتقليل الأخطار المترتبة على هذه السيناريوهات، وكذلك الاستعداد للتعامل معها بشكل فعال في حالة حدوثها.

❖ عندما يكون تنفيذ القرار يتطلب تعاوناً متواصلاً لابد من اتخاذ القرار بعد التفاهم مع الجهة التي ستنفذه (أو مع الجهة التي ستضار منه) وبعد إعداد الخطة ودراسة إمكانيات التنفيذ.

❖ لابد من الاهتمام بالتعامل مع حالات عدم وضوح الرؤية الناتج عن التفاؤل والتشاؤم على حد سواء، وإيجاد آليات لتعديل القرار ليتناسب مع التغيرات والتطورات.

❖ لابد أن تكون الجهة التي من المفترض فيها تنفيذ الخطط مشاركة في وضعها، وأن تكون درستها وتدربت عليها واستعدت لتنفيذها. وهناك أهمية بالغة لوجود حوار مفتوح بين الجهات التي تشارك في بلورة خطة العمل، وخلق لغة مشتركة تسمح بوجود مثل هذا الحوار الحيوي.

١٥ - هذه الشروط المتعلقة بالشكل والمضمون

كفيلة بتقديم قدر كبير من المساعدة لصانع القرار، كما أنها تسمح بتقييم القرارات الصادرة بناءً على معايير فنية. ومن الناحية المبدئية فإن المسئولية عن الوفاء بالشروط المناسبة لاتخاذ القرار تقع على صناع القرار أنفسهم. غير أنه من الواضح لأسباب مختلفة أن صناع القرار ولاسيما القيادة السياسية وكبار المسئولين التنفيذيين ليس في استطاعتهم وحدهم ضمان الوفاء بهذه الاشتراطات. ولذلك فهناك حاجة للجان متخصصة تكون مسئولة عن هذا الأمر. ومهمة هذه اللجان هي مساعدة صناع القرار في مهامهم سواء عن طريق تصرف شبه تعليمي- حيث يقوم المتخصصون في هذه اللجان بتوفير الإطار المعلوماتي والفكري المطلوب لصانع القرار حتى يتمكن من أداء مهامه على أفضل وجه. وعدم وجود مثل هذه اللجنة يقلل بشدة من فرصة اتخاذ القرار الأمثل.

١٦ – تبرز أهمية هذه اللجنة بصفة خاصة عند التعامل مع إجراءات صناعة القرار في فترات الأزمات، التي تكون هناك حاجة فيها إلى اتخاذ قرار سريع وإلى وجود قدرة على إدارة الأزمة بكفاءة. فليس من الصواب اللجوء إلى الارتجال وحده لمواجهة الأزمة، ذلك أن الارتجال إذا لم يكن له أساس فكري وتخطيطي مسبق من الممكن أن يمنع الاعتماد البديهي على الأساس المعلوماتي والفكري الذي يفترض إدارة الأزمة في ضوئه. وينطبق هذا من باب أولى عندما تنشأ الأزمة بسبب حادث مفاجئ يسبب صدمة ويؤدي إلى الرغبة في الرد بقوة وفي الحال، بهدف منع الشعور بالعجز والإحباط. في مثل هذه الحالات بالذات يجب أن يكون التحرك قائماً على تخطيط يتضمن أفكاراً مدروسة بشأن الموضوع، على أن تكون قائمة هي الأخرى على التدريب على سيناريوهات وعلى تطبيقات فكرية لنظرية ألعاب، ولابد أن يكون الارتجال المطلوب قائماً على هذا الأساس. لذلك فإن من الأهمية بمكان الحرص على وجود نظام يقلل الخوف من الردود العشوائية القائمة على الحدس وحده أو على الإحساس الفوري والتدريب على هذا النظام إلى أن يصبح جزءاً من غريزتنا.

١٧ – ومع ذلك فإن الخطط جيدة الإعداد لا يجري تنفيذها بالكامل. فكل أزمة تنطوي على قدر من عدم وضوح الرؤية وعلى تطورات غير متوقعة. ووجود الخطة ليس بديلاً للحاجة إلى الارتجال (الابتكار) وقت المعركة، سواء فيما يتعلق بالأهداف أو بوسائل تحقيقها أو بالخطوات التنفيذية الفعلية. وأهمية الخطة لا تقوم على افتراض أنها ستنفذ بالكامل أو جزئياً، وإنما على إسهامها في التكوين الفكري وفي التأكيد على الأمور التي تتطلب الاهتمام والعلاج، وكذلك بتوفيرها للعناصر التي يمكن استخدامها بعد ملاءمتها للتغييرات المفاجئة في الواقع. فالخطة الجيدة تحسن من مستوى الاستعداد والتأهب في التحرك نحو الحرب وتحسن من الأداء فيها. وهذا هو المعنى الصحيح للقول المأثور بأن الخطة هي مجرد أساس للتغيير.

١٨ – وهذا التحليل ينقلنا إلى العنصر الثالث من عناصر التقييم، وهو تقييم أداء صناع القرار الأساسيين.

ج. معايير تقييم أداء صناع القرار:

١٩ – في هذا الصدد نعتقد أن هناك حاجة إلى التمييز بين القيادة المنتخبة والقيادة الفنية المتخصصة المعينة. فالتخصص الفني والاحتراف والولاء والرؤية الإستراتيجية والخبرة هي المعايير الأساسية لتقييم عمل القيادة الفنية. وفي مقابل ذلك فإن المعايير الأساسية لتقييم عمل القيادة المنتخبة هي الاتزان والمسئولية والشخصية القيادية والرؤية الإستراتيجية القومية.

٢٠ – قلنا إن التخصص الفني والاحتراف والمهارة والخبرة وكذلك الولاء للمسئولين فيما لا يخالف القانون والمبادئ الأساسية هي المعايير الأساسية لتقييم عمل القيادة الفنية. ويتضمن التخصص الفني والاحتراف وجود معلومات غزيرة وقدرة على الإفادة من المعلومات وعلى استخدامها في سياقات مختلفة. كما أن الخبرة تسهم في ترسيخ التخصص الفني لأن القدرات والمعلومات تصبح أحدث كلما تم استخدامها حتى في التعلم من أخطاء الماضي. وفي كل تخصص تصبح المعلومات الفنية جزءاً من عمل وفكر الإنسان، بحيث يتحول استخدام المعلومات في حالات عديدة إلى تصرف آلي وشبه غريزي. وإلى جانب هذا فمن المستحسن لمن يترأسون أي جهة أن يهتموا أيضاً ببحث الافتراضات الأساسية الخاصة بالوقائع والمبادئ التي يستند إليها القرار، إذ أن مثل هذا التحليل يسهل التحديث أو التعديل بما يتفق مع الظروف المتغيرة. كما يسمح بالتعامل بشكل أفضل مع الخلافات الفنية عندما تكون هناك حاجة للفصل فيها، ويفرز لغة إستراتيجية مشتركة بين من يفترض فيهم التعاون في بلورة المواقف وصنع القرار وتنفيذه من خلال المحافظة على التنوع والتعددية في التوجهات. ويأتي انصياع أو ولاء المستشارين الفنيين لصانع القرار واستعدادهم لقبول سلطته نتيجة لأن القيادة الفنية- مهما كان المنصب الذي تشغله- من المفترض أن توفر أفضل أدوات لصانع القرار في القيادة السياسية. ومن المفترض فيها أن تفعل ذلك بغض النظر عن التوجهات الشخصية. وعليها الحرص على الابتعاد عن تضمين التقديرات ومواد المناقشات التي تعدها تشويهاً للحقائق لتتفق مع وجهات نظرها الشخصية.

٢١ - هناك تأثير للناحية الفنية على المحيط الذي يعمل فيه المرء. فالشخص الذي يعتبر فنياً متخصصاً يتمتع بسلطة طبيعية للعمل والسؤال والتحدي والتأثير على القرارات المتخذة في مجال تخصصه. وفي استطاعته أيضاً استخدام آلية رقابية أكثر فاعلية في التأثير على أداء مرؤوسيه. أما المعلومات الفنية المتخصصة والخبرة فتكسبان قرار وميول الرئيس وزناً خاصاً.

٢٢ - من الأهمية بمكان أن نؤكد أن ولاء الفنيين الأول لابد أن يكون لتخصصهم ولعملهم وليس لرئيسهم ولا للجهة التي يعملون فيها. ومع هذا فإن الالتزام نحو الرئيس أو المسئول أو الجهة التي يعمل فيها المرء هو جزء هام من الحياة التخصصية. ومن الأهمية بمكان أن يكون هناك قدر من الثقة المتبادلة بين من يعملون في كل جهة حتى يتحقق الأداء الأفضل لكل فريق أو منظمة. ويفضل دائماً البدء في التحذير والنقاش داخل المنظمة وبالوسائل المتعارف عليها. ولكن عندما يتصرف مسئول أو منظمة بناءً على رأي لشخص متخصص على نحو يسبب ضرراً فعلياً فلابد للفنيين أن يحذروا من هذا وألا يخشوا المواجهة مع هذا المسئول. وعندما يكون الأمر متعلقاً بضرر فادح أو ضرر يمكن أن يصبح فادحاً فإن من واجب الفنيين المتخصصين أن يحذروا كافة القيادات الأعلى من هذا الضرر.

٢٣ - بالنسبة للقيادة المنتخبة فإن العنصر الأساسي الذي يجعل لها السلطة هو انتخاب الشعب لها. وفي ظل نظام الحكم لدينا فإن كافة من يشغلون المناصب الوزارية هم في الأساس ساسة تم اختيارهم لشغل هذه المناصب بناءً على وضعهم السياسي والحزبي. ولهذا السبب يحدث في بعض الأحيان أن يترأس الوزارات الحكومية الفنية المتخصصة ساسة ليس لهم معلومات تخصصية في مجال عمل وزاراتهم، على الأقل في المراحل الأولى. كما أن رئيس الوزراء الإسرائيلي قد يكون رئيس حزب ليس له خبرة سياسية ولا عسكرية كبيرة. وليس في نظامنا آلية تضمن ألا يترأس الحزب الذي سيشكل الحكومة شخص وافد للتو على الساحة السياسية، ولا يرتبط مصدر قوته السياسية بفهمه للمشكلات السياسية أو العسكرية.

وفضلاً عن ذلك فإن من البديهي حسبما ذكرنا آنفاً أن يتضمن قيام الشخصية المنتخبة بمهامها إعطاء قدر كبير من الأهمية للاعتبارات الأيديولوجية والمبدئية المختلفة وكذلك للاعتبارات السياسية بالطبع.

٢٤ - مما سبق يتبين أن معيار أداء العناصر المنتخبة لا يمكن ولا يجب أن يكون فنياً، بمعنى أنها ليست في حاجة للتعرف تماماً على المجالات التي ستصبح مسئولة عنها وإن كانت مثل هذه المعرفة ستحسن بالتأكيد من أداء الوزير. ولابد أن تكون المعايير الأساسية للتقييم هي الاتزان والمسئولية والقدرات القيادية والرؤية الإستراتيجية والصلاحية للعمل (بالمفهوم الموسع). ومعنى الاتزان والقدرة في هذا السياق هو القدرة على اتخاذ القرار بناءً على التقييم الحريص للموضوع والتحقق التام من جوانبه المختلفة. وهو ما يعني الامتناع عن القفز إلى استنتاجات والامتناع عن الاعتماد الزائد عن الحد على الشعور الداخلي وعلى الحدس الذي ليس له أساس من الخبرة الطويلة، والذي لا يستجيب لمعايير التقييم النقدي. ومعنى الاتزان هو الامتناع عن التحمس وعن إطلاق أقوال ليس لها مصداقية، ويتضمن في كثير من الأحيان التشاور مع عناصر مختلفة لديها الخبرة والمعلومات في المجال الذي يجري بحثه، ومن أهم سماته التعاون والحوار المستمر بين الوزير والقيادة الفنية التي يرأسها. ويستعين التقييم الجيد في الغالب بالإجراءات ثابتة لصناعة القرار.

٢٥ - حري بنا أن نؤكد أن هذا الواجب الذي يلتزم به القادة المنتخبون يرجع إلى إمكانية أن تتسبب الاعتبارات الأيديولوجية والسياسية والانتخابية في أن يبدو الرد السريع والواضح أمراً ضرورياً. ولكن من يستخدم القوة باسم الدولة لابد أن يتحلى بالمسئولية. ومعنى التحلي بالمسئولية ألا تكون الأيديولوجية وحدها هي العنصر الرئيسي وراء القرار. فلابد أن تكون القرارات قائمة على تحليل متزن للبدائل ولمعنى الإجراء المتخذ وتأثيره. فعند اتخاذ إجراء - ولاسيما لو كان في مجال سياسي وعسكري هام - لا ضرورة لأن يحظى هذا الإجراء بالشعبية عند تنفيذه، وإنما المهم هو تحقيق المصالح بعيدة المدى لدولة إسرائيل. ونتمنى أن يكون الناخبون يتوقعون من القادة الذين انتخبوهم أن تؤدي بهم المعلومات المتاحة لهم وشعورهم بالمسئولية إلى التفكير والتحري والرد الواعي. وإذا لم يكن الناخبون يفكرون على هذا النحو فعليهم التفكير على هذا النحو.

٢٦ - جدير بنا أن نؤكد على الرؤية الإستراتيجية باعتبارها معياراً آخر من معايير تقييم أداء الشخصيات العامة. فمثل هذه الرؤية شديدة الأهمية حتى لدى كبار قادة الجيش والعناصر المتخصصة ولاسيما المستشارين السياسيين. وتترتب على مثل هذه الرؤية تصرفات معينة أو خطوط سياسية معينة أو أهداف معينة أو غايات بعيدة المدى. وتوجب هذه الرؤية فهم المحيط الذي أفرز هذه التصرفات والأهداف وتوجهاتها العامة. كما يترتب عليها تقييم الأحداث المحلية في سياق زماني ومكاني أوسع، وبذلك تعبر عن عمق الفهم للموقف السائد والاحتمالات التي

قد يتمخض عنها. والمعنى الأساسي للرؤية الإستراتيجية هو القدرة على تحديد أهداف بعيدة المدى في ظل الظروف الحالية والمتوقعة. ولابد أن يكون هناك تفاعل مستمر بين الغايات والقدرات. فلابد أن تكون الغايات محددة بما يتماشى مع الخلفيات والقيود، ولابد من تحديث القدرات في ظل تغير الأهداف والغايات.

٢٧ - من الممكن أن نختتم هذا الجزء بتأكيد ضرورة أن تفي القيادة السياسية المنتخبة والقيادة الفنية المتخصصة بشرط الصلاحية لتولي المنصب. فالمعيار الأساسي لتقييم أداء القيادة الفنية هو مدى إلمامها بالتخصص الذي تعمل فيه، وهذا الإلمام يأتي نتيجة للمهام الخاصة التي قامت بأدائها. أما المعيار الأساسي لتقييم أداء القيادة السياسية فهو مدى إجادتها لتقييم الأمور وتصرفها انطلاقاً من رؤية إستراتيجية وقدرة قيادية وشعور بالمسئولية. ونؤكد مرة أخرى أن القيادة السياسية لا تعمل في فراغ. فالسبب الرئيسي في قوة وسلطة القيادة السياسية هو ثقة الناخب. ومن الطبيعي والمشروع أن يسعى القائد السياسي لنيل ثقة الناخب مرة أخرى لينتخبه، غير أن رجل السياسة يجب أن يتصرف بحيث لا تؤدي استجابته لرغبات الناخبين إلى المخاطرة بمستقبل الدولة وصالح مواطنيها.

د. القيادة السياسية والقيادة الفنية والتداخل بينهما:

٢٨ - حددنا فيما سبق معايير الأداء واتخاذ القرار. ورأينا أن هناك علاقة معقدة بين نوعية القرار وطريقة اتخاذه وأداء صانع القرار. ومن الأهمية بمكان في الحالة التي نحن بصددها أن نتوسع قليلاً في الحديث عن الواقع الحالي والمبادئ المتفق عليها في العلاقة بين صانع القرار وبين العناصر التي من المفترض أن تساعده في صنع القرار الجيد، وسنركز بصفة خاصة على العلاقة المتداخلة بين صانع القرار في القيادة السياسية وبين القيادة الفنية. ففيما يتعلق بالقرارات السياسية والعسكرية ذات الصلة باستخدام القوة العسكرية يعتبر الجيش نفسه ومعه الأجهزة الأمنية الأخرى أهم المستويات الفنية المسئولة. أضف إلى هذا أن هناك عناصر أخرى متعددة من القيادات الفنية تعمل إلى جانب صانع القرار في القيادة السياسية. ومن المفترض في النسيج العام لصنع القرار أن يضمن التوازن بين التوجيهات والمبادئ والفعالية والرقابة والبناء والسيطرة.

٢٩ - في النظام الديمقراطي من المفترض أن تكون القيادة السياسية هي المسئولة عن اتخاذ القرارات المبدئية. وكلما زادت مبدئية وأهمية وعمومية القرارات كلما زاد مستوى شرعية صانع القرار. فالقرار الأول في السلطة التنفيذية في أيدي الحكومة بكامل تشكيلها. وهي تخضع لأجهزة رقابية مختلفة (سواء كانت تتمثل في الكنيست ولجانه المختلفة أم في القضاء). أما القرارات ذات المستوى الأدنى (ومنها القرارات التي تدخل في مجالات حساسة، هناك خشية من طرحها للنقاش واتخاذ القرار بشأنها في إطار موسع حتى لو كانت قرارات شديدة الأهمية) فإنها تدخل في نطاق مسئولية وزير معين أو مجموعة من الوزراء. وقد تكون هناك أجهزة رقابية فيما يتعلق بهذه القرارات أيضاً. وكما سبق القول فإن قرارات القيادة السياسية تضم قرارات أيديولوجية وقرارات سياسية، بعضها يتعلق بالسياسة الداخلية وبعضها يتعلق بالسياسة الخارجية والدولية، وهناك حاجة للالتزام بالمعايير الفنية وبفعالية القرارات عند اتخاذها، ومن المفضل أن يكون ذلك قائماً على بحوث وعمل جماعي وإعداد يقوم به متخصصون لحساب صانع القرار، سواء كان الوزراء أو الحكومة.

٣٠ - وبالفعل فإن لكل وزير فريق عمل فني شخصي تابع له يعكف على دراسة الأبعاد والجوانب السياسية لتصرفاته وقراراته، كما توجد في كل وزارة مجموعة عمل فنية من المفترض أن تضمن أن يكون أداء الوزير لمهامه الوزارية على أفضل نحو ممكن. ويرتبط حجم ونوعية مجموعات العمل المذكورة في الوزارات المختلفة وفي الحكومة ولجانها بنوعية الوزارة وبحجم المهام الوزارية المكلفة بها وكذلك برغبة الوزير. وبصفة عامة يتضمن المنصب الوزاري مسئولية اتخاذ قرارات واعية في مجال عمل الوزارة والمسئولية عن تنفيذها على أفضل وجه، بالإضافة إلى حشد التأييد وتعبئة الموارد الضرورية ودعم العلاقات مع الناخبين. وبهذه الطريقة تصب مهام الوزير في إطار الحكومة.

٣١ - في المجالات العسكرية والسياسية يكون القرار في أيدي رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية، ومعهم مجلس الوزراء المصغر الذي يعد حلقة الوصل بينهم وبين الحكومة. وفي حالات معينة يمكن تشكيل لجان مرتجلة لأهداف خاصة، على النحو الذي فعلته الحكومة بتاريخ ١٢ يوليو، عندما قررت تشكيل "لجنة سباعية". ولكن في سياق النهج الذي جرى عليه العرف في إسرائيل، لابد من مشاركة وزير الدفاع في المشاورات السياسية والعسكرية والأمنية التي تتناول الشئون الروتينية الخاصة بالجيش والمؤسسة العسكرية وأن يشارك رئيس الوزراء ووزير الدفاع في بحث الشئون السياسية والعسكرية، ويتولى رئيس الوزراء بحث الشئون التي تدخل تحت مسئوليته الشخصية (مثل عمليات الموساد وجهاز الأمن العام

"الشاباك" والجهات الأمنية الأخرى)، بينما لا يتم إشراك وزير الخارجية في الصورة بشكل منتظم سوى عندما تتيح العلاقات بينه وبين رئيس الوزراء ذلك أو تستوجبه. وهذا الواقع السياسي يفرز نوعاً من الخلل في المجالات العسكرية والسياسية.

٣٢ – إن رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان هم الثلاثي الرئيسي المسئول عن اتخاذ القرارات في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية. ورئيس الوزراء هو المسئول الأول عن هذه المجالات. وهناك معلومة هامة للغاية فيما يتعلق بعمل اللجنة وهي أن رئيس الوزراء هو العنصر الوحيد المسئول عن التنسيق بين المعلومات المختلفة في المجالات المختلفة (العسكرية المخابراتية والسياسية). فلا يوجد الآن قائم بالأعمال أو وكيل لرئيس الوزراء أو هيئة أخرى بخلاف رئيس الوزراء تقوم بهذا التنسيق. وتبقى جميع المعلومات لديه ولديه وحده، سواء لأنها ترسل إليه من العناصر المختلفة أو لأنه يتلقى مواد ومعلومات سرية وحساسة ليست متاحة لأحد سواه. وفضلاً عن ذلك فإن رئيس الوزراء له علاقة مباشرة وشخصية في بعض الأحيان مع رؤساء دول وحكومات أخرى، لا يعرف المسئولون الآخرون بمضمونها بالكامل. ولهذا السبب عندما يحتاج رئيس الوزراء لاتخاذ قرار فوري في وقت أزمة لابد أن يتخذ القرار استناداً إلى مجمل معلومات وخبراته وتجاربه، دون أن يتلقى مساعدة من أي عنصر آخر. وفي مثل هذه اللحظات قد تصبح الأمور المصيرية مرتبطة بتقييمه ومعلوماته وخبراته وتجاربه، وهي أمور قاصرة عليه وحده.

٣٣ – يتمتع رئيس الوزراء بسلطات متعددة وبمسئولية هائلة. ونظراً لأهمية ومصيرية قرارات رئيس الوزراء فإن من الأهمية بمكان أن تتاح له الأدوات التي تضمن أن يتمكن من اتخاذ أفضل القرارات بقدر الإمكان استناداً إلى بحوث وعمل جماعي، وأن تتاح له آلية تساعده في تنفيذ القرارات التي اتخذها بفاعلية ومتابعتها والرقابة على تنفيذها. ورئيس الوزراء هو المسئول عن وجود هذه الأدوات في يده. فإذا كانت هذه الأدوات غير موجودة فلابد أن يعمل على إيجادها واستخدامها على النحو السليم. وإذا كانت موجودة فإن رئيس الوزراء لابد أن يستخدمها. ويتضمن الاستخدام السليم لهذه الأدوات مطالبة المسئولين في إطارها بتوفير الخلفيات المطلوبة للإطلاع عليها وبإجراء مشاورات مع العناصر الفنية المتخصصة. كما يتضمن المطالبة بطرح أسئلة واستكمال أوجه النقص في حالة وجودها، حتى يتمكن رئيس الوزراء نفسه من بلورة موقفه واتخاذ قراره. وعندما يكون من المفترض أن تتخذ القرار لجنة سياسية موسعة لابد أن يعمل رئيس الوزراء على أن تتوفر لها المعلومات الضرورية التي تعينها على اتخاذ أفضل قرار، مع الالتزام بمستوى السرية المناسب، وبأن تعرض هذه المعلومات بشكل منتظم وكامل على سائر العناصر المشاركة في اتخاذ القرار (مثل الحكومة أو مجلس الوزراء المصغر أو أي لجنة خاصة مثل اللجنة السباعية). وسوف تسهم مثل هذه الإجراءات إسهاماً كبيراً في اتخاذه لأفضل القرارات سواء بنفسه أو بالاشتراك مع الحكومة ولجانها وتنفيذ هذه القرارات بكفاءة.

٣٤ – يعتبر أغلب ما ذكرناه حتى الآن بديهيات. ورغم ذلك فإن رؤساء الحكومات على مر الأجيال تصرفوا بقدر أو بآخر دون أدوات تساعدهم في اتخاذ القرار. بل وقام بعضهم عملياً بتفريغ لجان شكلت بهدف مساعدتهم من أي مضمون. وسوف نعود إلى هذا الأمر في فصل التوصيات، أما في هذه المرحلة فسنكتفي بالقول بأننا نعتقد أن توصيتنا بشأن الحاجة إلى تكريس أدوات لمساعدة رئيس الوزراء على اتخاذ القرار هي توصية رئيسية وعاجلة للغاية. فالمسئولية العليا في النظام الديمقراطي تقع على عاتق رئيس الوزراء سواء فيما يتعلق بإنجازات الحكومة أو إخفاقاتها. ومهمة رئيس الوزراء صعبة. حيث يجب أن يكون على دراية بكافة القضايا الرئيسية المطروحة في الدولة. وليس في استطاعة أحد مهما بلغ مستوى معلوماته وخبراته وتجاربه أن يواجه هذا التحدي بدون روتين عمل منظم وفريق عمل فني يتمتع بالمهارة.

٣٥ – وبالنسبة لوزير الدفاع فإن مسئوليته الخاصة في مجال الشئون العسكرية ثابتة جزئياً على الأقل من خلال القانون:

حيث ورد في القانون الأساسي للجيش (مادة ٢) ما يلي:

أ . يخضع الجيش لسلطة رئيس الوزراء.

ب . وزير الدفاع هو الوزير المسئول عن الجيش في الحكومة.

وورد في المادة الثالثة من القانون ما يلي:

أ – رئيس الأركان العامة هو القائد الأعلى للجيش.

ب – يخضع رئيس الأركان العامة لسلطة الحكومة ولوزير الدفاع.

ج – تعين الحكومة رئيس الأركان العامة بناءً على توصية وزير الدفاع.

وهكذا فإنه وفقاً للقانون يعتبر وزير الدفاع الوزير المسئول عن الجيش. وهو المسئول في الحكومة عن أنشطة الجيش، وعن دراسة درجة استعداده وتأهبه، ويخضع الجيش له ولتوجيهاته. كما يشارك وزير الدفاع في بلورة التوصيات التي يقدمها الجيش للقيادة السياسية. ويجري بحث هذه التوصيات معه – أو هذا

ما يجب أن يحدث على الأقل - قبل عرضها على رئيس الوزراء وعلى جهات اتخاذ القرار في القيادة السياسية.

٣٦ - يجب على وزير الدفاع أن يطلب من القيادة الفنية أن تعرض عليه المشكلات الرئيسية بشكل منتظم وجذري. ويجب على وزير الدفاع تقييم البدائل الرئيسية للعمل التي يبني الجيش استعداداته عليها. ومن المفترض فيه أن يعرف هذه البدائل وأن يصدق على خطط عمليات الجيش في القطاعات الرئيسية. وكل هذا دون أن يتحول وزير الدفاع إلى رئيس أركان من فئة أعلى. ويقتضي عمل وزير الدفاع إصدار التعليمات للجيش والرقابة عليه، ولكنه لا يقتضي أن يدير دفة الأمور فيه.

٣٧ - تضاف هذه المسئولية إلى المسئولية المباشرة لوزير الدفاع باعتباره واحداً من كبار وزراء الحكومة وباعتباره عضواً في جهات أكثر محدودية تعمل في مجال الشئون الأمنية. ويتمتع وزير الدفاع بمكانة خاصة في الحكومة فيما يتعلق بالقرارات ذات الصلة بالمجال العسكري. فرأيه هو رأي الوزير المسئول الذي يعرف كافة المشاكل وفي كثير من الأحيان يقوم ببلورة السياسة المتبعة بشأنها. وبالإضافة إلى ذلك فإن وزير الدفاع مسئول عن أداء الجيش لمهمته كأداة تستعين بها القيادة السياسية في اتخاذ القرار في الشئون العسكرية، ويتطلب منه هذا أن يعرض على القيادة السياسية كافة المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرار المناسب.

٣٨ - نظراً لكل هذه المهام فمن الواضح أن وزير الدفاع يحتاج إلى قدر كبير من البحوث ومن العمل الجماعي، يوفره له الجيش في كثير من الأحيان. إلا أن وزير الدفاع يحتاج إلى أشياء أخرى ليست عسكرية من أجل إصدار التعليمات والرقابة على الجيش، وكذلك من أجل حساب الجوانب السياسية ومعالجة الجوانب الأخرى غير العسكرية في عمل وزارة الدفاع (مثل التعامل مع الجبهة الداخلية على سبيل المثال).

٣٩ - وفي المجالات السياسية والعسكرية، ولاسيما عند إجراء حسابات تمهيداً لعملية عسكرية، لا شك أن الجيش هو أكثر العناصر مسئولية عن هذا الأمر من الناحية الفنية. ويرجع ذلك إلى أنه يتولى المسئولية العسكرية عن التخطيط وعن البحوث والمسئولية التنفيذية على حد سواء. ويرجع ذلك إلى حجم الجيش وكذلك إلى الأعراف التي نشأت في هذا الصدد. وفي الجيش نفسه يمكن رصد عناصر أكثر مسئولية عن متابعة القرارات الصادرة عن القيادة السياسية في المجالات العسكرية والسياسية. وهذه العناصر هي:

❖ رئيس الأركان نفسه؛ سواء بحكم عمله كقائد للجيش أو بسبب مكانته والدور الذي يلعبه في جلسات الحكومة وكذلك في جلسة لجنة الخارجية والأمن بالكنيست، فضلاً عن مكانته العامة والإعلامية وعلاقاته الشخصية والمباشرة برئيس الوزراء ووزير الدفاع.

❖ المخابرات العسكرية: وحدة البحوث في المخابرات العسكرية ورئيس المخابرات العسكرية نفسه الذي يعتبر المسئول عن تقدير الموقف على المستوى القومي

❖ رئيس شعبة التخطيط بالجيش وهو المسئول عن التخطيط السياسي والعسكري.

❖ وعندما يكون هناك قرار وشيك بالقيام بعملية عسكرية يدخل ضمن هذه العناصر المسئولة أيضاً جميع أعضاء هيئة الأركان العامة ولاسيما نائب رئيس الأركان ورئيس العمليات وقائد منطقة العمليات، وهو في حالتنا هذه قائد المنطقة الشمالية وقادة الأسلحة المشاركة في العملية، وهم هنا قائد الطيران وقائد البحرية. وقد كان هناك دور رئيسي في الحرب التي نحن بصددها لقائد الجبهة الداخلية أيضاً.

٤٠ - هناك إسهام بديهي في صنع القرارات السياسية والعسكرية عامة والقرارات المتعلقة ببدء الحرب خاصة للجيش والموساد والشاباك، وهي عناصر أثرت على اتخاذ القيادة السياسية للقرار. وقد جاء جزء من هذا الإسهام عن طريق السكرتير العسكري لرئيس الوزراء والسكرتير العسكري لوزير الدفاع، وكذلك من خلال آلية المشاورات، التي تجري بشكل روتيني وثابت كما تجري عند وجود حاجة لها.

٤١ - وفقاً للتوزيع الكلاسيكي للأدوار فإن القيادة السياسية مسئولة عن بلورة السياسة، بينما تقع على عاتق الجيش مسئولية بناء القدرات التي تسمح للحكومة باختيار السياسة التي تريدها. وفضلاً عن ذلك فإن الجيش مسئول عن تقديم بدائل وتوصيات بشأن العمليات إلى القيادة السياسية.

٤٢ - هكذا الحال على المستوى النظري البحت. أما في الواقع فهناك تداخل بين هذه المجالات. ومن الصعوبة بمكان الفصل بين القرار السياسي وبين البدائل والتوصيات العسكرية وبين التنفيذ العسكري. فتحديد القيادة السياسية للأهداف يرتبط بتقديرات الجيش بشأن قدراته ومدى جدوى أي عملية عسكرية. كما تتأثر استعدادات الجيش بالأهداف التي حددتها له القيادة السياسية وبالأهداف التي وضعها لنفسه. وهو ما يعني أن هناك تأثير متبادل ومتواصل بين الأهداف والقدرات. ويتطلب هذا الأمر من الجيش والقيادة السياسية إجراء حوار مستمر بينهما، وألا تقتصر العلاقة بينهما على تقديم المعلومات من ناحية وتقديم التوجيهات من ناحية أخرى. ويتطلب هذا الأمر

تفهماً من جانب القيادة السياسية للقدرات والقيود التي تواجه الجيش وباقي المؤسسة العسكرية والأمنية، وتفهم القيادة العسكرية العليا للاعتبارات والقيود التي تواجه القيادة السياسية مثل مدى محدودية المعلومات المتاحة لها.

٤٣ - هذا التأثير المتبادل بين الغايات السياسية والعسكرية وبين الأهداف والتنفيذ يكتسب طابعاً خاصاً في الواقع الإسرائيلي. أولاً: لأن الجيش في إسرائيل مطالب بالعمل- ويعمل بالفعل- في مجالات تدخل مبدئياً في نطاق مسئولية عناصر سياسية، وذلك يرتبط بخصوصية الحالة الإسرائيلية، وكذلك بسبب الأعراف التي نشأت بمضي السنين. وثانياً: لأن تقديرات وتوصيات الجيش في إسرائيل- مثلها في ذلك مثل كافة الدول التي في حالة حرب- تتمتع بثقل وأهمية خاصين يفوقان أحياناً ما للتقديرات والتوصيات السياسية من أهمية. وقد تزيد أهمية توصيات الجيش والعناصر الأمنية عندما لا يكون بين القيادة السياسية العليا من يتمتع بالدراية والمعلومات والخبرة العسكرية والأمنية الكافية للتعامل مع تقديرات وتوصيات الجيش برؤية واعية ومناقشتها بشكل موضوعي وسريع؛ وعندما لا يكون لدى القيادة السياسية فريق عمل متخصص يجمع بين الرؤية السياسية والفهم العميق في الأمور العسكرية.

٤٤ - حري بنا أن نؤكد أن هذه المشكلة هي مشكلة هيكلية في الأساس. فهي ترجع إلى القوة النسبية التي تتمتع بها أجهزة التخطيط والقيادة والأركان والمخابرات وتقدير الموقف في الجيش مقارنة بالضعف الشديد الذي تعاني منه الأجهزة المتاحة للقيادة السياسية. أضف إلى هذا أنه عندما يكون الأمر متعلقاً بقرار باستخدام القوة العسكرية فإن الجيش يكون هو المسئول عن إعداد الخطط التفصيلية وعن إعداد خلفية المعلومات والتقديرات التي تدعم هذه الخطط، وعن الاستعداد واكتساب القدرة على تنفيذ هذه الخطط. وعند وجود حاجة لاتخاذ قرار فوري لا يكاد يكون هناك بديل لهذه الخلفية المعلوماتية والبحثية.

٤٥ - قد تترتب على هذا الخلل الهيكلي- الذي يتمثل في ارتباط توصيات الجيش (وكذلك توصيات الموساد والشاباك) باعتبارات عسكرية وسياسية- نتائج سيئة:

أولاً: قد يتكون انطباع خاطئ لدى القيادة السياسية والعسكرية على حد سواء بأن الجيش (أو أي جهاز أمني آخر) قادر على تقييم كافة الاعتبارات السياسية بشكل جيد.

ثانياً: قد يتم تنحية الاعتبارات السياسية جانباً دون إعطائها الأهمية الواجبة. وقد تكون نتيجة ذلك صدور قرارات سيئة للغاية.

ثالثاً: قد تنساق القيادة السياسية وراء فهم مفاده أن مهمتها تتلخص في التصديق على قرارات القيادة العسكرية بدلاً من أن تتحمل هي نفسها المسئولية الواضحة عن تحديد الأهداف السياسية وتقييم الخطط العسكرية التي من المفترض تحقيقها.

رابعاً: من كثرة الانشغال بالاعتبارات السياسية قد لا يطلب الجيش من القيادة السياسية التوضيحات اللازمة، وقد لا يعرض عليها المشكلات التنفيذية، وقد لا يركز بالشكل الكافي على المشكلات العسكرية والعملياتية الفعلية.

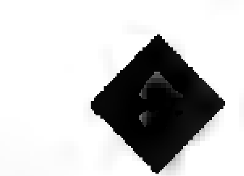
٤٦ - نعتقد أن المشكلات الهيكلية لا يجب أن تطمس التوزيع المبدئي للمهام والذي يجعل القيادة السياسية هي المسئولة عن اتخاذ القرار، ويفترض أن تساعدها القيادة العسكرية في اتخاذ القرار وتنفيذ التوجيهات وأن تعمل وفقاً للتوجيهات. ومن المفترض في قرار القيادة السياسية أن يضع في حسابه الاعتبارات العسكرية والسياسية، ومن المفترض في الجيش أن يقدم للقيادة السياسية معلومات وتقديرات وبدائل وتوصيات تتعلق بهذه الاعتبارات.

٤٧ - وأخيراً فإن من بين طرق تقييم القرارات والخطط والأداء دراسة مدى استيفائها للمعايير سالفة الذكر. ومعنى الانحراف عن هذه المعايير أن القرارات والخطط لم يتم اتخاذها بحرص ومسئولية واتزان، وفي هذا إشارة في حالات معينة إلى انعدام القدرة الفنية أو انعدام الصلاحية الذي يصل إلى حد الإخفاق.

١- لابد من الإشارة هنا إلى وجود فارق بن الأهداف والغايات وأن المسألة ليست مجرد تكرار أو اختلاف في المفردات أو استخدام للمترادفات لدواعي البلاغة أو غيرها. فالغايات هي أهداف أكثر اتساعاً. وسوف نوضح هذا الأمر أكثر في موضع لاحق.

٢- نظرية الألعاب: هي نظرية وضعها العالم الأمريكي المجري جون فون نيومان وهي عبارة عن تحليل رياضي لحالات تضارب المصالح بغرض الإشارة إلى أفضل الخيارات الممكنة لاتخاذ قرارات في ظل الظروف المتاحة تؤدي إلى الحصول على النتيجة المطلوبة.

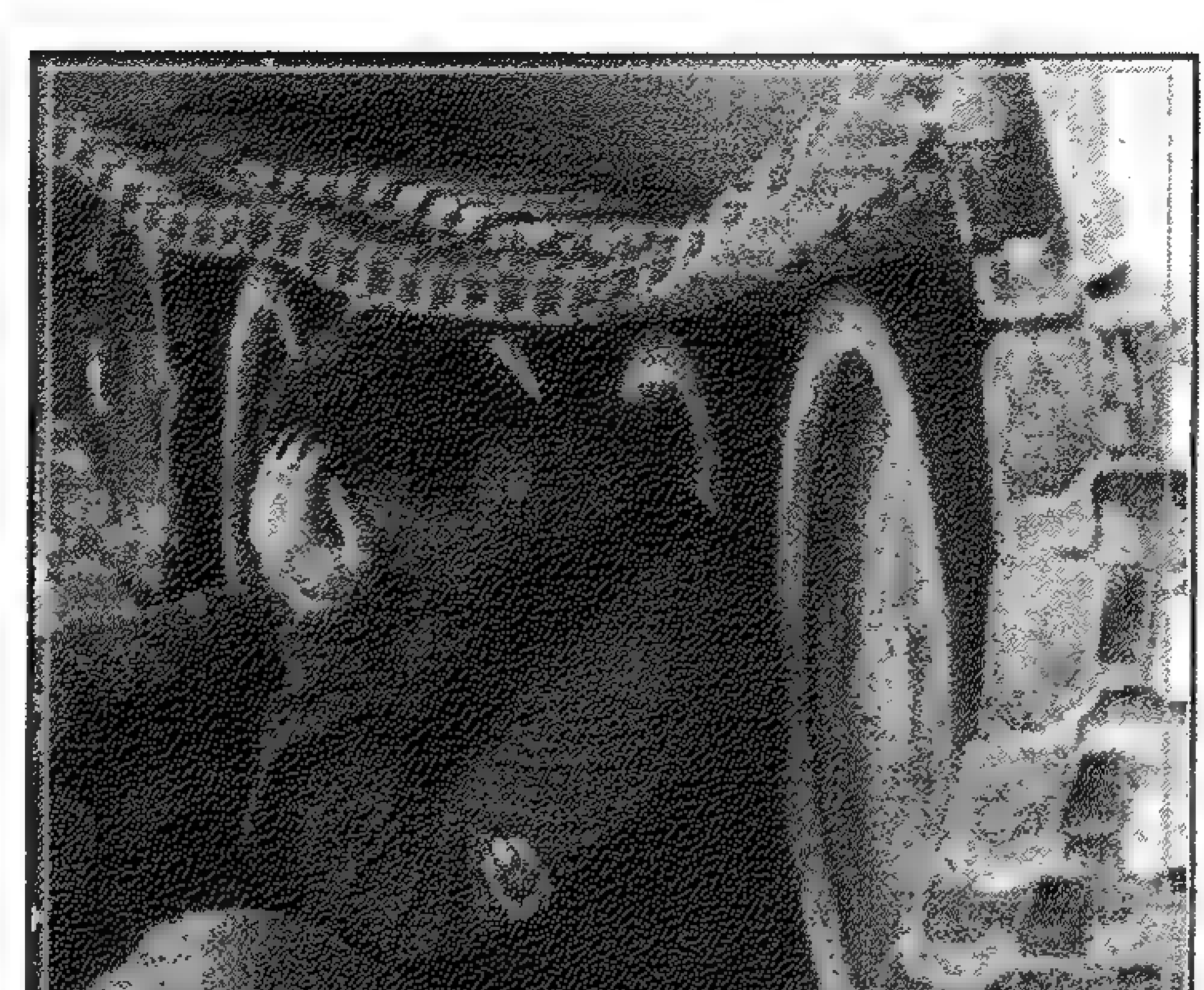
شهادات

شهادة من جحيم لبنان: "رأيت وجوهاً متفحمة" 

معاريف ٢٠٠٧/١٢/٢٢
بقلم: هيئة تحرير الموقع

ربما يكون الجمهور الإسرائيلي قد نسى أصداء حرب لبنان الثانية، ولكن بالنسبة لهؤلاء الذين شاركوا فيها، وفقدوا رفاقهم المقربين، فإن الحرب لا تزال بمثابة جرح غائر يأبى أن يندمل.

يهوناتان كوهين، قائد دبابة أصيب إصابات خطيرة فى تلك الحرب وفقد ثلاثة من رفاقه، قرر أن يحاول التعامل مع كوابيس الحرب عن طريق تدوين التجارب القاسية التى مر بها.



ولكن ما بدا كخطوة علاجية، سرعان ما تحول إلى إنتاج أدبى كامل ويوميات شخصية مؤلمة للحرب. ويعرض الموقع الإلكترونى لصحيفة معاريف للمرة الأولى الفصل الأول من كتاب "لم أصل إلى الليطاني"، الذى صدر قبل بضعة أيام عن دار نشر "مكتبة معاريف"، وهو الكتاب الذى يتضمن توثيقا مفزعا للأيام الأخيرة فى حياة الأصدقاء الثلاثة الذين لقوا حتفهم فى هذه الحرب.

"بوم..." انفجار هائل آخر بجوارنا. دبابة عاميت، (ج-١)، التى كانت تقف أمام دبابتنا، اخترقتها قذيفة أحدثت إصابة مباشرة فى كاميرا المدفعجى وعدساتها وكل الأزرار الأخرى التى يستخدمها. كل الحطام تطاير مباشرة أمام وجه جرنيتسا- مدفعجى الدبابة (ج-١).

كانت القذيفة على بعد سنتيمتر واحد من وجه جرنيتسا، وأصيب بكل الشظايا الناتجة عن الانفجار. فقد جرنيتسا وعيه على الفور. وأصبح وجهه شبه متفحم من دوى الانفجار، كما اخترقت إحدى الشظايا ضلوعه وكسرتها، بينما كسرت شظية أخرى كتفه، واخترقت ثالثة كليته وثقبتها، وكسرت له فقرة فى الظهر.

كانت هذه بحق إصابات مميتة. كما تطايرت شظايا القذيفة باتجاه عاميت، قائد الدبابة الذى أصيب هو الآخر إصابات بالغة: حروق فى كل جسده ووجهه. كان وجهه أسود كالفحم، كما اخترقت إحدى الشظايا رئته وثقبتها.

◆ **"عرفت أنه سيكون هناك المزيد من الجرحى والقتلى":**

كان الدم والدخان يملآن الدبابة كلها. تسربت الغازات السامة الخاصة بأجهزة الإطفاء واستنشقها أعضاء طاقم الدبابة. "أصبت بصاروخ مضاد للدبابات! الدبابة تحترق! جرنيتسا يموت! نحن بحاجة إلى مساعدة"، هكذا صرخ عاميت عبر جهاز اللاسلكى دون أن ينتظر إجابة، حيث أمر كل رجاله على الفور قائلا: "انتشروا! اخرجوا من الدبابة".

صرخ الملقم (الملقم هو الذى يقوم بتعبئة ذخيرة الدبابة) قائلا: "ماذا عن جرنيتسا..؟ جرنيتسا يموت".

"سنخرجه فيما بعد، اخرجوا الآن"، هكذا أمرهم عاميت. وبالفعل، خرجوا من الدبابة خلال ثوانى معدودة ورأيت عامود دخان ضخم يتعالى منها. ارتجت الدبابة على جانبيها بقوة من جراء الانفجار. وضعت رأسى بين يدي، وعرفت أنه سيكون هناك المزيد من الجرحى والقتلى. رأيت دبابة أباشا - التى كانت تقف أمام دبابة عاميت- تطلق قذيفة باتجاه القرية. وعلى الفور أدرك أباشا أن الدور عليه فى الإصابة.

"جرنيتسا لازال فى الدبابة..! جرنيتسا يموت..! يجب إنقاذه" هذه كانت أصوات الملقم والمدفعجى اللذين صرخا فى أباشا مطالبينه بضرورة إنقاذ

جرنيتسا. سارع أباشا بإصدار أوامره لديما، أحد جنود الكتيبة الهندسية الذين كانوا ضمن طاقمه، لكي يخرج ويحاول إنقاذ جرنيتسا. ولكن أباشا واصل فى تلك الأثناء إطلاق النار باتجاه القرية.

◆ لم يتبقَ منه أى شيء:

خرج ديما كالفهد من الدبابة. كانت دبابة عاميت شبه ملتصقة بدبابة أباشا، حيث كان لا يفصل بينهما إلا متر واحد من الخلف. صعد ديما إلى أعلى، ونظر عبر قمرة السائق، فرأى حننئيل - سائق الدبابة - يحاول إنقاذ جرنيتسا. ورغم أن جرنيتسا فقد الوعي، إلا أن ديما لاحظ أنه لا يزال يتنفس.

بعد بضع دقائق، خرج جميع طاقم الدبابة (ج-١). ارتمى يارون، ملقم الدبابة، إلى جوارى وهو يلهث بشدة. "يوناتان، جرنيتسا يموت..! إنه لا يزال فى الدبابة. إننى أقول لك. لم يتبق منه أى شيء". كان بالكاد يستطيع التقاط أنفاسه، وكان يسعل بشدة.

قلت ليارون: "تعالى معي، سنذهب لإنقاذ جرنيتسا". فجأة نسيت أننى لا أستطيع التقاط أنفاسي. نسيت أن يدى محروقة تماما. كيف أشفقت على نفسى بهذه الصورة..؟ على أية حال، لازلت حيا أتنفس. كنت أعتقد أننى فى أسوأ وضع يمكن لإنسان أن يصادفه فى العالم. ليس هناك من يعانى مثلي. وفجأة، أسمع بأن جرنيتسا مات.

وهنا سألت نفسي: لماذا إذن البكاء..؟ أنا فى وضع ممتاز..!!.

◆ إنسان متفحم يركض:

بدأت فى الركض مع يارون باتجاه دبابة جرنيتسا. رأيت فى الطريق جنديا فى حالة خطيرة. كانت يداه ورجلاه وكل جسمه محروقا. كان أسود كالفحم. ركض باتجاهنا رافعا يديه. لم أستطع أن أحدد هويته رغم أن متراً واحداً كان يفصلنى عنه.

سألته: "من أنت..؟".

فأجاب: "أنا عاميت". ولاحظت أنه فى حالة رعب.

سألته: "عاميت! قائد الدبابة (ج-١)"..؟. لم أصدق أنه الشخص الذى يقف أمامي.

تطلعت فى وجهه. صورته لا يمكن أن تفارق مخيلتى طيلة الحياة. إنسان متفحم تماما يركض بين الدبابات. شعرت برجفة تسرى فى كل أوصالي. سألته بعد أن هدأ روعى قليلا: "ماذا عن جرنيتسا..؟". فأجاب قائلا: "إنه لا يزال فى الدبابة. أعتقد أنه لم يعد على قيد الحياة".

قلت لنفسي: "أنا لا أصدق ذلك. إننى أعرفه منذ أن التحقت بالسرية العملياتية قبل تسعة أشهر. كيف يموت..؟. لا يعقل أن يكون قد مات الآن". لم أستطع استيعاب ما سمعت.

صحت فى يارون قائلا: "يارون، يجب علينا أن نذهب إلى دبابتهم وأن ننقذه"، وشرعت فى الركض ثانية. لم أعرف من أين واتتنى القوة لفعل ذلك. ولكننى كنت مصمما على الوصول إلى الدبابة وإنقاذه من هناك.

واصلنا الركض. وعندما اقتربنا من الدبابة، رأينا ديما، هو والسائق حننئيل، يحاولان إخراج جرنيتسا عبر كابينة السائق. بمجرد أن رآنا ديما، صاح قائلا إن كل شئ على ما يرام. "نجحنا فى إنقاذه. أعتقد أنه فقد الوعي. تستطيعان العودة إلى دبابتكما الآن".

التقطنا أنفاسنا، ثم استدرنا إلى الخلف عائدين إلى الدبابة، بينما قاما ديما وحننئيل بجر جرنيتسا باتجاه دبابة أباشا. كانا يركضان. وعندما نزلا من الدبابة، انزلق جرنيتسا من أيديهما ووقع على الأرض. سمعتهما يصرخان فى بعضهما، ثم رفعاه وواصلا الركض حتى الدبابة.

سألهما أباشا وهما يدخلانه إلى الدبابة: "كيف حاله..؟".

حاول ديما التوضيح قائلا: "إنه فاقد للوعي. لا أعرف إصاباته على وجه التحديد، ولكن يبدو أنه فقد كميات كبيرة من الدم. يجب أن نأخذه بسرعة إلى الطبيب". أرقده ديما على المقعد الخلفى فى الدبابة، بينما واصل أباشا إطلاق النار باتجاه منازل القرية، للتغطية على شاى وحاييم.

"(ج-١) أصيب بصاروخ..!" هكذا سمعنا شاى يصرخ فى جهاز الاتصال الخارجى عندما رأى الدخان يتصاعد من دبابة عاميت. لم يكن لديه فكرة عن مصدر هذه الصواريخ التى تتساقط. ونحن أيضا لم تكن لدينا فكرة. وقد حاول هو وأباشا تحديد مصدر هذه الصواريخ من منازل القرية، ولكن دون نجاح. لم نتصور أبدا أن النيران آتية من اتجاه آخر تماما، من الغابات الكثيفة التى كانت تغطى الجبال خلفنا، وتحديدا من المنطقة التى كنا على ثقة بأنها آمنة، حتى قبل وصولنا إلى هناك.

انتاب أباشا حالة من التوتر نظرا لعدم حصوله على إذن بإطلاق النار فى كل الاتجاهات وعلى كل منازل القرية. "لا يعنينى أى شيء الآن! سأطلق النار فى كل الاتجاهات..! نتعرض لهجوم صاروخي. الدور على فى الإصابة! سأقوم بإطلاق النار"، هكذا صرخ أباشا عبر جهاز اللاسلكى وأخذ يطلق قذيفة تلو الأخرى.

◆ كمين محكم:

كل قذيفة دمرت منزلا هناك. كان الأمر يحتاج إلى شجاعة فائقة لفعل ذلك. كان أباشا يعلم أننا فى مرمى إطلاق النار، ولكنه لم يعرف من أين ستأتى الصواريخ

بالضبط. كان من الواضح بعد أن أُصيبت دبابتنا ودبابة عاميت أن أباشا هو التالى فى الدور، ولكن هذا لم يعقه عن الوقوف مكشوفا هناك ومواصلة إطلاق النار.

"أيهـــا المدفــــعـــجي، هل ترى المنزل الذى فى مواجهتنا..؟".

"نعم. أراه".

أمره أباشا قائلا: "أطلق النار!"، فانطلقت قذيفة أخرى من الدبابة.

كانت المشكلة أن العدو الحقيقى لم يكن هناك. ليس فى هذه المنازل. حزب الله أعد لنا كمينا محكما. دبابتان احترقتا وأباشا عالق فوق الجبل ولا يستطيع التقدم لأن طريق الدبابة أصبح غير ممهد، كما لا يستطيع الرجوع إلى الخلف لأن دبابتى ودبابة عاميت كانتا تسدان الطريق.

لم يكن أمامه شيئا يفعله سوى إطلاق النار. كان حاييم عالقا على مسافة عدة أمتار من الدبابات، وكان معه مدفعا رشاشا مكسورا. أما شاي، فقد ظل لبضع ساعات بمفرده، بين المنازل، معزولا عن باقى الدبابات ولا يعرف ماذا يحدث لمقاتليه.

◆ لم يكن الأمر بهذه البساطة:

الأمر الآن أصبح مسألة وقت فقط حتى تصاب الدبابة التالية. يطلقون النار علينا من كل الأماكن التى اعتقدنا أنها أصبحت آمنة، حتى قبل وصولنا إليها. قبل دخولنا لبنان، قالوا لنا إنه لن تواجهنا أى صعوبات على الإطلاق فى قرية غندورية. "عليكم فقط أن تمروا من هناك". كل شيء هناك آمن..القرية، والجبال والغابات المحيطة.

قالوا لنا: "أنتم فقط ستمرون بالقرية حتى تصلوا إلى الليطاني". هكذا. بهذه البساطة. لم يكلف أحد نفسه عناء تصور وضع لا تبقى فيه بعد بضع ساعات غير دبابتين سليمتين فقط من سرية كاملة: وضع يُصاب فيه قائد الكتيبة بإصابات بالغة ويصبح فيه محور الحركة غير صالح؛ ويصبح قائد السرية معزولا عن جنوده؛ وضع يرقد الجنود فيه فى حالة يرثى لها فوق جبل .. معزولين ومعرضين لنيران كثيفة دون أن تستطيع أى قوة الوصول إلى هناك لإنقاذهم، ودون أن يكون هناك طبيب يستطيع إنقاذ حياة المصابين. قالوا لنا إن الأمر سيكون بسيطا، ولكنه فى الواقع لم يكن هكذا.

◆ كرة نيران طائشة:

وحينها، حدث المكروه الأعظم. "أنا أواصل التقدم"- هكذا قال شاى لحاييم وبدأ التقدم باتجاه المحور، بموازاة منازل القرية. المدفعجى يصوب قذائفه باتجاه القرية. ولكن فى الساعة الحادية عشرة صباحا، سمعنا صوت انفجار قوي. إصابة مباشرة لصاروخين أسفرت عن هزة قوية وأعمدة دخان تتصاعد. الصاروخ الأول اخترق دبابة شاى عبر تلسكوب السائق. كان السائق محظوظا للغاية، حيث مر الصاروخ أمام وجهه مباشرة متجها ناحية اليسار. احترقت الأذن اليسرى للسائق تماما، ولكنه نجح فى الخروج من الدبابة، من جانبها الشمالي.

أما الصاروخ الثانى فقد اخترق الدبابة ماراً مباشرة من تحت أرجل المدفعجى عيدو. أصاب الصاروخ صناديق القذائف التى كانت موجودة خلف عامي، فانفجرت. كان فى الدبابة ٣٤ قذيفة، وقد انفجر جزء كبير منها. وبالطبع، انفجار كهذا لا يترك فرصة لنجاة أى من أفراد الطاقم.

كرة النيران التى أمسكت ببرج الدبابة، أصابت الملقم عامى إصابة مباشرة، ثم أصابت بعده عيدو والمدفعجي. أصيب كلاهما إصابات بالغة. كلاهما أصيبا بحروق لدرجة جعلت جلدهما بلون الفحم. لا يمكن أن نسمى ذلك مجرد حروق. لقد كانا محترقين لدرجة أنه لم يتبقَ من جلدهما شيئا.

◆ "القائد أصيب":

الانفجار القوى أطاح بشاى من الدبابة. شاى - الذى ظل يقاتل طوال اليوم من برج الدبابة بينما الجزء العلوى من جسده مكشوفا - تطاير فى الهواء من قوة الانفجار، وسقط بداخل بستان زيتون كان على مسافة خمسة عشر مترا أمام الدبابة. ارتطمت رأسه فى الأرض بقوة فانكسرت رقبته. لم يكن هناك أى احتمال أن ينجو شاي من الانفجار، ومات فى مكانه.

"القائد أصيب. أرى دبابة شاى تحترق..!"، هكذا صاح ناتى فى حاييم عبر جهاز اللاسلكي. كانت دبابة حاييم تقف بميل شديد، بشكل جعل السائق فقط هو الذى يرى دبابة شاي. كان حاييم لا يستطيع رؤيته. ناتى كان أول من رأى الانفجار.

"هل أنت متأكد..؟"، سأل حاييم.

"نعم. نعم. لقد احترق! لقد احترق! دبابته تحترق!"، هكذا صرخ ناتى وكان يبدو من هيئته أنه لا يصدق ما تراه عيناه.

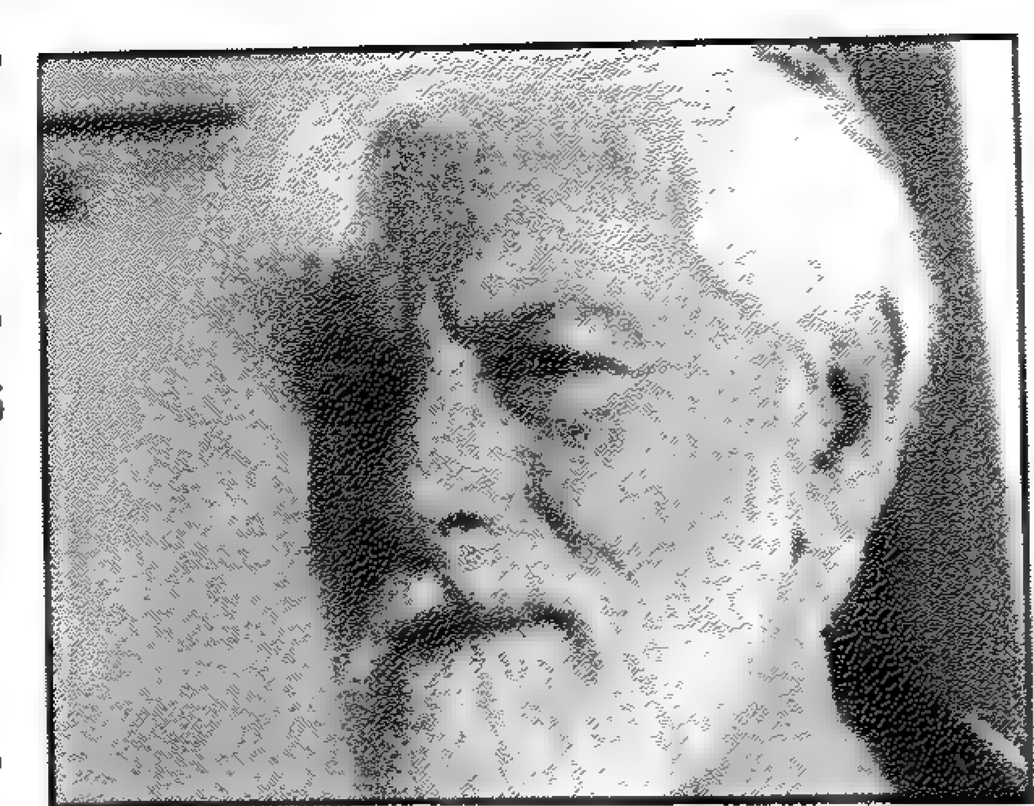
"هذا غير معقول. ألقى نظرة أخرى".

عاد ناتى ليقول: "نعم. نعم حاييم. دبابة شاى دُمرت. فى البداية، فقدنا قائد الكتيبة، والآن ها نحن نفقد قائد السرية. نحن عالقون هنا ولا نستطيع التحرك. ربي..إلى أين سينتهى بنا المطاف..؟". حاول حاييم أن يستوعب هذه البشرى السيئة.

قرار الأمم المتحدة الذكي

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/١١/٢٨
بقلم: يوري أفنيري

استيقظت من نومي على ضوضاء بسبب أحداث شغب نشبت في الخارج، وكانت تعلو خلالها من لحظة إلى أخرى أصوات كثير من الأشخاص المتحمسين. كان يبدو الأمر كما لو أنهم يشعرون بسعادة بالغة. وقد اختلست نظرة من خلف باب غرفتي في الفندق، وبشرني عدد من الأشخاص السعداء بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت في هذه اللحظة قرار التقسيم.



عدت إلى غرفتي وأغلقت الباب.. فلم تكن لدى رغبة للمشاركة في هذه السعادة. كان ذلك في التاسع والعشرين من شهر نوفمبر سنة ١٩٤٧. ذاك اليوم الذى قلب حياتنا رأساً على عقب.

ولكن لماذا تملكنى في هذا التوقيت تحديداً إحساس بالعزلة، والغربة وتحديداً الحزن..؟ لقد شعرت بالحزن لأننى كنت أحب الأرض كلها - نابلس والخليل وتل أبيب وروش بينا. شعرت بالحزن لأنى أدركت أن دماءً ستراق، كثيراً من الدماء ستراق. ولكن السبب الرئيسى كان يتمثل فى وجهة نظرى السياسية.

كنت أبلغ حينها (٢٤) عاماً، وقبل ذلك بعامين قمت بتأسيس تيار سياسي- فكرى مع مجموعة من أصدقائي، أثار ردود فعل صاخبة فى المستعمرة العبرية. فقد اعتبرت أفكارنا، التى حظيت بصدى قوي، أقوال تكفيرية صارخة. فقد نشر تيار "أرض إسرائيل الصغيرة" الذى أصدر من حين لآخر كتيب يحمل عنوان "في صراع" (وبناء على ذلك اشتهرنا باسم "جماعة فى صراع")، نظرية ثورية مبادؤها:

- نحن، أبناء الجيل الصغير الذى نشأ فى أرض إسرائيل، نمثل أمة جديدة.
- وفقا للغتنا وثقافتنا، يجدر تسميتنا الأمة العبرية.
- الصهيونية أفرزت هذه الأمة، وبهذا فإنها أنهت دورها التاريخي.
- اعتباراً من الآن لا وجود للصهيونية مرة أخرى. فهى تعوق التطور الحر للأمة الجديدة ويجب تفكيكها، مثلما يزيلون العيوب بعد بناء المنزل.
- الأمة العبرية الجديدة هى بالفعل جزء من الشعب اليهودى - على غرار الأمة الأسترالية الجديدة. التى تعتبر جزءاً من الشعب الأنجلوسكسونى - ولكن لديها هوية خاصة، ومصلحة وثقافة جديدة.

الأمة العبرية الجديدة تنتمى إلى أرض إسرائيل. وهى شريك طبيعى مع الأمة العربية التى تنتمى أيضا لأرض إسرائيل. هاتان الحركتان القوميتان يتمسكان بأرض إسرائيل ويجب عليهما قبول تاريخ أرض إسرائيل فى كل مراحله، منذ الثقافة السامية القديمة وحتى الآن.

- الأمة العبرية الجديدة لا تنتمى إلى أوروبا ولا إلى "الغرب"، وإنما لقارة آسيا و"للوسط السامي" - وهو المصطلح الذى وضعناه حينها للتحفظ على المصطلح الأوروبى الاستعمارى "الشرق الأوسط".
- يجب على الأمة العبرية الجديدة الانخراط فى هذا الوسط، كشريك كامل متساوى فى الحقوق. وسوياً، مع كل أمم الوسط السامى، فإنها تتطلع لتحرير هذا الوسط من الإمبريالية الاستعمارية.

وقد جعلتنا وجهة النظر هذه نرفض تماما خطة التقسيم. وقبل صدور قرار الأمم المتحدة بشهرين فى سبتمبر ١٩٤٧، أصدرت كتيباً تحت عنوان "حرب أم سلام فى الوسط السامي" وطرحت فيه خطة مضادة: تندمج الحركة القومية العبرية والحركة الوطنية العربية-الفلسطينية فى حركة واحدة ويقيما فى كل الأرض دولة مشتركة، يتم تأسيسها على حب الأرض (الوطنية بمفهومها الحقيقي).

وكانت هذه الفكرة بعيدة عن خطة الدولة "ذات القوميتين". والتى كان لديها أنصار فى تلك الأثناء، مثل جماعة "مجنس بوبر" (١)، وحركة "الحارس الصغير" (٢). لم أكن أؤمن بهذه الخطة على الإطلاق. فلا يمكن لقوميتين، كل واحدة منهما لديها قومية خاصة، أن يتعايشا سوياً فى دولة واحدة. وقد كانت رؤيتنا تستند إلى خلق قومية مشتركة جديدة، يوجد بها عنصر عبرى وآخر عربي.

وقد ترجمنا ملخص الكتيب بسرعة إلى الإنجليزيه والعربية، وتوجهت بنفسى إلى يافا لتوزيعه على هيئة تحرير الصحف العربية. ولم تكن يافا مثلما كنت أعرفها، حينما كان جزء من عملى (موظف فى مكتب محاماة) فى مكاتب حكومية هناك، وقد شعرت بوجود مناخ كئيب وسوداوي.

وقبيل قرار الأمم المتحدة، قررنا إصدار طبعة خاصة من كتيب "فى صراع" يكون مخصص كله ضد التقسيم. لم أستطع النوم، ونهضت بانفعال فى هذا الوقت ونظمت شعراً، نشر بعد يومين فى تلك الطبعة الخاصة. وكان أول بيت فى تلك القصيدة:

"أقسمت لك أيها الوطن يوم سقوطك المرير، بأن تكون عظيماً وموحداً، وأن تنهض من التراب. وسيبقى الجرح القاسى مفتوحاً فى قلب أبنائك حتى ترفع رايتك من البحر وحتى الصحراء". وقد قام أحد أصدقائنا بتأليف لحن، وأنشدناها عندما لم نستطع تحقيق حلمنا.

وفى اللحظة التى صدر فيها قرار الأمم المتحدة، كان واضحاً لى أن عالمنا قد تغير دون اعتراف به، وانتهت فترة قديمة وبدأت فترة جديدة، ليس فقط فى حياة أرض إسرائيل، وإنما فى حياة كل واحد منا. وتوقفنا عن لصق إعلانات كبيرة على لوحات الإعلانات، كنا نحذر فيها من مغبة نشوء "فتنة طائفية سامية". ولكن الحرب كانت قد نشبت بالفعل. ففى اللحظة التى أطلقت خلالها الرصاصة الأولى، تبددت إمكانية إقامة دولة واحدة مشتركة وموحدة.

إننى أفتخر بقدرتى على التكيف بسرعة مع التغييرات المتطرفة. وربما يرجع ذلك لكونى قد تغيرت تماما وكلياً، عندما تولى هتلر زعامة ألمانيا. فقد كنت حينها فى التاسعة من عمري، وكل شيء كان يسبقه مات فى نظري. وبدأت حياة جديدة تماماً فى أرض إسرائيل. وفى الـ٢٩ من شهر نوفمبر سنة ١٩٤٧ أدركت أنه سيحدث لى وللجميع أمراً مشابهاً لذلك.

هناك مقولة مأثورة مفادها: "يمكن أن تصنع من البيضة العجة، ولكن لا يمكن أن تصنع من العجة بيض". إنها مقولة مبتذلة لكنها صحيحة للغاية. فحينما نشبت الحرب العربية - العبرية، ماتت فرصة عيش شعبين سوياً فى دولة واحدة، حيث إن الحروب تخلق واقعا جديداً.

لقد خدمت فى "كتائب دفاعية" سبقت تشكيل الجيش الإسرائيلي. وكجندى فى فصيلة كوماندوز خاصة تسمى "ثعالب شمشمون"، شهدت الحرب كما هى بمرارتها وقسوتها دون إنسانية. وقد واجهنا فى البداية جنود فلسطينيون وبعد ذلك واجهنا جيوش العالم العربي. ومررت على عشرات القرى العربية التى تركت فى أوج المعركة، وكذلك القرى التى طرد سكانها بعد الاحتلال.

هذه تعد حرباً عرقية. فلم يبقا خلال الأشهر الأولى أى عربى وراء خطوطنا، ولم يبقا أى يهودى وراء خطوط العرب. وقد ارتكب اليهود أعمال فظيعة، فقد شاهدنا فى الصور مع بداية الحرب رؤوس أصدقائنا المقطوعة محمولة على السُنكات فى البلدة القديمة بالقدس. ورأينا المذبحة التى ارتكبها أعضاء تنظيم "إتسيل" و"لحي" فى دير ياسين. وفى النصف الأول من الحرب أدركنا أننا إذا سقطنا فى الأسر، سيتم ذبحنا. كما أدرك المقاتلون العرب أن هذا سيكون مصيرهم أيضاً.

وكلما طالت الحرب، كانت تزداد قناعتى بأنه توجد حقا أمة عربية فلسطينية، يجب أن يتوصل شعبها إلى سلام فى نهاية الحرب، وأن السلام يجب أن يعتمد على شراكة بين كلتا الدولتين. وقد عرضت فكرتى فى عدة مقالات نشرت خلال الحرب فى صحيفة هاآرتس. وفور انتهاء المعارك، وعندما كنت لا أزال فى الخدمة كأحد جرحى الحرب، التقيت مع شابين فلسطينيين (أصبحا الآن عضوى كنيست) حتى أمهد الطريق لتحقيق خطتي. لم أتخيل أنه بعد مرور ٦٠ عاماً سيبذل نفس الجهد الذى كنا نبذله بكل قوة.

إننى لست إنساناً يشعر بالحنين إلى الوطن. وإننى أنظر إلى الوراء تجاه الأفكار التى كانت تراودنى خلال فترة شبابى وأحاول تحليل ما كان وما تبقى. وقد كانت أفكار "مجموعة فى صراع" ثورية وجريئة - ويا ليتها كانت تحققت. وفى نظرة إلى الوراء، يتضح لى أن فكرة الدولة المشتركة كانت غير واقعية عندما قمنا بطرحها. وقد كان فى الإمكان تحقيق ذلك قبل جيل أو جيلين. ولكن فى منتصف الأربعينيات أدت تطورات الوضع إلى السير فى اتجاه آخر. ولم يكن هناك مفر من قرار التقسيم.

إننى واثق من أننا كنا على حق فى وجهة نظرنا السرية، ويجب علينا أن نتعايش مع المجال الذى نعيش فيه، والتعاون مع الحركة الوطنية العربية والتوصل إلى شراكة مع الأمة الفلسطينية. وطالما أننا نعتبر أنفسنا جزءاً من أوروبا أو الولايات المتحدة، فإننا لا نستطيع التوصل إلى سلام، فى الوقت الذى نعتبر فيه أنفسنا جنوداً فى الحملة الصليبية العالمية ضد الثقافة الإسلامية والشعوب العربية.

وعندما قلنا حينها، قبل قرار التقسيم: الشعب العربي- الفلسطينى قائم. كذلك بعد مرور ٦٠ عاماً واجه فيها صعابا جمة، فإن الشعب الفلسطينى يتمسك بأرضه بشدة أكثر من أى شيء آخر. صحيح أن الحلم الذى نعيش فيه سويا فى دولة واحدة قد مات، ولن يبعث من جديد. ولكن لا أشك أنه بعدما تقوم دولة فلسطين، فإن الدولتين ستعثران على الطريق الصحيح للعيش سوياً فى شراكة وطيدة. والجدران ستسقط، وستزال الأسيجة، وستفتح الحدود وسيتغلب واقع الدولة المشتركة على كل العوائق. وسيرفرف علما الدولتين جنبا إلى جنب.

لقد كان قرار الأمم المتحدة فى الـ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ أحد القرارات الذكية جدا فى تاريخ هذه المنظمة العالمية. ومثلما كنت أعارضه حينها بشدة، فإننى أعترف بذكائه.

١- جماعة مجنس بوبر: هو تحالف للسلام يتزعمه مارتين بوبر ويهودا مجنس، اللذان فضلا إقامة دولة مزدوجة القومية فى كل أراضى فلسطين - أرض إسرائيل.

٢- حركة "الحارس الصغير": مجموعة من الشباب الإسرائيلى كانوا يؤيدون فكرة إقامة دولة واحدة فى أرض فلسطين - أرض إسرائيل.

عملية موران

بقلم: يائير شيلج
هآرتس ٢٠٠٧/١٢/١٣

فى مطلع عام ١٩٦١ كانت حياة ديفيد ليطمان تسير فى هدوء. وكان آنذاك يبلغ من العمر الثامنة والعشرين، ينتمى لعائلة يهودية بريطانية ثرية، وخريج مدرسة أنجليكانية عريقة. وقبل ذلك بعام تزوج من جيزل، من عائلة يهودية، هاجرت من مصر لبريطانيا (تعرف حالياً بأنها أديبة ومؤرخة تعمل فى مجال تاريخ اليهود فى الدول الإسلامية، وتدعى "بت أور"). وبعد سنوات ولدت الابنة الأولى، ديانا، وانتقلوا للعيش فى سويسرا. هناك اعتزم ليطمان مواصلة عمله فى مجال العقارات العائلية، لكنه كان لديه متسع من الوقت حيث ترك له والده المال، وتفرغ لقراءة كتاب الصحفى ويليام شيرر "صعود وهبوط الرايخ الثالث".

وهو يقول إنه لم يشعر بالراحة عند قراءة هذا الكتاب: "سألت نفسى سؤالين: ماذا كان ينبغى على فعله فى تلك الأيام كيهودى يعيش فى دول محايدة مثل سويسرا والسويد..؟ وماذا يمكننى فعله أيضاً الآن من أجل الشعب اليهودي..؟". وقد قرر التردد على أبواب كل التنظيمات اليهودية فى جنيف ومطالبتها بتكليفه بمهام. وكلها قالت له إنها ليس لديها مهام له. وحينها، عندما كاد يُصب باليأس، توجه لمنظمة OSE) اختصار فرنسى لمنظمة "العمل والأمن لليتامى")، التى كانت تعمل فى مجال إنقاذ الأطفال اليهود فى عصر النازية وما بعدها.

وقد كان ليطمان بمثابة هدية من السماء بالنسبة لمدير المنظمة البروفيسور جاك بلور. وقبل يومين توجه إليه مبعوث الوكالة اليهودى فى سويسرا، نفتالى بار – جيورا، وطلب منه المساعدة فى إيجاد متطوع لمهمة سرية لإخراج أطفال يهود من المغرب. ومنذ عام ١٩٥٦، وبعد أن حصلت المغرب على استقلالها من فرنسا، حظرت السلطات هناك مغادرة اليهود الدولة. وقد عانى الكثير منهم من التحرش، ولذا نظم الموساد عملية تهجير سرية. ولكن فى يناير ١٩٦١ حدثت كارثة: فقد غرقت سفينة المهاجرين "إيجوز"، أثناء مغادرتها للمغرب تحت جنح الظلام، مما أسفر عن موت ركابها البالغ عددهم ٤٤ (حوالى نصفهم من الأطفال).

وقد ظهرت الحاجة لإيجاد مسار جديد، ولذا فقد ابتدع أفراد الموساد الفكرة التالية: يتنكر مبعوث المنظمة فى هيئة ممثل لمنظمة سويسرية إنسانية ويتوجه للسلطات المغربية ويطالبها بالموافقة على قضاء مئات الأطفال المغاربة (ولاسيما اليهود) إجازة فى سويسرا. صحيح أن الأطفال الذين سيقوم المتطوع، الذى سيمكث فى كازابلانكا، بجمعهم سيصلون لسويسرا، إلا أنهم سيواصلون طريقهم بعد فترة إقامة قصيرة إلى إسرائيل.

ولذا، كان المطلوب شخصية تتناسب هيئته وسيرته مع شخصية ممثل منظمة إنسانية سويسرية. وكان ليطمان، طويل القامة والثرى وذو الثقة بالنفس، مناسباً. وهكذا ظهرت عملية "موران"، التى فى إطارها تم تهجير ٥٣٠ طفل يهودى لإسرائيل من المغرب. ومن المقرر أن تعرض القناة الأولى بالتليفزيون الإسرائيلى يوم الأحد القادم فيلماً وثائقياً عن هذه القضية.

ويحكى جاد شاحر، مبعوث شئون الهجرة بالموساد فى المغرب آنذاك، أنه كان من الأفضل الحفاظ على سرية هذه العملية ومنع ليطمان من الإدلاء بطريق الخطأ (أو فى التحقيقات) بمعلومات إضافية: "خلال العملية لم يكن يعلم أنه يعمل لحساب الموساد. وكان يعتقد أنه يعمل لحساب الوكالة اليهودية، وأن جماهير الأطفال والآباء الذين ترددوا على باب مكتبه فى كازابلانكا جاءوا بعد مطالعتهم للإعلان الذى نشره فى الصحف المغربية. هذا فضلاً عن النشاط الذى قمنا به من منزل لآخر بين أبناء الجالية اليهودية".

وبالإضافة إلى الصعاب التى تسبب فيها نظام الحكم المغربي، لم يكن الفصل بين أطفال صغار وآبائهم أمراً سهلاً. ومن أجل إغرائهم تعهد لهم مبعوث الموساد بأن من سيرسل أطفاله سيتم وضعه فى قائمة الكبار المنتظرين للهجرة. وقد كان هذا حافزاً قوياً، ولكن مسألة الحسم لم تكن سهلة. ويحكى يوسى شاحر (لا علاقة بينه وبين جاد شاحر)، أحد الأطفال الذين تم تهجيرهم خلال عملية موران: "تم تسجيل بعض أصدقائى فى قوائم الهجرة، وكنت أرغب فى ذلك بشدة، وخاصة أن بعض أفراد عائلتى كانوا قد هاجروا من قبل وكنت مسئول عن تسلم رسائلهم. لكننى علمت أن والدى لم يوافقا، لأننى كنت الابن الأكبر وأبلغ من العمر أحد عشر عاماً فقط. فى مرحلة ما لم يكن بالإمكان إخفاء الأمر على والدي، وحضر مبعوث الموساد للحوار معهما. وكانت هذه محادثة غير بسيطة، لكن فى نهاية الأمر وافق والدى – أعتقد أن ذلك حدث بسبب أنه أدرك أننى إذا لم أسافر فإن العائلة كلها قد لا تسافر أبداً، لأنه كان

يرفض التنازل عن متجره. وعندما وافق، لم يكن في حاجة للحصول على موافقة والدتي. فقد كان هو صاحب القرار".

وتتذكر الأم راحيل صباح قصة أخرى: "كنت أرغب في الهجرة لإسرائيل، لأن معظم أفراد عائلتي كانوا يقيمون في إسرائيل، وبقيت بمفردي. لكن زوجي كان يعارض، لأنه تاجر ويكسب جيداً، ويخشى ترك كل شيء. وكنت أعلم أنه لو هاجر أحد أبنائنا، فهناك فرصة لاقتناع زوجي أيضاً. ولذا، وافقت على هجرة يوسي. وكان ينبغي أن تغادر معه إحدى البنات (تقرر محاولة إرسال شقيقين على الأقل من كل عائلة، حتى لا يكون الأطفال بمفردهم في إسرائيل) ولكن الأطفال كانوا في حاجة للحصول على تصديق من إدارة المدرسة، ومديرة المدرسة لم تكن في المغرب آنذاك. ومنذ أن هاجر يوسي، بدأ زوجي في الحديث عن الهجرة، وبعد عشرة أشهر كنا في إسرائيل".

لقد أدت حقيقة أن كل المسجلين في البرنامج من اليهود إلى إفسادها. فعندما وصلت القائمة إلى مكتب قائد محطة الشرطة في كازابلانكا، الذي كان من المقرر أن يوقع عليها، انفجر من فرط الغضب، وقال لليطمان: "هل تعلم أنك شريك في مؤامرة صهيونية، فكل هذه الأسماء يهودية". وقد اختلق ليطمان موقف مفاجئ وأعرب عن غضبه الشخصي: "هجمت عليه، وقلت له كيف تجرؤ على اتهامي بخدمة مصالح صهيونية. في غضون ذلك، أسرعت بلقاء أحد رؤساء جهاز الأمن المغربي، كنت على علاقة قوية به، وشكوت له من موظف الشرطة الذي يثير المشاكل لهذه المبادرة الإنسانية الرائعة، ويجرؤ على اتهامي بالصهيونية".

وقد كان المشهد الذي أداه ليطمان مجدياً. فقد أمر الموظف الكبير موظف الشرطة بالتصديق على القائمة، وبدأت العملية. وقد ساعد رجال شرطة مغاربة الأطفال في شحن حقائبهم على الحافلات.

لكن لم تنتهي المخاطر هكذا. كان من الواضح مسبقاً أنه لا يمكن نقل كل مئات الأطفال الذين تم تسجيلهم في القائمة في عملية واحدة، حيث كانت الطائرات آنذاك صغيرة للغاية، ومجموعة واحدة كبيرة كان من المقرر أن تثير الشبهات. كان من المقرر أن يسافر الأطفال البالغ عددهم ٦٣٠ إلى فرنسا في ستة مجموعات منفصلة، ومن هناك إلى سويسرا للإقامة هناك لأسابيع، ثم إلى إسرائيل. صحيح أن المجموعة الأولى بدأت في الاحتشاد في دار ضيافة في سويسرا، إلا أن مبعوث الموساد آنذاك هناك، قرر أن هذه الإقامة بمثابة إهدار لمال دافع الضرائب الإسرائيلي، وينبغي توجيه الأطفال مباشرة من مطار مارسيليا إلى إسرائيل، على حد قول جاد شاحر.

عندما وصلت المجموعة الأولى لإسرائيل، بدأت الشائعات تنتشر وأثارت دوائر يمينية عاصفة، سياسية وجماهيرية، بسبب سقوط أطفال متدينين من الدول الإسلامية في براثن التعليم العلماني. وقد تم الإعلان عن بعض هذه الأمور في الإذاعة الإسرائيلية، بينما كان بعض الأطفال، شأنهم شأن ليطمان وعائلته، مازالوا في المغرب، وهو ما كان سيعرض حياة الجميع للخطر. ويقول شاحر إنه حتى وقتنا هذا لا يدرك كيف وافقت الرقابة على نشر هذا النبأ في الإذاعة.

ومن حسن الطالع، لم يصل الجدل الدائر في إسرائيل في هذا الشأن إلى علم السلطات المغربية، ولكن المخاوف أدت إلى تقليص العملية وإلغاء تهجير إحدى المجموعات الستة، وهكذا غادرت خلال العملية خمس مجموعات فقط يبلغ عددها ٥٣٠ طفلاً.

ويقول يوسي شاحر إنه لم يندم أبداً على مغادرة عائلته ضمن هذه العملية: "كنت أشعر بلحظات من الحزن، ولاسيما لأنني لم أكن في المغرب عند إنجاب شقيقي الأصغر، لكنني لم أندم أبداً. تم إرسالي إلى مدرسة داخلية رائعة تابعة لحركة الشبيبة. وتلقيت تعليم رائع هناك، وهو ما غير حياتي كلها للأفضل". وتشعر والدته بالحزن لأنه تلقى تعليما علمانياً وأصبح علمانيا، لكنها لا تشعر بالندم أيضاً: "بسبب هجرته، وافق زوجي على الهجرة وبعد عشرة أشهر كنا جميعا في إسرائيل".

انتهت العملية في يوليو ١٩٦١ . وبعد أشهر فقط، في سبتمبر، توصلت السلطات الإسرائيلية والمغربية إلى اتفاق سري ينص على تهجير كل يهود المغرب بشكل مشروع (ولكن غير رسمي)، في إطاره تدفع إسرائيل للمغرب ١٠٠ دولار نظير كل مهاجر. وقد هاجر ١٠٠ ألف مهاجر من المغرب في الفترة ما بين عامي ١٩٦٢ و١٩٦٤ . ويقول الصحفي شموئيل سيجف، الذي ألف كتاباً في الثمانينيات عن عملية الهجرة هذه وأطلق عليها "عملية ياخين"، إنه لم تكن هناك علاقة مباشرة بين العمليات: "العلاقة الرئيسية هو أن عملية مورال كانت من ضمن العوامل التي أقنعت الملك الحسن الثاني بأن بلاده مرتع للإسرائيليين، ومن الأفضل أن يتوصل معهم لاتفاق يخدم مصالحه. وكان آنذاك حاكماً حديثاً، وبلا خصوم كثيرين، وكان في حاجة للمساعدة. وقد زوده الإسرائيليون بالمال، والأهم أننا ساعدناه في تنظيم أجهزة الأمن المغربية وزودناه بمعلومات مهمة عن أعداءه الداخليين".

ومن تم نسيانه هو ليطمان، بطل عملية مورال، رغم أنه لم يطلب ولم يحصل على أجر نظير عمله، باستثناء تمويل نفقاته في المغرب.. وحتى وقتنا هذا يحكي بأسى أنه "بعد العملية، قدموا له دعوة لزيارة إسرائيل

ورحلة، فقلت لهم: لا تهدروا أموالكم. أرسلوا لى خطاب شكر فقط. وحتى هذا لم يفعلوه. بعد العملية بثلاثة أشهر، نظموا فى جنيف معرض للوكالة اليهودية خاص بالهجرة، ولم يرسلوا لى حتى دعوة. ولذا، قلت لزوجتى إننى لا أرغب فى السفر لإسرائيل. وفى عام ١٩٦٤ أقنعتنى بالذهاب لهناك رغم كل هذا، وأصر موشيه كول (رئيس قسم هجرة الشباب بالوكالة اليهودية آنذاك) على تكريمي".

غير أن رفع الظلم رسميا وعلنياً لم يتم إلا بعد سنوات طويلة. ففى عام ١٩٨٦، بعد مرور ٢٥ عاما على العملية، انعقد فى أشكلون (عسقلان) مؤتمر للأطفال المهاجرين فى إطارها، وتم دعوة الزوجين ليطمان (اللذين لازالا يقيمان فى سويسرا حتى وقتنا هذا)، حيث التقيا هناك بالأطفال الذين كبروا، وحصل ليطمان على شهادة تقدير رسمية مقابل العمل الذى قام به.

كتاب جديد يكشف دور إسرائيل فى اغتيال اثنين من شبكة تهريب المواد النووية الباكستانية

بقلم: ران بورات
المصدر: www.omedia.co.il
٢٠٠٧/١١/٢٩

أوردت صحيفة "هيندوستان تايمز" (Hindustan Times) تقريرا أمس عن كتاب جديد صدر فى مطلع الشهر الماضي، جاء فيه أن "وكالة استخبارات إسرائيلية" نفذت فى مطلع عقد الثمانينيات عملية كبرى كان الهدف منها القضاء على شبكة تهريب المواد النووية، التى كان يترأسها عبد القدير خان، الذى يعتبر أبو البرنامج النووى الباكستاني. وتجدر الإشارة إلى أن الشبكة التى كان يتزعمها خان زودت إيران وليبيا، وربما أيضا دولاً أخرى فى منطقة الشرق الأوسط، بالتكنولوجيا والعتاد اللازمين لتصنيع أسلحة نووية.

ويقول الصحفيان أدريان ليفى وكاثرين سكوت كلارك، مؤلفا الكتاب، أن مطاردة شبكة خان بدأ فعلياً فى أواخر عام ١٩٧٥، حينما كان عبد القدير خان يعمل باحثاً فى إحدى المعامل البحثية بالعاصمة الهولندية أمستردام، التى كانت تابعة لإتحاد (URENCO) وكانت متخصصة فى إنتاج المعدات اللازمة للصناعة النووية. ويتهم الكتاب - الذى يحمل عنوان "الخداع" -العالم النووى الباكستانى بأنه كان ضمن فريق سرى كان مسئولاً عن تطوير برامج جديدة لتسليح الرؤوس النووية. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الكتاب الجديد يؤكد المزاعم القديمة بأن شبكة التهريب النووية التى كان يتزعمها خان كانت تعمل بعلم النظام والمخابرات الباكستانية، وأنها كانت فى الواقع "شبكة السلطة".

وحسب الكتاب، فإن قراراً بسرقة هذه البرامج كان نابعا من دوافع وطنية. وتجدر الإشارة إلى أنه فى عام ١٩٧١، فقدت باكستان ثلث أراضيها فى حربها مع الهند، وذلك من خلال اقتطاع الأراضى التى قامت عليها دولة بنجلاديش. ولذلك، طلبت دوائر عديدة فى النظام الباكستانى تطوير وسائل لردع الهند فى أى حرب مستقبلية بشكل يجعلها تدفع ثمنا باهظا عند الضرورة.

ويشير الكتاب إلى أن عدة جهات مخابراتية حول العالم كانت تتابع نشاط العالم الباكستانى عبد القدير خان، ومنها المخابرات الإسرائيلية، وهو النشاط الذى كانت تدعمه بعض العناصر داخل المخابرات الباكستانية. كما يكشف الكتاب عن نجاح المخابرات الإسرائيلية فى رصد أحد شركاء عبد القدير خان، وهو شخص يدعى هاينز ميبوس (Heinz Mebus) وهو المسئول عن مساعدة باكستان فى عمليات تخصيب اليورانيوم اللازم لتصنيع القنبلة النووية.

ويقول مؤلفا الكتاب أن الاستخبارات الإسرائيلية هى التى تقف وراء اغتيال ميبوس، عن طريق زرع قنبلة داخل منزله. وحسب الكتاب، فقد جرت محاولتان لاغتيال ميبوس، حيث زُرعت فى المرة الأولى قنبلة داخل منزله بمدينة إيرلانجن (Erlangen) الألمانية، ولكن ميبوس لم يكن موجوداً فى المنزل حينذاك ولم يُقتل إلا كلبه. وفى المرة الثانية، نجحت عملية الاغتيال. ويقول المؤلفان إن ضباط الشرطة الألمانية ربطوا عملية

الاغتيال هذه بمحاولة اغتيال إدوارد جيرمان، أحد مديرى شركة كورا (CORA) الهندسية المسئولة عن تزويد إسلام آباد بمعدات نووية عام ١٩٧٩ . وقد وقعت محاولة الاغتيال هذه فى مدينة برن السويسرية فى فبراير عام ١٩٨١ .

وفى معرض تعليق مسئولين هنود على ما ورد فى الكتاب، أكدوا أن الحديث عن تورط الاستخبارات الإسرائيلية فى عمليات الاغتيال هذه لم يفاجئوهم على الإطلاق. ورغم ذلك، يقول براجيش ميشرا (Brajesh Mishra)، مستشار الأمن القومى الهندى السابق، إنه لا يمتلك معلومات موثقة حول تورط الاستخبارات الإسرائيلية فى تلك العمليات. وأوضح براجيش أن محققى الشرطة فى مدينة برن السويسرية لم يفلحوا فى فك لغز هذه العملية، ولم يتمكنوا من الوصول إلى الجناة.

وعن سبب تسمية الكتاب بالخداع، يورد المؤلفان تفاصيل حول محاولات المخابرات الإسرائيلية لخداع أجهزة الأمن الألمانية والباكستانية والسويسرية وتحميل مجموعات مسلحة مؤيدة للثورة الإسلامية فى إيران مسئولية تنفيذ عملية الاغتيال، كما قالا إن الشرطة السويسرية لم تنجح أبداً فى إثبات أن إسرائيل هى التى تقف وراء محاولات الاغتيال هذه.

◆ افتتاحيات الصحف ◆



توازن فى ميدان السوق

افتتاحية هاآرتس ٢٥/١١/٢٠٠٧

يتزعم رئيس لجنة الدستور بحزب العمل، المحامى "موشيه شاحال"، مبادرة لإلغاء انتخابات الأوائل (الانتخابات التمهيدية) فى حزبه (وفقاً للخبر الذى جاء فى هاآرتس بتاريخ ١١/٢٣). أيضاً فى "الليكود" هناك مبادرات لإلغاء انتخابات الأوائل.. ولكن السؤال: ما هو المقترح عوضاً عن ذلك..؟ هو أن تقوم لجنة منظمة بتصنيف المرشحين المزمع انتخابهم فى الأوائل (كما كان يحدث فى الماضي).

إذا كان البعض يرى أن وراء هذه المبادرات، أو على الأقل جزء منها، تقف مصالح سياسية ضيقة، إلا أنها كلها فى الحقيقة تدل على الارتباك الذى ساد الهيئة السياسية الإسرائيلية حيال مسألة ماهية الوسيلة الأمثل لانتخاب قائمة المرشحين للكنيست.

على امتداد السنين هجرت الأحزاب اللجنة المنظمة لصالح انتخابات باللجان المركزية، إلا أن هذه الطريقة، التى كان من المفترض أن تكون عرساً ديموقراطياً، حولت الديموقراطية إلى سوق. فقد اقترنت الانتخابات بصفقات قبيحة وبقوائم تصفية، كما طلب من الوزراء وأعضاء الكنيست توفير وظائف ومناقصات وامتيازات أخرى لأعضاء اللجنة المركزية والظهور بالطبع فى كل احتفال أسرى لديهم.. وعلى ذلك، حلت انتخابات الأوائل مشكلة استعباد أعضاء اللجنة المركزية للمنتخبين، لكنها خلقت مشاكل لا تقل صعوبة، إذ تتكلف الحملة الانتخابية أموالاً طائلة، الأمر الذى يمنح أفضلية واضحة للمرشحين الأثرياء أو لمن يتحالف معهم. هكذا تخلق انتخابات الأوائل علاقات خطيرة بين رأس المال والسلطة.. ولعل العقد الأخير يكون خير شاهد، حيث ارتبط قدر ملموس من قضايا الفساد بتمويل معارك انتخابية.

المشكلة التى عابت الانتخابات، سواء فى اللجنة المركزية أو فى الأوائل، هى افتقاد وجود آلية لتصحيح الأخطاء. فقد كان هناك أعضاء كنيست بارزون وجدوا صعوبة فى أن يتم انتخابهم بهذه الطرق، التى تتطلب حشد قوة سياسية أو دعاية جماهيرية كبيرة. هكذا تم إقصاء عضو الكنيست "آبا إيبان" عام ١٩٨٨ خارج قائمة "المعراخ"، وهكذا أيضاً وجد رئيس الكنيست عن حزب العمل "شيفح فايس" نفسه خارج قائمة الحزب عام ١٩٩٩.

فى الانتخابات الأخيرة، تحرك البندول مرة أخرى فى اتجاه اللجنة المنظمة: إذ تم اختيار أكثر من نصف أعضاء الكنيست عن طريق لجنة منظمة أو زعيم حزب، بما فى ذلك أعضاء كتلتى "كاديما" و"يسرائيل بيتينو". ورغم عيوبها، فقد دخل الكنيست، بهذه الطريقة، أكاديميون مرموقون ومسئولون كبار من الهيئة الأمنية، ثمة شك فى أنهم كانوا سيصلون عبر آليات الانتخابات الداخلية.

من الواضح أن الحزب الذى يريد فعلياً حياة ديموقراطية لا يستطيع أن يقفل القائمة فى جلسات سرية، وسيضطر "كاديما" أيضاً إلى إجراء انتخابات مبكرة. لذا، من الأفضل أن تشكل فى كل حزب لجنة لتصحيح الأخطاء، ولشغل ما بين ١٠ إلى ٢٠٪ من القائمة بدلاً من العودة إلى الطريقة البدائية الخاصة باللجنة المنظمة، على أن تكون هذه اللجنة مخولة بإعادة شخصيات بارزة تسربت من القائمة، وبفرض مفكرين، وربما أيضاً بحذف أشخاص ذوى ماض مشكوك فيه، منها. كما أن لجان تصحيح الأخطاء لن تكون وسيلة لهيمنة معسكر واحد على الحزب، فسيكون فيها تمثيل لكل أجنحة الحزب. ومن البديهى أن الحزب سيكون به مسئولون كبار سابقون. وستكون كل قرارات اللجنة فى حاجة للمصادقة عليها من قبل اللجنة المركزية للحزب، وهو ما سيفرض على أعضائها بذل جهد فى التوصل إلى توافق من أجل الحيلولة دون وقوع تصارع دنيء داخل اللجنة المركزية. إن الديموقراطية فى حاجة دائمة إلى توازنات وكوابح، ولجان تصحيح الأخطاء ستسهم بقليل من التوازن لكل طريقة انتخابات مبكرة.

٢

الوقف وليس التجميد

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٧/١١/٣٠

عندما يحذر "إيهود أولمرت" من أن العالم قد يفرض حلاً على إسرائيل على غرار جنوب أفريقيا إذا لم تقم دولتان جنباً إلى جنب، فإنه يقبل في واقع الأمر بالحجة القائلة بأن إسرائيل المتوسعة، بفضل تمدد المستعمرات، أصبحت شبيهة جداً بنظام الأبارتهايد. لذا، فإن الموافقة على الانسحاب، أو ما يُسمى باللهجة المرائية "تنازلات مؤلمة"، هي أقل إيلاماً من أي بديل.

السؤال هو فقط ما إذا كان يوجد في الزعماء الموجودين "إسحاق رابين" آخر قادر حقاً على وقف نهائي، وليس فقط تجميد، بناء المستعمرات حتى يتبقى للفلسطينيين أرض تقام عليها دولتهم..؟ يدل تصريح وزير الخارجية المصري، "أحمد أبو الغيط"، بأن الدول العربية سترد بخطوة إيجابية إذا جمدت إسرائيل البناء في المستعمرات، إلى أي مدى يعكر استمرار البناء علاقات إسرائيل مع محيطها القريب والبعيد.

لقد اعتادت أذن المواطن الإسرائيلي على سماع الأكاذيب حول "النمو الطبيعي" في المستعمرات. في هذا الصدد، ربما نذكر مقولة "آريئيل شارون" لـ"جورج بوش" في لقاء العقبة: "هل تتوقع مني أن أقول لنساء المستعمرين أجهضوا أنفسكن..؟!" وكأنه لا تتوافر حلول إسكان لهؤلاء الأطفال إلا في أراضي الضفة الغربية. ينبغي على حكومة "إيهود أولمرت" أن تتصرف مثل حكومة "رابين" في فترة "أوسلو"، طالما أن الكتل الاستيطانية التي تفكر إسرائيل في ضمها لم تدرج في اتفاق، وطالما أن مخطط الجدار لم يصبح حدوداً متفقاً عليها، وطالما توجد رغبة في إجراء مفاوضات حقيقية.

ينبغي أن يحصل المقاولون -الذين اشتروا أراضي من أجل بناء أحياء جديدة عليها- على تعويض من الدولة، مثلما حدث في السنوات ما بين ١٩٩٢ - ١٩٩٥، حتى يصبح من الممكن السماح بعقود في مواقع بناء فاعلة.. إن "الكتل الاستيطانية" مصطلح لا وجود له، إلى أن يتحدد حجمها في اتفاق مع الفلسطينيين. إن كل توسيع لمستعمرة، وكل حي جديد، وكل بؤرة استيطانية لا تزال، يستتبع تعبيد طرق وبناء مزيد من المنشآت العامة ورياض الأطفال، التي تنهب المزيد والمزيد من الأراضي من هذا القليل الذي تبقى للفلسطينيين لبناء دولتهم عليه.

إن المستعمرات أيضاً تحول بين إسرائيل وبين تحديد خط حدودي مع الفلسطينيين.. هذه هي القضية الجوهرية الأساسية التي نحاول التملص منها، والتي تتعلق أيضاً بتقسيم القدس، التي يتم بناء المزيد والمزيد من البيوت في شرقها.

يولد نحو عشرة آلاف طفل في المستعمرات كل عام، وليس على إسرائيل أي واجب أخلاقي أو آخر لتوفير بيوت لهم في أراضي الضفة على وجه التحديد. لقد تعهدت الحكومة في أبريل ٢٠٠٤ للأمريكيين، بأنه لن يكون هناك بناء جديد "فيما وراء الخط الخارجي" لكل مستعمرة، ولكن المشكلة أن هذا الخط الخارجي لم يتحدد قط.

لن يقود "أنابوليس" إسرائيل إلى أي حل سياسي إذا لم تكف عن الخداع، وإذا لم تعرف كيف تضبط نفسها في كل ما يتعلق بتوسعاتها جهة الشرق.



عدو من الداخل

افتتاحية هاآرتس ٢/١٢/٢٠٠٧

قُتل خلال الشهر الماضى ثلاثة من جنود جيش الدفاع الإسرائيلى، وأصيب أكثر من عشرة فى حوادث متفرقة.. والواقع أن هذا مؤشر على أن الإهمال والتسيب باتا يُلحقان أضراراً بجيش الدفاع الإسرائيلى أكثر من تلك التى ألحقته به المنظمات الإرهابية.

كان من الممكن، على ما يبدو، منع كل واحدة من هذه الحوادث، فكل حادثة وأخرى قضية فى حد ذاتها، لكن "تراكمهم" - والأسباب المتضحة من التحقيق بشأنها - أصبح ظاهرة مقلقة. ومن ثم، لا ينبغى أن تترك القيادة العليا بالجيش الإسرائيلي، والمستوى الذى من المفترض داخله أن يراقب هذه الظاهرة، أن يمر عليها مرور الكرام، وإنما أن يكون دافعاً لنشاط حثيث يدرس أسبابها وكيفية الوقاية منها.

لقد عانى جيش الدفاع الإسرائيلى سنوات عديدة من مشاكل صعبة فى مفهوم "الأمان"، ورفض فهم أن الأمان هو أمن. فى كل سنة من هذه السنوات قُتل عشرات الجنود فى حوادث تدريبات، وسلاح، وطرق. تحقق تحسن ما تحت الضغط الجماهيري، الذى كانت بدايته احتجاج أسر ثكلى، ثم تواصل عبر تخفيف وطأة الرقابة العسكرية على نشر حوادث بأمر من المحكمة العليا. اتسمت الفترة السابقة بقادة ترقوا واكتسبوا هالة عسكرية وشعبية بفضل انطباع عن إنجازات عملياتية، بغض النظر عن الثمن (يقصد بغض النظر عن الجنود الذين يلقون حتفهم فى التدريبات).

تثبت أحداث الأسابيع الأخيرة - قبيل نهاية عام حافل بالنشاط لإصلاح عيوب حرب لبنان الأخيرة، وللاستعداد لمعارك مستقبلية - أن المعادلة ما تزال سارية المفعول. إذ لا يوجد نشاط مجاني، فالكثير من التدريبات معناها الكثير من العبء والكثير من المصابين. ولهذا السبب تحديداً كان يتعين على قيادة جيش الدفاع الإسرائيلى أن تراقب عن كثب ما يحدث فى الوحدات، وأن تتأكد من أنه قد تم فعل كل شيء من أجل تقليص عدد الحوادث والمصابين.

يعرف جيش الدفاع الإسرائيلى ذاته أن هذا ممكن. وخير نموذج لذلك هو سلاح الجو، الذى فقد فى عقود سابقة مئات من الجنود والطائرات فى حوادث، ولكن منذ منتصف التسعينيات لمس لديه اتجاه لزيادة درجة الأمان. لقد حذَّر قدامى السلاح من أن الحرص فى التدريبات سينتقص من الجرأة فى المعركة، لكن هذه الخرافة تدحضها الإحصاءات: فسلاح الجو لا يقل براعة وحرفية، منذ أن أصبح أكثر حذراً وانضباطاً بشكل لا يرقى إليه شك. ومن أجل محاكاة نجاح سلاح الجو، أقيم قسم مماثل للأمان فى قيادة القوات البرية.

ورغم أن العقيد "جفرعام هجليلي"، رئيس دائرة الأمن الداخلى بالجيش الإسرائيلي، وضباطه، يطوفون ويبدون الملاحظات عند وجد إهمال بارز، ويشركون سلك الكتائب فى تحقيقات عن حوادث، وفى القواعد التى ينبغى مراعاتها لتجنبها، إلا أن الوحدات تعود فى نهاية الزيارات إلى سالف عهدها.

إن الإخلال بأوامر بسيطة، مثل تلك المتعلقة بأحزمة الأمان وباعتمار خوذة محكمة، يحبط كل جهود الإعلام والتوجيه. المشكلة معروضة على هيئة الأركان العامة، وعليها أن تجد طريقة لمتابعة ما يحدث فى الوحدات الميدانية بشكل لصيق.. أظن أن آلاف الضباط فى الاحتياط، ممن لا يتم استدعاؤهم للخدمة، سيسعدون بالمساهمة فى هذا الجهد. وعلى القادة أن يعرفوا أن ترقيتهم ستتأثر إذا اتضح أن الحوادث فى وحداتهم قد حدثت بسبب استخفاف بالأوامر.. لا ينبغى لجيش الدفاع الإسرائيلى أن يستسلم للعدو الداخلي.

٤

فلنعدهم إلى البيت شيئاً فشيئاً

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٧/١٢/٤

منذ أن أقيم الجدار الفاصل، أصبح آلاف المستعمرين الذين يعيشون شرقه فى وضع غير واضح. فانتظار اتفاق سياسى يحدد الحدود الدائمة يتلف أعصاب من يريدون أن يحيوا حياة طبيعية. طبقاً للاستطلاعات، كان هناك نحو ٢٠ ألف مستعمر على الأقل يرغبون فى الإخلاء من الآن من التجمعات السكنية الواقعة شرقى الجدار، إذا حصلوا على تعويض يمكنهم من شراء بيت جديد.

جديرٌ بالذكر أن مشروع قانون "تسديد قرض البيت"، الذى عرضه على الكنيست منذ نصف عام عضوا الكنيست "كوليت أفيطال" و"أفشالوم فيلان"، يقترح آلية تعويض فورى لمن يرغب فى ترك بيته من الآن.. وقد أعلن زعيم حزب العمل، "إيهود باراك"، هذا الأسبوع، أن حزبه سيدعم هذا التشريع، وبذا أعطى دفعة جديدة لمشروع القانون الخاص.

لقد خلقت إقامة الجدار الفاصل خطاً حدودياً تقريبياً بين إسرائيل والفلسطينيين، ويدرك كل من يعرف قراءة الخريطة، أنه لن تكون هناك سيادة إسرائيلية فيما وراء هذا الخط فى أى اتفاق سيتم توقيعه. ستكون التسوية العادلة: تعويض فى مقابل الإخلاء، على أساس فردى، حلاً لمن يريدون الإخلاء منذ الآن، وستخلق أيضاً مناخاً سياسياً قوامه الانطواء فى اتجاه الخط الأخضر. بالطبع سيظل أيديولوجيى (مُنظّرى) أرض إسرائيل الكاملة على موقفهم، لكن، رغم ذلك، كل الآخرين بوسعهم أن يسلموا بيوتهم للحكومة، وأن يحصلوا على تعويض يتيح لهم بناء حياة جديدة.

وفى هذا الإطار، أسس عضوا الكنيست "فيلان" و"أفيطال" حركة "بيت واحد"، التى هدفها تشجيع الهجرة الطوعية من المستعمرات إلى إسرائيل والمدعومة من قبل أعضاء كنيست عديدين، من بينهم أيضاً "عَمير بيرتس" والوزراء "يولى تامير"، "عامى أيالون" و"يتسحاق هرتسوج". صحيح أن الحكومة لا تؤيد القانون، لكن يكفى أن زعيم حزب "العمل" أعلن أنه يتبناه ليحصل على زخم فى الكنيست.

البدء فى إخلاء فعلى سيعطى إشارة للعالم وللجمهور فى إسرائيل، بأن خطب "أنابوليس" لم تكن مجرد كلام. لا يوجد سبب لتحويل المستعمرين فى الضفة إلى أوراق مساومة فى مفاوضات سياسية، فيما يعرف كل واحد أن معظم الجمهور فى إسرائيل لا يؤيد استمرار وجود مستعمرات وسط سكان فلسطينيين. من الممكن أن يكون قانون الإخلاء الطوعي للمستعمرين برنامجاً متطوراً لحزب "العمل" عندما تجرى انتخابات. لقد اتضح، طبقاً لاستطلاع رأى أجراه معهد "داحف" و"كلمان جاير"، أن ٨٠٪ من الجمهور يؤيدون الإخلاء الطوعي. ويعترف "تسفى كتسوفر"، رئيس مجلس مستعمرة "كريات أربع"، بأن قانون الإخلاء الطوعى يمكن أن يغرى عديدين بترك "كريات أربع"، وهى مدينة يسكن فيها بوجه خاص أناس بحثوا عن حل إسكاني.

تدل حجة "إيهود أولمرت"، القائلة بأنه من السابق لأوانه سن تشريع "إخلاء - تعويض" لمستعمرى الضفة، على تخوفه من تفكك الائتلاف. والسؤال الأهم هنا هو: هل حزبان، مثل "شاس" و"يسرائيل بيتينو"، ينبغى عليهما أن يعارضا قانوناً لا يفرض إخلاءً فقط، وإنما يتيح أيضاً فرصة عادلة لمن يرغب فى ذلك فى الحصول على مقابل معقول قدره نحو مليون شيكل للأسرة..؟!.

إن إخلاء المستعمرات بالتدريج هو أحد دروس إخلاء قطاع غزة، وهو يستطيع تقليص جانب من دراما وصدمة الإخلاء الشامل بعد اتفاق سياسي.

٥

جدول أعمال للتعليم

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٧/١٢/٧

الحقيقة المحزنة والمعروفة للجميع فى نضال المدرسين هى أنه لن يكون فيه منتصرون، وإنما خاسرون فقط.. ولن يكون مهما فى هذه الحالة ما إذا كان المدرسون سيحصلون على بعض النسب المئوية (زيادة فى أجورهم) أو حتى سيكون هناك بضع ساعات تدريسية زائدة، لأنه فى نهاية الأمر إذا وصل المدرسون مع وزارة الخزانة لصيغة تسوية، فلن يكون فى الاتفاق الذى سيتم التوصل إليه أكثر من أشياء تجميلية، هدفها التغطية على شحوب مريض بمرض عضال.

يكثرون من التحدث عن أن أزمة التعليم تمثل خطراً قومياً أكبر بكثير من أى خطر أمنى، ولكن ما يبدو للعيان أن ثمة فجوة هائلة بين الأهمية البلاغية التى يوليها المجتمع الإسرائيلى للتعليم وبين الأهمية العملية.

من المستغرب على سبيل المثال، أننا مستعدون للتحقيق فى كل شيء، فى حين أن أزمة التعليم لم تتشكل من أجلها لجنة تحقيق بعد. صحيح أن أحداً لا يموت بشكل مباشر بسبب أزمة التعليم، لكن ثمة تخوفاً من أننا ننحر أنفسنا بالبلاهة. ليس الحديث هنا عن لجنة تبحث عن متهمين وتستخلص استنتاجات شخصية وتقصف رقاباً، فلدينا من هذه اللجان الكثير وزيادة. نحن نتحدث عن لجنة تحظى بقبول جميع التيارات السياسية، وتحاول أن تفهم لماذا حدث هذا، وما الذى ينبغى عمله من أجل وقف التدهور، وما هو طريق الترقي. لكن إسرائيل تحتاج إلى زعامة تمتلك رؤية تعليمية أكثر مما تحتاج إلى لجنة تحقيق فى شئون التعليم، لا تكتفى بالكلام الفارغ وإنما تقوم بعمل. والقيام بعمل فى هذا الشأن معناه تغيير النظم والأولويات والميزانية، من خلال تحويل مليارات عديدة إلى التعليم على حساب أمور أخرى.

جانب من الحلول لأزمة التعليم معلوم للجميع، لكن الجمهور يقبل الحجج القائلة بأنه لا يمكن تمويل هذه الحلول، وكأنها قضاء وقدر. وهاكم قائمة قصيرة بالحلول: فصول صغيرة، مدارس صغيرة، تعليم إلزامى مجانى حتى سن ١٨، يوم دراسى طويل، ورفع وضع المدرس عن طريق زيادة فى الأجر وزيادة فى الصلاحيات.

وإذا كانت إحدى المشاكل الرئيسية للتدريس تكمن فى القوة البشرية، فمن الممكن أن يتمثل الحل فى تأهيل نخب من المعلمين (يقصد إعطاؤهم دورات تأهيلية) عن طريق تمويل مصروفاتهم الدراسية وتوفير منح دراسية بالأجر ووعد بأجر معقول، فى مقابل الالتزام بالتدريس لعدد معين من السنوات، وبالعمل أيضاً فى المناطق النائية.. مثل هذا البرنامج التأهيلي سيكون كلاماً حقيقياً حول وضع التعليم، وليس كلاماً فارغاً.

لقد اتسمت المعركة الانتخابية الأخيرة بجدول أعمال اجتماعي. وقبيل المعركة الانتخابية القادمة، فإننا نوجه نداءً فى هذا الصدد للأحزاب: اقترحوا جدول أعمال تعليمي. ليست شعارات فارغة، وإنما اقترحوا بشأن المبالغ المالية: من أين ستأتي..؟ وإلى أين سيتم توجيهها..؟ وكم عدداً من الساعات سيتم إضافته..؟ وكم فصلاً سيبنى..؟ فى ذات الوقت تحدثوا للجمهور أيضاً عن عالم القيم الذى ستقدمونه: ما هى المواد الدراسية التى سيتم تقريرها..؟ وما هى سياسة الانضباط فى المدارس..؟ وكيف ستعيدون التعليم للقيم..؟ ربما حينها فقط، وللمرة الأولى، لن نشترى سمكاً فى ماء..!!.

٦

الدولة كجليسة أطفال لمواطنيها

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٧/١٢/٩

توجه الصحفيون "تسور شيزاف"، "رون بن يشاي" و"ليسا جولدمان"، كلٌ على حدة، إلى لبنان وسوريا من أجل إرسال تقارير من هناك إلى الصحافة والتليفزيون الإسرائيلي. تم التحقيق معهم في الآونة الأخيرة في الوحدة القطرية للتحقيق في الجرائم الخطيرة، وزعمت الشرطة "نحن لا نفرق بين مواطن وآخر"، وأخرجت بقدرة قادر القانون الذي يحظر التسلل الصادر عام ١٩٥٤ .. ولو أن الدولة بالفعل لا تفرق بين مواطن وآخر، لتوجب عليها أن تخوض عملية من التعقب المتواصل لمئات الآلاف من الإسرائيليين ممن يحملون جنسية مزدوجة ويتحركون في العالم، وأيضاً في الدول التي ليست لإسرائيل علاقات دبلوماسية معها.

إن العالم الجديد، المنفتح، المليء بالحركة والحيوية والتفاعل المتبادل، هو حقيقة ينبغي تعلم التعايش معها، كما أن الدول الديكتاتورية فقط هي التي تناهض التحرك منها إلى الخارج.

لكي يتم التحقيق مع إسرائيلي دخل أرض عدو ينبغي أن تكون هناك شبهة لعمل جنائي قام به هناك، مثل تجسس أو اتجار في المخدرات أو أية مخالفة خطيرة أخرى. هذا ينطبق على كل مواطن وينطبق أكثر على الصحفيين وأعضاء الكنيست. يجب الافتراض بأن أعضاء الكنيست العرب والصحفيين الذين تم التحقيق معهم لم يُشتبه في أنهم اقترفوا أية مخالفات، وبأن التحقيق كان فقط وسيلة لردعهم عن السفر ثانية.. ولعل المبرر الأمني لمنع توجه إسرائيليين إلى دول، تصنف على أنها من الأعداء، هو أنهم قد يُخطفون هناك ويضعون الحكومة أمام ضرورة التفاوض حول إطلاق سراحهم. هذا حقاً مبرر صحيح، لكنه لا يمت بصلة إلى التحقيق الذي نحن بصدده. فالتخوف من خطف إسرائيليين بغرض إطلاق سراح أسرى موجود دائماً، وهو صحيح فيما يتعلق بـ"رون بن يشاي" في سوريا مثلما يتعلق بكل أسرة إسرائيلية تسافر للسياحة إلى الهند أو بكل رجل أعمال يتاجر في طهران. لكن عندما يتعلق الأمر بمئات الآلاف من الإسرائيليين من ذوي الجنسية المزدوجة ممن يجوبون العالم، فإن كل ما تستطيع الدولة أن تفعله هو التحذير والتوصية بالخطر الكامن في السفر لمكان ما. وتستطيع الدولة أيضاً أن تعلن مسبقاً أنها غير ملزمة بالعناية بإطلاق سراح كل من ارتأى أن يجازف بحياته.

التحقيق مع أعضاء كنيست، عرب أو آخرين، مقلق أكثر نظراً لأنه ينطوي على مساس بالحصانة الجوهرية التي كفلها لهم القانون كي يستطيعوا أداء دورهم بالطريقة التي يرونها ملائمة. ينظر جزء من أعضاء الكنيست العرب إلى السفر للدول العربية على أنه رسالة هدفها تقريب القلوب والمواقف، أو على الأقل تمثيل مفوضيهم الذين يسافرون إلى الدول العربية لزيارة ذويهم.. إن من يريد بيع أسرار دولة يستطيع أن يفعل ذلك من أية دولة أخرى، أما من أؤتمن على أسرار مهمة، فقد وقع على اتفاقيات خاصة مع الدولة تقيد أصلاً حركته.

ينبغي على المواطنين الإسرائيليين أن يتمتعوا بحرية المجازفة على مسئوليتهم. وينبغي على الدولة من جانبها أن تجري مواءمات موضوعية في كل مرة يطلب فيها منها أن تساعد أحداً من مواطنيها تورط في بلاد الغربة. ليس حكم صحفي كحكم "جلعاد شاليط" الذي اختطف كجندي في خدمة الدولة.

إن الدولة ليست جليسة أطفال لمواطنيها، والتحقيقات بغرض الردع عادة سيئة. كنا نتوقع من المستشار القانوني للحكومة أن يوقف هذا الإجراء منذ بدايته.



لا تحولوا الحجارة المقدسة إلى حجر عثرة

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٧/١٢/١١

أقيمت دولة إسرائيل بدون القدس.. حيث قضى قانون التقسيم للأمم المتحدة، الذى احتفل بسنواته الستين قبل نحو أسبوعين، بإقامة ثلاثة كيانات فى منطقة أرض إسرائيل (فلسطين التاريخية): دولة يهودية ودولة عربية و"هيئة مستقلة" بإدارة دولية للقدس.

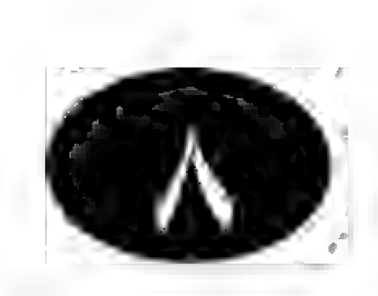
وقد سلمت دولة إسرائيل (بقيامها عام ١٩٤٨) بهذا الحكم، رغم كون القدس محط أنظار وتطلعات اليهود طوال ألفى عام من المنفى، وركيزة هامة فى النشيد الوطني. وفى إطار هذه التطلعات، لم تنفع إسرائيل قوتها العسكرية عام ١٩٤٨، ولم تنفعها قوتها السياسية فى اتفاقيات الهدنة، وفى المفاوضات السرية مع الملك "عبد الله" ملك الأردن، فى السيطرة على البلدة العتيقة. ولذا، تركزت جهود الدولة فى إقناع العالم بالاعتراف، على الأقل عملياً إن لم يكن نظرياً، بالحقيقة التى أعلنتها إسرائيل من جانب واحد: القدس الغربية كعاصمة لها.

توجد إسرائيل أخيراً، بعد ٤٠ عاماً من حرب الأيام الستة، وتحرير البلدة العتيقة والضم، على عتبة فرصة للسلام مع جيرانها الفلسطينيين. لكن عناصر سياسية فى الجمهور الإسرائيلي، بدعم وطيد من جماعات واسعة ومتعددة بين يهود الشتات، تريد تحويل الحجارة المقدسة إلى حجر عثرة. فقد بدأت فى الآونة الأخيرة حملة حثيثة لإحباط كل محاولة للتوصل إلى حل وسط بشأن القدس. لم يتغير المطلب الفلسطيني الثلاثى من "ياسر عرفات" إلى "محمود عباس": دولة ضمن حدود ١٩٦٧ (من الممكن مع تعديلات بسيطة ومع تبادل للأراضي)، عاصمتها القدس، وتسوية مشكلة لاجئى ١٩٤٨ . أغلبية كبيرة فى إسرائيل على استعداد للقبول بالمطلب الأول، ونفس الأغلبية تعارض بشكل بات المطلب الثالث، إذا كان الفلسطينيون يصرون على إعادة اللاجئين، بأبنائهم وأحفادهم وأحفاد أحفادهم، إلى داخل حدود إسرائيل.. رغم ذلك، فإن خطوط المساومة فى مسألة الحدود واللاجئين واضحة. أيضاً توزيع التهمة فى فشل المفاوضات سيكون واضحاً، إذا رفض الإسرائيليون الانسحاب إلى حدود ٦٧، ورفض الفلسطينيون الاكتفاء بتعويض مالى للاجئين وبتوطينهم فى دولتهم.

ولكن إذا توصل الطرفان إلى تسويات حول هذين البندين الجوهريين، فسيتبقى فقط مسألة القدس، التى سبق بحثها فى مؤتمر "كامب ديفيد" فى صيف ٢٠٠٠، حيث يقف معارضو السلام، أو من يتحدثون كمؤيدين له لكنهم غير مستعدين لدفع ثمنه، الآن، كالسور المنيع حول القدس الكبرى.. والمشكلة أنه إذا نجحت خطتهم، فسيصنعون من مدينة السلام عقبة للسلام.

الطريقة بسيطة، مدروسة ومجربة مراراً وتكراراً من قبل الجمهور الإسرائيلي، ألا وهى رفع الشعار: "بيريس أو باراك أو أولمرت سيقسم القدس".. وهو الشعار الذى يشن من تحته ساسة من اليمين، بدعم مادي وسياسى من دوائر اليمين اليهودي والمسيحى أيضاً فى الولايات المتحدة، هجوماً وقائياً مبكراً، وهم بذلك يتطلعون إلى التأثير على الرأى العام، وعلى الانتخابات القادمة للكنيست، وحتى الآن، على عناصر فى الائتلاف الحكومى من شأنها أن تؤازرهم فى هذا الأمر.

إزاء كل هذا لابد أن نسمع رداً واضحاً وواثقاً من جانب الحكومة، ومن جانب أغلبية الجمهور مفاده: "نعم للتنازلات فى القدس، وليس التنازل عن القدس".



ميريتس أكثر فاعلية

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٧/١٢/١٧

ثمة شك فى أن هناك من يشبه "يوسى بيلين" فى السياسة الإسرائيلية، فهو نموذج للضعيف الشجاع، الذى لم يكن ذات مرة زعيماً يملك قلوب الجموع، ومع ذلك نجح فى اكتساح مركز الخريطة السياسية، وجعلها تتبنى نهجه السياسي، هذا النهج الذى تم رسمه فى اتفاق "بيلين - أبو مازن"، وكانت ركائزه: السعى نحو اتفاق دائم، ومعارضة كل إجراء أحادى الجانب، ودولتان لشعبين فى حدود قريبة من حدود ١٩٦٧، مع جعل القدس الشرقية عاصمة لفلسطين والغربية عاصمة لإسرائيل.. هذا هو النهج الذى تبناه العالم باعتباره الحل المرغوب للنزاع الإسرائيلي - الفلسطينى.

هناك من يقولون بأن اتفاقاً بهذه الصيغة سيتحقق فقط بعد إراقة جديدة للدماء، وهناك من يقولون إنه لن يتحقق إلى أن ينتهى الإرهاب من العالم، وهناك من يأملون فى ألا يتحقق أبداً - ولكن حتى الآن لم يُعرض حل أكثر منطقية. هذا الكلام صحيح أيضاً بعد انسحاب "بيلين" أمس من قيادة (حزب) "ميريتس".

على خلاف يساريين آخرين، لم يكن "بيلين" متظاهراً وأيديولوجياً فقط، وإنما طرح أيضاً مبادرات ونفذ.. بحث دائماً فى الجانب الفلسطينى عن شخص ما يمكن صياغة اتفاق جديد معه، ودفع شيء ما، خطوة ثم خطوة أخرى، حيث المبدأ هو مواصلة طريق حل النزاع، بدون التنازل عن المصلحة الإسرائيلية، أو عن حق إسرائيل فى استخدام القوة وقت الضرورة.

ذهب "بيلين" إلى "ميريتس" ولم يكن له حيلة فى ذلك، ولم يناسبه هذا الحزب المعارض تماماً ذات مرة. فبعد عدم اختياره فى مرتبة واقعية فى حزب "العمل"، بحث عن بيت سياسى يستطيع من خلاله دفع اتفاق جديد، ولكن لم تتوافر له القوة للتأثير كرئيس حزب صغير، حتى وإن ظل تأثيره الشخصى على متخذى القرارات مهماً. ظلت جميع القضايا المدنية التى جعلت من "ميريتس" حزباً رائداً فى مجال حقوق الإنسان - المساواة بين الأنواع، والزواج المدنى وفصل الدين عن السياسة - يتيمة. لم يعد "ميريتس" قط إلى وضعه فى هذا المجال بعد انسحاب "شولاميت آلونى"، و"دافيد تسوكر"، و"يوسى ساريد". "زهافا جلئون" معها الحق عندما تقول إن انسحاب "بيلين" فرصة لـ"ميريتس" ليصبح، مرة أخرى، ذات صلة.

لـ"ميريتس" يوجد أيضاً اليوم دور مهم فى تحديد جدول الأعمال العام، وفى الحرب من أجل القيم، التى يميلون لإهمالها بسهولة بسبب جدول أعمال عسكرى للغاية. إن استمرار السعى إلى فصل الدين عن السياسة، والاهتمام المستمر بالحفاظ على حقوق الأقليات، وحرية المعلومات، وحرية التعبير، ومكانة محكمة العدل العليا فى مواجهة من يحاولون تقليص نفوذها والاهتمام المتواصل بالحفاظ على إسرائيل كدولة فيها مساواة مدنية لغير اليهود أيضاً، هى كلها قضايا تنتظر زعامة أكثر فاعلية.

لا ينبغى لحقيقة أن "بيلين" يدعم "حاييم أورون" كخليفة له أن تؤثر بالضرورة على منتسبى "ميريتس" عندما يأتون لانتخاب زعيم جديد لهم. إن من يهمه حقوق المواطن والإنسان، ينبغى أن ينتخب مرشحاً أثبت أنه يناضل من أجلها أكثر من الآخرين.. وربما بذلك يستطيع "ميريتس" أن يجذب ناخبين جدداً وشباناً إلى صفوفه.

٩

الانتهاك الكبير للخصوصية

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٧/١٢/١٩

يولِّد التخوف المبرر من تفاقم الجريمة مشاريع قوانين شيطانية فى الآونة الأخيرة، مثل قانون "بيانات الاتصال"، الذى مُـرِّر أول أمس فى الكنيست، والذى سيتيح نقل بيانات من شركات الهواتف المحمولة والإنترنت والبدالة (سنترالات الهواتف الأرضية) إلى الشرطة بلا ضوابط تقريباً، وبغض النظر عن صورة المخالفة التى يتم التحقيق فيها. وتستطيع الشرطة، طبقاً لاقتراح آخر يدفع به وزير الأمن الداخلى "آفى ديختر"، دخول منزل أى إنسان فى غيابه وجمع قرائن، بدون إخطاره مسبقاً أو لاحقاً بما فعلت.

وفى حين تسمح الولايات المتحدة بالدخول السرى فى حالة المخالفات الإرهابية فقط، وثمة إلزام بإخطار من جرى تفتيش منزله فى غضون شهر، فإن الاقتراح الإسرائيلى لا يقدم ضوابط أو قيود، ولا يستثنى من الدخول السرى أيضاً منازل المحامين، والأطباء النفسيين أو الصحفيين الذين تتطلب مهنتهم السرية.

يختار الوزير حلاً سهلاً رغم تجاوزه، بدلاً من تزويد الشرطة بالموارد التى تناسب حجم مهماتها، مثلما يحدث فى "الشاباك" (جهاز الأمن العام) الذى يستمد منه "ديختر" أفكاره. يجب الافتراض بأنه سيكون من الصعب على الشرطة دخول بيوت عتاة المجرمين تحديداً بشكل سرى، أما المواطنون المشتبه فى ارتكابهم مخالفات بسيطة، أو حتى أولئك المستهدفين للحصول على معلومات من خلالهم عن آخرين، فسيصبحون صيداً سهلاً.

الأدهى من ذلك، أن القانون المقترح لن يتيح لمن تم اقتحام بيته المطالبة بحقوقه، لأنه لن يعرف أصلاً أن خصوصيته قد انتُهكت. وينضم مشروع القانون الغريب هذا - الذى اقترحه آفى ديختر - إلى جانب قانون "بيانات الاتصال"، ليمثلا انتهاكاً لحقوق الإنسان فى إسرائيل. وفى حين يتخبط الكونجرس فى مسألة القدر الذى يمكن السماح به لسلطات القانون لاقتحام الهواتف والحاسبات الآلية الشخصية، فإن الكنيست الإسرائيلى نجح بسهولة بالغة فى تمرير مشروع القانون المتجاوز والحساس.. وربما فى اللحظة الأخيرة فقط تم قبول تحفظ لا يسمح بانتهاك معلومات المهنيين، وتحديداً المرتبطة بالسرية.

إن قانوناً مماثلاً لهذا الذى مُـرِّر بسهولة فى إسرائيل، معروض على الكونجرس منذ عام تقريباً، بعد أن أدت التصاريح الكثيرة المفتوحة التى تم منحها للسلطات، فيما يتعلق بتعقب تجارة المخدرات والإرهاب، إلى رفع دعاوى من قِبل عملاء خاصين ضد شركات الهواتف المحمولة والهاتف الأرضى بسبب الإضرار بالخصوصية.

يدل البحث عن الوسيلة السهلة والمتاحة للغاية لمحاربة الجريمة على افتقاد الإبداع لدى هيئات التحقيق. وإذا كان هناك ستة محققين فقط فى وحدة الكمبيوتر التابعة للشرطة، فلا عجب فى أن نكون فى حاجة إلى محققى القناة العاشرة للكشف عن "البيدوفيليين" (الأشخاص المتورطون فى علاقات جنسية مع أطفال، أو يستغلون الأطفال جنسياً) فى الشبكة، وفى أن تكون هناك حاجة لقوانين كهذه من أجل محاربة الجريمة.

١٠

ليس بالتشريع وحده

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٧/١٢/٢٥

يهدف مشروع القانون، الذى تمت المصادقة عليه أمس فى الكنيست فى قراءته الأولية، بأغلبية ٢٩ صوتاً ضد ٧، إلى حظر نشر اسم المشتبه به قبل تقديم صحيفة اتهام ضده. فطبقاً للمشروع المقترح، لن يُنشر اسم المشتبه به قبل تقديم صحيفة اتهام ضده، إلا إذا تم النص على وجوب تفضيل المصلحة العامة فى النشر على حجب اسم المشتبه فى اقترافه مخالفة.

وطبقاً لما هو مقترح، سيكون حظر النشر هو القاعدة. بذا، سيتعين على من يهمه النشر أن يتقدم بطلب خاص إلى المحكمة، وأن يقنع القاضى بأهمية النشر. وسيسرى ذلك ليس فقط على المواطن العادي، وإنما، أيضاً على كل تحقيق مع مشتبه بهم فى ارتكاب مخالفات، ومن ضمنهم شخصيات عامة، بمن فى ذلك وزراء رفيعو المستوى.

يأتى الاقتراح على خلفية عمليات نشر، بعضها متسرع، فى تحقيقات واعتقالات انتهت فى بعض الأحيان بلا شيء. جاء التشريع المقترح ليتشدد مع حرية النشر ومع حق الجمهور فى المعرفة، فوق ما تم النص عليه فى عام ٢٠٠٣ فى قانون المحاكم. حينذاك أتيحت للمشتبه به إمكانية إقناع المحكمة بحظر نشر اسمه، إذا كان ثمة تخوف من المساس بالتحقيق، أو إذا تسبب للمشتبه به ضرر "بالغ" نتيجة النشر. ولكن المحاكم استخدمت هذا القانون منذ تمت الموافقة عليه فى ٢٠٠٣ استخداماً محدوداً، بشكل عام، انطلاقاً من إدراك بأن من اللائق توخى الحذر قبل الإضرار بحرية النشر وبحق الجمهور فى المعرفة.

يريد أعضاء الكنيست الذين يبغون دفع حظر النشر، للوهلة الأولى، الدفاع عن "المواطن البسيط"، لكنهم يريدون، فى واقع الأمر، وبوجه خاص، حماية أنفسهم، حيث يتركز النشر فى وسائل الإعلام عليهم بوجه عام. سيؤدى التشريع الذى يحظر النشر، كما هو مقترح الآن، إلى خلق مناخ دائم من الشائعات حول تحقيقات واعتقالات، وسيلقى بظلال على أسماء كثيرة قد لا يكون لها صلة بالقضية قيد التحقيق.

إن الحظر بهذا المعنى سيضر ضرراً بالغاً بحق الجمهور فى المعرفة، وبحرية النشر، بل وبشفافية التحقيق.

إن هذا الحظر، كما هو مقترح الآن، ليس معمولاً به فى دول ديموقراطية معروفة. وما ينبغي أن يتم، هو كبح وسائل الإعلام - حتى لا تنشر أموراً غير لائقة تلقى ظلالاً على إنسان بدون سند حقيقى - من خلال تطبيق صارم للقواعد الأخلاقية، وليس من خلال تشريع مجحف.

(١)

مؤتمر أنابوليس للسلام

ثمن المشاركة العربية

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٧/١١/٢٦

يستطيع الرئيس الأمريكي "جورج بوش" ووزيرة الخارجية "كونداليزا رايس" أن يسجلا لنفسيهما إنجازاً مهماً، مع افتتاح مؤتمر "أنابوليس" اليوم: فقد استجابت الدول العربية للطلب الأمريكي وقررت ليس فقط المشاركة في المؤتمر، وإنما فعل ذلك بتمثيل رفيع المستوى، على مستوى وزراء خارجية وليس سفراء.



والواقع أن هذا قرار تتجاوز دلالته منح تأييد عربي للفلسطينيين، أو التربيت على كتف الرئيس الأمريكي، الذي يعاني وضعه في المنطقة من تآكل كبير. يجب تفسير قرار الدول العربية على أنه مشاركة كاملة في العملية، من منطلق الأمل في العمل على التحريك السريع لعملية سلام شامل، تجرى في إطارها أيضاً مفاوضات حول انسحاب من الجولان، كما تطالب سوريا. بذا، توضح الدول العربية بأنها ترى مشاركتها في مؤتمر "أنابوليس" كجزء لا يتجزأ من قراراتها في مؤتمر القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، التي عرفت باسم "المبادرة العربية"، التي تقترح تطبيعاً مع إسرائيل في مقابل انسحاب كامل من جميع الأراضي المحتلة، وإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين.

لقد مثلت المبادرة العربية، التي خرجت للنور من السعودية، منعطفاً تاريخياً، حينما وافقت فيه الدول العربية على النظر إلى النزاع الإسرائيلي - العربي بوصفه نزاعاً سياسياً وليس بوصفه نزاعاً أيديولوجياً. نزاع لم يعد يكمن حله في تغيير "الكتب المقدسة"، وإنما في تصميم زعماء كل من إسرائيل وفلسطين وسوريا على تقديم تنازلات في مقابل سلام كامل. وفي مقابل المبادرة العربية، تواصل إسرائيل طرح بعض المعوقات المقلقة، مثل مطلب الاعتراف بها كدولة يهودية، أو الإصرار على التراتبية في تنفيذ خريطة الطريق. لقد أثبتت خريطة الطريق هذه أنها حقل ألغام قاتل لعملية السلام، ومن اللائق العثور على آلية جديدة أكثر جدوى وفاعلية لمواصلة العملية.

إن مشاركة الدول العربية تحتاج إلى نظرة إسرائيلية جادة أيضاً للمسار السوري. يتعلق الأمر بمحاولة عربية مهمة لانتزاع سوريا من دائرة "دول الرفض" كما تصنفها الإدارة الأمريكية، وضمها إلى دائرة الدول المستعدة للاصطفاف في الصف العربي المعتدل في مواجهة التهديد الإيراني.. ولكن من الأفضل ألا نخلط بين الأمرين، فالسلام مع سوريا ينطوي على أهمية كبيرة، حتى وإن استمرت دمشق في إقامة علاقة وطيدة مع إيران، لأن إيران في هذه الحالة هي التي ستقع تلقائياً - ومعها حلفاءها في لبنان - في معضلة إذا وقّعت حليفتها (يقصد سوريا) على اتفاق سلام مع إسرائيل. وربما تكون علاقات إسرائيل الوطيدة مع تركيا، التي تقيم

علاقات متينة مع إيران، شاهداً على أنه لا داعى لطرح شروط مسبقة من هذا النوع.

ربما لا يسفر مؤتمر "أنابوليس" فى حد ذاته عما هو أكثر من إعلان نوايا، لكن إدراجه على جدول الأعمال العربي، وليس فقط الإسرائيلى - الفلسطيني، أمر هام لأنه يوحى بأن هناك خطوات أخرى باقية. إن دعوة الأطراف إلى مواصلة النقاشات فى مصر هى خطوة أولى ولائقة، ومشاركة سوريا تحت ضغط عربى هو تحرك مهم، وكذا أيضاً حتمية رؤية الدول العربية كمن تمسك فى يدها وعداً بسلام شامل فى الشرق الأوسط.

إلى الأمام

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٧/١١/٢٩

اجتمع فى "أنابوليس" هذا الأسبوع زعماء، بدوا، أكثر من أية مرة سابقة، راغبين فى دفع السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، ومؤمنين بأن الوقت ضيق، وبأن كل يوم يمر يضعف قوتهم فى مواجهة المتطرفين بمعسكرهم. ظهر الحماس فى الخطب، وفى لغة الجسد، وفى جهد استخلاص أقصى ما يمكن من لقاء دمغه الجميع بأنه غير مهم قبل أن يبدأ.

لقد تحقق الهدف من اللقاء، متمثلاً فى تحريك العملية النائمة.. والآن تستطيع اليد الأمريكية الصارمة ممارسة ضغط على الأطراف من أجل التحدث فى القضايا الجوهرية، وأن تسفر هذه المحادثات عن نتائج إيجابية. يعرف الطرفان تفاصيل الاتفاق الذى من الممكن التوصل إليه، لكنهما يتخوفان من عدم وجود تفويض لديهما بالتوقيع على اتفاق من هذا القبيل. وانطلاقاً من هذا السبب، ينبغى عليهما أن يباركا ضغطاً أمريكياً يفرض تقدماً.. ومن الخطأ الاعتقاد بأن إدارة أمريكية جديدة ورئيساً آخر سيكون لهما جدول أعمال مختلفاً، فالمصلحة الأمريكية فى الشرق الأوسط بصفة عامة تقتضى حل النزاع الإسرائيلى - الفلسطينى بأسرع ما يمكن.

لقد اجتاز كل من "إيهود أولمرت" و"تسيبى ليفني" طريقاً طويلاً من العقيدة الإصلاحية (عقيدة الصهيونى المتطرف زئيف جابوتنسكى) التى تربيا عليها وسوّقاها للجمهور فى إطار (حزب) "الليكود" إلى أن وصلا إلى الخطابين اللذين ألقياهما فى "أنابوليس". ومن الممكن القول اليوم، التاسع والعشرين من نوفمبر، بأن الاعتراف بحل دولتين لشعبين، وتفهم أن هناك شعبين، حقيقتان نضجتا متأخراً جداً وبثمن دموى فظيع، وهو الذى أدى إلى ولادة حزب "كاديما".

لقد استوعب معظم الإسرائيليين والفلسطينيين الصيغة التى تقول بأن إسرائيل هى الوطن القومى لليهود، وفيها سيتحقق حق عودتهم إليها، أما فلسطين فستكون الوطن القومي للفلسطينيين، الذى ستتحقق فيه عودتهم. هذه الفكرة تجلت حتى فى خطاب "بوش" فى "أنابوليس". وعلى الرغم من أنه يبدو أن هناك قضايا جوهرية تستعصى على الحلول التوفيقية، فإن الجدل يتمحور، فى واقع الأمر، حول رسم خط الحدود فقط بين الدولتين، مثلما أشار بحق "إيهود باراك" فى خطابه فى "أنابوليس"، لأنه، وتحت زعامته، تم قطع شوط ملموس فى هذا الشأن فى "كامب ديفيد" قبل سبع سنوات.

لا يمكن التقليل من قيمة لقاء يحضره ممثلون من ٤٩ دولة ومنظمة دولية، بما فى ذلك ممثلو دول لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. أيضاً لا ينبغى الاستخفاف بالخطابين الشجاعين لكل من "محمود عباس" و"أولمرت"، اللذين يتعين على كليهما مواجهة معارضة شرسة فى معسكره.

إن من يبحث عن ضوء فى نهاية النفق، يستطيع أن يُركز نظره على التشكيل المكوّن من "تونى بلير" و"سلام فياض" و"باراك"، الذين آلوا على أنفسهم أن يساعدوا. لذا، نأمل أن يعين رئيس الحكومة طاقماً جاداً على مستوى عال لمواصلة المحادثات، وأن يقف حزب "كاديما" من ورائه فى مواجهة شركاء الائتلاف، الذين يُطيّر النوم من عيونهم التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين.

لامبالاة ليبرمان

بقلم: عكيفا إلدار
هاآرتس ٢٠٠٧/١٢/٣



فى الوقت الذى تجمع فيه أعضاء الكنيست من كافة الكتل البرلمانية فى المقصف لمشاهدة التقارير التليفزيونية عن مؤتمر أنابوليس، ضرب ليبرمان عرض الحائط باللافتة التى تشير إلى منع التدخين فى غرفة تناول الطعام الواقعة عند مدخل قاعة الكنيست الرئيسية. كان من الواضح أنه لا يهتم بالخلاف بشأن مضمون البيان المشترك، تماماً كما لم يشغل الاتفاق على إجراء مفاوضات حثيثة حول التسوية النهائية اهتمام دوائر اليمين فى الائتلاف الحكومى وخارجه، خاصة أن قرارات أنابوليس تقرن حزب العمل بحكومة أولمرت، وتحمى وزراءه من تقرير فينوجراد النهائي.

ولكن كيف نميز من على حق..؟ فهناك من يأملون أن تكون نهاية أنابوليس مثل نهاية عدد لا نهائى من المؤتمرات والاتفاقيات السابقة، وهناك من يتوقعون أن تختلف هذه المرة عن سابقاتها.. فهل متخذى القرارات استوعبوا الدروس من المحاولات الفاشلة للتوصل إلى تسوية، أم سيقودون (عن خطأ أو عن عمد) إلى دولة فصل عنصرى فى أسوأ الأحوال أم إلى جولة أخرى من العنف..؟ فيما يلى ثلاثة محكات يمكن أن تساعد على حل اللغز:

أولاً، محك المواقف الاستهلالية: قبل أن يبدأوا فى المفاوضات بشأن التسوية النهائية، ينبغى على الحكومة أن تشمل مواقفها الاستهلالية كل من القضايا الجوهرية. وإذا تبنت الأسلوب الذى يقضى بأنه ينبغى على الفلسطينيين أن يكتفوا بالجدار الأمنى كحدود سياسية، وقبول السيادة الإسرائيلية والتخلى نهائيا عن حق العودة - يمكن توفير ميزانيات إدارة السلام. فالقيادة الفلسطينية برئاسة محمود عباس التى غادرت مؤتمر أنابوليس ساعية إلى مفاوضات بشأن التسوية النهائية، أضعف كثيرا من الوفد برئاسة ياسر عرفات الذى شارك فى المؤتمر الذى عُقد فى كامب ديفيد فى يوليو ٢٠٠٠. سبع سنوات من شعار "لا يوجد شريك" دمرت البنية التحتية للحكم المركزى، وأدت إلى فوز حماس وضياع غزة، وتقليل هامش التنازلات المحدودة من فتح.

أبو مازن لا يستطيع أن يخول لنفسه حق التخلى عن سنتيمتر واحد أكثر من عرفات - خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧، مع تعديلات حدودية متبادلة ومتعادلة. وفى كل ما يتعلق بتسوية بشأن القدس وحل مشكلة اللاجئين، لا مبرر لأن نقترح على الفلسطينيين أقل مما اقترحه كلينتون (*) عليهم فى خطته فى ديسمبر ٢٠٠٠.

ثانياً، محك نسيج الحياة: خطة أنابوليس تعيد الجانبين إلى نص رابين: يجرون المفاوضات كما لو أنه لا يوجد إرهاب ويكافحون الإرهاب كما لو أنه لا توجد مفاوضات. ولكن تجربة مسيرة أوسلو تعلمنا أنه لا أهمية للتقدم فى المسار السياسي، ما لم يرافقه تحسن فى وضع السكان الخاضعين للاحتلال الإسرائيلي. فتقييد حرية الحركة، ومصادرة أراض لصالح الجدار والمستعمرين، وسياسة الاغتيالات واعتقال الكثيرين، يبعد الشارع عن تأييد القيادة.

وقد كان تفكيك البؤر الاستيطانية، والتجميد التام للبناء فى المستعمرات (زيادة طبيعية أو توسيع للبناء أو ما إلى ذلك) وتنفيذ كامل لتوصيات تقرير ساسون (حول توسيع البناء فى المستعمرات والبؤر الاستيطانية غير القانونية فى الضفة الغربية) دائما محك التأكد من نوايا حكومات إسرائيل.

ثالثاً، محك رئيس الطاقم: يجلس فى هيئة الأركان العديد من اللواءات الذين لم يتخلوا بعد عن نظرية "توجيه الوعى الفلسطينى لما يرضاه الجيش الإسرائيلي" التى تبناها شاؤول موفاز وموشيه يعلون. فى شعبتى التخطيط والاستخبارات وفى مكتب المنسق السياسي-الأمنى لوزير الدفاع يقولون ويكتبون إنه إذا انسحب الجيش الإسرائيلى من الضفة سنضطر إلى تحصين منازل كفار سابا. ولو كان الأمر منوط به، لعاد الجيش الإسرائيلى إلى قطاع غزة، فهم لا يكنون أى مشاعر طيبة للجانب الفلسطينى ولا يعتقدون أن البوادر الطيبة الكريمة أو أى اتفاقية نهائية ستحول أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية إلى بديل مناسب لقوات الجيش الإسرائيلى فى المناطق (الفلسطينية).

وقد أعلن رئيس الوزراء أنه غير متأثر بسيناريوهات الرعب التى تروج لها أجهزة الأمن، ولكن رغم ذلك يفكر فى تعيين رجل أمن سابق كان على مدى سنوات جزءاً

من المؤسسة التى اعتادت رصد حركات العرب فى إدارة مفاوضات السلام.

ليبرمان ليس أحمق، فبعد أنابوليس، كحال المؤتمرات التى سبقته، لا يتعجل الانسحاب من الحكومة.. وطالما أنه يدخن سيجاره بارتياح، يمكن أن يشعر أصدقاؤه فى مستعمرة نوكديم بالإطمئنان.

(*) اقترح رئيس الولايات المتحدة السابق بيل كلينتون فى ٢٠٠٠/١٢/٢٧ خطة تضمنت تنازل الفلسطينيين عن حق العودة، وتنازل الإسرائيليين عن السيادة على جبل الهيكل (الحرم القدسي)، مع احتفاظ إسرائيل بالسيادة الرمزية على المكان. كما شملت الخطة تقسيم القدس والبلدة القديمة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على معظم المناطق (الفلسطينية)، باستثناء الكتل الاستيطانية الكبرى التى سيتم ضمها إلى إسرائيل.

أولمرت: "حققنا إنجازات فى أنابوليس"

بقلم: عومر عمانوئيل
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٧/١٢/٣

خلال جلسة كتلة حزب كاديما بالكنيست (يوم ٢٠٠٧/١٢/٣) ذكر رئيس الحكومة إيهود أولمرت أن مؤتمر أنابوليس كان مهماً، وأنه لا يتذكر محافل كثيرة تم الإعلان فيها صراحة أن "إسرائيل دولة اليهود".

وقال أولمرت: "اللقاء الذى شاركنا فيه فى أنابوليس لم يخالف التوقعات وتماشى مع التسوية القومية السليمة لإسرائيل. لم يكن الهدف من لقاء أنابوليس المفاوضات والتوصل لاتفاق، لكنه كان فرصة مهمة لتحريك العملية، التى آمل أن تأخذ شكل المفاوضات المستمرة والمتواصلة، من منطلق الأمل الجاد فى التوصل لاتفاق يتيح تطبيق الحل الذى أعتقد أنه أساس حركة كاديما - دولتين لشعبين".

وأضاف أولمرت أنه لا يتذكر محافل كثيرة عرض فيها الرئيس الأمريكى جورج بوش إسرائيل على أنها وطن الشعب اليهودي. وعلى حد قوله فإن "هذا الحضور أرسل رسالة أمل، وفتح النافذة. نحن لا نستخف بالصعاب، ولا بالفرص، ولا بغياب الشروط المطلوبة التى لازلنا نعتقد أنها ضرورية، ويجب على القيادة الفلسطينية تلبيتها".



ويوضح أولمرت بقوله: "إن هذه عملية معقدة ومتشابكة، لكن لا بديل عنها، سوف نسير فيها بحذر، ولكن بجدية. وإذا كنا قد رفضنا تحديد جدول زمني، إلا أننا نرغب فى الوقت نفسه فى بدء مفاوضات جادة من أجل التوصل لاتفاق فى أسرع وقت".

وعلى حد قول وزيرة الخارجية، تسيبى ليفني، فإنه تم تحقيق كل الأهداف التى وضعتها إسرائيل قبل انعقاد المؤتمر. وهى تقول: "طلبنا عدم تحديد جدول زمنى حتى لا نصعِّب الأمور على أطقم المفاوضات، لأن وجود جدول زمنى محدد قد ينص على أنه إذا لم يتم التوصل لاتفاق فى توقيت بعينه، فإن كل شيء سينهار".

الطيب، الشرير والقبيح

معاريف ٢٠٠٧/١٢/٣
بقلم: شلومو جازيت

ما حدث فى مؤتمر أنابوليس، وسيؤثر على التوجهات والأحداث فى المستقبل، القريب على الأقل، أصفه "بالطيب"، "الشرير" و"القبيح".

ولنبدأ "بالشرير".. فقد أوضح هذا اللقاء بقوة أن شيئاً لم يتغير فى المجال الرئيسى المتعلق بعلاقاتنا مع الفلسطينيين والعالم العربى - لا تماثل قيمي. انتبهوا لرئيس الوزراء، إيهود أولمرت، عندما كان يتحدث بتعاطف عن معاناة اللاجئين الفلسطينيين، وعن أننا سنكون على استعداد للإسهام فى المجهودات الدولية من أجل استيعاب هؤلاء اللاجئين فى الدولة الفلسطينية المستقبلية. بينما لم يتحدث أبو مازن عن معاناة الشعب اليهودي، وعن ضحايا الإرهاب من اليهود، وعن ضرورة تبرع أمراء النفط العرب بعشر دخولهم السنوية من أجل تخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين.

انتبهوا لأولمرت وهو يؤكد على التنازلات التى ستكون إسرائيل على استعداد لتقديمها، ولحقيقة أنه من أجل التوصل لسلام حقيقى مع الفلسطينيين، فإن إسرائيل على استعداد لتغيير الوضع الذى نشأ فى أعقاب حرب ١٩٦٧ تغييراً جذرياً.. بينما يطرح أبو مازن قائمة بالحد الأقصى من المطالب والتى هى الحد الأدنى أيضاً، دون إبداء أى علامات لأقل تنازل. معذرة، لقد قدم تنازل صغير: فسوف يسمح للإسرائيليين بسهولة الوصول لأماكنهم المقدسة، أى للحائط الغربي..!!.

انتبهوا لأولمرت وهو يمد يده بالسلام، والتصالح التاريخى للدول العربية، ويدعوها لوقف العزلة والمقاطعة، ويؤكد أنه يحترم ويقدر "مبادرة السلام" العربية. ولكن كيف كان رد "الرئيس الكبير" السعودى (يقصد وزير الخارجية السعودى سعود الفيصل) أمام كل كاميرات العالم..؟ لقد تجاهل خطاب أولمرت، ولم يسمعه حيث لم يرتدى سماعات الترجمة..! وهكذا كان الحال مع مساعده. صحيح أن وسائل الإعلام أشادت بأنه قام بالتصفيق فى ختام الخطاب، ولكن ما العمل، وقد أوضحت لنا وسائل الإعلام أن يديه لم تتلامسا..؟!. كما يرد على لسان وزير الخارجية السعودي: "لن يعترف العرب أبداً بدولة إسرائيل كدولة يهودية لأنها دولة يعيش بها مليون ونصف عربى مسلم". من الناحية العملية، هذا يعنى أن فرص التوصل لتسوية دائمة، وسلام حقيقي، مع الشريك الفلسطينى "المعتدل"، لإنهاء الصراع، ضئيلة للغاية، على الأقل فى المستقبل المنظور.

ولازال هناك "شرير" آخر يطلق عليه الإرهاب. صحيح أن أولمرت عرض بشجاعة على الملأ مشكلة الإرهاب الفلسطينى والدماء التى يحصدها، إلا أنهم نظروا إلى ذلك على أنه شيء غريب، وفى البيان المشترك بيننا وبين الفلسطينيين، تم وصف إسرائيل بدولة الإرهاب، حيث قيل: "إننا نصر على إنهاء سفك الدماء.. والتصدى للإرهاب والتحريض، من جانب الفلسطينيين أو الإسرائيليين". والمفارقة الغريبة أنه لم يتم ذكر دولة الإرهاب الفلسطينية – دولة حماس – أبداً، ولم ترد كلمة حول كيفية قيام أبو مازن بالتعامل مع الإرهاب وصواريخ القسام التى تأتى من هناك.

◆ نهاية سعيدة..؟:

يتمثل "القبيح" فى سوريا.. فقد قتلت نواب برلمانيين لبنانيين، من أجل ألا يتمكن البرلمان اللبنانى من اختيار رئيس لبنانى لا ينفذ تعليمات دمشق. وبمشاركتها فى مؤتمر أنابوليس حصلت على الشرعية لهذا العمل. فقد أضفى المشاركون فى المؤتمر، ومن بينهم إسرائيل، الشرعية على أيديها الملطخة بالدماء. وما العجب فى أن بوتين يرغب فى إجراء مؤتمر فى موسكو يكون امتداد لمؤتمر أنابوليس، سيحاول خلاله، حسب الشائعات، القيام بالوساطة بين سوريا وإسرائيل..؟! أعتقد أن هذه عملية غريبة، لكنها ستحتل عناوين إعلامية كبيرة.

وسنختتم الحديث "بالطيب".. لقد تم تحديد إطار واضح للنشاط السياسى المتواصل بيننا وبين الفلسطينيين، وهذا هو أفضل شيء. فسوف يتيح ذلك "لعشاق السلام" أن يأملوا فى حدوث الانفراجة التاريخية، كما سيتيح "لمعارضى السلام" إعادة تنظيم صفوفهم استعداداً لعمليات مضادة، كما سيمنح "الوقت السياسي" لكل العناصر التى على صلة بأولمرت، ولزعماء الأحزاب المشاركة فى الائتلاف الحكومي، ولأبو مازن وأنصاره، ولبوش وكونداليزا، كما سيمنح الوقت لإبلاغ القلوب والعقول الإسرائيلية بالتجديد الذى أدخله أولمرت على رؤية السلام الإسرائيلية: دولتين – الأولى يهودية والثانية فلسطينية – كما أن تأكيد بوش على وطن الشعب اليهودى فى إسرائيل فى المقابل سيبدأ فى التسلل لعقول العرب.

اختبار هارحوما

هاآرتس ١٠/١٢/٢٠٠٧
بقلم: عكيفا إلدار

يصعب التفكير فى مكان أفضل من هارحوما (فى منطقة جبل أبو غنيم) لإجراء أول اختبار لمؤتمر أنابوليس. والمقارنة بين أزمة هارحوما (٢) وتطور أزمة هارحوما (١) قد توضح ما إذا كانت عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية خطت على مسارات جديدة، أم أن كل اللاعبين لازالوا عالقين على المسار القديم. هل إيهود أولمرت، الذى مارس ضغوط من أجل إقامة حى جديد فى شرق القدس، يرى من مكتبه ما لم يراه عندما كان رئيس بلدية القدس..؟ هل الرئيس بوش سيصمت على ذلك، كما فعل الرئيس بيل كلينتون قبل عشر سنوات..؟.

فى غضون ذلك، من الصعب إيجاد الاختلافات: فقد اندلعت أزمة هارحوما (١) بعد وقت قصير من محاولة أمريكية لإحياء عملية السلام. ففى فبراير ١٩٩٧، بعد

أسابيع معدودة على توقيع اتفاق الخليل، قررت حكومة نتنياهو إقامة ٦٥٠٠ وحدة سكنية على الحدود الجنوبية للقدس الشرقية، حوالى ثلثها على أراضى فلسطينية. وقد اعتبرت السلطة الفلسطينية (ومعسكر السلام الإسرائيلي) هذا المشروع فصل جديد فى المؤامرة الهادفة لفصل عاصمتهم عن الضفة الغربية.

وقد تصدرت هذه الأزمة زيارة الرئيس ياسر عرفات للبيت الأبيض فى مطلع مارس من نفس العام. وطلب كلينتون من الزعيم الفلسطينى الأخذ فى الاعتبار "الشروط الائتلافية" التى يلتزم بها نتنياهو. وقد أوضح عرفات أنه يواجه أيضاً مشاكل داخلية، وناشد الرئيس بأن يطالب إسرائيل بوقف بناء هذا الحي. وبالفعل أرسل الرئيس الأمريكى المنسق دينيس روس لنتنياهو وهو يحمل رسالة يطالب فيها بوقف البناء.

على الجانب الآخر، كان هناك المستعمرون وأنصار اليمين، ويجانبهم رئيس بلدية القدس إيهود أولمرت، الذى أعلن أن هارحوما هو "الاختبار الحقيقى لقدرة الحكومة والقيادة على الصمود". وقد بدأت أعمال البناء بعد أربعة أيام. واتصلت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت بالسفير مارتن إنديك فى الساعة الخامسة والنصف فجراً وأرسلته لنتنياهو حاملاً رسالة حازمة فحواها أن الولايات المتحدة تنظر إلى إقامة هذا الحى على أنه "خطوة تقوض كل ما نحاول بناءه".

من جانبهم، أعرب العرب عن احتجاجهم، واجتمع مجلس الأمن، ولجأت الولايات المتحدة لاستخدام حق الفيتو وتم حذف مسألة هارحوما من جدول الأعمال.

وقام عرفات بمداواة جرح جديد، بينما أضافت حركة حماس المزيد من الملح. وقد تحول الحى الجديد - مستعمرة فى نظر الفلسطينيين - إلى وصمة عار على جبين "أنصار أوسلو" فى رام الله. وحينها قال القنصل العام الأمريكى بالقدس آنذاك: "لقد أدرك عرفات أننا لا ندرك، أو لا نريد أن ندرك، حجم المشاكل الداخلية التى تسببها له المستعمرات. كما أدرك عرفات أنه ظل بمفرده فى المعركة".

وعلى ذلك، اكتشف نتنياهو ضعف المجتمع الدولي، فواصل تأييد ودعم المستعمرين.

ويثير رد المتحدثون باسم حكومة أولمرت مخاوف من أن مؤتمر أنابوليس لم يغير النهج الإسرائيلي. وهم يزعمون أن "الحى يوجد داخل الحدود البلدية للقدس التى يسرى عليها القانون الإسرائيلي، وبناء على ذلك لا يوجد ما يمنع البناء هناك كما لا يوجد ما يمنع البناء فى أى مكان آخر فى إسرائيل".

ثم ماذا سيفعل العالم، وكل محبى أنابوليس، إذا تحصن أولمرت وراء مقولة "الشروط الائتلافية" وصدق على بناء الحى الجديد..؟ كانت وزيرة الخارجية الأمريكية قد قالت نهاية الأسبوع أن البناء فى المناطق (الفلسطينية) لا يسهم فى بناء الثقة المتبادلة. كما أكدت على أهمية الامتناع عن إجراءات قد تؤثر على التسوية الدائمة. كما قال الأمين العام للأمم المتحدة، بان كى مون، إن قرار توسيع هذا الحى "غير مجد". إذا فالأغيار يتحدثون، بينما يضحك آلاف اليهود وهم فى طريقهم لهارحوما.. ماذا سيحدث إذن لروح مؤتمر أنابوليس..؟ الإجابة: نفس ما حدث لروح اتفاق الخليل.

ما الذى كان يقصده أبو مازن..؟

بقلم: يهوناتان داحوح هاليفى (*)
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٧/١٢/١٢

كان خطاب رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس "أبو مازن"، الذى ألقاه فى مؤتمر أنابوليس، يهدف فى المقام الأول إلى توجيه رسالة دعاية إلى السلام موجهة إلى الإدارة الأمريكية والرأى العام الإسرائيلي. وتكشف نظرة فاحصة لمحتوى الخطاب عددا من الأبعاد التى توضح الفجوات العميقة فى المواقف بين إسرائيل والفلسطينيين:

◆ عدل وليس تسوية:

يعرض أبو مازن الدعوة لحضور مؤتمر أنابوليس، وكأنها جزء من جهود إقرار السلام وتحقيق العدل فى فلسطين. وكلمة "العدل" هنا تنطوى على أهمية كبيرة فى علم المصطلحات الفلسطيني، فهى تعبر عن استرداد كامل للحقوق الفلسطينية، بما فى ذلك عودة اللاجئين.

وفى خطابه الذى وجهه للشعب الفلسطيني، دعا أبو مازن لعدم فقدان الأمل، ووعد بأنه سيتوصل إلى تسوية "تعيد حقوقنا" (يقصد حقوق الفلسطينيين).

وقد امتنع أبو مازن، على غرار عرفات فى حينه، عن استخدام كلمة "تسوية"، ولم يستخدم تعبير "تنازلات مؤلمة" أو تعبيرات أخرى، بهدف تهيئة الرأى العام الفلسطينى لـ"تسوية تاريخية". ولم يذكر أبو مازن أيضا احتمال القيام بتبادل أراضى مع إسرائيل. وقد اختار أبو مازن استخدام النص المغال فى خطابه: تسوية تاريخية متوازنة تكفل السلام والأمن لدولتنا المستقلة، ولإسرائيل، ولجميع دول المنطقة.

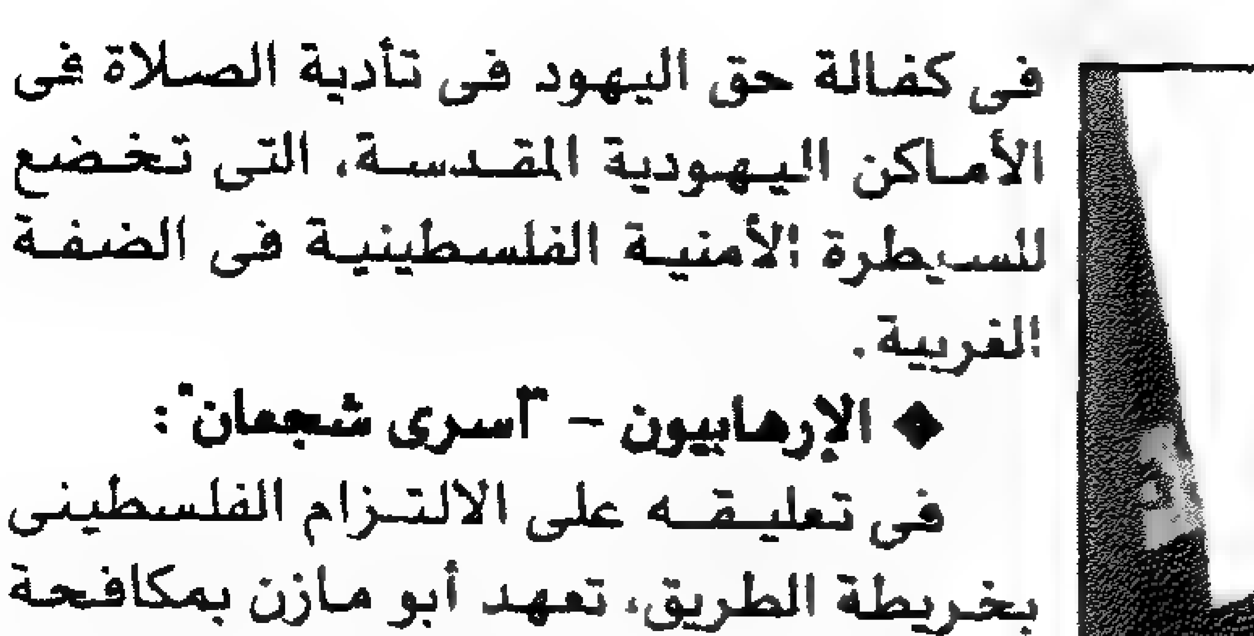
◆ **الالتزام بقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤:**

وقد تناول خطاب أبو مازن ما يلي: "ينبغى حل قضية اللاجئين الفلسطينيين من كافة جوانبها السياسية والإنسانية الفردية والعامة، وفقا للقرار رقم ١٩٤، كما أكدت مبادرة السلام العربية". إن أبو مازن مازال متمسكا بالمواقف الأساسية الفلسطينية، ولكنه فضل عدم عرض موقف يلمح لتسوية أو قدر من المرونة فى هذا الشأن الذى يهدد وجود إسرائيل كدولة يهودية.

◆ **انسحاب إسرائيلى من البلدة القديمة:**

لقد تناول الخطاب الذى ألقاه أبو مازن حل مشكلة القدس، وذلك بانسحاب إسرائيل من القدس الشرقية، أى الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ بما فى ذلك الانسحاب من البلدة القديمة، ومع ذلك الإبقاء على القيام بعلاقات مفتوحة مع القدس الغربية".

بذلك، يكون أبو مازن قد ألمح للموقف الفلسطينى التقليدى المطالب بحق الفلسطينيين فى الحفاظ على ممر مفتوح بين الضفة الغربية والقدس عاصمة إسرائيل. كما قطع أبو مازن وعدا بأن الفلسطينيين "سيكفلوا لجميع المؤمنين من كل الأديان حقهم فى ممارسة شعائرهم والوصول إلى الأماكن المقدسة دون إجحاف". وهذا الوعد ينبغى أن يُختبر اليوم وينعكس



فى كفالة حق اليهود فى تأدية الصلاة فى الأماكن اليهودية المقدسة، التى تخضع للسيطرة الأمنية الفلسطينية فى الضفة الغربية.

◆ **الإرهابيون - "أسرى شجعان":**

فى تعليقه على الالتزام الفلسطينى بخريطة الطريق، تعهد أبو مازن بمكافحة الإرهاب، ولكنه لا يحاول إدراك المعاناة الإسرائيلية التى نتجت عن الإرهاب الفلسطينى الذى حصد أرواح المدنيين دون تمييز. على العكس، فهو يصف الإرهابيين الفلسطينيين - الذى اعترف الكثير منهم بتهمهم وحوكموا على قتل إسرائيليين وإرسال مخربين انتحاريين - بأنهم "أسرى شجعان" ودعا إسرائيل لإطلاق سراحهم فى مرحلة المفاوضات دون النظر إلى خطورة أعمالهم.

◆ **"سلام الشجعان" خطة المراحل:**

وفى خطاب مباشر للجمهور الإسرائيلي، تحدث أبو مازن عن حق تبنى نهج "سلام الشجعان". وقد اعتاد عرفات أن يرفع من شأن نهج "سلام الشجعان" وأكد تمسكه الشديد بإقرار "السلام العادل والشامل" الذى يكفل الأمن والاستقرار بالحل القائم على فكرة دولتين تقيمان علاقات حُسن الجوار بين الشعبين من أجل مستقبل النشئ الفلسطينى والإسرائيلي.

وتكمن المشكلة فى أن معنى "سلام الشجعان" يختلف تماما عما تدركه إسرائيل. وقد تضمنت خُطب عرفات مفاتيح للوقوف على نواياه، بمقولة واضحة لا تحمل فى طياتها أكثر من معنى. "فسلام الشجعان" الذى كان عرفات يتباهى به، وعلى حد قوله، كان سلاما يستند إلى خطة المراحل، التى تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٤ وتهدف للقضاء على إسرائيل، كما تستند إلى قرارات المجلس القومى الفلسطينى الصادرة عام ١٩٨٨، وكانت الأساس للمفاوضات فى إطار التسويات المرحلية.

(◆) كاتب المقال باحث كبير فى معهد القدس لشئون الجمهور والدولة.

من أنابوليس إلى جبل أبو غنيم

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٧/١٢/١٢

طلبت وزيرة الخارجية الأمريكية "كونداليزا رايس" الأسبوع الماضى من نظيرتها الإسرائيلية "تسيبى ليفني" إيضاحات حول مخطط إضافة نحو ٣٠٠ وحدة سكنية فى جبل أبوغنيم.. ولم تكتف "رايس" بطلب الإيضاح من "ليفني"، وإنما سارعت بالإعلان عن تحفظ إدارة بوش على المخطط.

المتبع هو أن يعرب المتحدثون باسم الإدارة الأمريكية عن معارضة الإجراءات التى من شأنها أن تؤثر بالسلب على مفاوضات التسوية الدائمة للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، أى المستعمرات. هذه المرة أضافت "رايس" إلى هذه المعارضة التقليدية، التخوف من أن يعرقل البناء فى "جبل أبوغنيم" مسيرة "أنابوليس". ما كاد "إيهود أولمرت" و"محمود عباس" يتباهيان بالتحليق فى اتجاه الهدف الذى حدده "جورج بوش" - تسريع المفاوضات وإقامة دولة فلسطينية فى غضون سنة - حتى هدد التبجح بمخطط إضافة الوحدات السكنية على جبل أبو غنيم مرحلة الإقلاع.

ليست لدى إسرائيل إجابة على الدعاوى الأمريكية، سوى أنه أمر داخلي، فجبل أبوغنيم يقع ضمن النطاق الإدارى للقدس وضمن السيادة الإسرائيلية..؟ إن هذه الحجة مضحكة، فلا أحد فى العالم يعترف بضم القدس الشرقية لدولة إسرائيل. يكفى النظر إلى الخرائط الرسمية التى تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية و(السى آي. إيه) لتعرف أن كل ما هو خارج الخطوط التى احتلتها إسرائيل فى ٤ يونيو ١٩٦٧ هو أرض محتلة. هكذا هضبة الجولان وهكذا الأحياء الجديدة التى بنيت فى القدس. الخطوات أحادية الجانب التى تقوم بها إسرائيل هى تلاعب ولا تلزم أية هيئة غيرها، وخصوصاً الهيئة العالمية الكبيرة والوحيدة التى تزودها بمعونة عسكرية وسياسية حيويتين.

لن يجدى أيضاً الاستناد إلى خطاب "بوش" إلى "آرئيل شارون" فى أبريل ٢٠٠٤، الذى يصرح فيه رئيس الولايات المتحدة بأنه يأخذ بعين الاعتبار الواقع الاستيطانى الذى نشأ فى المناطق (الفلسطينية). تصريح "بوش" ليس التزاماً بالامتناع عن إخلاء مستعمرات، ولا يقيد من سيخلفونه، وغاب حتى بشكل متعمد عن وثائق سياسية أخرى، بما فيها خطاب شبه مماثل أرسله فى نفس التوقيت للعاهل الأردنى الملك عبد الله. وعلى أية حال، فإن ما حدث فى الثلاث سنوات ونصف السنة منذ ذلك الوقت لا يندرج بالتأكيد ضمن تصريح "بوش".

لا ينبغى التعجب من أن النشاط الإسرائيلى يُفسَّر على أنه استفزاز، ونحن على أعتاب اختراق سياسى مصيرى تزعم إسرائيل أنها سعيدة بالمشاركة فيه ولا تساق رغماً عنها إليه. إن الحيل القديمة، مثل إبعاد الخط الخارجى للمستعمرات، وبناء تجمعات سكنية جديدة تحت ستار حى فى مستعمرة سابقة، والذريعة المفضلة على جميع الذرائع، ألا وهى "النمو الطبيعي"، لا تخدع أحداً. إنها فقط توفر للفلسطينيين ذخيرة إعلامية، وتساعد "حماس" على القول بأن "أولمرت" يهين "عباس"، وتدفع "بوش" و"رايس" إلى الوقوف ضد إسرائيل.

لقد انتهت احتفاليات "أنابوليس" ويكمن الاختبار فى العمل الشاق الذى يليه. فحتى الآن، لم يتم إخلاء بؤرة استيطانية واحدة، ولم يُسجل أى تقدم سياسى ولو حتى ضئيل.

إذا بقى الوضع بهذا المعدل، وبهذه الحصافة. سيظل مؤتمر "أنابوليس" ملاحظة هامشية عقيمة.

مفاوضات خربة

هاتسوفيه ٢٠٠٧/١٢/١٦
بقلم: تسفى مازئيل

يمكن الإدراك من خلال محاضر الجلسات أن المفاوضات الرسمية بين إسرائيل والفلسطينيين قد بدأت هذا الأسبوع. والنتيجة الوحيدة لذلك فى هذه المرحلة ستكون التقارب بين حماس وفتح.. هكذا وصفت قناة الجزيرة الإخبارية استئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية بعد سبع سنوات، منذ محادثات كامب ديفيد وطابا:

بعد انتهاء أعمال مؤتمر أنابوليس، عقد الفلسطينيون والإسرائيليون يوم الأربعاء الموافق (٢٠٠٧/١٢/١٢)، أول جلسة تشير إلى بدء مرحلة جديدة من المفاوضات والتى يخيم عليها ظل الاستيطان اليهودى فى القدس، وتصعيد العمليات الإسرائيلية فى قطاع غزة.

والاتجاه البارز فى تصريحات أبو مازن، قوله عشية اللقاء إن الاستيطان فى المناطق (الفلسطينية) يشكل تهديداً على استئناف المحادثات، وأن الجانب الفلسطينى ينتظر الإيضاحات الإسرائيلية بشأن وقف البناء فى المستعمرات. وأضاف أبو مازن أنه تعرض لضغط شديد من جانب شركائه فى المسيرة لإرجاء استئناف المفاوضات طالما أن إسرائيل لم توقف عملية البناء. ومن ناحية أخرى، وصف نبيل أبو ردينة، المتحدث باسم أبو مازن، العمليات الإسرائيلية فى قطاع غزة بأنها "جريمة خطيرة"، وقال هذا مؤشر على أن إسرائيل لا تهتم باستئناف المفاوضات.

كل زعماء الدول العربية والمتحدثون بأسمائهم، وكافة وسائل الإعلام العربية دون أى استثناء، تستنكر بشدة أنشطة الجيش الإسرائيلى فى قطاع غزة والضفة الغربية، بينما يتجاهلون تماماً إطلاق الصواريخ والقذائف التى لا تتوقف على مدينة سديروت وعلى الكيبوتسات الواقعة فى النقب الغربي - وهذه أهداف مدنية واضحة تقع جميعها داخل الخط الأخضر- وإطلاق النار هذا يمثل جريمة حرب وفقاً لكل المواثيق الدولية. وإضافة إلى ذلك، لا توجد حالياً فى الضفة الغربية مكافحة جادة من جانب قادة حركة فتح للتنظيمات الإرهابية، الأمر الذى يجبر الجيش الإسرائيلى على تنفيذ عمليات كل ليلة داخل مدن وقرى الضفة الغربية.

وفيما يتعلق بالمستعمرات، فإنها ما زالت حجة العالم العربى الرئيسية لعدم إحراز تقدم فى طريق السلام. وتتكرر كلمات مثل احتلال ومستعمرات على لسان النقاد، لأنها تروق على ما يبدو لمسامع اليسار الأوروبي، الذى يعتبر الوجود الإسرائيلي فى الضفة الغربية ظاهرة استعمارية تمثل امتداداً لما حدث فى القرنين الـ١٩ والـ٢٠، حينما سيطرت فرنسا وانجلترا وألمانيا وإيطاليا على القارة الإفريقية، وأقاموا بها مستعمرات استغلت سكان المكان دون استحياء أو تأنيب للضمير.

ولكن ما نريد أن نوضحه هنا هو أن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، الذى يعتبر أيضاً صراعاً إسرائيلياً عربياً، يختلف فى جوهره وليست له أى صلة بالتاريخ الاستعمارى المعروف فى أوروبا. ورغم أن اليسار الأوروبى يدرك أن هذا صراعاً معقداً ذا صلة بالجذور العميقة للشعب الإسرائيلى فى أرضه على مر التاريخ، فإنه يلقى المسئولية أيضاً على إسرائيل.

وعلى ذلك، ينظر اليسار الأوروبى لإسرائيل كدولة عنصرية، وربما كدولة فصل عنصرى وفقاً للنموذج الجنوب أفريقي. ولن نناقش هنا أسباب ارتباط اليسار الإسرائيلي، الذى يعرف الواقع، باليسار الأوروبى وموافقته على المواقف العربية، التى بموجبها إذا انتهى "الاحتلال" وأزيلت المستعمرات تكون قد انتهت جميع المشاكل ويتم التوصل إلى سلام.

ولم نتحدث بعد عن "حق العودة"، الذى لا يوجد أساس له فى القانون الدولي، كما لم نتحدث عن قضية القدس. فلا يوجد أى نقاش حول كل هذه القضايا الشائكة لدى الفلسطينيين والدول العربية.

◆ حماس وفتح: تصالح فى الأفق..؟

كل ما ذكرناه آنفاً يحدث كله وفقاً لتصور حركة فتح، ولكن الساحة الفلسطينية المتمزقة تزيد من حدة المشاكل الفلسطينية. حماس التى تسيطر بشكل كبير على قطاع غزة، تدعم أركان سيطرتها عليها، بينما يروج المتحدثون باسمها شائعات حول وجود محادثات مع فتح وهناك إمكانية للتوصل إلى اتفاق.

والواقع أننا بصدد حرب نفسية من جانب حركة حماس، بدأت فور سيطرتها على قطاع غزة فى الصيف الماضى، ولكن المتحدثين باسم الحركة فى الآونة الأخيرة يبذلون جهوداً مضنية حتى يقنعوا الجمهور الفلسطينى والرأى العام الدولى بأنهم على وشك التوصل إلى تسوية مع حركة فتح.

وقد أعلن هذا الأسبوع حسين أبو كويك، أحد قيادى حماس فى الضفة الغربية، أن خالد مشعل الذى توجه

لإجراء محادثات فى السعودية قال إن حماس على استعداد لإعادة كل الأجهزة الأمنية فى غزة إلى أبو مازن، وإقامة حكومة مركزية من جديد تسيطر على الضفة الغربية وقطاع غزة. وهناك أيضاً شائعات تتردد، ليس لها أساس من الصحة، بأنه ستجرى قريباً محادثات بين حركتى حماس وفتح فى القاهرة، وأن السعودية ومصر تعملان بجدية للمصالحة بين الحركتين.

لا يقتنع أبو مازن فى تلك الأثناء بالتصريحات الحمساوية، ويتمسك بموقفه القائل بأن تقديم اعتذار كامل وإعادة الوضع لما كان عليه يمكنهما أن يؤديا للدخول فى محادثات والتوصل إلى مصالحة. وتهدف حركة حماس إلى وضع صعوبات أمام أبو مازن وإلزامه بتأييد مواقف غير قابلة للحل من أجل إفشال المفاوضات مع إسرائيل. والسؤال الذى يطرح نفسه هو: هل هناك ضرورة لأن تفشل حركة حماس المحادثات، أم أن الفشل متوقع مسبقاً فى ضوء المواقف المعتادة للفلسطينيين وللدول العربية..؟!.

من ناحية أخرى، احتشد المجتمع الدولى هو الآخر من أجل "دعم أبو مازن"، ومساعدة الفلسطينيين. وسيعقد فى باريس خلال الأسبوع القادم مؤتمر الدول المانحة للسلطة الفلسطينية بمشاركة ٥٦ دولة. وقد أعد سلام فياض رئيس الحكومة الفلسطينية خطة جيدة تسمح بإقامة بنى تحتية وتحقيق تنمية اقتصادية. وفى هذا السياق، قال أبو مازن إنه يحتاج إلى ٥,٦ مليار دولار. ومن المقرر أن تحظى الخطة بدعم من جانب المؤتمر.

وبالطبع، ليست هذه المرة الأولى. فقد تلقى الفلسطينيون منذ اتفاقية أوسلو كثيراً من المليارات من الدول الغربية، حيث حصل الفلسطينيون حتى الآن على أكبر معونة فى العالم، والنتائج معروفة: مساعدة اقتصادية كبيرة، مع تجاهل لجذور الصراع وتحميل إسرائيل المسئولية.

ورغم كل ذلك، عُقد اللقاء الذى تحدد موعده فى (٢٠٠٧/١٢/١٢)، ولكن كالمتوقع انتهى دون نتائج فى ضوء المطالب الفلسطينية التى ذكرناها آنفاً. ومع ذلك، من المحتمل أن يكون هناك لقاءً آخر، حيث يشعر الجانبان بأنه يتعين عليهما إرضاء الولايات المتحدة واللجنة الرباعية.

ومنذ أن أعلنت الولايات المتحدة عن مبادرتها لعقد مؤتمر أنابوليس، حذر المحللون فى وسائل الإعلام العربية مراراً وتكراراً من عدم وجود أمل فى إجراء محادثات بين إسرائيل والفلسطينيين، وزعموا أن زعماء الجانبين أضعف من اتخاذ قرارات جريئة مثل إلغاء مطلب حق العودة من جانب وتفكيك المستعمرات من جانب آخر.

وقال بعض المحللون إنه يجب أن تشكل أغلبية فلسطينية تعترف بحق الوجود الإسرائيلي، وقد شاهدنا رد أبو مازن والمتحدثين العرب وزعماء عرب إسرائيل على ذلك. فقد استبعد جميعهم أى اعتراف بإسرائيل كدولة يهودية. وقد نسوا أنه يوجد حول إسرائيل ٢٢ دولة تعتبر نفسها عربية وإسلامية، وتوجد قوانين فى بعض منها تحظر العيش مع اليهود. كما نسوا أنه فى حرب التحرير (حرب ٤٨) ارتكب الفلسطينيون بمساعدة العرب أعمال تطهير عرقي، وقتلوا وطردوا كل اليهود الذين كانوا يعيشون فى المناطق التى ظلت تحت سيطرتهم، بما فى ذلك جوش عتسيون والبلدة القديمة.

وقد كان المحللون فى وسائل الإعلام الإسرائيلية متشائمين، ولكن هناك من قال إن إسرائيل ستفقد فرصة جيدة للتوصل إلى سلام إذا لم تستطع اتخاذ "قرارات جريئة". ولكن السؤال الذى يطرح نفسه: من أين تأتى "القرارات الجريئة" فى ظل المواقف العربية غير الواقعية والتى لا يوجد لها أى حلول..؟!.

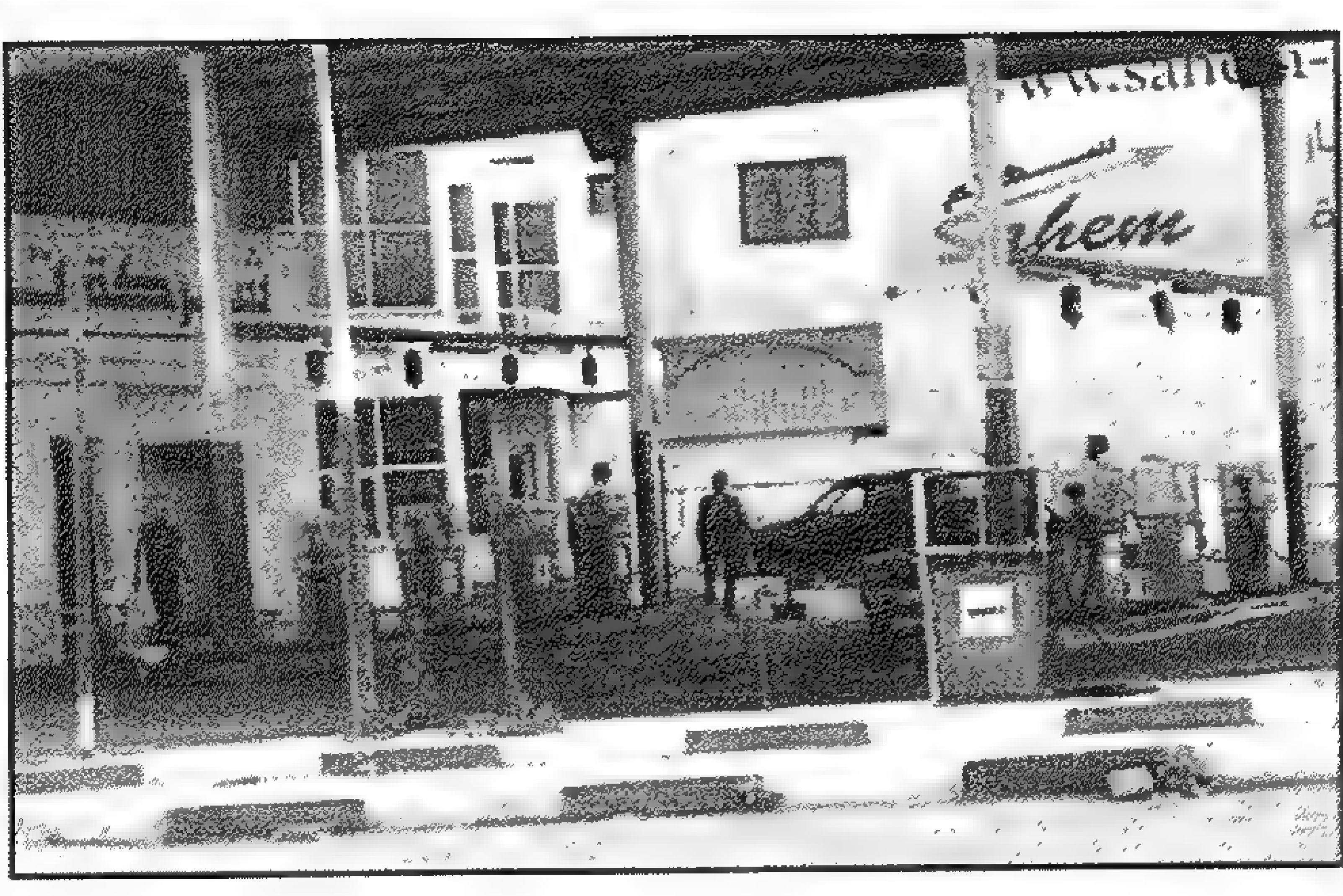


الشأن الفلسطيني

محكمة العدل العليا تصدق على خفض إمداد غزة بالوقود

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٧/١١/٣٠
بقلم: أفيرام زينو

صدقت محكمة العدل العليا اليوم (الخميس) على إمكانية خفض إمداد قطاع غزة بالوقود، بناء على طلب الدولة. أما فيما يتعلق بالكهرباء، لم تتخذ محكمة العدل العليا قراراً نهائياً فى هذا الأمر، وستتخذ قرارها فى غضون ١٢ يوماً بعدما تقدم لها إيضاحات فى هذا الشأن.



كانت هيئة قضائية مكونة من ثلاثة قضاة هم الرئيسة دوريت بينيش، وإيستير حيوت ويوسف ألون، قد اتخذت هذا القرار عقب الالتماس الذى قدمته منظمات حقوق إنسان ضد قرار الحكومة بفرض قيود مختلفة على إمداد قطاع غزة بالكهرباء والوقود.

وقد ورد فى حيثيات الحكم الصادر عن القاضية بينيش أنه "فيما يتعلق بمقدمة الالتماس المتعلقة بخفض إمداد الوقود إلى قطاع غزة - وهو الوقود الذى تشتريه هيئة الطاقة الفلسطينية من شركة دور ألون الإسرائيلية - لم نقتنع بأنه لا يمكن توزيعه وفقاً لجداول الأولويات المدنية، وأن تشغيل المولدات سيتم عبر مضخات المياه ومنشآت الكهرباء فى المنطقة. وقد أكد مقدمو الالتماس أنفسهم أنه يتم الآن توزيع الوقود فى غزة عن طريق موردين مستقلين بموجب زيادة الأسعار دون تحديد تعريفة".

كما ورد فى هذا السياق أيضاً: "لا نقبل زعم مقدمى الالتماس بأنه يجب السماح لقوى السوق فى غزة بممارسة أنشطتهم المتعلقة بالوقود، كما لا نقبل الزعم القائل بأنه لا توجد أى وسيلة لضمان أن الوقود سيتم استخدامه بالفعل فى تشغيل المنشآت المعنية بقضاء الاحتياجات الإنسانية الضرورية. وفى هذه الظروف، إذا تم مراقبة توزيع الوقود بالشكل الذى يمنح الأولوية المناسبة للاحتياجات الإنسانية الضرورية للسكان المدنيين، فإن الكمية التى يتم نقلها بعد عملية الخفض، ستكون كافية لهذه الاحتياجات".

وقد أمرت الدولة بتقديم بيان جديد وشأن خفض إمداد الكهرباء فى غضون ١٢ يوماً. وسيشمل الرد وفقاً للحكم، الوضع الإنسانى فى غزة ومدى تأثير محول الكهرباء الآخر المنتظر وصوله إلى غزة من مصر على إمداد الكهرباء، وشرح مدى القدرات الفعلية لهيئات الكهرباء التابعة للسلطة الفلسطينية فى غزة على توفير الاحتياجات الإنسانية، وتقديم شرح لمدى أهمية خطوط الكهرباء المنتظر خفض الكهرباء بها.

◆ الدولة: "يجب على الفلسطينيين أن يقرروا لمن سينقل الوقود":

قبل أسبوع تحديداً، أعلنت النيابة العامة أن إمداد

غزة بالكهرباء سينخفض مع بداية الثانى من شهر ديسمبر. وذكرت الدولة فى ردها على النيابة العامة أن خفض الكهرباء سيكون عن طريق تشغيل وسائل ضغط على الخطوط التى تغذى غزة بالكهرباء بشكل تدريجي. كما ورد أن الدولة تلتزم بمتابعة تأثير خفض الكهرباء على الأهالي، لتفادى وقوع أزمة إنسانية فى غزة.

وخلال المداولات، قال المحاميان دانا بريسكمان وجلعاد شيرمان من النيابة العامة أن الخفض الذى حدث فى إمداد الوقود كان تدريجياً ولا يسبب أى ضرر على الاحتياجات الإنسانية، ويمكن توزيع الوقود للاحتياجات الضرورية فقط. وفى المقابل، اعترض مقدمو الالتماس بأنه لا يمكن إجراء تفضيل عند توزيع الوقود فى قطاع غزة لأن ذلك سيسبب ضرراً إنسانياً.

كانت منظمات حقوق إنسان قد قدمت التماساً قبل شهر بغية إصدار أمر مرحلى يوقف خفض إمداد الكهرباء والوقود إلى قطاع غزة. وذكرت تلك المنظمات فى الالتماس أن العقاب الجماعى لمليون ونصف مليون فلسطينى فى غزة "غير قانونى، وسيؤدى إلى إلحاق ضرر لا مثيل له بحالتهم الصحية، وبسلامتهم وبالأوضاع الاجتماعية لسكان القطاع". وسيمثل مقدمو الالتماس، ومن بينهم منظمة جيشا وعدالة وجمعية حقوق المواطن، المحامى نوعام بيلج والبروفسور كانت مان، والمحامية فاطمة العجوة، وسارى باسى وحسن جبارين.

وقد أمر المستشار القانونى للحكومة مينى مَزوز جهاز الأمن بإعادة النظر فى هذه العقوبات، للحيلولة دون وقوع أضرار إنسانية لأهالى غزة. وقد أثار هذا الأمر غضب وزير الدفاع إيهود باراك الذى صدق على خفض الكهرباء. وفى اتصال هاتفى شديد اللهجة بين الاثنين، قال باراك لمزوز "إنك لن تتخذ قراراً من أجلي".

حماس على وشك الانهيار فى غزة

بقلم: أورى ييلونكا
المصدر: www.nrg.co.il
٢٠٠٧/١٢/١

يشير التقرير الخاص الذى قامت بإعداده وزارة الخارجية، ووصل إلى موقع صحيفة "معاريف" الإلكتروني، إلى تضاؤل قوة حركة حماس فى غزة وبداية انهيارها.

بدأت العقوبات الإسرائيلية التى فُرضت، خلال الشهرين الماضيين، على قطاع غزة تؤتى ثمارها: إذ تشير تقديرات الوثيقة الداخلية التى قامت بإعدادها وزارة الخارجية، والتى وصل محتواها أمس للموقع الإلكترونى لصحيفة "معاريف"، إلى أن القيود التى فرضتها إسرائيل، علاوة على نضال القوات المعتدلة فى السلطة الفلسطينية، أثرت سلباً على سيطرة حماس على القطاع، فقد بدأت تضعف سيطرتها وأصبحت على وشك الانهيار.

وفقاً لما جاء فى الوثيقة، التى قام بإعدادها مركز الأبحاث السياسية فى وزارة الخارجية، فإنه "بمرور الوقت، وإذا استمر الضغط الممارس على القطاع، ستكون هناك إمكانية لأن تعترف قيادات حركة حماس بأن هناك حاجة لصيغة جديدة. ومن ثم، اتخاذ قرار يقضى بالتقسيم الرسمى أو غير الرسمى لصلاحيات الحكم فى القطاع".

كما أشارت الوثيقة التى تحمل عنوان "تفاقم أزمة حماس فى قطاع غزة – التداعيات المحتملة" إلى أن القيود التى فرضتها إسرائيل على القطاع، منذ نهاية شهر سبتمبر الماضي، أدت إلى اندلاع حالة من الغليان والثورة بين سكان قطاع غزة. كما أسفر الإعلان عن أن "قطاع غزة كيان معادي" ومواصلة إغلاق المعابر عن زيادة تدهور الوضع الإنسانى والاقتصادى منذ سيطرة حماس على القطاع.

كما جاء فى الوثيقة أن "القدرة الشرائية للسكان آخذة فى التضاؤل بسبب انخفاض الأجور وارتفاع الأسعار. ومازال ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية يحتل بؤرة اهتمام وسائل الإعلام الفلسطينية، فى حين أن السبب الرئيسى لذلك هو ارتفاع الأسعار العالمية وقلة العرض عن الطلب بسبب إغلاق المعابر والرسوم التى تدفع لحماس مقابل البضائع الواردة".

كما تتضمن الوثيقة تحليل شامل للأضرار التى لحقت بالاقتصاد الفلسطينى عقب القيود الإسرائيلية، كما جاء فى خاتمة الوثيقة إنه إذا ما تم مواصلة فرض هذه العقوبات سيسفر الأمر فى النهاية عن تنازل حماس عن السلطة من تلقاء نفسها، لن يكون أمامها خيار آخر، وأنها ستخلى المكان لصالح حركة فتح.

كما جاء فى الوثيقة إنه منذ فرض العقوبات على القطاع تصطف صفوف طويلة فى محطات الوقود فى القطاع، وذلك نتيجة لتخفيض حصص الوقود وزيادة الطلب على العرض، علاوة على توقف الأنشطة البنكية بسبب وقف تحويل أموال الضرائب من إسرائيل.

سلاح مضاد لصواريخ القسام

بقلم: إيلون شوستر (◆)
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٧/١٢/٥

من المقرر إجراء دراسة متعمقة خلال السنوات القريبة القادمة للفشل المتمثل فى عدم تطوير سلاح مضاد للصواريخ قصيرة المدى. كان وزير الدفاع السابق، عَمير بيرتس، قد اتخذ قرارين مهمين خلال فترة ولايته: تحصين المنازل فى المنطقة المحيطة بقطاع غزة، واستئناف عملية تطوير أسلحة مضادة للقذائف.



إننى أؤيد قرار أجهزة الأمن بتطوير منظومة "القبة الحديدية" المضادة للصواريخ قصيرة المدى. ولكن من الضرورى أن نتفق على أن عملية التطوير لن تنتهى إلا فى غضون ٣-٤ سنوات على الأقل، كما أن المنتج الذى سيمثل الحل سيكون باهظ التكلفة (تكلفة تصل لعشرات الآلاف من الدولارات لكل عملية اعتراض لقذيفة تصل تكلفتها مئات الدولارات).

ورغم ضرورة التسلح بوسائل مضادة للمدفعية قصيرة المدى، لا تقدر الحكومة على اتخاذ قرار بالحصول على منتج موجود بالفعل فى الولايات المتحدة، وبدلا من ذلك تم إنفاق مئات الملايين من الدولارات لتصنيعه، رغم أن المنتج الأمريكى نجح بشكل غير معهود فى اعتراض عشرات القذائف والقنابل من أنواع مختلفة.

تعتبر منظومة "ناوتيلوس" نموذجاً تكنولوجياً أثبت جدواه بصورة تفوق كل التوقعات، ويمكن نشرها خلال شهور فى المنطقة المحيطة بقطاع غزة، والحصول على مساعدات مالية من الحكومة الأمريكية لهذا الغرض.

تنشغل الأجهزة الأمنية بترويج شائعات غير مناسبة بعدم وجود بديل لسلاح الليزر (يقصد منظومة ناوتيلوس). والمقولة السائدة هى أنه "لا يوجد سلاح ليزر مضاد للصواريخ". وإننى أوصى كل مواطن ذى بصيرة وكرامة أن يرفض الإنصات لهذه الشائعات.

يعيش فى إسرائيل، منذ ثلاث سنوات، يهودى هاجر من الولايات المتحدة، بعدما توقف مشروع تطوير منظومة "ناوتيلوس". كان هذا الرجل يشغل منصباً رفيعاً للغاية فى منظومة التطوير. اسمه آفى شنيئور وكل مبتغاه الآن هو الإسهام فى تأمين إسرائيل ومواطنيها، دون أن يبتغى تحقيق مكاسب شخصية أو تجارية فى إسرائيل أو الولايات المتحدة.

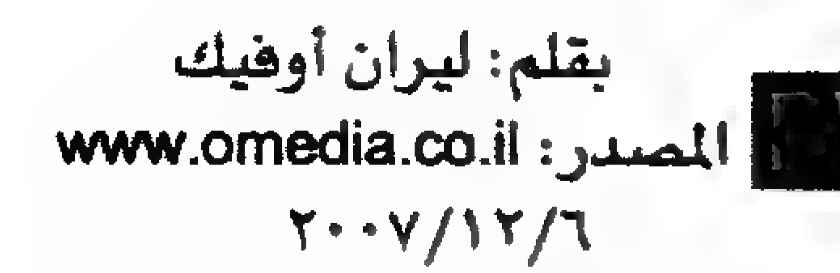
يحاول لأشهر طويلة، السيد شنيئور، بلا نجاح، لقاء كبار المسئولين بوزارة الدفاع بهدف إقناعهم بجدوى السلاح الذى كان يشرف على تطويره.

يعيش سكان خط المواجهة الجنوبية لسنوات طويلة فى ظل ضغوط أمنية شديدة. ولا توجد أى ضمانة على تحسن الوضع كثيراً مستقبلاً، والسبيل الوحيد الذى تقدر دولة إسرائيل عن طريقه دعمنا أثناء مواجهة هذا التحدى الدائم هو إقناعنا بأن الحكومة تبذل قصارى جهدها من أجل حمايتنا.

فى كل ما يتعلق بتطوير السلاح المضاد للقذائف، نشعر أنه لم يتم اتخاذ كل القرارات بنزاهة، وأنهم لم يستغلوا كل آليات النضال من أجل حمايتنا.

(◆) كاتب المقال رئيس مجلس شاعر هانيجف الإقليمي.

أزمة الأقلية المسيحية الفلسطينية



بقلم: ليران أوفيك
المصدر: www.omedia.co.il
٢٠٠٧/١٢/٦

تعانى الأقلية المسيحية الفلسطينية، التى تشكل ٥,١٪ فقط من السكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة، من تزايد المضايقات، خاصة بعد فوز حركة حماس فى الانتخابات، حيث يعيش المسيحيون فى المناطق (الفلسطينية) الآن فى وضع يسوده التوتر الشديد، الذى قد يؤدى إلى اختفاء الأقلية المسيحية من أراضى السلطة خلال أقل من عقدين من الزمن. ولا تحظى هذه المشكلة بالاهتمام الكافى من جانب المجتمع الدولى ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية ونشطاء حقوق الإنسان.

وتكشف التصريحات التى أدلى بها لبيب مندنات (Labib Madanat)سكرتير عام جمعية الإنجيل الفلسطينية (Palestinian Bible Society) عن عدم الاهتمام بالأقلية المسيحية فى أراضى السلطة الفلسطينية. فقد قال لبيب، الذى يشعر بالقلق الشديد إزاء انتشار العنف فى شوارع الضفة والقطاع، فى مقابلة أجرتها معه شبكة بايبيل الإخبارية (Bible Net-work News)، يوم ٣١ أكتوبر الماضي، إن المشروعات التى مازالت الجمعية تقوم بها فى بيت لحم، وفى جامعة بيرزيت فى وضع سيء. كما أضاف لبيب أن انخفاض نسبة السائحين والحجاج الذين يترددون على المزارات المسيحية فى منطقة بيت لحم والمناطق المحيطة بها مثل بيت جالا وبيت ساحور، يضع عراقيل أمام الجمعية مما يحول دون جمع التبرعات اللازمة لإقامة مشروعات جديدة تخدم أبناء المنطقة.. وتتجسد الأوضاع السيئة، التى يعانى منها المسيحيون، فى مدينة بيت لحم بشكل خاص، والتى كان معظم سكانها فى الماضى مسيحيين، ولكنهم لا يشكلون الآن سوى ٢٠٪ فقط من إجمالى سكان المدينة البالغ تعدادها ٣٠ ألف نسمة.

وفى الوقت الذى تزعم فيه مصادر مختلفة فى الضفة الغربية وخارجها أن فوز حماس فى الانتخابات هو الذى أدى فى النهاية إلى تدهور وضع الأقلية المسيحية فى مناطق السلطة الفلسطينية، يزعم إبراهيم عياد، وهو أحد المسيحيين الذين يعيشون فى مدينة غزة، أن المسيحيين والمسلمين فى غزة بينهما تعايش سلمى، ولم يكن هناك بينهما أبداً نزاع حقيقي. إلا أنه عاد إلى رواية واقعة شخصية، ربما تفسر ما يحدث للأقلية المسيحية فى غزة، قائلاً إنه بعد مقتل شقيقه رامي عياد - وقد كان المسيحى الوحيد الذى يملك متجراً لبيع الكتب فى القطاع ومقهى للإنترنت - على ما يبدو على أيدى الجماعات الإسلامية منذ ما يقرب من عامين قبل فوز حركة حماس فى الانتخابات بأيام معدودة، وعلى الرغم من شجب قيادات حماس لمقتل أخيه، إلا أن موت رامى كان بمثابة ذريعة دفعت أسر مسيحية أخرى لمغادرة القطاع والهجرة إلى أوروبا والولايات المتحدة.

ويتضح مما سبق أن القيادة الرسمية لحركة حماس فى غزة - على الأقل حتى الانقلاب الذى وقع فى شهر يونيو الماضى - حافظت على الوضع الذى يعانى فيه المسيحيون كما هو عليه، خاصة أن المضايقات تأتى من جانب السكان المسلمين.

فى السياق نفسه، أشار أحد أبناء إبراهيم إنهم أخبروه أكثر مرة فى المدرسة أنه سيدخل جهنم لأنه مسيحي. ومن ناحية أخرى، لم يتحسن وضع الأسر المسيحية التى تعيش فى قطاع غزة، والبالغ تعدادها ثلاثة آلاف أسرة، بسبب حقيقة أنه يوجد فى القطاع متطرفون وأشخاص يعتقدون أن اتخاذ خط هجومى معاد للمسيحية سوف يتلاءم مع وجهة نظر حركة حماس.. إلا أنه فى ضوء عجز حركة حماس أمام هذه العناصر أو أمام الأصوليين الإسلاميين بصفة عامة، يُجبر المسيحيون على التخلى عن دينهم أو تخلى القيادات المسيحية عن أنصارها.

ورغم ذلك، تربط بعض العناصر المسيحية الأخرى بين الهجرة الجماعية للكثير من المسيحيين من ناحية، وإقامة الجدار العازل واستمرار النزاع الإسرائيلى الفلسطينى ناحية أخرى.

الخيار العسكرى سبق وفشل

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٧/١٢/١٦

بات إطلاق رشقات من صواريخ القسام على "سديروت" وبلدات غرب النقب روتيناً خطيراً، ليس فقط بسبب الإصابات فى الأرواح والممتلكات، وإنما أيضاً بسبب الشعور الآخذ فى الترسخ، الذى مفاده أن إسرائيل قد استكانت لحقيقة أن هذا القطاع من البلاد قد تحدد مصيره.



ومن أجل التصدى لهذا الشعور، خاصة الاتهام بأن دولة إسرائيل لا تفعل شيئاً من أجل الدفاع عن مواطنيها الذين يتعرضون للهجوم، فإن جيش الدفاع الإسرائيلى ومتحدثين حكوميين يدلون بتهديدات مضادة.. فهم يتحدثون منذ أسابيع عن أن الهجوم الكبير على غزة آخذ فى الاقتراب، وأن شبه ضربة قاصمة تضع حداً وإلى الأبد لمحنة صواريخ القسام.

هذا التهديد الإسرائيلي، من جهة أخرى، من المفترض أن يكون رداً لائقاً على من يطالب بتحصين "سديروت". المعنى هو أن جيش الدفاع الإسرائيلى ليس جيشاً دفاعياً، وإنما جيش مهاجم، مثلما أفصح وزير المالية "رونى بار أون" فى مقابلة مع القناة الأولى. "عملية واسعة فى العمق" تبهر أيضاً الإعلام، الذى لا يكف عن التخمين متى ستكون، وبذا يشجع ربما جيش الدفاع الإسرائيلى والحكومة على استعراض قدرتهما العسكرية. وبذا، فى غضون فترة زمنية قصيرة، يأخذ الجمهور فى الاقتناع بأن عملية عسكرية شاملة هى حقاً العلاج المناسب.

لا خلاف على أن الدولة مطالبة بالدفاع عن مواطنيها، وثمة مبرر أيضاً فى بعض الأحيان لشن حرب من أجل أداء هذه المهمة. والشرط لذلك هو عدم وجود مخرج آخر أو قناة بديلة للمواجهة العسكرية. فهل تلبى غزة هذا الشرط..؟ لقد أطلقت صواريخ "القسام" صوب أراضى إسرائيل حتى عندما كانت تسيطر بكامل قوتها على غزة، بل وتمت عمليات تهريب السلاح والمواد المتفجرة تحت سمعها وبصرها عندما كانت دوريات جيش الدفاع الإسرائيلى تسيطر على محور "فيلادلفي". أما الزعم بأن هجمات القسام قد بدأت فقط بعد الانسحاب من غزة، فهو زعم عار من الحقيقة.

إن إسرائيل لم تتورع عن استخدام قوتها العسكرية من أجل محاولة وقف الهجمات. إن الاحتلال المؤقت مجدداً لشمال القطاع، والتصفيات التى تستهدف أشخاصاً بعينهم، والقصف الجوى، والتوغل داخل غزة، وفرض إغلاق تام، وإغلاق المعابر، هى كلها جزء من الرصيد العسكرى الذى استهدف إحباط الهجمات على الأراضى الإسرائيلية.. أى أن الزعم القائل أيضاً بأن جيش الدفاع الإسرائيلى يقف مكتوف الأيدى زعم غير صحيح. لم يكن الخيار العسكرى خطة محفوظة. وإنما تم استخدامه بتوسع، لكنه فشل. وفكرة شن حرب أوسع عليها تحفظ، ليس فقط لأنها لا تضمن نتيجة أفضل. وإنما من شأنها أيضاً أن تسبب أضراراً أكثر خطورة.

تدرك "حماس" أن صواريخ "القسام" لا تستطيع إبادة دولة إسرائيل، لكنها تستطيع بالقطع أن توقف المسار السياسي. لأن منع الإرهاب هو الشرط الأول والرئيسى الذى تطلبه إسرائيل من السلطة الفلسطينية، وبدونه لا يمكن أن تكون هناك مفاوضات.

لذا، مطلوب موقف فلسطينى شجاع يقود لتعاون مجدداً بين "فتح" و"حماس" ولإعادة قيام حكومة وحدة وطنية فلسطينية. تستطيع مثل هذه القيادة المشتركة أن تقترح بشكل مجد وقفاً فعلياً لإطلاق النار، وأن تثمر عن تعاون مدني.. ولا ينبغى لإسرائيل أن تخجل من ذلك، خاصة أن المسار العسكرى يبدو مشكوكاً فى أمره.

فيتنام واسمها غزة

هاآرتس ٢٠٠٧/١٢/١٨
بقلم: يوئيل ماركوس

هناك زعيمان اتسما بالشجاعة والجرأة طمعا إلى تحقيق تسوية سلمية بيننا وبين الفلسطينيين، ولكنهما فشلا في تحقيق ذلك فشلاً ذريعاً. الأول هو آريئيل شارون، الذى قام بإخلاء قطاع غزة بشكل أحادى الجانب ودون اتفاق مع الفلسطينيين، والثانى هو الرئيس بوش الذى مارس الضغط على الفلسطينيين من أجل إجراء انتخابات ديموقراطية لإقامة سلطة مستقرة. ولكن كليهما لم يأخذ بعين الاعتبار أو يهتم بحقيقة ذلك المثل الشهير القائل بأن "الطريق إلى جهنم محفوف بالنوايا الطيبة".

أراد شارون أن يفصل بين شعبه وبين حلم أرض إسرائيل الكاملة، وأن يبرهن على قدرة إسرائيل على إخلاء مستعمرات، وأن ثمة سبيلاً ممكناً للتوصل إلى تسوية براجماتية. وكان من المفترض أن يكون إخلاء مجمع مستعمرات جوش قطيف بمثابة فاتح شهية للفلسطينيين من أجل إقامة دولتهم جنباً إلى جنب مع إسرائيل بالطرق السلمية. بينما رأى بوش أن حلم الانتخابات الديموقراطية فى دولة فلسطين التى ستقوم، سيكون بمثابة نقطة أخرى خالية من الإرهاب ونفوذ الإسلام المتطرف.

ولكن كلا من شارون وبوش فشلا فى تحقيق ذلك فشلاً ذريعاً، فانتصار حماس فى الانتخابات تسبب فى اندلاع حرب أهلية من أقسى الحروب الأهلية التى شهدتها المنطقة، وجعل من غزة قاعدة للإرهاب الذى يستهدف إسرائيل. وضاعت سُدى كل تلك التوقعات والتمنيات بتوقف إطلاق صواريخ القسام، وأن تصبح غزة بدلاً من ذلك، بشواطئها الجميلة، مركزاً للسياحة والانتعاش الاقتصادي. واستمرت سديروت فى استقبال صواريخ القسام، وبمرور الوقت أطلقت الصواريخ على جزء كبير من المستعمرات المحيطة بغزة، والتى تقع جميعاً داخل المناطق الإسرائيلية.

منذ إطلاق أول صاروخ قسام عام ٢٠٠١ أُطلق على المناطق الإسرائيلية حوالى ٥٩٠٠ صاروخ وقذيفة هاون. وطوال هذه الفترة، قتل ثمانية عشر إسرائيلياً وأصيب نحو ستمائة. وعندما ننظر إلى الحقيقة التى تقول إنه فى النصف الثانى من هذا العام قتل ٢١٠ فى حوادث الطرق، أى نحو ٣٥ شخصاً كل شهر، فإن عدد القتلى جراء صواريخ القسام خلال السنوات الست الماضية يبدو فى نظر الرأى العام العالمى رقماً ضئيلاً للغاية. وبالطبع لا يبرر نشوب حرب عالمية ثالثة.

ولكن الحديث هنا ليس عن حوادث طرق، بل نتحدث عن ضحايا نوع من الحروب يجعل مدينة ما تعيش حالة دائمة ومستمرة من الخوف والهلع. يقول سكان هذه المنطقة، ومعهم كل الحق فى ذلك، أن أية دولة فى العالم ما كانت لتصمت إزاء وضع تكون فيه إحدى مدنها هدفاً للقصف اليومى المتواصل، بل وتقوم بحشد جيش معادي يستعد بشكل صريح للقيام بعمليات إرهابية أكثر فتكاً من إطلاق الصواريخ، مثل عمليات الاختطاف وزيادة مدى إطلاق الصواريخ لتصل إلى مدن أخرى داخل إسرائيل.

لقد أصابت الدهشة شارون بما فيه الكفاية، لأنه بعد إخلاء مجمع مستعمرات جوش قطيف عاد إطلاق صواريخ القسام من جديد. وقبل فترة قصيرة من إصابته بجلطة دماغية، كان يدرس خيار القيام بالقصف الجوى للمناطق التى تطلق منها صواريخ القسام، ولكنه تراجع عن ذلك عندما أوضحوا له أن من يبدأ القصف بدون تمييز السكان المدنيين قد ينتهى به الأمر للمثول أمام محكمة العدل الدولية فى لاهاي.

حتى فى الوقت الحالى الذى تتزايد فيه مطالبة الجمهور الإسرائيلى بدخول الجيش إلى غزة، فإن هذا الخيار ليس بالسهولة المتخيلة. فمن غير الممكن الخروج إلى حرب فى منطقة مكتظة بالسكان بها أزقة ضيقة، بها عشرات الألوف من النساء والأطفال، بدون وجود تأييد ومساندة من الرأى العام العالمى، ومثل هذه المساندة من الرأى العام العالمى لن نحصل عليها عندما يكون الحديث عن اختطاف إسرائيلى واحد ومقتل ثمانية عشر على مدى ستة أعوام.

ولكن كلما تمر الأيام وآلاف الأشخاص يعيشون بلا حماية وفى خوف مستمر فى سديروت، تتزايد المطالبة بدخول جيش كبير إلى غزة. يرى ذوو الخبرة ممن خاضوا حرب لبنان الثانية أنه لكى نقضى على الإرهاب، فإننا فى حاجة إلى بنادق إم ١٦ وليس إلى طائرات إف ١٦، وإدخال قوة برية كبيرة لغزة تكون أشبه بإدخال درع بشرى هائل يؤدى بنا إلى حرب دموية قد تستمر لشهور أو سنوات.

إن كل يوم يمر وكل صاروخ إضافى يسقط على أرضنا يجعل من الضرورى المطالبة بالدخول إليهم فى غزة. ويحذر وزير الأمن الداخلى "آفى ديختر" من أن إسرائيل تتعرض لحرب استنزاف. فى المقابل، توصل البحث الذى أعده مركز التراث الاستخباراتى إلى نتيجة

مفادها أن المنظمات الإرهابية ستحاول، إن عاجلاً أو آجلاً، نقل أسلوب صواريخ القسام إلى الضفة أيضاً.

فى هذه الأثناء، يسعى كل من وزير الدفاع إيهود باراك ورئيس الأركان جابى أشكنازى إلى التعامل بحذر مع خيار القيام بعملية كبيرة فى غزة، ويكتفيان كل ليلة بعمليات مركزة ومحدودة داخل غزة، ويمارسون عقوبات من حيث إمدادات الغذاء والكهرباء وما إلى ذلك.. وهم بهذا الشكل يحاولون سد هذه الثغرة، ومن يدرى قد تنجح طريقتهم.

المعضلة الرئيسية عند شن عملية كبيرة أنك تعرف كيف تدخل ولكنك لا تعرف كيف ومتى ستخرج، وكم من الدماء سيُسفك. لقد كان لدينا فيتنام أولى فى حرب لبنان الأولى، ومن ثم لسنا فى حاجة إلى فيتنام ثانية فى غزة.

حواجز ضد التبرعات

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٧/١٢/١٨

من الممكن أن نفترض، عندما صرحت وزيرة الخارجية، "تسيبى ليفنى"، أول أمس فى "باريس"، بأن "اقتصاداً فلسطينياً نامياً هو مصلحة إسرائيلية"، أنها قصدت أن تقول إن هذه أيضاً مصلحة فلسطينية، حيث اجتمع هناك، إكراماً للمصلحة الفلسطينية، وليس الإسرائيلية، أكثر من ٩٠ ممثلاً لدول ومنظمات للإعراب عن استعداد للتبرع لتنمية اقتصاد فلسطين.

هذه لفتة دولية مهمة من الإعراب عن الثقة فى حكومة "سلام فياض". ويكمن التعبير العملى عنها فى تعهد الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة بالتبرع بأكثر من مليار دولار من بين ٥,٦ مليار تتطلع السلطة إلى الحصول عليها. نأمل أن تنجح بقية الدول المانحة، خاصة الدول العربية، فى تدبير بقية المبلغ الضرورى للغاية من أجل تحويل الاقتصاد الفلسطينى المنهار إلى بنية اقتصادية تليق بدولة على الطريق.

صحيح أن حكومة "فياض" نجحت فى الوقت القصير الذى حكمت فيه فى تحقيق بعض الإنجازات المهمة، وخصوصاً تقليص عدد العاملين الحكوميين واستحداث آليات رقابة أكثر شفافية وصرامة على إنفاق الأموال، إلا أنها مازالت عاجزة عن رصد أية أموال للتنمية، وهى تراكم هذا العام عجزاً مقداره ١,٨ مليار دولار على حساب الإنفاق الجارى الهائل، الذى يذهب أكثر من نصفه على المرتبات.. صحيح أن جزءاً من الزيادة فى هذا البند ينبع من تعيينات جرت فى فترة الحكومة السابقة، التى دفعت مرتبات، بشكل فاسد، لقاء دعم سياسى أو كامتياز لمقربين، وقد دفعت ثمن ذلك خسارة موجعة أمام "حماس" فى انتخابات ٢٠٠٦، لكن جزءاً كبيراً من الزيادة فى عدد العاملين فى السلطة ينبع من استيعاب نحو ٣٥ ألف عامل كانوا يعملون فى الماضى فى إسرائيل أو فى المستعمرات، وأصبحوا عاطلين عن العمل منذ الانتفاضة.

يتفق الجميع على أن الحكومة الفلسطينية عاجزة عن مواصلة دور المعيل الرئيسى للعمال الفلسطينيين. هى فى حاجة إلى تسريع النمو العام والخاص من أجل التخفف من هذا العبء الثقيل، لكنها لا تستطيع العمل بمفردها.

يجزم تقرير البنك الدولى، الذى صدر بمناسبة انعقاد مؤتمر الدول المانحة فى باريس، أنه إذا حصلت السلطة، أيضاً، على كامل التبرعات التى تطمح إليها، فإن من شأن النمو بها أن يكون سلبياً أيضاً طالما لم يتم إزالة القيود التى تفرضها عليها إسرائيل، بحجم ٢٠٪ بالسالب، لأن هذه القيود، بالإضافة إلى قيود تجارية أخرى تفرضها إسرائيل، لا تسمح للقطاع الخاص بأن يزدهر، بل وتخلق مناخاً رافضاً للاستثمارات الأجنبية.

ليست هذه مزاعم عبثية يريد "فياض" إشاعتها، وإنما كلام البنك الدولى، الذى يلقى مسئولية مباشرة أيضاً على السياسة الإسرائيلية.

ليس من حق وزيرة الخارجية أن تتجاهل التحذير المتضمن فى هذا التقرير. وكما تعهدت إسرائيل عدة مرات برفع جزء كبير من الحواجز وتسهيل الانتقال بين أجزاء الضفة بشكل ملحوظ، وإذا كان أمن إسرائيل والاقتصاد الفلسطينى المزدهر لا يناقض بعضهما بعضاً، بحسب كلام "ليفنى"، فإن عليها أن تعمل على الفور من أجل إزالة الحواجز التى تعوق الاقتصاد الفلسطينى.

عندما يقولون في حماس "هدنة": ماذا يقصدون..؟

بقلم: يهوناتان داحوح هاليفي
المصدر: www.omedia.co.il
٢٠٠٧/١٢/٢٣

اهتمت وسائل الإعلام الإسرائيلية، يوم السبت الموافق ١٢/٢٢، بشكل كبير بالإعلان عن حدوث تحول في سياسات حماس في مسألة وقف إطلاق النار مع إسرائيل، مستندة في ذلك إلى تصريحات مسئول كبير في حماس لصحيفة "الشرق الأوسط". وقد أشار صحفيون ومعلقون إلى أن هذه هي المرة الأولى التي تكون فيها حماس مستعدة لوقف إطلاق النار "دون أي شروط".

أولاً، من الحكمة الوقوف بالضبط على ما ورد في صحيفة "الشرق الأوسط". ففي عدد الصحيفة الصادر يوم ٢٢ ديسمبر ورد خبر قصير في الصفحة الأولى فقط حول موضوع الهدنة، على لسان مسئول كبير في حماس رفض الكشف عن اسمه، قال: "تجدد النقاش حول مسألة الهدنة بشكل جدي في أوساط حماس، وبين حماس وحركات المقاومة، ونتمنى أن ننجح في ذلك، لأننا سننطلق هذه المرة من أرضية بسيطة وغير معقدة مفادها: (أوقف ما يتعلق بك وسأقوم بوقف ما يتعلق بي)".

هل حقاً مثل هذا القول العام، والذي يصدر عن مسئول غير مستعد للكشف عن هويته، يشكل إرهاصات نحو تحول استراتيجي في موقف حماس..؟! الجواب "لا ليس بالضرورة".

إن مفتاح فهم موقف حماس يكمن في تحليل معنى الصياغة التي تحدث بها ذلك المسئول الفلسطيني. إن حماس لا تعتبر نفسها ممثلاً لقطاع غزة فقط، وأنها ليست على استعداد للتسليم بتقسيم فلسطين بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وبناءً على ذلك، فإن مطالبة إسرائيل "بوقف ما يتعلق بها" كشرط للهدنة ينسحب على جميع الأنشطة الوقائية في المناطق (الفلسطينية) دون تمييز، بما فيها القدس. وهذا يعني أنه لم يطرأ أدنى تغيير على موقف حماس الأصلي. فمن يعتقد أن حماس مستعدة للهدنة فقط في قطاع غزة، يتحدث في حقيقة الأمر عن أن حماس قد تنازلت عن مبدأ أساسي يتمثل في وحدة الشعب الفلسطيني.

إن مسئولاً آخر في حماس، وهو إسماعيل رضوان، الذي لا يخشى الكشف عن هويته، يوضح بصوته لراديو "الأقصى" بتاريخ ١٢/٢٢ قائلاً: "لن يكون هناك حوار مع المحتل الصهيوني حول الهدنة في ظل استمرار العدوان والمذابح التي تمارس ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وفي الضفة الغربية المحتلة". حتى إنه قال إنه يرى ارتباطاً واضحاً بين الضفة والقطاع ويعتقد أن الهدنة يجب أن تشمل كل المناطق الفلسطينية.

إن ما يتردد من شائعات حول "راية الاستسلام" التي ترفعها حماس أو عن هدنة محدودة كما تطلب إسرائيل في قطاع غزة - فقط هي أمور سابقة لأوانها أكثر من اللازم. وما يتسرب من أنباء حول استعداد حماس لعقد هدنة ينبع بادئ ذي بدء من ضعف حماس التي لم تنجح في تقديم بديل شرعي لحكم أبو مازن، أو في إضعاف التأييد الجماهيري في إسرائيل للقيام بعملية عسكرية ضد حماس، وبالتالي التأثير على الحكومة وغرس إسفين بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، برئاسة أبو مازن، وكسب القليل من الوقت لمواصلة الاستعدادات والتجهيزات العسكرية.

إن قبول سيناريو الهدنة المقدمة من حماس يعني تنازلاً إسرائيلياً عن حق الدفاع عن النفس والأنشطة الإجهاضية ضد الإرهاب، وهو التنازل الذي يتناقض مع المصالح الأمنية بشكل تام. وفي المقابل يجب أن نستعد لعملية "السور الواقي ٢" في قطاع غزة، الأمر الذي سيضطر حماس (على الأقل في هذه اللحظة) للتصرف بطريقة أخرى أكثر حذراً، خاصة في انتهاج سياسة العمليات الانتحارية.

لنتحدث مع عائلة حلس

هاآرتس ٢٠٠٧/١٢/٢٣
بقلم: تسفى برئيل

مرة أخرى شعرت برعشة جديدة فى العمود الفقرى عند سماع إسماعيل هنية وهو يتحدث عن الهدنة. ومرة أخرى هب شخص ما لإحياء مقولة "لنتحدث مع حماس"، كما لو أنه تم اكتشاف العلاج السحرى لصواريخ القسام. ألم نفرح عندما علمنا أن من يطلقون صواريخ القسام هم عناصر الجهاد الإسلامى ولذا قتلناهم..؟ إذا فلماذا حماس فجأة..؟ فقد شاهدنا بعد ذلك فيلماً رائعاً يوضح السهولة التى يُركِّب بها عناصر حماس صواريخ القسام. وماذا أيضاً عن عائلة حلس فى غزة، التى تسيطر على عدة أماكن هناك..؟ وماذا عن المقاولين المستقلين الذين يطلقون صواريخ القسام..؟ مع من من كل هؤلاء يجب على إسرائيل الحوار..؟

لقد تم إخفاء بذرة الشغب عندما قاطعت إسرائيل حكومة حماس ثم حكومة الوحدة الوطنية، التى ضمت حماس وفتح. وبدلا من الاعتراف بالحكومة، أى حكومة فلسطينية، واعتبارها جناحاً ميدانياً للحرب على الإرهاب، تمسكت إسرائيل بالأيديولوجية الرامية إلى "الاعتراف بإسرائيل" كشرط لأى حوار، حتى لو كان هذا الحوار بشأن الصرف الصحي، والمياه، والكهرباء والإرهاب. وقد تم ضم كل شيء فى مجموعة واحدة مستحيلة. وعلى الفور جاءت النتيجة: فقد أصبحوا يتحدثون عن الصرف الصحى والكهرباء مع محمود عباس وسلام فياض، أما عن الإرهاب فيمكن الحوار مع حماس، وعن صواريخ القسام فيمكن الحوار مع الجهاد الإسلامى وحماس، وعن إعادة الجندى المختطف جلعاد شاليط يمكن الحوار مع كتائب عز الدين القسام وبعض التنظيمات الأخرى.

لا تعد حركة حماس شريكاً لإسرائيل فى الحوار بشأن التوصل لاتفاق سلام، وترسيم الحدود أو وضع القدس. ولا ينبغى أن تكون شريكاً فى الحوار عن الهدنة أو وقف الإرهاب. فالحكومة الفلسطينية هى الشريك الوحيد. لكن طالما أن عباس لا يتحدث مع حماس، فهو لا يعتبر أيضاً شريكاً فى الحوار من أجل وقف إطلاق صواريخ القسام. هناك صيغة واحدة قد تهاجم صواريخ القسام: الحوار بين عباس وحماس، وإعادة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية والاعتراف بهذه الحكومة باعتبارها جناح تنفيذي، حتى لو لم تكن فى هذه المرحلة شريكاً فى المفاوضات السياسية.

يطرح عباس شروطاً معروفة مسبقاً وعادلة للعودة للحوار مع حماس: إعادة الوضع فى غزة لما كان عليه قبل يونيو الماضي، وهو الشهر الذى سيطرت فيه حماس على قطاع غزة، وإعادة السيطرة لأجهزة أمن موحدة تابعة لفتح وحماس، وأخيراً اعتذار حماس. ويبدى قائدا حركة حماس، خالد مشعل وإسماعيل هنية، استعداداً لتلبية هذه الشروط، لكنهما يطرحان شروطاً خاصة: الإفراج عن سجناء حماس مقابل سجناء من فتح، تقسيم المناصب والمهام كما تم الاتفاق عليها فى قمة مكة التى انعقدت فى فبراير الماضي، إقامة حكومة وحدة وطنية فلسطينية والاتفاق على الحوار الوطنى بشأن هيكل منظمة التحرير الفلسطينية.

هذا حوار فلسطينى داخلي، إذا نجح سيفرز زعامة فلسطينية موحدة.. صحيح أنها ستكون أقل تعنتاً فيما يتعلق بالمفاوضات السياسية، إلا أنها ستكون مسئولة وذات شرعية فى كل ما يتعلق بإدارة شئون المواطنين الفلسطينيين.

وبناء على ذلك، فإن الحوار الإسرائيلى المنفصل مع حماس، أو الجهاد أو أى تنظيم فلسطينى آخر، سيمنحه القوة السياسية فى مواجهة فتح والسلطة الفلسطينية، وسيجعل السلطة رهينة فى أيدى كل من هو قادر على تجهيز صواريخ القسام.

صحيح أن الهدنة مرغوبة وضرورية، إلا أنه ينبغى التوصل إليها مع السلطة الفلسطينية بوصفها ممثلة عن كل فئات الشعب الفلسطينى وليس المسيطر على غزة، حتى يذكر كل من ينتهك الهدنة من الجانب الفلسطينى أنه يعمل ضد اتفاق فلسطينى واسع النطاق وليس ضد اتفاق إسرائيلى – وهو ما سيمنحه الشرعية. إذا كانت إسرائيل تعتقد أنها قادرة على إرجاء مفاوضات مع حماس بشأن الهدنة، فلماذا لا تبذل المزيد من الجهود لإقناع عباس بالحوار مع حماس والتوصل معها لاتفاق..؟.

◆ ترجمات عبرية ◆



إسرائيل - إيران

فى الطريق نحو صفقة ادعاء

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٧/١٢/٤
بقلم: فيرد لوفيتش

بدأت صباح اليوم (الثلاثاء) محاكمة الرائد احتياط د. دافيد شامير، الذى يعمل كضابط للصحة النفسية فى الجيش الإسرائيلى والمتهم بمحاولة التجسس لصالح إيران، فى المحكمة المركزية بتل أبيب. قال محاميه "أمنون شألتيئيل" أن الطرفين يعتزمون التوصل إلى صفقة ادعاء فى القريب العاجل. وبموافقته، تجدد حبس شامير حتى نهاية إجراءات المحاكمة ضده.

تم اعتقال شامير بواسطة الشاباك بالتعاون مع قسم الجريمة الاقتصادية الأمنية فى الوحدة القطرية للتحقيقات الدولية، وقدمت ضده قبل نحو عشرة أيام عريضة اتهام بمحاولة التجسس بمعلومات لصالح إيران ودول أخرى معادية والاتصال بعميل أجنبى وعرقلة إجراءات قانونية.

وقال المحامى شألتيئيل: "سنعترف بالتهمة خلال عريضة الاتهام، وسنوافق أيضاً على العقوبة أو مدتها، فى حالة ما إذا تمت الموافقة على الصفقة بيننا وبين الادعاء، ويبدو لى أن هذا هو المناسب فى هذه القضية".

ورفض شألتيئيل الحديث عن أية تفاصيل حول القضية ذاتها، ولكنه علق على أنه طالما أن المتهم طبيب نفسي، فمن البديهى أنه سيُطلب رأى الطب النفسى من أجل الوقوف على الدوافع التى تجعل شخصاً فى مثل منزلة د. شامير يقوم بهذه الأعمال التى اعترف بها خلال التحقيق.

يقول الادعاء أن شامير، فى إطار خدمته بالاحتياط، اطلع على معلومات نوعية، منها، على سبيل المثال، معلومات حول خطة الطوارئ للسلاح الطبي، وأسلوب وطريقة انتشار الوحدات الطبية ومراكز السيطرة، وأسلوب منح خدمات الطب النفسى لقيادة الجبهة الداخلية فى وقت الحرب، وخطة إخلاء المدنيين أثناء التعرض لهجوم بالصواريخ، وتقديرات استخباراتية وميدانية مختلفة.

جاء فى عريضة الدعوى أن شامير "اتصل عبر البريد الإلكترونى بوزارة الخارجية الإيرانية، وقدم نفسه على أنه مواطن وضابط إسرائيلى على إطلاع جيد بما يحدث فى إسرائيل، وذكر أنه يتمتع بعلاقات هائلة مع شخصيات وشركات إسرائيلية".

وفى السياق ذاته، جاء فى عريضة الاتهام أن شامير قام خلال شهر أغسطس الماضى بإرسال فاكس من منزله إلى مقر القنصلية الإيرانية فى لندن، وإلى القنصل الإيرانى فى تركيا، وعندما لم يتم الرد عليه، كرر ذلك مرة أخرى قبل نحو شهر.

من الصادق هنا..؟

هاآرتس ٢٠٠٧/١٢/٥
بقلم: عاموس هرئيل

يعد نشر تقرير المخابرات الأمريكية، الذى يستهين بالبرنامج النووى الإيراني، أحد أنواع التطور الذى يميل رجال المخابرات إلى تسميته "حدث مثير". وكان الأمل لدى إسرائيل قد انبعث خلال العام الماضى بأن الولايات المتحدة ستعمل من أجلها فى هدوء وسرية، عن طريق الرئيس الأمريكى جورج بوش ومستشاريه، ويشعر بوش بأن واجبه الأخلاقى الأسمى هو رفع الخطر النووى عن إسرائيل، قبل أن يخلى مكانه لرئيس أمريكى جديد.

كانت جلسات مشحونة قد عقدت بالأمس خلال معظم ساعات النهار فى مقر قيادة الجهاز الأمنى وأجهزة المخابرات الإسرائيلية. وظهرت مشكلتان أثناء هذا اللقاء الذى جمع جهات سياسية واستخباراتية وإعلامية تتمثلان في: هل تستطيع إسرائيل تقديم أى معلومة تثبت للأمريكيين أن تقديرهم الجديد خاطئ..؟ وما هى السياسة الجديدة التى ستحتاج القدس إلى بلورتها فى القضية الإيرانية بحيث تجعل الولايات المتحدة تقف إلى جانبها..؟.

كانت إسرائيل على دراية بأمر التقرير الأمريكى منذ شهر. وقد سلمت أول معلومات بشأنه إلى وزير الدفاع إيهود باراك والوزير شاؤول موفاز (المسئول عن الحوار الاستراتيجى مع الولايات المتحدة). وتمت مناقشة تلك المسألة على هامش مؤتمر أنابوليس، بين باراك ونظيره روبرت جيتس، وكذلك بين بوش ورئيس الوزراء إيهود أولمرت. وقد تفاجأت إسرائيل من الانحراف الشديد عن الخط السابق الذى كانت تسير عليه المخابرات الأمريكية بنشر التقرير علانية.

ومن البيان الذى ألقاه بالأمس، كان يمكن ملاحظة أن باراك – مثل أولمرت – يسعى إلى عدم إحداث أى خلاف واضح مع الإدارة الأمريكية. ولكن ينتظر أن يثير هذا التقرير حالة من التوتر على صعيدين: إعاقة التعاون الكبير بين أجهزة مخابرات كلا البلدين، لأننا لسنا بصدد جدال حول جدول زمنى فحسب، بل أيضاً خلاف أساسى حول النوايا الإيرانية. كما أنه سيشكل مشكلة إسرائيلية إزاء الإحساس بأن الولايات المتحدة تتركها وحدها فى المواجهة. وبشكل غير مباشر، سيؤثر التقرير سلباً على المسيرة السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين.

وإذا لم تكن إسرائيل تتمتع بدعم أمريكى كامل فى مواجهة المسألة النووية الإيرانية، فإن ذلك سينعكس على مدى التزامها إزاء التنازلات وتقدم المحادثات مع السلطة الفلسطينية. وقد بذلت إيران جهوداً مضنية لإخفاء الجزء العسكرى فى برنامجها النووى عام٢٠٠٣ . ولم يوافق الإيرانيون لمفتشى وكالة الطاقة الذرية على زيارة موقع أقيمت فيه منشأة نووية سوى مرة واحدة، بعد مفاوضات استغرقت بضعة أشهر. وعندما وصل المفتشون إلى هناك، اكتشفوا أن المنشأة أزيلت من على وجه الأرض. وقد أشارت التحليلات الإسرائيلية إلى أن الأهداف العسكرية ربما تجرى سراً، فى حين يقول الأمريكيون الآن أنه تم تجميد هذا النشاط.

إن العبارات الملتوية والغامضة فى التقرير الأمريكى تطرح شكوكاً بأن هناك من لعب اللعبة القديمة الخاصة بالتغطية على الأخطاء الاستخباراتية. ومن ناحية أخرى، يجب الإشارة إلى أن إسرائيل لديها أسباب وجيهة أكثر من الولايات المتحدة تدفعها إلى ترسيخ الشعور لديها بالتهديد من البرنامج النووي.

إذن من الصادق..؟ لا يجب استبعاد إمكانية أن يكونوا الأمريكيين تحديداً. فقد وردت بالأمس تحليلات تقول إن أجهزة المخابرات أرادت إنقاذ بوش من التورط فى هجوم على إيران لا يحظى بتأييد. وهناك تحليل آخر متعلق بالإخفاقات الشديدة التى لحقت بالمخابرات الأمريكية بعدما ضخمت من النوايا العراقية قبل الحرب.

ومن الناحية العملية، يتضح أنه سيكون من الصعب على إسرائيل الآن إقناع المجتمع الدولى بصحة الخيار العسكرى ضد طهران. وقد قال أمس جيورا آيلاند، رئيس مجلس الأمن القومى سابقاً، إن تقرير المخابرات الأمريكية ليس خطيراً إلى هذا الحد، فمازال الطريق الرئيسى المتبقى مفتوحاً إزاء تشديد العقوبات. وعلى افتراض أن الولايات المتحدة ستواجه صعوبة فى حشد تأييد روسيا والصين، يمكن أن تتركز الجهود فى ضم دول أوروبية أخرى لمقاطعة إيران.

ولكن المبدأ الآن، هو أن عام ٢٠٠٨ لن يكون عام حسم للقضية الإيرانية. فقد ازدادت فرص قيام بوش بترك المشكلة لمن سيخلفه فى الحكم – وهذه الثمرة لم تعد ناضجة مثلما كانت فى الماضى، وهذا هو الواقع الذى يتطلب إعادة تقدير الموقف الإسرائيلى على كافة المستويات.

لا مفر من أن تكون إسرائيل مصدر إزعاج للعالم

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٧/١٢/٦

طالما أن إيران تهدد علانيةً، وبشكل سافر، بتصفية إسرائيل، فليس مهما ما الذى تعتقده الاستخبارات الأمريكية حول قدرتها النووية. لا يتعلق الأمر بتوهم أو بشعور مَرَضى بالاضطهاد، وإنما بإصغاء إلى تهديدات ملموسة ودائمة تصدر عن طهران. صحيح أن هذه التهديدات أصبحت نغمة خلفية صاخبة اعتادها العالم، لكن دور إسرائيل هو تركيز الإصغاء.. لم يقل الرئيس الإيرانى قط إنه سيقبل الدولة الصهيونية إذا وقعت على اتفاق سلام مع الفلسطينيين، لذا ليس ثمة ضرورة للبحث عن العلاقة بين الاحتلال وبين التهديد بتصفية إسرائيل على ضوء الشموع (يقصد أن المسألة واضحة وضوح الشمس).

من الممكن النظر إلى تجديف "محمود أحمدى نجاد" على أنه ليس أكثر من ديماجوجية، لكن من الخطر البالغ الاستخفاف بنية معلنة. لذا، فإن السؤال حول ما إذا كانت إيران ستصل إلى قدرة نووية لتدمير إسرائيل بعد سنتين، أو بعد سبع سنوات، هو سؤال غير مهم فى حقيقة الأمر.

من شأن إسرائيل أن تبدو من الآن على أنها مصدر إزعاج للعالم فى هذا الصدد، بعد أن أطلقت الاستخبارات الأمريكية صفارة أمان، ولكن ثمة سبباً لإسرائيل تحديداً لئلا تطمئن. وفى حين تتسلى باقى الدول بدراسة التوازنات بين المصالح الاقتصادية فى مواجهة إيران، وتفاضل بين ما إذا كانت العقوبات تخدم جدول أعمالها أم لا، فإنه لا ينبغى ولا يمكن أن تكون لإسرائيل اعتبارات أخرى، طالما أن النظام الإيرانى الحالى باق كما هو.

لم يتغير شيء جوهرى مع نشر تقرير الاستخبارات الأمريكية، باستثناء حقيقة أن وضع إسرائيل فى مواجهة التهديد الإيرانى قد ضعف. لا تدل قراءة التقرير على تغيير على الأرض، على الأقل تغيير يستند إلى حقائق جديدة، وإنما يستند إلى غموض الصياغة وتليين التقدير، حتى إنه من الصعب أن نفهم حتى ما إذا كان التهديد قد تضاءل، أم أنه أرجئ فقط مؤقتاً، وما إذا كان الإرجاء التقديرى يتطلب تغييراً فى السياسات أم لا.

أيضاً ينص التقرير الحالي، كسابقه، وبشكل صريح، على أن إيران قد عملت حتى عام ٢٠٠٣ على تطوير سلاح نووي. أما فيما يتعلق بما حدث منذ ذلك الوقت، فإن الصورة تبدو غائمة. هناك اختلافات فى الرأى بين جهاز استخبارى وآخر حول الافتراض بأن تطوير السلاح النووى قد توقف بالفعل، رغم أن التقرير ورد به أنه لا يمكن معرفة ما إذا كانت إيران تنوى استئناف تطوير السلاح النووى أم لا. كما لا يرفض واضعو التقرير أيضاً الاحتمال القائل بأن إيران قد اشترت، أو ستشترى فى المستقبل، سلاحاً نووياً من مصدر خارجي. لا توجد معلومات تمكننا من الحكم على نواياها، لكن هناك معلومات متراكمة على أنه كان هناك نشاط لتخصيب اليورانيوم فى مواقع سرية مختلفة بغرض تطوير سلاح نووى، وبأن لإيران قدرة إنتاج وقدرة تقنية وعلمية أيضاً لإنتاج سلاح نووى فى أى وقت.

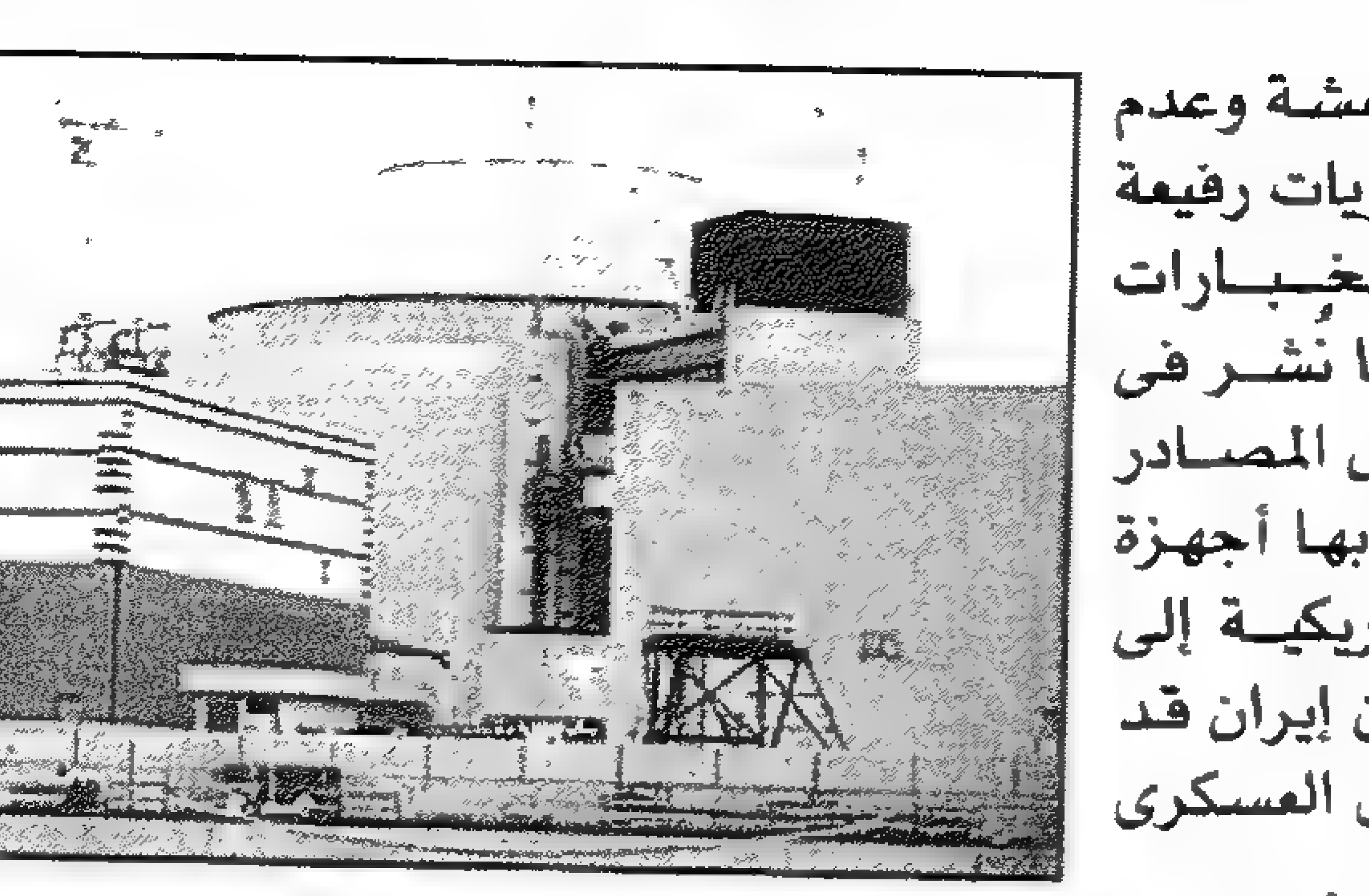
تقرير الاستخبارات الأمريكية هو تقرير لا يزيد ولا ينقص من التخوف، ولا يكفى لتأسيس تغيير فى السياسات أو اطمئنان. ينص التقرير فى واقع الأمر، على أنه إذا أرادت إيران إنتاج قنبلة، فإنها قادرة على فعل ذلك، وإذا لم ترد فإنها لن تنتج.

ربما يوجد مغزى كابح لهذا التقدير فى السياسة الداخلية الأمريكية، لكنه ينبغى أن يحدث فى السياسة الداخلية الإسرائيلية رد فعل معاكس، نظراً بوجه خاص لأن كل تراخ فى الموقف الأمريكي، الذى سيؤثر بالتأكيد على الموقف الأوروبى أيضاً، يُعرِّض إسرائيل للخطر.

تزايد حدة الخلاف بين الولايات المتحدة وإسرائيل بسبب إيران

المصدر: www.debka.co.il
٢٠٠٧/١٢/٦
بقلم: هيئة تحرير الموقع

هناك حالة من الدهشة وعدم الثقة تسيطر على مستويات رفيعة داخل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية بسبب ما نشر فى الولايات المتحدة حول المصادر والطريقة التى توصلت بها أجهزة الاستخبارات الأمريكية إلى النتيجة التى مفادها أن إيران قد أوقفت برنامجها النووى العسكرى منذ منتصف عام ٢٠٠٣ .



وفى هذا الخصوص، تحدثت شخصية استخباراتية رفيعة المستوى فى إسرائيل قائلة: "هناك أزمة ثقة موجودة حالياً بين أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية والأمريكية لم يشهد الماضى نظيراً لها. إن هناك معلومات استخباراتية كثيرة تناقلها الجانبان الإسرائيلى والأمريكى تؤكد وجود نشاط عسكرى إيرانى خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٧ يتركز على إجراء تجارب حول تصميم نماذج لقنابل ورؤوس أسهم نووية وجعلها تتلاءم مع صواريخ باليستية. كما أن هناك صوراً للأقمار الصناعية، سواء الإسرائيلية أو الأمريكية، تبين ذلك وتؤكده. وفى سياق تعرضهم لأداء وموقف الحكومة الإسرائيلية، تحدث مسئولون آخرون عن أنه لم يطرأ تغير فى سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران فيما يتعلق بمسألة البرنامج النووي، وأن الولايات المتحدة ستواصل مساعيها والعمل على زيادة العقوبات بشكل تدريجي".

وقد ذكر المسئول الاستخباراتى الإسرائيلي، الذى تحدث حصرياً لموقع Debka حول هذا الموضوع، مثالين لمصنعين تابعين للحرس الثورى الإيرانى يقومان فى الوقت الحالى بإنتاج صواريخ ومحركات صاروخية، ويجرى العمل فى أقسام مغلقة بهذين المصنعين لتطوير أجزاء من السلاح النووي: يقع المصنع الأول فى منطقة سيمان شرق طهران، بينما يقع المصنع الثانى فى منطقة فارس شرق بوشهر بالقرب من شواطئ الخليج الفارسى (العربي). ويقول المسئول الاستخباراتى الإسرائيلى رفيع المستوي: "النتيجة التى نخرج بها من ذلك أن من يرغب فى إغلاق عينيه والقول إن كل هذه الأعمال لا وجود لها، فإنه يفعل ذلك انطلاقاً من أسباب سياسية وليست استخباراتية".

وقد أفادت مصادر موقع Debka أن الدوائر الاستخباراتية الإسرائيلية أصيبت بالصدمة مما نشرته وسائل الإعلام الأمريكية، كما لو كانت المعلومات الاستخباراتية الإسرائيلية التى تقول إن البرنامج النووى الإيرانى العسكرى قائم ونشط - والتى فحصتها الاستخبارات الأمريكية - غير جديرة بالتعرض لها وأخذها على محمل الجد. بعبارة أخرى، كأن الأمريكان يريدون توصيل رسالة لإسرائيل مفادها أنه لا يجب أن تتكبد عناء تقديم معلومات أخرى، لأنها ستلقى المصير ذاته من عدم الاهتمام.

وتشير المصادر العسكرية لموقع Debka أن هذا التوجه الأمريكى يضع رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت ووزير الدفاع إيهود باراك ورئيس الأركان جابى أشكنازى أمام حتمية اتخاذ قرار بأقصى سرعة ممكنة فيما يتعلق بالسياسة العسكرية التى يتوجب على إسرائيل انتهاجها إزاء البرنامج النووى الإيراني..؟ فهل ستفعل إسرائيل مثلما فعلت الولايات المتحدة (على الأقل فى هذه الأثناء) باستبعاد الخيار العسكرى ضد إيران أم أن إسرائيل ستواصل خططها الاستراتيجية على الرغم من انسحاب حليفتها الرئيسية..؟.

ويرى غالبية أصحاب الرأى فى إسرائيل أن هذه الخطوة الأمريكية، والحملة الدعائية المرافقة لها، تدلل أيضاً على أن الخيار العسكرى الإسرائيلى لم يعد له وجود كبير.. ولو أن الولايات المتحدة وروسيا والصين والوكالة الدولية للطاقة الذرية استخدموا الزعم القائل بأن إيران ليس لديها برنامج نووى عسكري، فإن أى هجوم أو عملية إسرائيلية، ولو فى شكل محدود للغاية، ستجعل من إسرائيل هدفاً للتنديد الدولي، إلا إذا نجحت إسرائيل بفضل هذا الهجوم ونتائجه فى البرهنة على أن ما أوردته المخابرات الأمريكية لا أساس له من الصحة.

إن ثمة شكاً كبيراً فيما إذا كان رئيس الوزراء إيهود أولمرت ووزير الدفاع إيهود باراك يتصرفان على غرار زعماء مثل دافيد بن جوريون ومناحم بيجن، اللذين كانا على استعداد للدخول فى مواجهات شخصية على هذا المستوى مع الولايات المتحدة، عندما يتعلق الأمر بموضوعات أساسية تمس أمن إسرائيل ووجودها.

إسرائيل ستنتصر فى حرب نووية

بقلم: هدار فرير
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٧/١٢/٢٦

أفادت صحيفة "هيرالد تربيون" فى عددها الصادر اليوم أن مركز الأبحاث الاستراتيجية والدراسات الدولية وضع تقريرا يرسم سيناريو حرب نووية بين إيران وإسرائيل تستمر لمدة ٢١ يوما.

وضع التقرير خبير الاستخبارات الأمريكية أنتونى كوردسمان، الخبير الاستراتيجى السابق فى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون). ويقول كوردسمان فى التقرير إنه يؤمن بأن إسرائيل تستطيع الخروج منتصرة من حرب نووية، فى حين أن إيران غير مؤهلة لذلك. ويحمل التقرير عنوان "إيران وإسرائيل وحرب نووية" وقد نشر فى التاسع عشر من نوفمبر ٢٠٠٧ على خلفية التهديدات الإيرانية بتدمير دولة إسرائيل، التي، بحسب أقوال الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد، ليس لها حق فى الوجود.

ويقول كوردسمان فى التقرير إن القدرات النووية لإسرائيل أقوى بكثير، بشكل قد يكلف إيران ثمنا باهظا



فى حال اندلاع مواجهة نووية بين الدولتين. ويشير كوردسمان إلى أن إسرائيل أنتجت بالفعل أسلحة نووية، خلافا لإيران التى لا تستطيع تصنيع سلاح من هذا النوع بنفس القوة التى تمتلكها إسرائيل (ميجا طن).

ويبدى التقرير ثقة فى منظومة الدفاع الإسرائيلية، ويجزم بأنها قادرة على اعتراض معظم الصواريخ النووية الإيرانية. ويتنبأ التقرير بحرب بين السنوات ٢٠١٠ و٢٠٢٠، حيث من المتوقع أن تشترى إيران حتى هذا الحين ترسانة نووية قد تصل إلى ٣٠ رأسا نوويا، ويتوقع التقرير أن تمتلك إسرائيل حينها ما يزيد على ٢٠٠ رأس نووى.

ويتوقع كوردسمان أن تنضم سوريا إلى هذه الحرب، حتى وإن كانت لا تمتلك أسلحة نووية، ويتوقع التقرير أن تستخدم سوريا أسلحة كيميائية وأسلحة غير تقليدية أخرى قد تودى بحياة نحو ٨٠٠ ألف إسرائيلي، قبل أن تقوم إسرائيل بعملية انتقامية أقوى بكثير قد تودى بحياة ملايين السوريين.



علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية

رواية فرنسية

هاآرتس ٢٠٠٧/١٢/٦
بقلم: دانيئيل بن سيمون

فى الثالث عشر من فبراير ٢٠٠٨ سيُسجل فصل جديد فى رواية يهود فرنسا التاريخية مع بلدهم. ففى مساء ذلك اليوم، سيدخل رئيس الجمهورية "نيكولا ساركوزي" إلى القاعة الفاخرة، حيث تقام مأدبة العشاء السنوية التى تقيمها منظمة "كريف" (❖).. كان كشتيو كلاين، رئيس كريف سابقاً، قد افتتح هذا الحدث للمرة الأولى فى ١٣ فبراير ١٩٨٦، وكان يأمل فى إقامة لقاء متواضع، يقرب بين قلوب زعماء الجالية اليهودية والزعماء السياسيين فى فرنسا.

والواقع أن دولة ذات هوية علمانية مثل فرنسا، يُعد أى ذكر فيها للأصل، أو الاعتقاد الدينى أو الجنس، بمثابة محاولة لزعزعة الركائز الجمهورية للدولة. لذا، جاءت استجابة بعض السياسيين لحضور المأدبة السنوية مع رؤساء الطائفة اليهودية فى هذا السياق، من أجل طمأنة أعضاء الجالية عقب بعض الأحداث ذات الطابع المعادى للسامية.

وقد شهدت السنوات الأخيرة حرص بعض رؤساء الحكومات على حضور مأدبة العشاء السنوية هذه، إلا أن أحداً لم يكن يتوقع أن الرئيس (يقصد الرئيس الفرنسي) سيشارك فى هذا الحدث الحاشد. لقد أكد ساركوزى قدومه، مما كان له وقع عظيم فى نفوس زعماء الجالية اليهودية، حيث قال حاييم موزيكانت، مدير عام منظمة "كريف" فى باريس بحماسة: "إنه محك قوى بالنسبة ليهود فرنسا، لم نعرف له مثيل من قبل". وأضاف: "لا يوجد حدث آخر فى فرنسا يضم مثل هذا الحشد الهائل من الزعماء".

فبادرة ساركوزى الطيبة إن أشارت لشيء فإنما تشير إلى تغير كبير قد طرأ على حياة يهود فرنسا منذ انتخابه رئيساً. فبعد سنوات سادها الخوف والشك، يلوح الهدوء فى الأفق. ففى العام الأخير، انخفض عدد الحوادث ضد أهداف يهودية بنسبة ٣٠٪، ليصل إلى أقل من ٢٠٠ حادث، وهو بذلك يضاهى عدد الحوادث التى سُجِّلت فى شهر واحد فقط عام ٢٠٠١ .

كما انخفض عدد الحوادث المرتبطة أو الناتجة عن سياسة إسرائيل بشكل واضح، حيث انعكس الهدوء النسبى بين إسرائيل والفلسطينيين على علاقات اليهود والمسلمين ليفرز نوعاً من الحراك الإيجابى بين هذه الجاليات، حيث توقفت القنوات التليفزيونية العربية عن بث الصور والمشاهد المروعة. وحسبما ذكر موزيكانت، لم تعد هناك اعتداءات على معابد أو مؤسسات يهودية.

يبدو أن عام ٢٠٠٧ هو أهدأ عام عرفه يهود فرنسا منذ زمن بعيد، وذلك لأن "ما قام به ساركوزي" كان له وقع السحر فى نفوس اليهود. فهم لا يذكرون أى رئيس فرنسى تحدث إليهم بمثل هذه المودة وأقر صراحة بتأييده لإسرائيل. هذا، ومن المقرر أن يزور ساركوزى إسرائيل مايو المقبل، ومن المرجح أن يبدى وداً ويردد على مسامع الإسرائيليين كلاماً سيلقى استحساناً لديهم. فالرئيس ليس فى حاجة إلى تقارير مستشاريه لكى يعلم أن ثمانية من كل عشرة يهود فى فرنسا قد صوَّتوا لصالحه فى الانتخابات الرئاسية، وأن تسعة من كل عشرة إسرائيليين ممن لديهم حق الانتخاب فى فرنسا قد صوَّتوا لصالحه أيضاً.

ولكن من ناحية أخرى، قد يتسبب الهدوء فى حياة يهود فرنسا، على النحو الذى سبق أن ذكرناه، فى هدم الآمال التى تعلق بها القائمون على الهجرة فى الوكالة اليهودية. فقبل انتخاب ساركوزى كان اهتمام الجموع

اليهودية بمسألة الهجرة إلى إسرائيل متزايد، بل إن الكثيرين منهم كانوا يعتزمون فتح ملفات الهجرة فى حالة ما إذا انتخبت سيجولين رويال الاشتراكية رئيسة لفرنسا. ولكن جاء انتخاب ساركوزى ليغير المشهد، فأرجأ الكثيرون ممن كانوا ينوون الهجرة خططهم حتى الآن على الأقل.

إن مستقبل يهود فرنسا مرهون إلى حد كبير بالغضب المكبوت فى نفوس المهاجرين المسلمين. صحيح أن ساركوزى قد عيَّن عضوتين مسلمتين فى الحكومة الجديدة، إلا أنه لم ينتشل بعد أعضاء هذه الجالية (يقصد المهاجرين المسلمين فى فرنسا) من الضنك الذى يعيشون فيه. فإذا ما ثاروا فى المستقبل، فسوف تدفع فرنسا الثمن، وسيدخل اليهود مرة أخرى فى نفس الدوامة التى خرجوا منها لتوهم.

(◆) منظمة كريف: مجلس المنظمات اليهودية فى فرنسا، وهى المنظمة الأم التى تجمع المنظمات اليهودية فى فرنسا.

بوش يوقع على اتفاق الطاقة الذى يتضمن التعاون مع إسرائيل

بقلم: يتسحاق بن حورين
المصدر: www.ynet.co.il
٢٠٠٧/١٢/١٩

وقع اليوم الأربعاء (٢٠٠٧/١٢/١٩) الرئيس الأمريكى جورج بوش على قانون الطاقة الجديد الذى يشتمل على تشريع ينص على التعاون بين الولايات المتحدة وإسرائيل فى مجال الطاقة. ويضع القانون بنية تحتية اقتصادية لمجال الأبحاث وتطوير المشروعات المشتركة بين الدولتين فى مجال الطاقة البديلة. وتعتقد مصادر إسرائيلية أن هناك احتمالات لرصد ما يزيد على مائة مليون دولار خلال السنوات القادمة للأبحاث والتطوير فى هذا المجال.

ومن المقرر أن يؤدى قانون الطاقة الجديد إلى المزيد من التعاون بين الدولتين، بعد أن كان التعاون بينهما يقتصر حتى الآن على المجال الأمنى فقط. كما يهدف هذا التعاون إلى إحداث طفرة فى مجالات العلوم والتكنولوجيا والتجارة.

وقال سالى مريدور، سفير إسرائيل فى الولايات المتحدة، لموقع صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإلكتروني، بعد التصديق على القانون: "إن مجال الطاقة البديلة هو هدف أساسى لزيادة التعاون بين إسرائيل والولايات المتحدة فى الفترة القادمة. كما يحتل هذا الموضوع أهمية خاصة فى جدول الأعمال الأمريكى لاعتبارات تتعلق بالأمن القومى الأمريكى، ومكافحة ظاهرة الاحتباس الحرارى العالمي".

وقد أشار السفير مريدور إلى أن التعاون فى هذا المجال يمكنه أن يساهم بشكل كبير فى تحسين صورة إسرائيل فى الولايات المتحدة. ويرى الأمريكيون أن إسرائيل تقف فى مقدمة جبهة الأبحاث والتطوير فى مجال الطاقة البديلة. وقد أعرب المسئولون فى الإدارة الأمريكية عن أملهم فى أن يسفر التعاون مع إسرائيل عن زيادة النجاعة فى استخدام الوقود وتقليل الاعتماد على النفط العربي.

◆ ينبغى تحرير العالم من الاعتماد على النفط:

تنتج دول الخليج اليوم ٣٠٪ من استهلاك النفط العالمي. وبحلول عام ٢٠٣٠ سيزيد الاعتماد على النفط بشكل كبير جداً. لذا، يهدف قانون الطاقة الجديد إلى تحرير الولايات المتحدة والعالم من تزايد الاعتماد على النفط عن طريق تطوير بدائل.

ويصف التشريع الجديد إسرائيل بأنها حليفة فى مجالات البحث والتطوير، ويضع علماءها على رأس العلماء العالميين فى مجال أبحاث وتطوير الطاقة البديلة. وينص التشريع على أن "تطوير مصادر طاقة بديلة يعد مصلحة أمنية قومية عليا للولايات المتحدة".

ويشيد التشريع بمجالات التعاون الناجح بين الولايات المتحدة وإسرائيل، مشيراً بذلك إلى صندوق براد والمؤسسة الأمريكية الإسرائيلية المشتركة للعلوم (BSF) كما أشار التشريع إلى التعاون بين الدولتين فى مجالات الطاقة خلال العقد الأخير منذ التوقيع على الاتفاقية الخاصة بهذا المجال عام ١٩٩٦.

ويعطى القانون الذى وقع عليه بوش تعليمات لوزارة الطاقة الأمريكية بإقامة صندوق ضخم للأبحاث والتطوير والصناعة فى مجالات الطاقة البديلة واستغلال الموارد الهندسية والطاقة الحيوية (BIO-MASS)، وطاقة أمواج البحر والتطورات التقنية فى مجال البطاريات.

إسرائيل والعلاقة مع كوريا الشمالية

بقلم: ليران أوفيك
المصدر: www.omedia.co.il
٢٠٠٧/١٢/٢١

◆ **خطاب أمريكي:**

ذكرت وكالة الأنباء الرئيسية فى كوريا الجنوبية، منذ نحو أسبوعين، أن الرئيس الأمريكى بعث برسالة شخصية إلى رئيس كوريا الشمالية كيم يونج إيل. وقد وصلت الرسالة التى قام بتسليمها كريستوفر هيل، مساعد وزيرة الخارجية، إلى "باك يو شون" وزير خارجية كوريا الشمالية. وقد أعلن جوردون جوندرو، المتحدث باسم مجلس الأمن القومي، أن الخطاب دار حول الجهود التى يجب على كوريا الشمالية بذلها لتفكيك منشآتها النووية. كما دعا جوندرو الدولة إلى التوقف عن تجارب الصواريخ الباليستية على أراضيها، نظراً لأن تلك التجارب لا تساعد فى التأكيد على مصداقيتها أمام المجتمع الدولي.

من الممكن أن تكون الرسالة قد بعثت فى ضوء تجربة الصواريخ التى جرت على السواحل الغربية لكوريا الشمالية، وفى ضوء امتناع بيونج يانج عن تطبيق التفاهمات التى توصلت إليها فى إطار "المحادثات السداسية" فى ١٣ فبراير الماضي. والمعروف أنه طبقاً لهذا الاتفاق تعهدت كوريا الشمالية بالتراجع عن البرنامج النووى مقابل حصولها على مساعدات طاقة من الدول الخمس الصديقة الأخرى فى إطار المباحثات سابقة الذكر (الولايات المتحدة وروسيا والصين وكوريا الجنوبية واليابان).

◆ **العلاقات الكورية الإسرائيلية:**

لم تكن المحاولة الأمريكية سابقة الذكر لتقريب كوريا الشمالية للغرب هى أولى المحاولات، فقد سبق أن حاولت عناصر رسمية فى إسرائيل فى مطلع التسعينيات الوصول إلى اتفاق مع الديكتاتورية الستالينية الأخيرة فى شبه الجزيرة الكورية. وفى أواخر الثمانينيات، وفيما يتوازى مع عرض أدلة رسمية تفيد بوجود برنامج نووى غير معلن فى كوريا الشمالية، كانت هناك مخاوف فى القدس من علاقات "هات وخذ" التجارية، التى شملت بيع خبرة وتكنولوجيا باليستية من بيونج يانج لمصر وسوريا وليبيا والعراق. وفى تلك الفترة، تفهمت إسرائيل أن هذه العلاقة قائمة على رغبة بيونج يانج فى إثراء خزانتها الفقيرة أياً كان الثمن.

خلال تلك الفترة، حاولت كوريا الشمالية استئناف مشروع استخراج الذهب فى منطقة أونسان (Unsan) شمال غربى الدولة. وقد سمع ذلك اللواء (احتياط) إيتان بن تسور، مدير عام وزارة الخارجية فى حينه، على لسان تاجر يهودى أوكرانى الأصل، والذى قال إن بيونج يانج تريد إقامة علاقات مع القدس. فرأى مدير عام الوزارة أن هذه فرصة مناسبة، حيث إنه استثمار مبدئى تقدر قيمته بعشرات الملايين من الدولارات، وهى قيمة تستطيع إسرائيل من خلالها عرقلة اعتزام كوريا الشمالية بيع تكنولوجيا عسكرية لدول عربية، مع التأكيد آنذاك على سوريا والعراق. كما زادت النظرة الإيجابية من جانب بيونج يانج للاستثمارات الإسرائيلية فى ظل عدم وجود مصادر تمويل أخرى، خاصة أن رئيس الوزراء فى حينه "يتسحاق رابين" كان يولى أهمية كبيرة لهذه العلاقة.

وقد التقى بن تسور، يرافقه ٤ رجال أعمال متخصصين فى استخراج الذهب، وكيم جاى جوان، مفوض بيونج يانج فى إطار "المباحثات السداسية" حالياً، لإتمام خطوات هذا الاستثمار. وفى حديث أدلى به للصحيفة اليابانية "يوميورى ديلي" (Yomiuri Daily) نشر فى عددها الصادر بتاريخ ٦ ديسمبر الجاري، أشار بن تسور إلى أن إسرائيل عرضت على مفوض الدولة استثمار مبدئى قيمته ٣٠ مليون دولار فى صناعة استخراج المعادن، بل ووافقت على منح مساعدات اقتصادية لكوريا الشمالية قيمتها مليار دولار.

وبينما طرح بن تسور على مضيفيه المطلب الخاص بامتناع كوريا الشمالية عن بيع أسلحة لدول عربية، فقد رد الممثلين الرسميين لبيونج يانج فى هذا السياق بنفى شديد لوجود صفقات من هذا النوع.

من ناحية أخرى، بدأ حوار موازى مع عناصر فى الموساد. وقد جرت المباحثات مع الموساد بالتوازى مع الزيارة الرسمية التى قام بها بن تسور، عندما عرض ممثلو الموساد على مضيفيهم استثمارات بحجم مماثل فى صناعة التنقيب ومساعدات اقتصادية بحجم مماثل. وهذا مرة أخرى فى مقابل وقف التجارة العسكرية مع جيوش عربية. وكان رد فعل الكوريين الشماليين مطابقاً لرد فعلهم الذى أبدوه أمام بن تسور (النفى القاطع).

ورغم أن اللقاءات بين الممثلين الإسرائيليين والكوريين الشماليين قد استمرت على فترات متقطعة حتى عام ١٩٩٣، قرر شبتاى شافيط، رئيس الموساد فى حينه، وقف قناة المحادثات بين القدس وبيونج يانج. وفى أغسطس من العام نفسه، أمر رابين بوقف المحادثات لسببين: أولاً، لأنه كان يعتقد أن استمرار المحادثات

سيلعب فى صالح كوريا الشمالية. وثانياً، لأن إدارة كلينتون فى هذه الفترة بدأت فى إحواز تقدم فى مفاوضات ثنائية مع بيونج يانج عن طريق الرئيس السابق جيمى كارتر.

ويضيف محلل موقع أوميديا أن السبب فى الموقف البراجماتى الإسرائيلى فى تلك الفترة كان النظرية التى مفادها أن المنفعة من تقديم دعم اقتصادى لكوريا الشمالية أفضل من الخسارة المحتملة - على الصعيدين الاقتصادى والدولى - المترتبة على إقامة علاقات مع دولة أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التفكير البراجماتي، الذى يتماشى مع قاعدة "خذ وهات" التجارية التى اشتركت فيها أيضاً الصين، جعلت بكين أولى من القدس فى وضع أساس للعلاقة مع بيونج يانج.

وربما من المنطقى أن تكون تلك النظرية التجارية هى التى أدت فى نهاية الأمر إلى وضع نهاية لقناة المحادثات المذكورة، خاصة أن الدعم الإسرائيلى السخى الذى تم عرضه لم يكن قادراً على المساعدة فى حل المشاكل الاقتصادية لكوريا الشمالية بشكل كبير. ومن المحتمل أنه إذا كانت القدس وبيونج يانج قد نجحتا فى الخروج باتفاق من خلال هذه القناة، لم يكن من المستبعد أن تواصل كوريا الشمالية بيع الأسلحة والتكنولوجيا، فى ضوء حقيقة أن قيام بيونج يانج فى الماضى (وحتى الآن) ببيع الأسلحة والمعدات القتالية لازال مجالاً تجارياً ناجحاً. ولذلك، يمكن إدراك نفى بيونج يانج لبيع تكنولوجيا عسكرية لدول عربية (يقصد أنه نفى ظاهرى وليس فعلياً).

أضف إلى ذلك أن رغبة كوريا الشمالية فى مواصلة تطوير قدرتها النووية، ترجع إلى نظرية سياسية تسمى "جوشي" (Juche) وهى نظرية الاكتفاء الذاتي، والتى بموجبها تكون هى صاحبة القرار فى استمرار وجود كوريا الشمالية، ولا يجب عليها أن تبحث عن مساعدات من دول أخرى. وتلك النظرية السياسية، التى طورها كيم إيل سونج، أول رئيس لكوريا الشمالية (ووالد الحاكم الحالى كيم يونج إيل)، تتأثر إلى حد كبير بفترة الاحتلال اليابانى لشبه جزيرة كوريا. وفيما يتماشى مع تلك النظرية، التى تعتبر أى عنصر عسكرى أجنبى موجود على أراضى شبه الجزيرة الكورية عنصراً معادياً، فإن السبيل لحماية النظام مرتبط إلى حد كبير بتطوير ذاتى للقدرات العسكرية. وجدير بالذكر أنه يمكن وضع خطوط توازي بين وجهة النظر هذه ونظيرتها الإيرانية، المتأثرة أيضاً بالقدرة على الاكتفاء الذاتي، وإن كانت الأسس الفكرية لوجهتى النظر السياسية الاستراتيجية تختلف بين طهران وبيونج يانج من حيث الهدف.



المجتمع الإسرائيلي

إسرائيل تحتل المرتبة التاسعة والثلاثين في العلوم

بقلم: يهوناتان وندر
المصدر: موقع ماقور ريشون الالكتروني ٢٠٠٧/١٢/٥

◆ **ما هو اختبار "بيزا"..؟:**

اختبار "بيزا" هو اختبار دولي، تقوم به منظمة "OECD"، لقياس قدرة التلاميذ في سن ١٥ عاما على القراءة والكتابة في ثلاثة مجالات معرفية مختلفة هي: العلوم، القراءة والرياضيات. ويقيس هذا البحث قدرة التلاميذ في ذلك العُمر على اكتساب المعرفة في تلك المجالات، وأسلوب التفكير الذي يمكنهم من التفاعل الجيد والفعال مع بيئاتهم.

تقيس الأسئلة التي وردت في البحث، مدى معرفة التلاميذ بالمجالات التطبيقية، ومدى قدرتهم على حل المشاكل المعقدة التي تتطلب الدمج بين مجالات مختلفة. وقد تم إجراء البحث بين ثلاث فرق دراسية، وفي كل مرة يتم التركيز على مجال مختلف، وقد تم التركيز هذه المرة على مجال العلوم، واشترك في هذا البحث ٤٠٠ ألف تلميذ من ٥٧ دولة.

◆ **درجات منخفضة في الحساب، القراءة والعلوم:**

تظهر النتائج الأولية لاختبارات "بيزا" عام ٢٠٠٦ مؤشر سلبي آخر يتعلق بالإنجازات المتدنية للتلاميذ في إسرائيل، حيث احتلت إسرائيل المرتبة الـ ٤٠ من بين ٥٧ دولة في مجال الرياضيات والقراءة، والمرتبة ٣٩ في العلوم.

رغم أن إسرائيل تحتل مرتبة متأخرة في هذه المواد الثلاث، إلا أن هناك عذراً يمكن أن نلتمسه لإسرائيل في هذا الاختبار، وهو أن التلاميذ الإسرائيليين لا يحبذون الرد على الأسئلة التي تتعلق بالنواحي الشخصية.

في الواقع، لا يُعتبر التصنيف الإسرائيلي أساس المشكلة، حيث لم يحدث انخفاض حاد مقارنة بالاختبار الذي أجري قبل أربع أعوام، ولكن تكمن المشكلة الرئيسية في المستوى المنخفض للتلاميذ في جميع المواد والفروع التي تم قياسها. ففي العلوم مثلا نجد أن ١٥٪ من التلاميذ تم إدراجهم ضمن أدنى تصنيف، وهو تلاميذ" يعانون من تدهور حاد في قدرتهم على الاندماج الكامل في المجتمع وفي الاقتصاد"، في حين يأتي ٢٠٪ من التلاميذ ضمن مستوى تصنيف أعلى يتمثل في معرفة علمية محدودة يمكن تطبيقها في حالات معروفة ومحدودة فقط ".

جديرٌ بالذكر أن متوسط درجات الدول في هذه المستويات هو ١٩٪، وحتى فنلندا، التي حصلت على المركز الأول في العلوم، يحتل ٤٪ فقط من نسبة التلاميذ فيها هذين التصنيفين. وقد تم إدراج ٥,٥٪ من الإسرائيليين فقط ضمن أعلى تصنيفين يمثلان مستوى متقدم جدا في العلوم، بينما تدخل فنلندا هذا التصنيف بنسبة٢١٪، في حين يبلغ المتوسط العام ٩,٥٪.

أما الوضع في مجال القراءة فهو سيئ، حيث يدخل ٣٩٪ من التلاميذ في التصنيفين المنخفضين، وهذا يعني مستوى قراءة ضعيف جداً. ويندرج ٥٪ فقط ضمن المستوى الأعلى منه، بينما يندرج ٨,٦٪ ضمن المستوى المرتفع جدا. كما استمرت هذه الدرجات المنخفضة في مجال الرياضيات، حيث يندرج ٤٢٪ ضمن التصنيفين المنخفضين جدا في مقابل ٢١٪ فقط في المتوسط لجميع الدول.

لا يقتصر الأمر فقط على المستوى المنخفض للتلاميذ، بل إن هناك مشاكل أخرى. ثمة فارق كبير ودائم لصالح التلاميذ الناطقين باللغة العبرية مقارنة بزملائهم الناطقين باللغة العربية. ويبلغ هذا الفارق ٦٤ نقطة في العلوم، وما بين ٨٠ إلى ٩٠ نقطة في القراءة

والرياضيات. وأيضاً عندما نقارن بين التلاميذ المنتسبين لشرائح اجتماعية واقتصادية مختلفة نحصل على نتائج مثيرة للقلق.

يتبين من كل مادة تم فحصها فى اختبار "بيزا"، أن التلاميذ المنتمين لشرائح اقتصادية واجتماعية مرتفعة يحصلون على درجات عالية أكثر من زملائهم بنحو ٥٠ نقطة فى مجال العلوم، القراءة والرياضيات، وترتفع درجات التلاميذ المنتمين لشرائح اقتصادية واجتماعية متوسطة عن أقرانهم من الطبقات الأقل بنحو ٥٠ نقطة فى العلوم ونحو ٧٥ نقطة فى القراءة والرياضيات.. ومن الجدير بالذكر، أنه تم اكتشاف فوارق مماثلة بين التلاميذ اليهود والعرب.

عملة إسرائيلية جديدة فئة ٢ شيكل

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/١٢/٩
بقلم: هيئة تحرير الموقع

بعد طول انتظار، تخرج إلى الأسواق أخيراً اليوم (الأحد) عملة جديدة فئة ٢ شيكل. وقد أفاد بنك إسرائيل أنه من المتوقع أن يؤدى إصدار العملة الجديدة إلى توفير فى نفقات إصدار العملات، كما سيؤدى إلى رفع كفاءة وتسهيل عمليات التداول عن طريق تقليل عدد العملات المطلوبة فى إتمام عمليات البيع والشراء.

وقد أظهر استطلاع للرأي، ضم عينة من مستخدمى العملات النقدية (محاسبون فى البنوك وباعة وسائقو سيارات أجرة وغيرهم)، تأييد غالبية هذه الشرائح لإصدار العملة الإسرائيلية الجديدة.

ويقول المسئولون فى بنك إسرائيل أن ماكينات البيع، مثل ماكينات المشروبات، التى تعتمد فى الأساس على وزن العملة ونوع المعدن التى تشكلت منه ومدى توصيله للكهرباء، مجهزة لاستعمال العملة الجديدة دون أية عوائق.. الأمر ذاته ينطبق على ماكينات عد العملات لدى من يستخدمون العملات المعدنية نقداً، والتى تعتمد على الأقل على قطر العملة ومدى سمكها.

صممت العملة الجديدة على يد الفنان روبين نوتلس، وهى مصنوعة من الفولاذ ومغطاة بمادة النيكل. ولون العملة الجديدة يشبه لون الفضة يتناسق مع لون العملة فئة (١ شيكل) الجديدة وفئة (٥ شياكل) الجديدة. ويبلغ قطر العملة الجديدة ٢١,٦ ملليمتر، ووزنها ٥,٧ جرام، وسمكها ٢,٣ ملليمتر.. ومن أجل تسهيل التعرف على العملة الجديدة يوجد على أطرافها بروز فى أربعة أماكن.

تظهر فى وسط العملة الجديدة كلمات "٢ شيكل جديدة" باللغة العبرية والعربية والإنجليزية، وكلمة "إسرائيل" بالعبرية والعربية والإنجليزية، أما سنة الإصدار ٢٠٠٨ فمكتوبة باللغة العبرية.. هذا بالإضافة إلى زخارف بسيطة على العملة.

وعلى الوجه الآخر للعملة الجديدة، يوجد نموذج من عملة يهودية قديمة تعود للقرن الثانى قبل الميلاد، وهى تخص يهوحانان هيركانوس، عبارة عن رمزين لقرن الخصب (رمز الخصوبة والنماء) وبينهما رمانة، وهو الرمز الأكثر ظهوراً على عملات الحشمونائيم. ورمزا قرنى الخصب مزينان بالأشرطة وفى داخلهما ثمار وسنابل، وبينهما رمانة، وهى التى ترمز أيضاً إلى الوفرة والخصوبة. أما النصف العلوى من العملة فمزين بالزخارف اللؤلئية، وفى مركزها يوجد رمز الدولة.

فتيات فى أزمة

بقلم: فيرد لي
هاآرتس ٢٠٠٧/١٢/١١

التفت الفتيات الست حول المائدة، ثرثرن وأكلن.. للوهلة الأولى كان هذا يبدو كصورة أسرية مثالية، ولكن فى الواقع كانت تلك الفتيات تجلسن فى مركز مساعدة للفتيات المهاجرات المعرضات للخطر بأحد الأحياء الفقيرة فى حيفا.

بعد وجبة دسمة فى مؤسسة "بيت دافئ - ركن فى القلب"، تم تكليف إحدى الفتيات بغسل الصحون، بينما اجتمعت الفتيات الأخريات حول محاضر سينمائى يتولى إعدادهن للمشاركة فى فيلم قصير. طلب المحاضر من الفتيات عرض فكرة موضوع لفيلم جديد، فاقترحت ن

(١٦ سنة) قائلة: "ربما إدمان المخدرات.. هذه مشكلة حقيقية مستمدة من حياتنا هنا في الحي". وقد أومأت الفتيات الأخريات بالموافقة.

تحرص "ن" على الذهاب يومياً إلى مركز المساعدة، الذي تتولى تشغيله وزارة الرفاه في فترة ما بعد الظهيرة، كجزء من شبكة المراكز الرامية لمواجهة المشكلات الاستثنائية التي تواجهها الفتيات المهاجرات. وحكت "ن" أنها هاجرت مع أمها من روسيا وهي في الخامسة من عمرها، وتسربت من المدرسة في الصف الثامن وبدأت رحلة التسكع في الشوارع. قالت "ن": "تعمل أمي ليلاً، وأنا لا أعرف طبيعة عملها. تقولون وجبة دافئة..؟ هذا ليس معتاد لدينا. كنت أتسكع في الشوارع والوضع لم يكن جيداً. تورطت في علاقات مع رجال، وفي سن ١٢ و١٣ سنة فتحت لي ملفات لدى الشرطة على خلفية تعاطي المخدرات والتشرد ومخالفات أخرى ارتكبتها". وأضافت: "منذ اللحظة التي جئت فيها إلى هنا، توقفت عن التسكع في الشارع وعدت إلى الدراسة. هنا يوجد شعور بأنك حتى لو ارتكبت أخطاء، يمكنك المجيء والتحدث عما حدث، وسوف يصغون إليك ويساعدونك. إنني ألقى هنا الدعم، وأتناول وجبة دافئة، وهناك من يعلمني النظام ووضع الحدود والمحافظة على نفسي".

"ع" (١٦ سنة)، إحدى الفتيات اللائي تتردد على المركز، تدخن بشراهة وتبدو مضطربة. بعد أن هربت من عدة مدارس وتسكعت في الشوارع، تطوع طاقم "بيت دافئ - ركن في القلب" وضمها للفصل الحادي عشر في نزل للفتيات المعرضات للخطر. ولكن "ع" كثيرة الغياب عن الدراسة في المكان الجديد. وقد أوضح لها طاقم المركز أنها إذا استمرت في التسكع مع الرجال الذين يشكلون خطراً عليها بدلاً من الاهتمام بالدراسة، سيضطرون إلى طردها من المؤسسة، ومن الإطار الذي سيحميها.

أما "ع" التي هاجرت من إثيوبيا مع والديها، تجد صعوبة في التحدث عن نفسها. توفي والدها عندما كانت في الثامنة من عمرها، وهي تقيم مع أمها التي تعمل في نوبات عمل مختلفة وتتغيب عن المنزل لساعات طويلة. قالت "ع": "من الصعب أن أقول كم لدى من الأخوة. يبدو أنهم عشرة. كلهم خارج المنزل". فتحت الشرطة أول ملف لها عندما كانت في الثانية عشرة من عمرها، ومنذ ذلك الحين فتحت لها عدة ملفات أخرى. وتقول: "لا أعرف كم ملف فتح لي بسبب العنف أو بسبب جرائم أخرى ارتكبتها". وتضيف: "جئت إلى مركز المساعدة، لأنني كدت أصاب بالجنون وأنا وحدي في المنزل، حيث أجد نفسي مضطرة لإعداد الطعام لنفسي ولا يوجد ما أفعله أو من أتحدث معه".

وتكشف بيانات وزارة الرفاه النقاب عن أعداد الفتيات والأزمات اللاتي يتعرضن لها. ففي عام ٢٠٠٦ عالجت الوزارة حوالي ١٩ ألف حالة فتاة في سن ١٢ - ١٨ سنة تعاني من الإهمال أو كانت في الطريق إلى التسرب من المدرسة؛ نحو ٤٣٠٠ حالة منهن (٢٣٪) من المهاجرات أو بنات المهاجرات، نحو ٧٠٪ من هؤلاء المهاجرات كنّ من الوافدين من دول الاتحاد السوفيتي سابقاً، بينما الباقي من مهاجري إثيوبيا.

حسب وزارة الرفاه، بين الفتيات الوافدات من الاتحاد السوفيتي سابقاً المعرضات للخطر، هناك نسب كبيرة من إدمان المخدرات واحتساء الخمور والإجرام والتشرد. فيما أظهر الاستطلاع الذي أجرته الوزارة أن أكثر من نصفهن يقضين أوقاتاً مع رجال كبار السن وتقمن علاقات جنسية دون استخدام وسائل حماية، ونحو ١٠٪ منهن ضاجعن رجالاً مقابل الحصول على امتيازات أو دخلن في حمل دون رغبتهن. فيما يعيش الكثير من الفتيات المعرضات للخطر من ذوي الأصول الإثيوبية مع والدين عاطلين يجدان صعوبة في توفير احتياجاتهم الأساسية، وأحياناً يكون هناك انفصال تام بينهما وبين الفتاة. وحسب معطيات الشرطة، نحو ثلث الملفات التي فتحت ضد فتيات في ٢٠٠٥ - عددهم ١١٠٠ ملف - كانت لمهاجرات.

وقالت مديرة خدمات الرفاه بوزارة استيعاب الهجرة، سارة كوهين: "لقد عايشت الكثير من الفتيات المهاجرات الإهمال والعزلة والاستغلال الجنسي ومحاولة إيذاء النفس والحاجة إلى قدوة من النساء تساعدهن على الانخراط في المجتمع. وتعبر الناضجات منهن عن أوضاع التوتر والضائقة بشكل لا يحظى أحياناً بالاهتمام المناسب. في حالات الهجرة التي قد تعاني فيها الأسرة من أزمة اقتصادية، ينشغل الآباء بمحاولة البقاء الاقتصادي ويجدون صعوبة في توفير الاحتضان العاطفي. عندئذ، تظهر مشاكل التكيف الاجتماعي والدراسي، التي تجعل الفتيات في عزلة تامة وتؤثر سلباً على انخراطهن في المجتمع. وقد تؤدي قلة الموارد الاقتصادية أو الشخصية إلى زيادة تعلق الفتاة الناضجة باستغلال إمكانياتها الجنسية".

وأضافت كوهين أنه بعد أن تبين زيادة عدد الفتيات المعرضات للخطر، بادرت وزارة الاستيعاب ببرنامج مساعدة خاص يتناسب واحتياجاتهن. ومنذ نحو سنة ونصف السنة بدأت الوزارة في إقامة ١٦ "بيت دافئ" للفتيات المعرضات للخطر، عشرة منها في الجنوب وستة في الشمال (وزارة الرفاه الاجتماعي تتولى أيضاً تشغيل نحو ٦٠ مركز رعاية للفتيات غير المهاجرات). ومع ذلك، وعلى غرار برامج الرفاه الأخرى، تتعاون وزارتي الاستيعاب والرفاه في تشغيل المراكز مع صندوق "ساكتا

راشي" للمساعدات الاجتماعية وجمعية "أشليم" لمساعدة المهاجرين.

وفى كل مركز توجد أخصائية اجتماعية ترافق الفتيات، وتتفرد بهن وتستمع لمشكلاتهن. وتتركز أنشطة المراكز فى السعى لبناء شخصية نسائية إيجابية للفتيات وتنميتهن والنهوض بهن. هذا، ويتم نقل الفتيات التى تقرر وزارة الرفاه أن وضعهن خطير بصفة خاصة، ممن يعانين من العنف داخل المنزل، إلى مؤسسات خارجية.

إلى الأمام نحو الحقول

بقلم: زارى جرمى (*)
هآرتس ٢٠٠٧/١٢/١٧

يتفق معظم العلماء فى العالم على أن الإنسان هو مصدر الاحتباس الحرارى فى الكرة الأرضية، إلا أن هناك مجموعة صغيرة من العلماء تزعم بحماسة شديدة أن حدوث تغيرات فى الشمس أدى إلى الاحتباس الحرارى وليس أنشطة الإنسان. على أية حال، هناك حقيقة واحدة يتفق عليها الجانبان: الكرة الأرضية تتعرض لاحتباس حراري، ويؤثر الاحتباس الحرارى حالياً على المناخ، وسيؤثر عليه أيضاً فى السنوات القادمة. كما ستتأثر دولة إسرائيل أيضاً بذلك. وعلينا الاعتراف بالحقائق حتى نستطيع الاستعداد لها.

بالإضافة إلى أزمة المناخ، تتبلور أيضاً أزمة أخرى لا تقل أهمية، ألا وهى أزمة الغذاء العالمي. فقد تضاعف سعر القمح فى العالم خلال بضعة أشهر، وارتفع سعر الذرة ليصل إلى أعلى معدلاته (١٧٥ دولاراً للطن)، كما ارتفعت أسعار الأرز وفول الصويا. وهذه السلع ذات أهمية كبيرة فى حد ذاتها، فهى الغذاء الرئيسى لحيوانات الحقل - البقر والطيور والخنازير والأوز - بالإضافة إلى أن القمح يستخدم فى صنع الخبز والمعكرونة، كما يعد الأرز غذاءً حيوياً لمليارات البشر فى العالم.

ظاهرياً، يبدو أن السببين الاقتصاديين المعتادين، اللذين أديا إلى ارتفاع الأسعار هما الانخفاض فى العرض والارتفاع فى الطلب. ففى السنوات الأخيرة ارتفع بشكل كبير معدل استهلاك اللحوم فى دول آسيا، كما طرأ ارتفاع على دخل الفرد فى الهند والصين بما يتيح لهؤلاء استهلاك المزيد والمزيد من الغذاء من منتجات اللحوم. هناك سبب آخر فى غاية الأهمية، ألا هو الانخفاض فى كمية الغذاء المستمدة من مصادر طبيعية فى بعض الدول المتقدمة بسبب الإدارة الفاشلة للبيئة. كما أن تراجع الصيد بسبب تلوث أحواض المياه وجفاف مصادر المياه الطبيعية، سيتسببان فى جعل ملايين البشر فى حاجة إلى غذاء من مصادر خارجية. أضف إلى ذلك زيادة الطلب على الذرة الذى يستخدم فى إنتاج مادة الإسينول (ethanol) التى تستخدم كبديل للوقود الصلب.

صحيح أن الانخفاض فى العرض العالمى ليس ملحوظاً حتى الآن، ولكن هناك عدة ظواهر حدثت فى ٢٠٠٧ وتعد مؤشراً فى ٢٠٠٨ إلى ما قد يحدث فى المستقبل: محصول القمح فى الولايات المتحدة واستراليا وأوكرانيا وروسيا تراجع بفعل تغير المناخ، على سبيل المثال: الأمطار الغزيرة فى الولايات المتحدة، والجفاف المتواصل منذ سنوات فى استراليا، والجفاف فى أوكرانيا، والكوارث الطبيعية فى عدة دول أخرى. وإذا أضفنا إلى ذلك أزمة المناخ المتفاقمة (بفعل الإنسان أو التغيرات التى تطرأ على الشمس)، يمكننا القول بأننا نواجه أزمة غذاء عالمى متفاقمة.

صحيح أن الأزمة ستضر فى المرحلة الأولى تحديداً بالدول النامية، حيث تكون حصة نفقات الأسر واقتصاد الدولة على السلع الغذائية أكبر بكثير. ولكن من المنطقى الافتراض بأنه مع تصاعد أزمتى الغذاء والمناخ ستتأثر أيضاً الدول المتقدمة. وتلك الأزمات ستكون أرضاً خصبة لزيادة قوة التطرف والصراعات بين الدول وعدم الاستقرار الاقتصادى والسياسي.

والكثيرون فى إسرائيل على قناعة بأن المهم هو أن

إنتاج الغذاء لدينا محلى الصنع، وهكذا فإن أزمة الغذاء العالمى لن تضر بنا بصفة خاصة. ولكن هذا بعيداً تماماً عن الحقيقة، فهناك سببان رئيسيان لذلك: الأول هو أننا مرتبطون بسعر المحاصيل فى العالم، نظراً لأن القليل منها فقط يزرع هنا، أما الباقى فيتم استيراده من الخارج. والسبب الثانى هو أزمة الزراعة فى إسرائيل. فمنذ سنوات عديدة تحتل الزراعة كنشاط هام والمزارعين كحرفة أدنى المراتب فى ترتيب جدول الأولويات القومي. كما ترتكز السياسة الحكومية تجاه المزارعين والزراعة على مبدأ السوق الحر. وقد تم إلغاء معظم بنود الدعم، كما تقلصت حصة المياه وزادت أسعارها. ونتيجة لذلك، ولأسباب أخرى كثيرة، انخفض بشكل كبير عدد المشتغلين بالزراعة. كل من يسافر على طرق إسرائيل يرى أن مئات الآلاف من الدونمات، التى كانت ذات مرة بساتين وأراضى زراعية خضراء، أصبحت الآن مهجورة وتنتظر الامتداد الحضرى لأقرب مدينة إليها.

وليس فقط الأراضى التى أهملت، وإنما أيضاً التقاليد الزراعية لجيل مؤسسى الدولة. لقد حدث تحول من أسلوب المزرعة الأسرية الشاملة إلى الزراعة الصناعية التى تتسم بالتخصص فى زراعة محصول واحد أو اثنين على امتداد مئات الدونمات. ودون خطة أو إرشاد، سنستمر فى رؤية ظواهر سلبية مثل قيام نقابات زراعية كاملة بزراعة آلاف الدونمات من الموالح المخصصة للتصدير فى النقب.

على ذلك، يجب علينا إذاً الاستعداد لأزمتى الغذاء والمناخ بمختلف السبل والوسائل، بما فى ذلك رعاية المزارعين والتخطيط الزراعي.

منذ سنوات، أدرك المسئولون فى الاتحاد الأوروبى مدى أهمية هذا الأمر. ولذا، فى عام ٢٠٠٧ خصص الاتحاد ٣٤٪ من ميزانيته للدعم المباشر للزراعة، ١٢,٤٪ منها تم تخصيصه لرعاية وحماية المناطق الزراعية. وفى الوثائق الرسمية للاتحاد الأوروبى تم الإعلان صراحة أنهم يعتبرون دعم الزراعة الأوروبية والمناطق القروية هدفاً لميزانيتهم. واللافت للنظر أن الهدف الرئيسى الذى وضعه الاتحاد لنفسه لم يكن التكنولوجيا المتطورة أو الصناعة، وإنما تعزيز القدرة على إنتاج الغذاء.

فى إسرائيل يجب أن يذهب الجزء الأكبر من المال للقرى وصغار المزارعين وليس للنقابات العملاقة التى تتولى فلاحة الأراضي، وذلك لعدة أسباب أهمها: الحفاظ على التقاليد الزراعية التى ترجع لمئات السنين كقيمة فى حد ذاتها، وزيادة مناعة المنظومة الزراعية عن طريق زراعة مجموعة متنوعة من السلالات، والحفاظ على عدد المشتغلين بالزراعة، والحفاظ على الأراضى الزراعية والأراضى المفتوحة.

(*) كاتب المقال ترجم كتاب آل جور "حقيقة مزعجة"، وتولى إدارة جمعية "أزرق وأخضر" للشئون البيئية.

لجنة الحاخامات توافق على استخدام الحريديم لشبكة الإنترنت

هاآرتس ١٨/١٢/٢٠٠٧

بقلم: معيان كوهين وأميتاى زيو

أعلنت لجنة الحاخامات لشؤون الإعلام أمس، فى إعلان لها فى صحيفتى "هامودياع" و"ياتيد نئمان"، التابعتين للقطاع الحريدي، أنها توافق على دخول الحريديم إلى شبكة الإنترنت مع فرض الرقابة والإشراف على المواقع التى يدخلون عليها "بمعنى أن تكون متاحة لمن يحتاجون إلى شبكة الإنترنت لإتمام أعمالهم ومصالحهم وكسب أرزاقهم".

وبناءً على هذه الموافقة، فإنه سيُسمح للحريديم باستخدام عدد صغير من مواقع الإنترنت التى تكون خاضعة للرقابة لاستخدامها فى مجال الأعمال فقط. وسينحصر الأمر فى هذه المرحلة على الخدمة التى تقدمها شركة بيزك الدولية، ولكن من غير المستبعد أن تقوم شركات أخرى فى المستقبل بتقديم وتوفير إنترنت للقطاع الحريدي، بحيث يكون إنترنت خاضع للرقابة.

تعتبر هذه هى المرة الأولى التى توافق فيها لجنة الحاخامات، التى تأسست قبل نحو عام ونصف العام بهدف مواجهة الجيل الثالث من شبكات المحمول، على التعرض صراحة لمسألة استخدام شبكة الإنترنت. وقد جاء فى الإعلان، الذى نشرته لجنة الحاخامات، أمس: "نظراً لتزايد الحاجة إلى استخدام تكنولوجيا الاتصالات عبر الحاسب من أجل القيام بأنشطة مختلفة وتناقل المعلومات، فقد تزايدت طلبات المحتاجين لاستخدام هذه التكنولوجيا لتسيير شؤونهم المعيشية. وقد طلب منا إيجاد حل يسمح باستخدام هذه التكنولوجيا دون التعرض لجميع الصور المريعة الموجودة فى وسائل الإعلام المختلفة. والآن، وبعد عمل مضن وحثيث، نجحنا، بالتشاور مع متخصصين، فى التوصل إلى حل

تقنى يسمح لأولئك الذين يحتاجون إلى هذا النوع من التكنولوجيا بطريقة تمكنهم من استخدام البريد الإلكترونى فقط أو الدخول على المواقع الضرورية من أجل تسيير أمورهم فى مجال العمل".

كانت لجنة الحاخامات لشؤون الإعلام، والتى تضم ممثل عن كل فصائل القطاع الحريدي، قد سمحت فى الماضى باستخدام التليفون الكاشير (أى المطابق للشريعة)، أى التليفون الذى يستخدم للحديث فقط بدون أى شيء آخر من الخيارات وبدون رسائل نصية. وكان الموضوع الثانى الذى طلب من اللجنة الاهتمام به وبحثه هو مسألة استخدام شبكة الإنترنت.

يوضح إيتان دوفكين، مدير عام القطاع الحريدى فى مكتب ميكان أريكسون للدعاية والإعلان، أن مطلب اللجنة كان حل الموضوع سواء من حيث المضمون أو المادة. يقول: "مثلما طلبوا فى مسألة التليفونات المحمولة ألا تحتوى على رسائل نصية على الإطلاق أو أى خصائص أخرى، كذلك طلبوا فى مسألة الإنترنت ألا يكون هناك أى خيار أو إمكانية للدخول على مواقع أخرى غير تلك الخاضعة للرقابة والإشراف".

وعلى حد قول دوفكين، فإن البيانات الرسمية تشير إلى أن ٦٠٪ من الجمهور الحريدى لديه أجهزة كمبيوتر فى المنزل، ونحو ٣٥٪ منهم يعترفون بأن لديهم إنترنت بالمنزل. ومع ذلك، يضيف دوفكين أن الأعداد الحقيقية أعلى من ذلك بكثير. ويرى أن نسبة المنضمين إلى شبكة الإنترنت تصل إلى نحو ٤٠٪ من إجمالى القطاع الحريدي.

وقد أشار دوفكين فى حديثه عن قصر الاستخدام على قائمة تضم مواقع "عادية" مرت بعملية إصلاح، مثل إزالة الصور أو الحد من استخدام كلمات محددة فى هذه المواقع، قائلاً: "إننى أتوقع أن تقوم الشركات الكبيرة فى غضون بضع سنوات بتأسيس مواقع مستهدفة، وستكون هذه هى الثورة الحقيقية.. إن الشركات التى توفر خدمة المحركات البحثية على شبكة الإنترنت مهتمة بالقطاع الحريدي. وفى سوق تنافسى مثل شبكة الإنترنت عندما يكون كل منزل تقريباً بين أوساط الجمهور العلمانى والدينى القومى متصل بشبكة الإنترنت، من غير الممكن تجاهل شريحة تمثل سوقاً كبيراً وغير مستغل مثل القطاع الحريدي. ولكن نظراً لأن أى إجراء تسويقى عدائى من جانب الشركات التى توفر خدمة الإنترنت فى الشارع الحريدى سيتسبب فى معارضة هذا القطاع، فإن هذه الشركات تبذل جهدها مع الحاخامات من أجل الحصول على موافقة شرعية على خدماتهم. وحتى بعد أن يتم قبول ذلك، فإن عملية التسويق من جانب هذه الشركات بين أوساط القطاع الحريدى من المتوقع أن تتم بشكل تدريجي".

تراجع مكانة الجامعات الإسرائيلية فى الترتيب العالمي

المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٧/١٢/١٩
بقلم: هيئة تحرير الموقع

فى اليوم الـ٥١ لإضراب أساتذة الجامعات فى إسرائيل، جاء فى صحيفة "التايمز" البريطانية أن ترتيب جميع الجامعات الإسرائيلية انخفض مقارنة بالإنجازات العلمية التى حققوها فى العام الماضي.

فى الوقت الذى يستمر فيه إضراب السلك الأكاديمي فى إسرائيل وتعرض العام الدراسى الجامعى للخطر، نشرت اليوم الأربعاء (٢٠٠٧/١٢/١٩) بيانات مثيرة للقلق حول وضع الجامعات فى إسرائيل. ووفقاً للترتيب السنوى للجامعات الدولية، والذى نشرته صحيفة "التايمز" البريطانية، فقد حدث انخفاض فى ترتيب الجامعات الإسرائيلية مقارنة بمثيلاتها فى الخارج.. فقد احتلت الجامعة العبرية هذا العام المرتبة رقم ١١٩ على مستوى العالم مقارنة بالعام الماضى الذى احتلت فيه المرتبة رقم ١١٠ . كما انخفض ترتيب جامعة تل أبيب لأربع مراتب، فاحتلت المرتبة رقم ١٥١ فقط.

وفى حين تم إخراج التخنيين (معهد الهندسة التطبيقية) فى حيفا – والذى احتل المركز ١٥٨ العام الماضى – من قائمة الـ٢٠٠ مؤسسة تعليم عالى الرائدة على مستوى العالم، إلا أن المعهد (التخنيين) كان أوفر حظاً فى تقسيم المراتب فى قائمة مؤسسات التعليم العالى على أساس "مجالات البحث"، حيث احتل المركز الـ٢٥ فى قائمة المؤسسات التكنولوجية، كما حظى بالمرتبة الـ٣٦ على مستوى البحث العلمي.

أما بالنسبة لمجال أبحاث الهندسة البيوطبية وعلوم المجتمع، فلم تنجح أى مؤسسة إسرائيلية فى أن تكون ضمن قائمة المؤسسات الرائدة على مستوى العالم.

بيانات البطالة: "عبيد أكثر من كونهم عمالاً"

المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٧/١٢/١٩
بقلم: هيئة تحرير الموقع

من المؤكد أن بيانات البطالة التي عرضها المكتب المركزي للإحصاء، الليلة الماضية، سبباً لسعادة الكثيرين في أروقة وزارة المالية.. فرغم استفحال التضخم، وارتفاع أسعار الأغذية الطازجة، وموجة الغلاء المتوقعة في الاقتصاد، والمخاوف من تباطؤ حركة التنمية، بمقدور مسئولي الوزارة التباهي باستمرار انخراط المزيد والمزيد من المواطنين في سوق العمل.

ولكن هذه البيانات لها جانب آخر: ففي حديث أدلى به للملحق الاقتصادي لموقع والا الإلكتروني (واللا عساقيم)، يتساءل البروفيسور "يوسي يونا"، الأستاذ بمعهد فان لير بالقدس وبجامعة بن جوريون في النقب، قائلاً: "إن المعلومات إيجابية في حد ذاتها، ولكنها تتجاهل مسائل مهمة للغاية منها: الدرجات الوظيفية التي يلتحق بها العمال الجدد في سوق العمل، ومستوى الأجور التي يحصلون عليها.. فعندما نتنازل عن مثل هذه البيانات ونتباهى بالطبقة الفقيرة فقط، فإننا بذلك نتجاهل الواقع على الأرض".

وأضاف: "يجب أن نبدي رأينا في أن أكثر من ثلث الجمهور يعيش تحت خط الفقر، وأن أجور ٧٠٪ من العمال في سوق العمل لا تصل إلى مستوى المتوسط العام للأجور.. ومعلومات كهذه تثبت أن العمل لا يمكن أن يُخلص إنسان من الفقر ويضمن الرفاهية للفرد وأسرته.. إنها معلومات مؤسفة، وعندما نتجاهل مثل هذه المعلومات، تكون صورة الوضع التي نحصل عليها مشوهة تماماً".

◆ **"تراجع اقتصادي يشير إلى فشل السياسات":**

ولا يدخر البروفيسور يونا ملاحظاته على الحكومة داعياً إياها ألا تنخدع بهذه البيانات المشجعة، ويقول: "النقابات المهنية تسحق، والحقوق الاجتماعية للعمال تهدر، ويجب على الحكومة التوقف عن تجاهل ذلك، وأن تبدي اهتمامها. لقد نشأت أوضاع قسرية في سوق العمل لا تكافئ العمال، ونشأ قطاع آخذ في التزايد من العمال الأقرب إلى العبيد منهم إلى العمال - هذه هي المعلومة المهمة التي يجب مناقشتها والتعمق فيها".

ويختتم يونا كلامه: "ينبغي على أعضاء الحكومة محاسبة أنفسهم على الطريقة التي تهمل بها الدولة مصير العمال وتجعلهم تحت رحمة أرباب العمل الظالمين. صحيح أن نسبة العمالة تتزايد، إلا أنه لا يصاحبها ارتفاع في مؤشرات الرفاه الاجتماعي، وهكذا يحدث تراجع اقتصادي يشير إلى فشل السياسات".

معدل الهجرة إلى إسرائيل من كافة أنحاء العالم في انخفاض حاد

بقلم: يفعات جادوت
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٧/١٢/٢٠

يتضح من مقارنة بيانات الهجرة لعام ٢٠٠٧ ببيانات العام الماضي (استنادا إلى بيانات الحكومة)، أن الهجرة من أمريكا الشمالية وبريطانيا تواصل الزيادة، بالرغم من الانخفاض العام في عدد المهاجرين إلى إسرائيل.

يقول داني أيالون، رئيس منظمة "نيفيش بنيفيش" (Nefesh B'Nefesh)وسفير إسرائيل السابق في واشنطن: "رغم البيانات المزعجة، فقد بدأت المنظمة تجني بفخر ست سنوات من العمل الناجح من أجل زيادة عدد المهاجرين إلى إسرائيل عن طريقها سنويا. وكان بإمكاننا إحضار المزيد من المهاجرين من أمريكا الشمالية وبريطانيا لو توافرت لنا الميزانية المطلوبة لمساعدة العدد المتزايد من اليهود من الدول الغربية الراغبين في الهجرة إلى إسرائيل".

وفي تلك الأثناء سيصل إلى إسرائيل يوم الخميس القادم الموافق ٢٧ ديسمبر آخر فوج من المهاجرين لعام ٢٠٠٧ القادم عن طريق منظمة "نيفيش بنيفيش" ويضم نحو ٢٠٠ مهاجر من أمريكا الشمالية، وسيحظى بمراسم استقبال احتفالية في مطار بن جوريون.

وخلال السنوات الست من عمل منظمة "نيفيش بنيفيش" (غير الهادفة إلى الربح) قامت بإحياء الهجرة إلى إسرائيل من دول الغرب، وأحضرت ما يزيد على ١٣ ألف مهاجر جديد من الولايات المتحدة وكندا وانجلترا. وعن طريق ازالة العوائق الاقتصادية والأمنية والتشغيلية والاجتماعية التي تعرض لها المهاجرون أثناء الاستيعاب في إسرائيل، لم تنجح فقط منظمة "نيفيش بنيفيش" (Nefesh B'Nefesh) في زيادة عدد المهاجرين بشكل ملحوظ في السنوات الست من عملها، بل ضمنت أيضا استيعابهم الناجح في إسرائيل.

وفيما يلى أهم النتائج:
- هاجر ١٩٣٣٠ مهاجرا جديدا إلى إسرائيل عام ٢٠٠٧. وهو ما يعنى انخفاضاً بما يقرب من ٩,٣٪ مقارنة بالعام الماضى الذى هاجر فيه ٢١٣٠٥ مهاجرين.
- هاجر ٣١٩٠ مهاجرا إلى إسرائيل من أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) عام ٢٠٠٧ وهو ما يمثل نحو ١٦,٥٪ من إجمالى الهجرة إلى إسرائيل فى العام الحالي. وهو ما يعنى ارتفاعاً بنسبة ١,٦٪ مقارنة بالعام الماضي.
- هاجر ٨٦٪ من المهاجرين من أمريكا الشمالية إلى إسرائيل فى عام ٢٠٠٧ عن طريق منظمة "نيفيش بنيفيش".
- هاجر ٦٧٠ مهاجرا جديدا إلى إسرائيل من بريطانيا عام ٢٠٠٧، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة ١,٧٪



مقارنة بالعام الماضى الذى هاجر فيه ٦٥٩ مهاجرا.
- هاجر ٥٢٪ من المهاجرين من بريطانيا فى عام ٢٠٠٧ إلى إسرائيل عن طريق منظمة "نيفيش بنيفيش". وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة ٧٥٪ مقارنة بالمهاجرين الذى هاجروا عن طريق المنظمة العام الماضي.

خلال ست سنوات منذ بدء عمل منظمة "نيفيش بنيفيش"، زاد عدد المهاجرين من أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) بنحو ٨١٪ (١٧٦٤ عام ٢٠٠١ مقارنة بـ٣١٩٠ فى عام ٢٠٠٧)

جدير بالذكر أن المنظمة، خلال سنوات عملها الست، أحيت الهجرة إلى إسرائيل من دول الغرب، وأحضرت ما يزيد على ١٣ ألف مهاجر جديد من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا ,لم يعد منهم سوى ١٪ فقط إلى بلادهم مرة أخرى.

الفصل العنصرى يبدأ من وسائل الإعلام

بقلم: روبى سردس
المصدر: www.scoop.co.il
٢٠٠٧/١٢/٢١

أحد الأمور التى تغيظنى بشكل خاص، عندما يتحدثون عن نشاط جماعى للشباب اليهود والعرب، هو التأكيد على أنه نشاط اجتماعى للشباب "اليهودي" والعربي". فالخبر الذى ينقل لجمهور القراء الأنشطة المشتركة، يكون فى الغالب زاخرا بكلمات على غرار "يهودي" وعربي"، حتى عندما تكون "مجرد" أنشطة يقوم بها اليهود والعرب معا. التفريق الدلالى فى الخبر، الذى يختار تعبيرات "شباب يهودي" و"شباب عربي" هو فى حد ذاته الذى يصنع الاختلاف ويمثل مصدر تعميق القوالب الثابتة التى تؤدى بدورها إلى العنصرية، بشكل غير واع.

أعتقد أنه لا مجال نهائيا لذكر أصل المشاركين. ينبغى أن تتعامل وسائل الإعلام مع الشباب بشكل عام، ولا داعى أن تقسمهم وتفرق بينهم بواسطة مسميات على غرار "عرب" أو "يهود" أو "إثيوبيين" أو"روس".

والأسلوب، الذى أعتقد أنا على الأقل، أنه ينبغى أن تنتهجه وسائل الإعلام هو الأسلوب الذى يقضى بأنه لا معنى لذكر العرق الذى ينتمى إليه المشاركين. هذا التغيير فى حد ذاته سيدفع القارئ إلى الامتناع عن التفريق بين "الفتاة العربية" التى تشارك فى النشاط وبين "الفتاة اليهودية"، وكذلك لن ينتبهوا إذا ما كانت صاحبة النشاط "إثيوبية" أم "روسية".

فالإبداع هو الإبداع، ومن يبرع فيه، لا يمثل بالضرورة الطائفة التى ينتمى إليها. بهذا التفريق بين الأعراق، تعلم وسائل الإعلام القراء التفريق بينهم فى الواقع الفعلى أيضا. بالطبع لا يمكن توجيه التهمة بأكلمها إلى وسائل الإعلام، وهو ما أصبح شائعا حولنا، فتعليم المبادئ غير العنصرية بهدف نشر المساواة، الذى أعتقد أنه أمر أساسي، ينبغى أن ينبع من البيت. ويقع على عاتق وسائل الإعلام دور مهم فى الحياة العصرية، فهى فى كثير من الأحيان تعد موجهة للرأى العام. لذلك، فبدلا من اختيار مقال يفرق بين الأشخاص والأعراق، فليشهروا أقلامهم ويسلطوها ضد العنصرية المتفشية فى المجتمع الإسرائيلي. ولابد أن يخصص الصحفيون فكرهم لكتاباتهم، ويحاولون الكتابة بشكل مختلف.

◆ ترجمات عبرية ◆

٦

حوارات

حوار مع رئيس الوزراء الإسرائيلى "إيهود أولمرت" :

"من أجل هذا أنا رئيس وزراء"

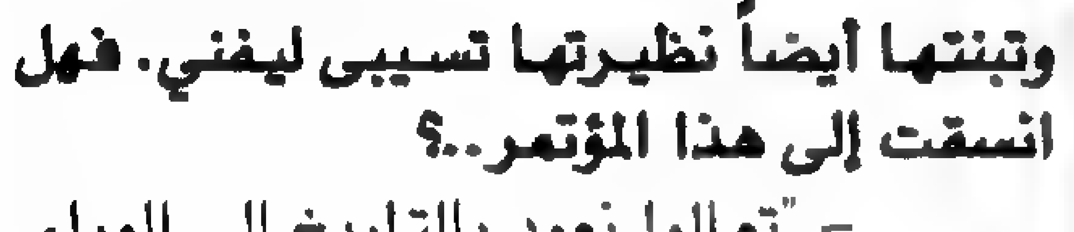
■ يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/١١/٣٠
أجريا الحوار: ناحوم برنياع وشمعون شيفر

عـاد إيهـود أولمرت أمس إلى البـلاد بقـرار جـرئ لامـتطاء النمـر الذى أطلق سـراحـه فى أنابوليس. فى صـبـاح أول أمس، بين لقـاء مع وزير الخـارجـيـة الصينى ولقاء رسـمى آخـر مع بوش وأبو مازن فى البيت الأبيض، استقطع لنا من وقته ساعة كاملة لإجراء حديث معه.

لقـد شـعـر أولمرت بشيء مـا فى القاعات التى يفوح منها عبق التاريخ فى الأكاديمية البـحـرية فى أنابوليس، وأراد أن يجعل قـراء صحيفة "يديعوت أحرونوت" يشاركونه شعوره.

يمكن تلخيص ما حدث له فى الجملة التالية: "لقد وجد من جديد برنامجه الانتخابى والسياسة التى يجب أن يتبناها. فخطة الانطواء التى عـرضـهـا عشية الانتخابات- الانسحاب أحادى الجانب من الضفة - مـاتت فى ظل خـيـبـة الأمل الناجـمـة عن حـرب لبنان الثانية. وأنابوليس وفرت له خريطة طريق جديدة".

ربما نكون قـد أخطأنا فى حقـه، ولكن يبـدو أنه بعـد سنتين فى منصبـه، هناك شيء مـا جـيـد، وهذا الشيء ليس سياسة البقاء اليومية التى يعمل بموجبها، ولكنه الانطباع الذى يريد أن يتركه لنا قبل رحيله. إنه لا يشعـر بالراحة فى البـركة التى يسبح فيهـا، ويحـاول التطلع بنظره إلى الأفق فيما وراء ضفتيها.



◆ فكرة إقامة مؤتمر دولى يفتح أفق المباحثات حـول تسـوية نهـائيـة، قـد تولدت لدى كـونداليـزا رايس وتبنتها أيضاً نظيرتها تسيبى ليفني. فهل انسقت إلى هذا المؤتمر..؟

- "تعالوا نعود بالتاريخ إلى الوراء. لقد تولدت الفكرة فى نوفمبر ٢٠٠٦، أثناء لقـائى مع رايس. اقـتـرحت رايس عـقـد مؤتمر دولى على نطاق أضيق مما شـهدناه هذا الأسبـوع. والمكان الذى اقـترحتـه كـان عـمـان عـاصـمـة الأردن. واعـتـقـدت أنهـا تستطيع تنظيم المؤتمر خـلال أسبـوعين أو ثلاثة أسابيع. فقلت لها أنا مستعد ...

"عندمـا بدأت رايس دراسـة الموضـوع، وجـدت أن لا شيء يتم بسهولة أو بسرعة فى الشرق الأوسط. وفى يونيـو ٢٠٠٧ كنت فى زيارة لواشنطن. وطـرحت رايس الموضوع مجدداً أثناء لقائنا، ولم يكن بوش حاضراً خلال هذا اللقاء، فقلت مرة أخرى أنا مستعد وجاهز".

- سـألناه: ولماذا أسرعت بالموافقة. ربما شعـرت أنك إذا رفضت سيتخلى الأمريكيون عن الفكرة..؟.

فقـال: "الأمر الذى كان ولازال يشغلني، رغم كل المشكلات الأخرى التى واجهتها، هو السؤال: ما الأفضل لإسـرائيل..؟ لقـد عـشنا فـتـرة طويلة فى عـالم الأحـلام فيمـا يتعلق بيهودا والسـامرة (الضفـة الغربيـة). ظاهرياً، كل شيء هناك على ما يرام، فقد خفضنا معدل الإرهاب إلى درجة يمكن السيطرة عليها، ولا شيء خطير يحدث هناك.. أما أنا فقد كان لدى شعور آخر. قلت لنفسى إن الوضع الراهن بمثابة كـارثة. وأيضـاً فى الحـديث الذى

أدليت به لملحق السبت بصحيفة يديعوت أحرونوت فى ديسمبر ٢٠٠٣، قلت إذا لم نفعل شيئاً، سنفقد إمكانية إقامة دولتين. وسوف نصبح دولة فصل عنصري. والمنظمات اليهودية فى أمريكا ستكون أول من يحارب وجودنا...

"هذا ما كان يؤرقني، وكاد يصيبنى بالجنون، ولازلت أشعر بالقلق من جراء ذلك حتى الآن. ولذلك، وخلافاً لأى منطق انتخابي، وخلافاً لأى حدث سابق والنصائح التى تلقيتها من مستشاري، قررت قبل الانتخابات أن أطرح خطة الانطواء. صحيح أننى خسرت أصوات، ولكننى قلت ما أملاه عليَّ عقلي. عما يتحدث الجميع الآن..؟ عن نفس الشيء: إقامة دولتين، وإن كان البعض يفضل تأخير موعد إقامتها...

"ماذا يعرض الليكود على شعب إسرائيل..؟ لا شيء. لا يعرض سوى اللاءات: لا لتقديم تنازلات، ولا لأى شيء. هل هناك بين من يقولون اليوم "لا لعمل شيء" من لديه استعداد لتحمل مسئولية ما سيحدث إذا لم نفعل شيئاً..؟.

"خلال الأربعين عاماً الأخيرة وصلنا مرات لا حصر لها لمنعطفات اعترفنا فيها بأخطائنا، فلماذا لا نفعل ذلك مبكراً عندما يكون هذا ممكناً. لا أعرف كم من الوقت سأظل رئيساً للوزراء. حتى لو نسينا مشاكلى - كم من الوقت سأظل فى المنصب: خمس سنوات..؟ عشر سنوات..؟ أنا مجرد حقبة صغيرة من حقب التاريخ. لا أريد أن أصبح فى وضع أسأل فيه نفسى لماذا كنت رئيساً للوزراء..؟ (يقصد ماذا فعلت..؟). وهذا ما يحركنى اليوم".

- قلنا ومع ذلك أنت تمتطى نمراً. هل أخذت فى الحسبان قدرة إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها وفقا لتعهداتك فى أنابوليس..؟

قال أولمرت: "لم أتنازل عن شيء. كنت أتعنت عندما كان يجب على ذلك. لو أننى أحول كل شيء مع الفلسطينيين إلى شجار، كنت سأحتل صدارة عناوين الصحف لديكم. لم أفعل ذلك نظراً لأننى أريد فعلا إحراز تقدم فى المسيرة السلمية...

"الأسهل بالنسبة لى هو إحضار طاقم من المستشارين العسكريين وأسمع منهم المخاطر المحيطة. عندما جاء إلينا رؤساء الأجهزة الأمنية محملين بالتحذيرات من استئناف المسيرة، سألتهم ما المخاطر التى تتربص بنا إذا لم نفعل شيئاً..؟ عندئذ أتضح أن الصورة العامة أكثر تعقيداً".

◆◆ حدث هنا شئ:

- ذكرناه قائلين: لقد قلت إن إسحاق شامير قدوتك كرئيس وزراء ناجح. شامير ما كان ليذهب إلى أنابوليس إلا إذا ساقه الأمريكيون إلى هناك بالقوة.

قال: "فى الواقع، لقد كان شامير يؤمن بأنه لا يجب عليه فعل شيء. ولكننى بعد تفكير عميق توصلت إلى نتيجة أخرى: يجب علينا الحفاظ على الأغلبية اليهودية".

- قلنا: ربما كانوا يقولون إن مؤتمر أنابوليس بأكمله كان مجرد فرصة لالتقاط الصور التذكارية - معهم حق فى ذلك.

قال أولمرت: "فرصة لالتقاط صور تذكارية..!! يا للتفاهة. ممثلو أربعين دولة كبيرة فى العالم يقفون إلى جانب وزير الخارجية الذى يصفق على خطاب رئيس وزراء إسرائيل. هل يمكن القول إن كل هذه المجموعة تصفق يومياً لإسرائيل...

"لقد شاركت معظم الدول العربية، رغم أن إيران هاجمت هذا المؤتمر. وحتى السوريين سعوا للمشاركة، بل وتحدث ممثلهم بصورة مختلفة عن المعتاد أثناء خطابه. وكذلك وزير الخارجية السعودي. حدث هنا شئ. وأبو مازن أيضاً حقق إنجازاً، فقد قال فى حضور كل ممثلى الجامعة العربية: رئيس وزراء إسرائيل من دعاة السلام...

"هل تم إحراز سلام فى أنابوليس..؟ لا. هل كنت بمثابة طفرة تاريخية..؟ لا. ولكنهم لدينا يعرضون الأمر برمته إما الأسوأ أو الأفضل. ولكننى أقول أن ثمة أحداً لم يخرج خارج قاعة المؤتمر أثناء حديثي، مثلما يحدث فى الأمم المتحدة، وكذلك ثمة أحداً لم يخطب خطاباً بائساً. خلال مأدبة العشاء فى وزارة الخارجية اقترب منى معظم وزراء خارجية الدول العربية والإسلامية وشدوا على ساعدي. كلهم تقريباً، باستثناء وزير الخارجية السعودي".

- سألناه: سلناه لماذا أردت إلى هذه الدرجة مشاركة سوريا فى المؤتمر.

قال أولمرت: "ربما لأن الشأن السورى كان بارزاً جداً. منذ شهرين ونصف الشهر سألنى الأمريكيون هل أرغب فى دعوة سوريا أم لا..؟ فسألتهم، هل تريدون مشاركتهم فى المؤتمر..؟ أجابوا: لا، نحن لا نريدهم. ومع ذلك، قلت، إننى أوصيكم بدعوتهم".

- قلنا: البيان المشترك يتحدث عن ممثل أمريكى يتولى التحكيم فى الخلاف بين الجانبين. الأمريكيون عينوا لهذا المنصب الجنرال المتقاعد جيمس جونز، وهو أحد كبار الضباط بالجيش الأمريكي، وقائد قوات الناتو سابقاً. ماذا ستفعل عندما يقول لك إنك لا تقوم بإخلاء بؤر استعمارية غير شرعية، وتنتهك مبادئ خريطة الطريق.

ابتسم أولمرت ابتسامة حزينة، وقال: "كلهم يتحدثون عن خريطة الطريق الآن باعتبارها ذخيرة استراتيجية، ثم يشتكون من أن بموجب خريطة الطريق تقرر أن يتولى الأمريكيون مسألة التحكيم. لقد نسوا أن إسرائيل

قدمت ١٤ تحفظاً على خريطة الطريق، وكان أحد هذه التحفظات هو تولى الرباعية الدولية التحكيم بيننا وبين الفلسطينيين. وقد حصلنا الآن على ما طلبنا: ليست اللجنة الرباعية ولكن ممثلاً أمريكياً هو الذى سيتولى التحكيم.. حسناً ماذا تريدون الآن..؟".

– قلنا له: حكومتك تعهدت للأمريكيين بإخلاء ٢١ بؤرة استعمارية غير مرخصة، والجنرال جونز سيذكرك بأنك لا تفى بتعهداتك.

فقال أولمرت: "يجب إخلاء ٢١ بؤرة استعمارية بغض النظر عن مؤتمر أنابوليس. لا خيار أمامنا".

– قلنا: هل ستمضى الآن فى تنفيذ عملية عسكرية كبيرة فى غزة، فى ظل ضغط الجيش الإسرائيلي..؟

قال: "القرار بشأن غزة لن يأتى انطلاقاً من العاطفة ولكن الحسم سيكون مرهوناً بما يمليه الشعور بالمسئولية. السؤال ليس هل يجب وقف إطلاق صواريخ القسام أم لا..؟ وإنما كيف يجب أن تكون الضربة التى سنوجهها هناك..؟ هل سنرسل عدة كتائب للقتال فى مناطق سكنية محددة، أم سنكتفى بالقيام بعمليات خاصة واغتيالات محددة الهدف وإنزال عقوبات. المهم هو رؤية المرحلة المقبلة جيداً، والأهم هو التفكير حتى لو كان التفكير يتطلب وقتاً .. الأفضل ألا نعمل بتعجل".

– قلنا: فى أعقاب أنابوليس، أنت لا تمتطى مجرد نمر أمنى وسياسي، وإنما تمتطى نمراً سياسياً لا يمكنك السيطرة عليه. هل تأخذ فى الحسبان أن ليبرمان وشاس سيضطران للانسحاب من الحكومة فى يوم ما.

قال: "من المبالغة الشديدة القول إننى أمتطى نمراً. لا أعتقد أن هناك أزمة سياسية داخلية متوقعة. وأعتقد أن ليبرمان هو أكثر الشخصيات حكمة فى الساحة السياسية الإسرائيلية، وانضمامه للحكومة هو خير دليل على ذلك. ظاهرياً، يعمل ليبرمان خلافاً لمصالحه. فقد انضم للحكومة عندما كانت فى وضع صعب جداً، حكومة لا تتماشى مع مواقفه، والجميع يقول إن أيامها معدودة، ولكنه رغم ذلك انضم إليها.. لقد أدرك أن القوى السياسية المؤثرة موجودة فى مراكز صنع القرار، ومن المحتمل أن تفقد شرعيتك عندما تنساق وراء المعارضة...

"إننى أثق فى حكمته. وأعتقد أنه فى المستقبل أيضاً سيتعرض لإغراءات بالانسحاب من الحكومة. ولكنه كان دائماً منشغل بموضوعات فى غاية الأهمية، وكان شريكاً فى قرارات أثبتت الحكومة فيها أن لديها الجرأة على فعل أشياء لم تجرؤ أى حكومة سابقة على فعلها".

◆◆ لقد كتبت بنفسي:

قلنا: كان الانطباع العام فى أنابوليس، قبل دقائق معدودة من افتتاح المؤتمر، أن الفلسطينيين لا يوافقون على صيغة البيان المشترك. عندئذ، وبشكل درامي، أجبرهم بوش على قبول البيان.

فقال أولمرت: "لم تكن هناك أية دراما. جلسنا وتحدثنا واتفقنا على الصيغة. إن الفلسطينيين، بسبب الحسابات الداخلية بينهم، والشكوك المتبادلة، أعلنوا أنهم يرفضون. خرجت رايس معهم وعادت لتقترح جلوس تسيبى مع أبو علاء مرة أخرى. خرجا وبعد عودتهما، وافق الفلسطينيون على البيان...

"لقد ارتكز الجدل مع الفلسطينيين حول طابع المفاوضات. نحن شددنا على ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة. وقلنا من يعتمد على أن طرفاً ثالثاً سيقوم بالعمل من أجلنا، يعترف أنه غير قادر على الوقوف على قدميه. إننى لا أخاف من أمريكا. ولكن إذا كنا فى وضع نستعين فيه بطرف ثالث، فلن نصل إلى أية نهاية".

◆ هل طرحت خطابك على الرئيس بوش مسبقاً..؟

– "لا.. لم أعرضه عليه. كتبت خطابى بعد دراسة الموقف. هذا ليس خطاباً كتبه لى أحد. كما أننى أفردت جزءاً من الخطاب للتعبير عن التعاطف مع معاناة الفلسطينيين، ولهذا الأمر أهمية كبيرة، لأننا بغطرستنا وتطرقنا اللانهائى إلى معاناتنا، لا ندرك مدى أهمية ذلك".

سألناه: هل تكوَّن لديك انطباع خلال هذه الزيارة بأن أمريكا تعرف ماذا تريد أن تفعل مع إيران.

قال أولمرت: "الجميع يدرك أنه لا يمكن التسليم بوجود إيران نووية. وأعتقد أننا لا نريد أن نكون الجهة التى تقود هذه المعركة. لا حاجة لذلك. هذا خطأ. على أية حال، توجد هنا مشكلة تشغل أمريكا وفرنسا والبريطانيين والصينيين والروس".

قلنا: ومع ذلك، ترجح عناصر أمريكية أن بوش لن يقوم بعمل عسكرى ضد إيران. هل تلقيت رسائل أخرى..؟

تطرق أولمرت فى معرض حديثه إلى هذا الموضوع، الذى يتحدث عنه كل العالم، ولكن حكومة إسرائيل لازالت تلتزم الصمت بشأنه، قائلاً: "ليس بالضرورة أن من يتحدثون يعرفون.. إننى عامة أفضل المقاتلين فى الميدان عمن يحبون الثرثرة فى الصالونات".

– سألناه: وما ردك على الادعاء بأن الهدف من مبادرة أنابوليس برمتها هو منحك حصانة من التحقيقات الجنائية. هل ذهبت إلى هناك ليعتقونك هنا فى إسرائيل.

أولمرت: "لا تعليق. هل هناك من يقول ذلك..؟! ليست لدى دفوع باستثناء الحقيقة التى أعرفها ويعرفها كل المقربين مني...

"قلت لنفسى ذات مرة: ما المغزى لأن تكون رئيس وزراء إذا لم تكن قادراً على فعل ما تؤمن به حتى لو

كانت أشياء من شأنها التأثير على مستقبل الدولة..؟ فيقولون لي يكفي أن تكون رئيس وزراء من أجل المتعة.. نعم هناك متعة بالتأكيد، ولكن ما معنى المتعة..؟".

◆◆ في رحاب الذكريات:

ألقى بوش الكلمة الافتتاحية بالمؤتمر. أما الكلمة الختامية فكانت من نصيب رايس. وقد ودعت رايس المشاركين بالمؤتمر بكلمات ممتلئة بالشحنات العاطفية. وقالت: "إنني أتفهم موقف كل الأطراف. في برمنجهام وألباما، مسقط رأسي، رأيت كيف يسقط الأطفال ضحايا لأنشطة الإرهاب، ولكنني رأيت أيضاً آباء يضطرون لأن يوضحوا لأطفالهم أنهم ممنوعون من فعل أي شيء لأنهم سودس".

باستثناء ذكريات الطفولة، أشارت هذه الكلمات التي ألقتها رايس إلى جهودها في الوقوف كحكم بين ضحية وضحية، بين معاناة ومعاناة، بين إسرائيل وفلسطين. في أفضل الفترات (ولتحرى الدقة في أسوأ الفترات)، يتبنى الأمريكيون إلى حد كبير موقفاً مقارباً للموقف الإسرائيلي. ولكنهم في كل مرة يبادرون بمبادرة سياسية، يعودون إلى الوسط: تارة بشكل متطرف، مثل جيمس بيكر، وتارة بمراوغات متحضرة، مثل هنري كيسنجر، وتارة بوعظ مسيحي مثل جيمي كارتر، وتارة أخرى بثقة كبيرة في النفس مثل كوندي رايس.

منذ تسع سنوات تقع كوندي في محط اهتمام الجماهير: فهي ظاهرة استثنائية في إدارة بوش، في لونها، خلفيتها الأكاديمية، ثقافتها، وحتى في ملابسها. بكلمات أخرى: لدى رايس المزيد من الأسباب، فضلاً عن ذكرياتها من ألباما، لمحاولة إعادة ترميم مسيرة السلام الإسرائيلية - الفلسطينية.

في الجزء الثاني من سيرتها الذاتية، الذي يرتكز على حوارات معها، يرد اليوم الذي فازت فيه حماس بانتخابات البرلمان الفلسطيني، وهي الانتخابات التي شارك في تمويلها والإشراف على نزاهتها دافع الضرائب الأمريكي: في الخامسة صباحاً، صعدت رايس على المشاية الكهربائية في شقتها في مبنى ووترجيت، وقد شاهدت على شاشة التليفزيون عنوان يبشر بفوز حماس. "لا شك أن هذا خطأ".. قالت وواصلت التدريب.وبعد ذلك اتصلت بغرفة الوضع الراهن بوزارة الخارجية للسؤال عن حقيقة ما حدث في الانتخابات، فقالوا لها: "فازت حماس". فأجابت: "يا إلهي..هل فازت حماس..؟".

حاولت أن تتصل هاتفياً بالقنصل الأمريكي بالقدس، ولكنها لم تصل إليه، فعادت إلى جهاز المشاية الكهربائية. وقالت في مذكراتها: "اعتقدت أن الأفضل هو مواصلة التدريب، فهذا اليوم سيكون طويلاً من تلقاء نفسه".

فيما تقول تسيبي ليفني، صديقتها الحميمة ونظيرتها، إن رايس تركز في المهام التي تكلف بها. إنها عنيدة، دءوبة، مجتهدة، وصبورة.

ومثلما حكى لنا أولمرت، طرحت رايس للمرة الأولى فكرة عقد مؤتمر دولي أثناء اللقاء بينهما في نوفمبر ٢٠٠٦ . وفي الشهر التالي - ديسمبر - التقت في واشنطن بتسيبي ليفني. ونظراً لأن اللقاء تم يوم السبت، حددت ليفني مقر إقامتها في فندق ووترجيت، تلك البناية المجاورة لمقر إقامة رايس. وقد اتفقت الاثنتان على أن المؤتمر سيروج لمفاوضات حول تسوية شاملة، تجرى بالتوازي مع مراحل تطبيق خريطة الطريق.

حرصت ليفني على ألا تظهر في صورة من يدبر مؤامرة مع وزيرة الخارجية الأمريكية من وراء ظهر رئيس وزرائها. وحيث إن أولمرت لم يعطها موافقته، ظلت خطتها حبيسة الأدراج.

لم يكن التحدي ماثلاً في مشاركة إسرائيل، وإنما في مشاركة الدول العربية والإسلامية التي لا تقيم علاقات معها. أما إيهود باراك، فإنه على قناعة بأن ثمة رئيس وزراء من اليمين أو اليسار، لا يستطيع أن يسمح لنفسه برفض دعوة لمؤتمر كهذا.

أراد أولمرت مشاركة السعودية بشدة. فقد كانت مشاركتها مهمة جداً بالنسبة له بفضل مكانتها، وبفضل ما تمثله بالنسبة للإسرائيليين. فضلت رايس التوجه إلى السعودية، باعتبارها الدولة الرئيسة للجنة المتابعة لشئون فلسطين بالجامعة العربية. ويعترف وزير الخارجية السعودي المخضرم، سعود الفيصل، بأن رايس ورطت بلاده. وقال دبلوماسي عربي آخر إن السعوديين كانوا يفضلون الاكتفاء بإرسال سفير وليس وزير خارجية. ولكنهم أدركوا أن السفير لا يستطيع ترأس وفد وزراء خارجية، فاضطر الفيصل للمشاركة.

وقال لنا مسئول في الإدارة الأمريكية أمس الأول إن السعوديين لم يكن أمامهم خيار آخر. فمنذ سنوات وهم يلومون إدارة بوش بأنها لا تفعل شيئاً من أجل الفلسطينيين. والآن، وبينما يبذل بوش جهوداً حقيقية، لا يمكنهم البقاء خارج الصورة.

وأضاف المسئول: "الاختبار الحقيقي سيكون في الشهر القادم، في باريس عندما تطالب السعودية بالتبرع بمبالغ كبيرة من عائدات النفط للسلطة الفلسطينية. وجدير بالذكر أن تبرعات السعودية كانت شحيحة جداً حتى الآن".

◆◆ العض على الأنامل:

كما أراد أولمرت أن يرى سوريا على طاولة المباحثات بالمؤتمر. تخبط السوريون وفي النهاية وافقوا على المشاركة وهم يعضون على أناملهم. فأمريكا مهمة بالنسبة لهم، والإشارة إلى الجولان لا تقل أهمية. وقد

ألقى ممثلهم، نائب وزير الخارجية فيصل المقداد، خطاب أدهش الإسرائيليين بشدة. فقد كان شبه خطاب مصالحة، وكان خالياً من التصريحات اللاذعة. قال المقداد: "صحيح أن إسرائيل لم تستجب لدعوة السوريين (لإجراء مفاوضات)، ولكننا ندعو إلى السلام، ونحن جادين فى نوايانا من أجل السلام. رغم الصعوبات والخلافات نوافق على أن يكون لقاء أنابوليس دفعة على طريق السلام الحقيقى فى المنطقة بأسرها".

لطالما تم التحدث مؤخراً عن المفاوضات مع سوريا. أولمرت وباراك وليفنى يوافقون مبدئياً على التفاوض. ومع ذلك، التصريحات السورية على الجانب الإسرائيلى لم تصل إلى درجة القبول بعد.

ويدرك المسئولون فى إسرائيل أن السوريين لن يدخلوا فى مفاوضات جادة مع إسرائيل، إلا إذا حصلوا فى المقابل على عربون يتمثل فى تغير الموقف الأمريكى تجاههم. كلمة السر هى لبنان. من أجل تطبيع العلاقات مع سوريا، يجب على الأمريكيين خيانة مبدأ استقلالية لبنان، وإدارة بوش غير مستعدة لفعل ذلك. فاستقلال لبنان أمر فى غاية الأهمية بالنسبة للإدارة الأمريكية، حيث إنها الزمردة التى يتزين بها تاج "أجندة الحرية"، وسياسة إدارة بوش التى ترى أن إحلال الديموقراطية، لاسيما الحرية، هو الدواء السحرى لأمراض العالم الثالث كله، والشرق الأوسط فى المقام الأول.

اندهش الحاضرون فى المؤتمر من الفقرة اللاذعة جداً فى خطاب بوش التى هاجم فيها تدخل سوريا فى لبنان. قال بوش: "إننا نتمنى اليوم الذى يتمتع فيه مواطنو لبنان بحريتهم دون المعاناة من القمع الخارجي".

◆◆ إخلاء الآن:

وفى لقاء شخصى مع رايس، يوم الثلاثاء الماضي، سكب باراك مياه دافئة على مسألة اليوم التالى للمؤتمر، حيث طرح مشكلة غزة. يرى باراك أن إسرائيل لن يكون أمامها خيار سوى القيام بعمل عسكرى هناك. ويوجد بالفعل فى إسرائيل، وربما فى أماكن أخرى، عناصر تتحدث عن مستقبل غزة على مرحلتين: أولاً الجيش الإسرائيلى يحتلها، ثم يقوم بتسليم المنطقة لأبى مازن. وهكذا، يستعيد أبو مازن مرة أخرى نصف دولته، بينما لا يتورط الجيش الإسرائيلى فى حرب استنزاف فى مواجهة حماس. ولكن باراك لا يؤمن بهذا السيناريو، حيث لا يبدو طبيعياً ولا منطقياً. ومع ذلك، يرجح باراك أنه لن يكون هناك مناص من اجتياح القطاع على نطاق واسع.

المهمة الأولى التى من المقرر أن تلقى على عاتق الأجهزة الأمنية فى اليوم التالى ستكون إخلاء بؤر استعمارية غير قانونية، وربما أيضاً إخلاء مستعمرات، ولا يسعد باراك بإلقاء هذه المهمة على عاتقه.

لقد تعهد للأمريكيين أربعة رؤساء وزراء إسرائيليون - رابين ونتنياهو وباراك وشارون - بإخلاء مستعمرات غير مرخصة ولم يفوا بكلمتهم. كل واحد منهم عرض على الأمريكيين اتخاذ القرار: هل يختارون مبادرة حقيقية مع الفلسطينيين - اتفاق أوسلو، اتفاق الخليل، كامب ديفيد، وفك الارتباط مع غزة - أم إخلاء بضع بؤر استعمارية. فرئيس حكومة إسرائيل لا يمتلك القوة السياسية الكافية لتنفيذ الاثنين. ومراراً وتكراراً يختار الأمريكيون الخيار الأكبر، فى حين تظل البؤر الاستعمارية على حالها.

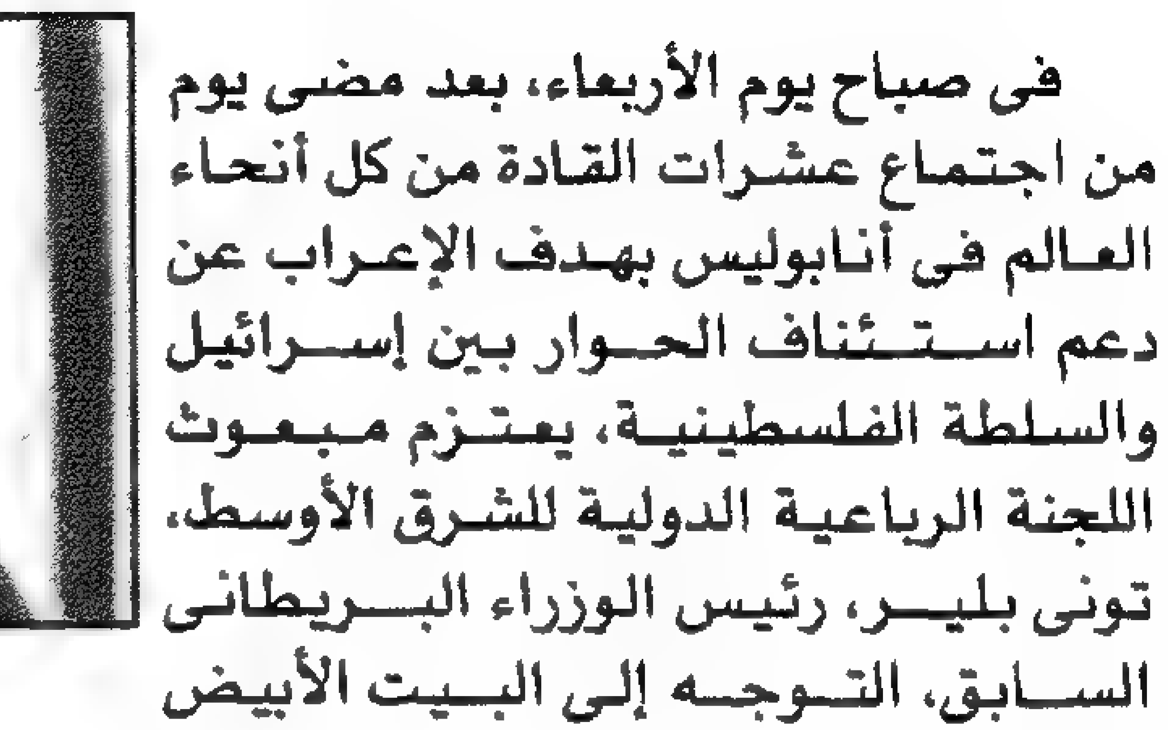
المشكلة أن أولمرت يعتقد أنه يستطيع إخلاء بؤر استعمارية، والنقاش حول تسوية شاملة مع الفلسطينيين فى الوقت نفسه. يا له من متفائل..!!.

بعيداً عن كل شيء، لم يكن بوش أكبر رابح من أنابوليس، وكذلك لم يكن أولمرت. ففى أنابوليس حصل أبو مازن على فرصته التى ربما تكون الأخيرة. فقد حصل على دعم أمريكي، وتأييد العالمين العربى والإسلامي، والاستعداد المعلن من جانب حكومة إسرائيل لإنهاء الاحتلال، وكذلك المال الذى سيصل إليه من الدول المانحة.. كثير من الطعام لفم ليس له أسنان.

حوار مع مبعوث اللجنة الرباعية الدولية للشرق الأوسط "تونى بلير":

"يجب على الفلسطينيين فرض القليل من النظام أولاً"

هاآرتس ٢٠٠٧/١١/٣٠
أجرى الحوار: باراك رافيد،
دافيد لنداو، ألوف بن وشموئيل روزنر





فى صباح يوم الأربعاء، بعد مضى يوم من اجتماع عشرات القادة من كل أنحاء العالم فى أنابوليس بهدف الإعراب عن دعم استئناف الحوار بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، يعتزم مبعوث اللجنة الرباعية الدولية للشرق الأوسط، تونى بلير، رئيس الوزراء البريطانى السابق، التوجه إلى البيت الأبيض لحضور مراسم بدء المفاوضات التى استضافها الرئيس الأمريكى جورج بوش. وقد التقيناه فى مقر السفير البريطانى فى واشنطن، هناك حل ضيفاً خلال زيارته للعاصمة الأمريكية.

وهو يشعر بتفاؤل يفوق العادة: فبعد مرور خمسة أشهر على توليه هذا المنصب، بدأ يشعر بحدوث تغير، وبأن الأمور تتقدم فى الاتجاه الإيجابي. وأحد التغيرات الرئيسية التى يذكرها تونى بلير هو نهج أجهزة الأمن الإسرائيلية، فهو يرى أن وزير الدفاع إيهود باراك، ورئيس الأركان جابى أشكنازي، ورئيس جهاز الأمن العام "الشاباك" يوفال ديسكين، يحافظون على فكر متفتح فى كل ما يتعلق بفرصة إحراز تقدم على مسار الاتصالات مع الفلسطينيين. ويذكر بلير أنهم لازالوا حذرين، لكنهم يبدون تفتحاً واستعداداً أكثر للاقتناع.

لا يؤمن بلير بالمبدأ المقدس المتمثل فى "الأراضى مقابل السلام" باعتبارها الصيغة المناسبة للصراع، كما أكد ذلك خلال خطابه الذى أدلى به قبل أسابيع فى "منتدى سابان" بالقدس. وهو يذكر الأهمية الكبيرة لطابع الدولة الفلسطينية المستقبلية، فهو يرغب فى رؤية دولة ذات مؤسسات مستقرة وتدار بصورة سليمة، لاسيما من المنظور الأمني. وهو يكرر الحديث عن تحذيره لقادة السلطة الفلسطينية، خلال مباحثاته معهم، من أنه "إذا لم تجروا التغييرات المطلوبة، لن تكون لكم دولة، وكل من يقول لكم غير ذلك - فهو يخدعكم".

وهو يستمد التشجيع من مشاركة الكثير من القادة العرب فى مؤتمر أنابوليس. وهو يعتبر ذلك تغيراً حقيقياً فى صورة الوضع بالشرق الأوسط. وهو يؤمن بالتقسيم بين المتطرفين والمعتدلين، وبالائتلاف الذى يتبلور ضد إيران.

ويبدى بلير فى نقطة واحدة القليل من الدبلوماسية، ألا وهى إخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية، وهو يرى أن هذه مشكلة جادة ويجب إيجاد حل لها. وإن لم يحدث ذلك، فإن المفاوضات ستتضرر. وهو يقول إنه لا يمكن الفصل بين الأمور، فالمفاوضات السياسية دون إحراز تقدم على أرض الواقع لن تجدي.

◆◆ طاقة إيجابية:

◆ ما هى الرسالة الرئيسية لمؤتمر أنابوليس..؟

- "مواصلة الإصرار للتوصل لسلام، والإعراب عن الثقة مجدداً فى مسيرة السلام وخلق مسيرة قوية. الآن يبدأ العمل الشاق، لكن قبل ستة أشهر، كان الناس يعتقدون أنه لا توجد فرصة حقيقية للتوصل لمسيرة سلام. من الأهمية بمكان ألا نبالغ فيما حدث فى مؤتمر أنابوليس، لكن من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى وجود إصرار جديد وحضور أناس هنا ليعلنوا عن رغبتهم فى المحاولة".

◆ هل هذا ما ينطبق أيضاً على القادة العرب الذى شاركوا فى مؤتمر أنابوليس، على سبيل المثال..؟

- "خطاب وزير الخارجية السعودى كان إيجابياً. فالسعوديون يرغبون فى تحديد موقفهم فقط بعد رؤية نتائج على الأرض. وأنا أعتقد أن القادة العرب سيساعدون ويؤيدون الرئيس محمود عباس فى هذه المسيرة".

◆ فى الماضى وضع العالم العربى شروطاً أمام الفلسطينيين.

- "هذا صحيح، لكن مبادرة السلام العربية كانت محاولة لتغيير هذا النهج. يتمثل جزء من التغيير الاستراتيجى بالمنطقة، مع الأخذ فى الاعتبار ما يحدث فى إيران، فى أن العالم العربى يرغب الآن فى التوصل لاتفاق. صحيح أنه ليس فى كل الظروف، ولكن بالأساس هناك رغبة. فهو لا يرغب فى محو هذه القضية، ويفضل رؤية حلها عن طريق إقامة دولتين".

◆ لقد قلت فى الماضى إن القادة فى أوروبا يدركون ماهية الخطر الإسلامى المتطرف، لكن الجمهور الأوروبى لم يدركه بعد. هل تغير ذلك..؟ هل ستشارك الدول العربية فى هذه المسيرة حقاً..؟

- "نعم. أعتقد أن الناس يرون أن هناك جانباً متطرفاً، وآخر يبحث عن الحل ويرغب فى مستقبل يعيش فيه أناس ينتمون لأديان وثقافات مختلفة جنباً إلى جنب فى سلام. فى هذا الوضع، يعتبر الصراع الإسرائيلى - الفلسطينى مهماً للغاية. وإذا تمكنا من حل الصراع، ستكون هذه ضربة قاصمة للقوى المتطرفة فى كل مكان. وكما ذكرنا فإنه ينبغى حل الصراع بشكل عادل ومناسب للطرفين. إذا تمكنا من إيجاد أساس كهذا للحل، سيفرز ذلك طاقة إيجابية كبيرة وسيقضى على الطاقات السلبية".

❖ هناك معارضة قوية داخل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية لأى تغير فى الوضع الراهن، سواء من جانب وزير الدفاع إيهود باراك أو من جانب قادة الجيش.

- "أحاول أن أوضح للعالم العربى وللفلسطينيين أنه يجب عليهم إدراك كيفية تأثير أحداث غزة على الجمهور والقادة فى إسرائيل. يمكن الجدال حول ما إذا كانت المسيرة أحادية الجانب (خطة فك الارتباط) جيدة أم سيئة، لكن من المنظور الإسرائيلي، فقد غادرت إسرائيل غزة، وأخلت ٧ آلاف مستعمر، وفى النهاية صعدت حركة حماس للحكم. لم يكن من السهل إقناع الإسرائيليين بدراسة القيام بخطوات مشابهة فى الضفة الغربية. من يرغب فى التوصل لحل، يجب عليه أن يدرك أن الإسرائيليين من حقهم أن يشعروا بمخاوف على الصعيد الأمني. لن يتم التوصل لحل إذا لم نعترف بالواقع لدى طرفى الصراع".

◆ ما هو مفتاح الربط بين هذين الواقعين..؟

- "مفاوضات سياسية أمر مهم، ولكن المشكلة لا تكمن فى الأراضى فقط، وإنما فى سمات الدولة الفلسطينية المستقبلية - طبيعة نظام الحكم بها وقدرتها على أن تكون جارة آمنة. هناك ثلاثة خطوط متوازية ينبغى العمل بموجبهم، وإذا لم نفعل ذلك، فلن تتحرك الأمور: مفاوضات، بناء قدرات الفلسطينيين للحكم، والخطوات التى تجرى على أرض الواقع.

لو تحركت هذه الأمور الثلاثة، يمكن إيجاد حل. لكن من يعتقد أن المفاوضات السياسية تعد بديلاً لبناء القدرات، أو العكس، بأنه لا أهمية لإجراء خطوات على الأرض، فإنه لن يتمكن من التوصل لحل. فهذه الأمور الثلاثة مهمة. لذا، فإن حل المشكلة يكمن فى بناء قدرات السلطة الفلسطينية تدريجياً، بحيث يستطيع الفلسطينيون تحمل المسؤولية الأمنية، وتستطيع إسرائيل أن تقلل وجودها العسكرى على الأرض.

"العناصر الأمنية الإسرائيلية الذين قابلتهم متفتحين فى هذا الصدد. وهم غير مقتنعين، لكنهم على استعداد للإنصات، طالما من الواضح أن الفلسطينيين سيكونون على استعداد لفرض النظام. هذه القدرة على السيطرة على الأرض وفرض النظام لا يمكن أن تكون مؤقتة فقط.. يجب أن يكون هناك تغير فى نهج الفلسطينيين".

◆ هل تشعر بتغير هذا النهج..؟

- "أعتقد أن رئيس الحكومة سلام فياض بالتأكيد على استعداد لذلك، وأن الإسرائيليين سيمنحونه الفرصة".

◆◆ الساسة يمكنهم إبرام صفقة:

◆ هل تشعر بالرضاء من اللفتات الكريمة الإسرائيلية على أرض الواقع، أم أنه بالإمكان اتخاذ خطوات أخرى..؟

- "لا، أعتقد أنه من المهم أن يبدى الفلسطينيون التزاماً، لكن الأهم أن يكون الطرف الإسرائيلى كذلك أيضاً. هذا هو المفتاح للقضية برمتها، لاسيما فيما يتعلق بالبؤر الاستيطانية غير القانونية. يجب على إسرائيل أن تعترف بأن هذه مشكلة جادة. فالوضع على الأرض لا يمكن أن يدار بشكل منفصل عن المفاوضات السياسية. إذا كنت تناقش قضية المناطق (الفلسطينية)، لكنك تقيم بؤرة استيطانية غير قانونية تجعلك تستولى على الأراضي، حينها سيقول الفلسطينيون: ماذا يحدث هنا بالتحديد؟".

◆ هل تعتقد أن القيادة الإسرائيلية جادة حقاً بشأن إخلاء البؤر الاستيطانية..؟ فهم يتحدثون عن ذلك منذ ثلاث سنوات.

- "إذا ظهرت فرصة إيجابية ومتجددة لمسيرة السلام، وإذا أثبت الفلسطينيون أنهم قادرون على تنفيذ المطلوب منهم، سيدرك الناس أنه لا داعى لإقامة بؤرة استيطانية جديدة غير قانونية، لأنه سيتم إخلاؤها فى نهاية المطاف".

◆ تكمن المشكلة فى عدم رغبة أولمرت وباراك فى الدخول فى صدام مع اليمين.

- "ولهذا السبب بالتحديد يجب تحريك الأمور. لا يجب القول بأنه: لا توجد عملية سياسية، وأن الفلسطينيين لا يفعلون شيئاً لكن هيا نخلى البؤر الاستيطانية، لكن إذا اكتشفنا أن هناك عملية سياسية، وأن هناك تغيراً على الجانب الفلسطيني، سيكون من السهل الزعم بأنه لا يجب تعقيد الوضع والقدرة على التوصل لاتفاق فى المستقبل أكثر من ذلك".

◆ كيف يمكن إدخال إصلاحات أمنية فى السلطة الفلسطينية..؟

- "هناك خطة إصلاحات شاملة سوف ننشرها قريباً، ولذا فإننى لا أرغب فى الاستفاضة فى الحديث عن ذلك. سيكون علينا أن ندرس كيفية إحداث التغير فى صفوف قوات الأمن الفلسطينية. ويصر فياض وعباس على بناء قدرات أمنية، بهدف أن يكونا شريكين تستطيع إسرائيل الاعتماد عليهما".

◆ ولكن النهج الإسرائيلي ينص على أن المشكلة لا تكمن في القدرة، وإنما في الحافز.

- "يجب على الفلسطينيين أن يبدوا هذا الحافز حقاً. وجزء من دوري هو أن أقول للفلسطينيين: لن تقيموا دولة ما لم تظهروا هذا الالتزام. إذا كنتم ترغبون في إقامة دولة، يجب أن تمتلكون قوات أمن قوية، ذات تسلسل قيادي مناسب. وفضلاً عن ذلك، يجب أن تكون هناك قوة أمن واحدة وسلطة واحدة. إذا كنتم ترغبون في إنشاء دولة - فهذا ما ينبغي عليكم تحقيقه.

"إنني أقول للفلسطينيين: لقد تعاطفوا معكم على مر السنين (يقصد الإسرائيليين)، ولكنكم لستم في حاجة لتعاطف، فأنتم في حاجة لإيجاد مخرج. ولذا، فالحاجة تتطلب المساعدة الإسرائيلية والتفهم الفلسطيني بأنه لن تكون لديهم دولة إلا إذا كانوا سيديرونها بصورة سليمة. لو كنت مكان إسرائيل، فلن أجري مفاوضات لإقامة دولة فلسطينية، إن لم أكن متأكداً من أن هذا هو ما سيكون عليه الوضع".

◆◆ سنسوي أمورنا مع حماس:

◆ هناك مشكلة صغيرة في غزة اسمها حماس.

- "هذه مشكلة كبيرة، لكن دعونا نفترض أنه ستكون هناك مسيرة سياسية، وأننا سنبدأ العمل من أجل بناء القدرات الفلسطينية، وأنه ستكون هناك خطوات على أرض الواقع. إذا حدث ذلك، ستكون هناك لحظة تستطيع خلالها القيادة الفلسطينية عرض اقتراح شديد الوضوح على السكان في غزة. وأحد الأمور اللافتة للنظر هو أنه قبل ستة أشهر كان من الواضح للجميع في إسرائيل، وكذلك في أوروبا، أننا سنتحدث في غضون سنوات مع حركة حماس.. إذاً فلماذا لا نقوم بذلك الآن..؟ وكان من الواضح لنا أيضاً أنه إذا أجريت انتخابات صباح الغد، ستفوز حركة حماس باكتساح، ولكن الآن الوضع ليس كذلك. كما لم تعد الفرضية القائلة بأن الفلسطينيين هم بالضرورة متطرفون صائبة الآن".

◆ لكن لن تجرى انتخابات غداً في غزة.

- "هذا صحيح، ويجب التفكير في توقيت إعمال استراتيجية مناسبة".

◆ لكن حماس تمتلك أسلحة.. ولن تتنازل بسهولة عن الحكم.

- "دعنا نتجاهل فكرة أن شيئاً ما قد تغير، ولكن حتى بهذا المنطق لم تعد حماس تحظى اليوم بالمزيد من التأييد. لذا، فإنني أعتقد أنه لو منحنا الفلسطينيين أفقاً واقعياً للحل المتمثل في دولتين لشعبين، فسوف يوافقون على ذلك".

◆ في إسرائيل يوجد تأييد متزايد لشن عملية عسكرية في غزة يحول دون تحول حماس لحزب الله. ربما ينبغي اقتحام غزة، والإطاحة بحماس وتسليم الحكم حينها لأبو مازن أو لقوة دولية..؟

- "قضية غزة تعتبر مهمة للغاية. هناك سبل لعلاجها، لكنني لا أعتقد أن هذه هي اللحظة المناسبة للحديث عنها".

◆ ما رأيك في ضم حماس للمسيرة السياسية..؟

- "لقد قيلت الكثير من الأقاويل المثيرة للسخرية بشأن التشبيه بين الوضع في الشرق الأوسط ومثيله في أيرلندا الشمالية. ونحن أنهينا الصراع بحيث كان الشين فين جزءاً من العملية، لكن ذلك لم يحدث إلا بعد التزامهم ببعض القواعد. لا أعتقد أن المشكلة تكمن في حماس أو عدم وجود حماس. فهذه مسألة مبدأ. إذا كنت ترغب في الحل المتمثل في إقامة دولتين فهذا أمر رائع، وهكذا الحال إذا كنت على استعداد لتحقيقه بسبل غير عنيفة. هذان هما المبدآن اللذان يجب الالتزام بهما من أجل الانخراط في العملية السياسية".

◆ هل تؤيد نشر قوات دولية في غزة..؟

- "هناك مجموعة من الأسئلة التي يصعب الإجابة عليها حالياً، وربما ليس من المجدي الإجابة عليها في هذه المرحلة".

◆ ما رأيك في المشاركة الدولية في عملية تحسين أجهزة الأمن الفلسطينية..؟

- "هناك فرصة للقيام بمثل هذا العمل، غير أن الفلسطينيين، وكذلك الإسرائيليين، هم الذين في حاجة لتقرير كيفية القيام بذلك. والأهم هو رسم طريق واضح لبناء أجهزة أمن فلسطينية قوية، والحافز يتزايد لدى الفلسطينيين، لأننا نقول لهم إن هذا هو السبيل الوحيد لإقامة دولة".

◆ كيف سيكون شكل الإشراف الأمريكي على تطبيق الطرفين الإسرائيلي - الفلسطيني للالتزامات..؟

- "إن خطة خريطة الطريق أمر رائع، لكنها لا تجيب على السؤال عن كيفية تنفيذ هذه الالتزامات. ونحن نعتزم العمل على هذا المسار مع الطرفين. لقد قال الأمريكيون بالأمس إنهم يرغبون في تقدير الموقف بناءً على مدى تنفيذ الطرفين لهذه الالتزامات".

◆ ما رأيك في أسلوب عمل القيادة السياسية الإسرائيلية..؟

- "لا توجد منظومة سياسية تعمل بشكل جيد. إنك تعتقد دائماً أن المنظومة السياسية التي تنتمي إليها هي الأسوأ، ولكن عندما تشاهد منظومة أخرى، ينتابك نفس التفكير. والناس يقولون لي: أولمرت ضعيف من الناحية السياسية ويلتزم بشروط ائتلافية، وعباس ضعيف لأنه محاط بالكثير من الفصائل. لكنني أعتقد العكس - إذا عززنا مدى مصداقية مسيرة السلام، ستتغير الأمور. خذ مثلاً حزب كاديما. هذا ليس حزب السلام ولا حزب اللاسلام.. لكن إذا نهضت عملية السلام، سيكون له ثقل كبير".

◆ كيف ترى التزام الرئيس بوش بهذه العملية..؟ خاصة أننا لازلنا نسمع أن هذا مشروع شخصي لوزيرة الخارجية كونداليزا رايس..؟

- "من المباحثات التي دارت بيننا، يمكنني القول بأنه يدعم تماماً كونداليزا رايس، وإلا ما كان قد وافق على عقد مؤتمر أنابوليس. وإذا نجحنا في إحراز تقدم، فإن ذلك سيضع القرن الحادي والعشرين على المسار الصحيح".

◆ ترجمات عبرية ◆



استطلاعات

مقياس السلام لشهر نوفمبر ٢٠٠٧ (*)

أجراه: إفرايم ياعر وتمار هيرمان
هاآرتس ٢٠٠٧/١٢/١١

◆ هل انتهى مؤتمر أنابوليس..؟

يعتقد الكثيرون أنه لو كان صناع القرار الإسرائيليين قد غيَّروا موقفهم من الصراع وحله، لانساق الجمهور وراءهم وأيَّدوا الاتفاق الذى تم التوصل إليه. يوضح المقياس الحالي، شأنه شأن النتائج التى ظهرت فى استطلاعاتنا السابقة، أن هذه الفرضية غير ثابتة، وأن الجمهور (الإسرائيلي) لا يسارع "بركوب قطار السلام" الذى تقوده الحكومة بزعامة أولمرت.

ورغم التغطية الإعلامية الكبيرة لمؤتمر أنابوليس، ورغم إعلان رئيس الحكومة بأن هذه نقطة تحول سياسية ذات أهمية تاريخية، فإن مدى اهتمام الجمهور الإسرائيلى - اليهودى بالمؤتمر ظل ضئيلاً ومشابهاً للفترة التى سبقت انعقاد المؤتمر، حيث لم تتابع الأغلبية الأحداث بشكل جار.

فضلاً عن ذلك، ورغم البيان المشترك والروح الإيجابية التى انتهى بها المؤتمر، فإن الاعتقاد السائد بشأن استيضاح الخلافات فى الرأى بين إسرائيل والفلسطينيين، وهو ما يسرى على دفع فرص السلام للأمام، يميل إلى الاتجاه السلبي.. ولازال الكثيرون يشعرون بالتشاؤم، أو لم يغيروا رأيهم، بشأن فرصة التوصل لسلام دائم مع الفلسطينيين، مقارنة بالأقلية التى استمدت التشجيع من هذا الحدث، وأصبحت تشعر بالتفاؤل تجاه فرصة التوصل لسلام.

لم يكن من قبيل المفاجأة أن يكون هناك شبه اتفاق تام بين الجمهور بأن الحكومة أو الجمهور فى إسرائيل يرغبان حقاً فى التوصل لسلام مع الفلسطينيين. فى المقابل، كان غريباً جداً أن تكون هناك أكثرية الآن أيضاً - صحيح أنها ضئيلة - تؤيد الرأى القائل بأن السلطة الفلسطينية أيضاً ترغب فى ذلك حقاً، بينما تتقسم الآراء بشأن الشعب الفلسطيني، مع تفوق طفيف للغاية لمن يميلون للجانب الإيجابي.

علاوة على ذلك، تعتقد أغلبية ملحوظة بين الجمهور اليهودى أن المطلب الفلسطينى بإقامة دولة مستقلة هو مطلب عادل، وأن إسرائيل قادرة على السماح لنفسها بالموافقة على إقامة دولة فلسطينية مستقلة. ويبدو أن الشكوك وكذلك التشاؤم من جانب الجمهور اليهودى يرجعان إلى الاقتناع السائد بأن اتفاق السلام القائم على "دولتين لشعبين" لن يؤدي، من جانب الفلسطينيين، لإنهاء صراعهم التاريخى مع إسرائيل. كما يتضح غياب الثقة فى نوايا الفلسطينيين من خلال التفضيل الواضح والمستمر من جانب الجمهور اليهودى لإقامة حدود مغلقة لا تتيح الانتقال بحرية من جانب إلى الجانب الآخر، حتى لو تم تطبيق حل إقامة دولتين. ولكن الجمهور اليهودى لا يعتقد أن هذا الحل المرغوب فى متناول اليد، بينما الاعتقاد السائد هو أنه بدون موافقة حماس فلا فرصة للتوصل لاتفاق سلام، وأن الطرفين (الإسرائيلى / الفلسطيني) سيجدان صعوبة فى التغلب على الخلافات فى الرأى بينهما بشأن القضايا الجوهرية.

كما كان الحال فى الماضي، اكتشفنا هذه المرة أيضاً أن القضايا الرئيسية التى يعتقد الجمهور أن الطرفين سيجدان صعوبة فى التوصل لحل بشأنها - فى التسوية القادمة - هى القدس وحق العودة للاجئين الفلسطينيين. مع ذلك، وبالمقارنة بأواخر التسعينيات، فقد تراجعت أهمية قضية القدس، مقابل تزايد أهمية قضية اللاجئين بشكل ملحوظ.

وفيما يلى أهم نتائج مقياس السلام الذى أجرى فى يومى الاثنين والثلاثاء ٣ - ٤ ديسمبر:

◆شكوك وتشاؤم:

حسب إجابات المشاركين فى الاستطلاع، ورغم التغطية الإعلامية الكبيرة، فإن ما يقل عن ربع الجمهور الإسرائيلى - اليهودى (٢٤٪) تابعوا بشكل جار أحداث مؤتمر أنابوليس، بينما تابع أحياناً ٤٧٪ المناقشات، وأجاب ٢٦٪ بأنهم لم يتابعوها على الإطلاق - وهذه النتيجة تكاد تشبه النتائج التى توصلنا إليها قبل انعقاد المؤتمر بشهور. بعبارة أخرى، فإن الروح الإيجابية التى أظهرها صناع القرار الإسرائيليون والفلسطينيون والأمريكيون تجاه مؤتمر أنابوليس، لم تجذب الجمهور الذى ظل يشعر بشكوك وتشاؤم. وتتماشى نتائج المؤتمر مع هذا التباعد، حيث يعتقد ٦٣٪ أن المؤتمر لم ينجح فى استيضاح الخلافات فى الرأى بين إسرائيل والفلسطينيين، كما تعتقد نفس النسبة أنه لم ينجح فى زيادة فرصة التوصل لاتفاق سلام.

يبدو أن الشكوك أو التشاؤم يوضحان أيضاً انقسام الآراء فيما يتعلق بالسؤال عن المواقف التى عرضها رئيس الحكومة إيهود أولمرت فى المؤتمر، حيث وصفها ٨٪ فقط بأنها متعنتة للغاية، ٣١٪ بأنها متساهلة للغاية أو متناسبة، ٣٢٪ بأنها غير متعنتة وغير متساهلة (ولم يعرب ٢٨٪ عن موقفهم فى هذا الشأن، على النقيض من المؤتمرات السابقة).

كما يدفع انقسام الإجابات نحو التساؤل عن مدى تأثير المؤتمر على تفاؤل أو تشاؤم المشاركين بالاستطلاع تجاه فرصة التوصل لسلام أيضاً، حيث يدل على قدر ضئيل من المشاركة الجماهيرية فى الأحداث: فقد قال ٢٩٪ إنهم أكثر تفاؤلاً، و٣٨٪ إنهم أكثر تشاؤماً، بينما ذكر ٣٣٪ إنهم لم يغيروا رأيهم، ولم يسمعوا عن المؤتمر بوجه عام أو إنهم لا يعرفون بأمره.

كما كان الحال فى الماضى، فإن الاعتقاد السائد فى إسرائيل الآن هو أن الحكومة الإسرائيلية والجمهور فى إسرائيل يرغبان فى السلام - ٧٨٪ و٨٠٪ على الترتيب. ومع ذلك، فمن المفاجئ أن نكتشف الآن أن هناك أكثرية - وإن كانت ضئيلة - تعتقد أن السلطة الفلسطينية بزعامة أبو مازن أيضاً ترغب فى السلام (٥٥٪). وفيما يتعلق برغبة الشعب الفلسطينى بأسره فى السلام، نجد أن الآراء منقسمة مع تفوق طفيف لمن يعتقدون أن الفلسطينيين يرغبون فى السلام ٤٨٪ - مقابل ٤٥٪ يعتقدون أنهم لا يرغبون فى السلام.

ورغم كل أحداث السنين الأخيرة، هناك أغلبية أيضاً بين الجمهور اليهودى تعتقد أن مطلب الفلسطينيين بإقامة دولة مستقلة هو مطلب عادل - ٦٢٪ (مقابل ٣٤,٦٪ يعتقدون أنه مطلب غير عادل). وكما كان الحال سابقاً، نجد أن هناك أيضاً أغلبية - ٥٨٪ - تثق أو تعتقد أن إسرائيل قادرة على السماح لنفسها بإقامة دولة فلسطينية مستقلة (٣٢٪ يعتقدون أو يثقون أنها غير قادرة على ذلك، والباقون لا يعرفون).

ولكن مقابل المؤشر الإيجابى فيما يتعلق بحل "إقامة دولتين"، سواء من حيث عدالة هذا المطلب أو من حيث التنفيذ من وجهة النظر الإسرائيلية، نجد أن هناك عائقاً كبيراً يتمثل فى الاعتقاد السائد بين الجمهور الإسرائيلى - اليهودى بأنه حتى لو تم التوقيع على اتفاق سلام وفق هذا المخطط، فإنه لن يكون نهاية الصراع التاريخى من وجهة النظر الفلسطينية - ٦١٪ يعتقدون هذا الرأى المتشائم مقابل ٣١٪ فقط يعتقدون أن الاتفاق بهذه الصيغة سيؤدى إلى نهاية الصراع بين الشعبين من وجهة النظر الفلسطينية.

فضلاً عن ذلك، فإن السواد الأعظم (٧١٪) يعتقدون أنه لن يكون بالإمكان التوصل لاتفاق سلام مع الفلسطينيين دون موافقة حركة حماس، بينما يعتقد ٢١٪ فقط العكس. وفى ضوء الاعتقاد بضعف أبو مازن، فمن الواضح السبب الذى أدى إلى أن يسهم هذا الاعتقاد فى غياب الثقة فى القدرة على التوصل إلى سلام.

يبدو أن النتائج السابقة توضح تفضيل أغلبية الجمهور الإسرائيلى - اليهودى (٥٣٪ مقابل ٢٦٪) للاعتقاد القائل بأنه حتى لو تم توقيع اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين على أساس صيغة "دولتين لشعبين"، ستظل الحدود بين البلدين مغلقة (٥٪ يفضلون أن تكون مغلقة أمام الفلسطينيين ومفتوحة أمام اليهود، ١٪ مفتوحة للفلسطينيين ومغلقة لليهود و١٥٪ لا يعرفون).

على خلفية استئناف المفاوضات قريباً بين إسرائيل والفلسطينيين، سألنا المشاركين بالاستطلاع عن القضايا التى يصعب حلها بين الطرفين.. ومن بين قائمة تضم ٦ قضايا، اكتشفنا أن قضية القدس تتصدر جدول العوائق (٣٩٪). ولكن مقارنة بنتائج مقياس السلام لشهر نوفمبر ١٩٩٩، يبدو أنه طرأ تراجع كبير فى هذا الاعتقاد (حيث كان آنذاك ٥٧٪). فى المقابل، ارتفعت بشكل ملحوظ الأهمية المنسوبة لقضية اللاجئين كأهم عائق، من ٥٪ فى عام ١٩٩٩ إلى ٣٢٪ الآن. كما اتضح أن قضايا أخرى محل خلاف - الحدود، المستعمرات، الدولة الفلسطينية المستقلة والمياه - تحتل مكانة متأخرة من حيث الصعاب التى تسببها للرأى العام الإسرائيلى اليهودى فيما يتعلق بفرص التوصل لاتفاق سلام، حسب الترتيب القادم: الحدود (١٤٪)، المستعمرات (٨٪)، إقامة دولة فلسطينية (٦٪)، ومشكلة المياه (١٪).

(◆) مؤشرات السلام لشهر ديسمبر ٢٠٠٧:
بلغ مؤشر السلام فى إجمالى العينة ٤٨,١ وبلغ فى العينة اليهودية ٤٥,٦ .
بلغ مؤشر أوسلو فى إجمالى العينة ٣٦,٩ وبلغ فى العينة اليهودية ٣٤,٥ .
بلغ مؤشر المفاوضات فى إجمالى العينة: ٥٠,٧ وبلغ فى العينة اليهودية ٤٧,٧ .
يجرى مشروع مقياس السلام فى مركز تامى شتاينمتس لأبحاث السلام وبرنامج إيفنس Evens فى جامعة تل أبيب لبحوث النزاعات وتسويتها، برئاسة البروفيسور إفرايم ياعر والبروفيسور تمار هيرمان. أجرى الاستطلاعات الهاتفية معهد ب.ي. كوهين فى جامعة تل أبيب فى يومى ٣ و٤ ديسمبر ٢٠٠٧، وشملت ٥٩٢ مشاركاً يمثلون السكان الراشدين من اليهود والعرب فى إسرائيل (بما فى ذلك يهودا والسامرة "الضفة الغربية" وقطاع غزة والمستعمرات التعاونية "الكيبوتس")، وتبلغ نسبة الخطأ فى العينة نحو ٤,٥٪.

مقياس التهديدات الأمنية على إسرائيل لشهر ديسمبر ٢٠٠٧ (*)

بقلم: د. جاى بيخور
المصدر: www.gplanet.co.il ٢٠٠٧/١٢/١٤

◆ الخطر الفلسطيني، الإرهاب التقليدي، الانتفاضة (٧,٣ درجة مثل الشهر الماضي):

كلما يستمر إطلاق النار الفلسطينى على مدينة سديروت، يقرع المحللون العسكريون لدينا طبول الحرب، ولا شك أنهم يؤيدون نشوب حرب. وهذا بالطبع فخ لصناع القرار لدينا، لأنه بعد شن عملية برية كبيرة، سيؤيد أولئك المحللون تحديداً، تشكيل لجنة تحقيق لمعرفة أسباب نشوب هذه الحرب. لذا، لا يجب الانفعال من تصريحات المحللون الرنانة، والذين أصبحوا صناع قرار من تلقاء أنفسهم، مثلما شاهدنا قبل عام ونصف العام.

وبنظرة متعمقة فى الأمور، فى ظل اهتمام مقياسنا بالأمور الغامضة فى الشرق الأوسط، فإن الحكومة الإسرائيلية هى التى ستقرر الآن مستوى التهديد الأمنى القادم من غزة. وبالإحصائيات المطروحة أمامنا، لا توجد لديها أى فرصة محتملة للفوز بالمعركة. وإذا قررت الحكومة شن عملية شاملة، فإن مستوى الخطر القادم من غزة سيتزايد بشدة. ولكن إذا قررت مواصلة العمليات المحدودة، فإن مستوى الخطر سيتراجع.

ونظراً لأننا مازلنا لا نعلم قرار الحكومة الإسرائيلية، فإننى أترك هذا الشهر مستوى الخطر الفلسطينى كما هو عليه بمستواه المرتفع.

على أية حال، إذا اتخذ قرار رغم كل ذلك بشن عملية برية واسعة النطاق فى غزة، سأوصى بالتنسيق المسبق مع مجلس الأمن والولايات المتحدة، واتخاذ قرار دولى مسبق حول إقامة منظومة دولية على غرار اليونيفيل، وتدخل إلى قطاع غزة فور انتهاء المعركة العسكرية وتصفية حماس كقوة عسكرية. وبشكل متناقض، فإن الدول العربية وأبو مازن سيؤيدون إجراء كهذا، لأن حماس تقلقهم أكثر منا.

وسيمنحنا هذا الوضع شرعية دولية، وسيحل لنا أى مشكلة تحدث فى المستقبل، فلن تكون أمامنا أى تطلعات أخرى فى قطاع غزة. وبالنسبة لمؤتمر أنابوليس، فإن الأمر لن يخرج عن استئناف الضغط الدولى على إسرائيل. وفى تقدير للوضع، فإن حماس والجهاد الإسلامى قد توصلتا إلى نتيجة مفادها أنه لا جدوى من ذلك، لذا لا مغزى من استئناف العمليات التخريبية ضد إسرائيل.

◆ حزب الله، الإرهاب والقاعدة (٥,٩ مثل الشهر الماضي):

منذ إنشاء الموقع، نشر لدينا أن حزب الله ينحصر فى مقولة انتصاره الوهمى فى لبنان، وهذه المقولة تتأكد شهرياً، لأن حيز المناورة من جانب حزب الله قد تقلص للغاية فى لبنان، ومازال الزعيم حسن نصر الله يختبئ داخل خليته خشية أن يتم اغتياله. ولا يستطيع أن يبادر بأى إجراء ضد إسرائيل، نظراً لعدم وجود حدود مشتركة له معنا، والمجتمع الدولى لن يتحمل ذلك، دون أن تتكبد المنظمة أية خسائر. ويفضل حسن نصر الله قواعد المنظومة الداخلية اللبنانية عن تلقى تعليمات من إيران، وفى ضوء ذلك، يحتمل أن يكون قط أسود قد سار بينه وبين الزعيم الروحى لإيران، آية الله على خامنئي. وهذه هى خلفية الأنباء التى ترددت بأن خامنئى أقصى نصر الله من منصب القائد العسكرى لحزب الله، وفضّل أن يحل محله الشيخ نعيم قاسم. وإذا كان هذا الأمر صحيحاً، فإن هذه ستكون ضربة أخرى لمنظمة حزب الله، لأن قاسم غير معروف على الساحة الإسلامية، ولا يتمتع بشخصية كاريزمية مثل نصر الله، ولا يحظى بتقدير المقاتلين مثل نصر الله.

وفيما يتعلق بالقاعدة، فقد تحدثنا عن وجود بوادر لتطور نشاط التنظيم فى قطاع غزة، ولكن حماس تحرص على ضبط نشاط تلك الخلايا، التى تستطيع توريطها أمام إسرائيل أكثر مما تتخيل.

وبالمناسبة، فإن "انتصار" حزب الله فى لبنان يستخدم كمناورة تحذيرية ضد حماس لعدم اجتياز الحدود عن اللازم أمام إسرائيل، لأنه بات واضحاً لحماس الآن أن هذا "الانتصار" قيَّد نصر الله ومنظمته، وحصرهم داخل فقاعة.

◆ سوريا وإيران ٥,٦ (مقابل ٥,٨ فى الشهر الماضي):

حصد الرئيس السورى بشار الأسد خلال هذا الشهر نقاط وسط المقربين منه بسبب بقائه، وتوجيه دعوة أمريكية له للمشاركة فى مؤتمر أنابوليس واعترفت واشنطن به كشريك فى المنطقة. ويواصل السوريون رؤية أنفسهم بأنهم خطر على عدة جبهات، مع سعيهم لدعم موقعهم فى لبنان. ويواصلون إجراء ذلك بأساليبهم العادية، واغتيال من يعارضونهم، وقد اغتالوا هذا الشهر القائد المنتظر للجيش اللبنانى (يقصد العميد فرانسوا الحاج). وهذه هى التحية السورية للجيش اللبنانى وللحكومة اللبنانية، للقول بأن السوريين ما زالوا هنا. فهم يريدون نصيبهم فى الصفقة المظلمة التى عقدوها مع لبنان.

وقد عادت هضبة الجولان كأداة للردع أمام الجيش السوري، الذى يوجد على حدوده، ولم تعد هناك الآن مخاطر لنشوب حرب، بعد التوتر الذى حدث الصيف الماضي، لكن يجب الحفاظ على مستوى هذا الردع.

كما أن قصف المنشآت السورية، التى تحدثت عنها وسائل الإعلام العالمية، قد أتى بثماره. ووفقاً للتقارير الواردة، فإن أجهزة اتصال الجيش السورى قد تعطلت فى نفس الليلة، الأمر الذى من شأنه أن يقلق الجيش السوري.

وبالنسبة لإيران، فقد حدثت أمور غاية فى الأهمية، حيث إن السعوديين تحديداً، الذين أثاروا القلق قبل عام أو عامين فى المنطقة بسبب الخطر الإيراني، توصلوا إلى نتيجة مفادها أن إيران لا تطور أسلحة نووية، لذا فإنها لا تمثل تهديداً فى هذا السياق. وأعتقد أن هذا التراجع فى الموقف السعودى أسهم فى تقرير المخابرات الأمريكية الصادر مؤخراً فى هذا الشأن.

كيف توصل السعوديون إلى هذه النتيجة..؟ فى عدة لقاءات شخصية بين الرئيس أحمدى نجاد والملك عبد الله، وبين رؤساء أجهزة مخابرات كلتا الدولتين، تبادلت الالتزامات والوثائق والتعهدات. ويصعب تصديق أن السعوديين حمقى إلى هذا الحد. فما الذى تم التعهد به بينهما..؟ وأى ضمانات أعطاها كل منهما للآخر..؟ إننا لا نعرف ذلك حتى الآن، ولكننا سنعلم فى المستقبل. فقد كوَّن الملك عبد الله صداقة خاصة مع أحمدى نجاد ووجه دعوة له لأداء مناسك الحج سوياً، ولم تحدث من قبل لفتة سعودية كهذه تجاه الإيرانيين.

ولا أشك أن الإجراء التالى للملك عبد الله، سيكون عقد لقاءات على مستويات كبيرة فى السعودية، بين الأمريكيين والإيرانيين، وسيريح الأطراف الثلاثة من ذلك. وإيران ذاتها تبدى مظاهر غضب داخلية، حيث إن المظاهرات التى نظمها الطلاب تزعجهم، بسبب الصدى الدولى الذى أحدثته، وانتخابات البرلمان الإيرانى تقترب، كما تزداد حدة التوتر بين المعسكرات السياسية داخل إيران.

ولعل العنصر الوحيد فى العالم الذى يستطيع إفساد التطورات الحذرة بشأن البرنامج النووى الإيرانى هى إسرائيل.

وبحساب تلك البيانات، مع التأكيد على المقياس "ج" (سوريا وإيران) أكثر من المقياس "ب" (حزب الله) وأكثر من المقياس "أ" (الإرهاب الفلسطيني)، فإن مقياس التهديدات الأمنية على إسرائيل لشهر ديسمبر بلغ ٥,٩٨، وبذلك فإنه شهد تراجعاً طفيفاً مقارنة بالشهر الماضي.

(◆) مفتاح المقياس (من ١ وحتى ١٠) بحيث يكون أدنى حد للتهديد (١)، وأعلى حد (١٠)، وفقاً للتدرج العام التالي: تهديد منخفض (١-٤)، تهديد متوسط (٤-٧)، تهديد مرتفع (٧-١٠).

أغلبية الجمهور لن تقيم بجوار عربي

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/١٢/٨
بقلم: أفيرام زينو وشارون روفيه

زيادة الشعور بالكراهية بين الجمهور اليهودي، ومشاريع القوانين العنصرية في الكنيست، والإهانات في المطارات، وتقييد حرية التعبير والتمييز في رصد ميزانيات تطوير البلدات العربية في الشمال .. هذه هي صورة الوضع التي يكشفها التقرير السنوي لجمعية حقوق المواطن، الذي يرسم صورة وضع حقوق الإنسان في إسرائيل.

يكشف التقرير عن بيانات خطيرة تتعلق بالعنصرية تجاه الأقلية العربية في إسرائيل، حيث أفاد أكثر من ٥٠٪ من المشاركين في استطلاع مركز مكافحة العنصرية الذي نشر في شهر مارس ٢٠٠٧ بأنهم لن يقبلوا السكن في مبنى مشترك مع عرب، ولن يكونوا على استعداد لاستضافة أصدقاء عرب في منازلهم، ويوافقون على ضرورة الفصل بين العرب واليهود في الأماكن الترفيهية، ويعتقدون أن إسرائيل ينبغي أن تشجع المواطنين العرب على الهجرة من الدولة.

	عام ٢٠٠٧	عام ٢٠٠٥
لن يقيموا بجوار عربي	٧٥,٣٪	٦٧,٦٪
لن يستضيفوا صديقاً عربياً	٦١,٤٪	٤٥,٥٪
يريدون الفصل في الأماكن الترفيهية	٥٥,٦٪	٤٠,٦٪
ينبغي أن تشجع الدولة هجرة العرب	٥١٪	٣٩,٥٪

◆ **العنصرية تجاه العرب:**

◆ **البيانات بالنسب:**

تتشبع وجهة نظر الشباب الإسرائيلي- اليهودي بأفكار مسبقة ملؤها العنصرية، حيث يعتقد أكثر من ثلثي الشباب أن العرب لا يتمتعون بالذكاء، وغير متعلمين وغير متحضرين ولا يتسمون بالنظافة ويميلون للعنف. ويستند استطلاع الشباب إلى بحث أجرته جامعة حيفا عام ٢٠٠٤ . فـ٦٩٪ من التلاميذ اليهود يعتقدون أن العرب لا يتمتعون بالذكاء، ويعتقد ٧٥٪ أنهم غير متعلمين، بينما يعتقد ٧٥٪ أنهم غير متحضرين، ويرى ٧٤٪ أنهم لا يتسمون بالنظافة. ويعتقد ٧٥٪ من التلاميذ اليهود أن العرب يتسمون بالعنف، بل وأقر أكثر من ثلثي التلاميذ بأنهم يخافون من العرب.

◆ **إهانة في المطار وظلم في التحصين:**

سجل عام ٢٠٠٦ ارتفاعاً بنسبة ٢٦٪ في الحوادث العنصرية ضد العرب، وتشير الاستطلاعات إلى زيادة تقارب ١٠٠٪ في الشعور بالكراهية التي يبديها الجمهور اليهودي تجاه العرب.

ووفقا لتقرير جمعية حقوق المواطن، تلعب وسائل الإعلام الإسرائيلية دوراً في رسم الصورة السلبية لعرب إسرائيل، كما تطرح في الكنيست مشاريع قوانين تعزز التوجه الخاص بنزع الشرعية عن المواطنين العرب مثل: إلزام الوزراء وأعضاء الكنيست بتأدية يمين الولاء للدولة اليهودية، ومشروع القانون الذي ينص على تخصيص أراضي الصندوق التأسيسي - التي تمثل ١٣٪ من أراضي الدولة - لليهود فقط. وقد تم التصديق على مشروع القانون الأخير بقراءة أولية بأغلبية ٦٤ عضو كنيست، ومعارضة ١٦ عضواً فقط.

ويكشف التقرير أن المواطنين العرب يتعرضون للإهانة بشكل متواصل في المطارات، ويلقون معاملة مختلفة ومهينة وفقاً لأسلوب "التصنيف العرقي" الذي يعتبرهم تهديدا أمنياً. كما جاء في التقرير أن ٤٠٪ من المواطنين القتلى في حرب لبنان الثانية كانوا من العرب. كما كان سقوط الصواريخ على البلدات العربية مدمراً، ولاسيما بسبب غياب شبه تام للتحصينات. ورغم ذلك، تعرضت البلدات العربية لتمييز صارخ في الحصول على ميزانيات الترميم، ويعاني السكان في هذه التجمعات من الإهمال الأمني بدون خطط لتحصينها.

ورداً على نشر التقرير، قال رئيس الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة (حداش)، عضو الكنيست محمد بركة: "لم تفاجئنا النتائج ولا ينبغي أن يتفاجأ بها أحد. هذه النتائج طبيعية إزاء حملة التصريحات العنصرية التي يدلي بها زعماء سياسيون وأمنيون، ونتيجة أيضاً للسياسة العنصرية التي تنتهجها كل حكومات إسرائيل ضد السكان العرب طوال ٦٠ عاماً. ينبغي مداواة ضربة العنصرية عن طريق تغيير العقلية العنصرية التي تتبناها المؤسسة الرسمية في إسرائيل".

وقال أحمد الطيبي، عضو الكنيست عن القائمة العربية الموحدة والحركة العربية للتغيير: "لقد أصبحت العنصرية نهجاً رئيسياً في المجتمع الإسرائيلي. إن المجتمع الإسرائيلي يعاني العنصرية، من قمة رأسه حتى أخمص قدميه".

المعلمون لا يثقون فى رئيس الوزراء

معاريف ٢٠٠٧/١٢/١٣
بقلم: هيئة تحرير الموقع

استقبل المعلمون، ومعهم أغلبية الجمهور الذى ساندهم، الاتفاق الذى تم التوصل إليه صباح اليوم ووضع نهاية لأطول نضال خاضه المعلمون فى تاريخ الدولة قبل ربع ساعة من دق جرس الحصة الأولى - استقبلوه بأحاسيس متداخلة. فقد أعطى صباح اليوم ران إيريز، رئيس نقابة معلمى مرحلة ما بعد التعليم الأساسي، مبرراً لمشاعر المعلمين عندما قال: "هناك فرق بين الاتفاق والتنفيذ، والمحك هو التنفيذ".

وقد أتضح فى الاستطلاع الذى أجرته جامعة دربى بين رجال التعليم أن ٧٨٪ من المشاركين فى الاستطلاع لا يثقون فى أن رئيس الوزراء إيهود أولمرت سيفى بتعهده الحكومي، ويراهنون على أن عدد التلاميذ فى الفصول لن يقل فى السنوات القادمة، حيث كانت وثيقة التفاهمات، التى تم التوقيع عليها صباح اليوم، قد تضمنت تعهداً رسمياً من جانب رئيس الوزراء بتخفيض عدد التلاميذ فى الفصل الواحد إلى ٣٢ تلميذاً، وكذلك خطة لتعويض الأيام الدراسية التى ضاعت أثناء الإضراب. ورغم ذلك، يعتقد أقل من ربع المشاركين فى الاستطلاع، من بين ١٨٩ من كبار رجال التعليم ممن يسعون للحصول على شهادة الماجستير فى الإدارة التعليمية من جامعة دربي، أن أولمرت سيفى بوعده.

أكبر الخاسرين من الإضراب وفقاً للمعلمين هم "تلاميذ الصف ١٢" الذين سيخوضون هذا العام معظم اختبارات إتمام المرحلة الثانوية، حيث يعتقد الجزء الأكبر من المشاركين فى الاستطلاع نحو ٤٠٪ أن الضرر الذى لحق بتلاميذ الصف الـ١٢ لا يمكن إصلاحه بشكل كامل أو بدرجة معقولة، وإنما بشكل محدود فقط.

وقد أعرب المشاركون فى الاستطلاع - الذين طلب منهم استيفاء استمارات أسئلة حول ثقتهم فى الإنجازات التى سيحققها الإضراب على المدى البعيد - عن تشككهم بشكل كبير فى احتمال تحسن وضع المعلمين فى إسرائيل بعد النضال. وبين رجال التعليم والمديرين والمفتشين الـ١٨٩ الذين شاركوا فى الاستطلاع، يعتقد نحو نصفهم أنه لم يطرأ بعد الإضراب تغيراً على صورة المعلم فى نظر الجمهور. وتعتقد نسبة مماثلة من المشاركين أنه لم يطرأ تغير على وضع المعلمين بعد الإضراب فى نظر التلاميذ أيضاً، بينما يعتقد ٣٠٪ من المشاركين فى الاستطلاع أنه سيطرأ الآن تحسن فى نظرة هؤلاء التلاميذ لهم.

ومع ذلك، زعمت أغلبية المعلمين المشاركين فى الاستطلاع أن الإضراب الطويل نجح، حيث يرى نحو ٥١٪ أنه نجح جزئياً، بينما يرى ٣٦٪ منهم أن الإضراب فشل، ويعتقد ١٣٪ فقط أن الإضراب حقق نجاحاً ساحقاً.

عرب إسرائيل: "أبو مازن لا يمتلك الصلاحية لتقديم تنازلات"

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٧/١١/٢٨
بقلم: روعى مندل

كشف استطلاع للرأى أجراه مركز "مدى الكرمل" - المركز العربى للدراسات الاجتماعية التطبيقية - أن أغلبية ساحقة من عرب إسرائيل تعتقد أنه لا يحق للجانب الفلسطيني، الذى يدير المفاوضات مع إسرائيل، الموافقة على تبادل أراضي، أو تقسيم القدس، أو التنازل عن حق العودة أو حتى الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، فيما يوضح البروفيسور "نديم روحانا"، الذى أعد هذا الاستطلاع: "كأن الفلسطينيين (من عرب إسرائيل) يقولون للسلطة الفلسطينية: ليس من حقك التحدث باسمنا فى موضوعات تتعلق بمستقبلنا".

وقد ركز الاستطلاع الذى أجرى على خلفية مؤتمر أنابوليس - شارك فيه ٥٠٠ شخص، يشكلون عينة تمثل العرب فى إسرائيل، بنسبة خطأ فى العينة بلغت ٤,٣٪ - على موضوعات الخلاف الجوهرية فى المفاوضات، ألا وهي: حق العودة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، والاعتراف الفلسطينى بإسرائيل كدولة يهودية، والخطط الإسرائيلية لنقل بلدات فى المثلث إلى مناطق خاضعة للسلطة الفلسطينية، فى مقابل عدد من الكتل الاستيطانية اليهودية.

كما كشفت بيانات الاستطلاع أن عرب إسرائيل لا يثقون فى ممثلى الجانب الفلسطينى فى المفاوضات مع إسرائيل، ويعتقدون أنه ليس بمقدورهم تقديم تنازلات

بشأن قضايا الخلاف الجوهرية سالفة الذكر، حيث يعتقد ٦٥,٦٪ من المشاركين في الاستطلاع أن الجانب الفلسطيني لا يحق له الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة يهودية. وهناك أغلبية عظمى من عرب إسرائيل (٧٨,٩٪) تعتقد أن الفلسطينيين لا يحق لهم التنازل عن حق العودة، في حين تعتقد أغلبية كبيرة أيضاً (٨١٪) أنه لا تنازل فيما يتعلق بالقدس بأي حال من الأحوال.. كما يعتقد ٧٣٪ من المشاركين في الاستطلاع أن الجانب الفلسطيني لا يحق له الموافقة على تبادل أراضي بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد ذكرت نسبة كبيرة منهم (٥٦,٩٪) سبب معارضتهم وهو "أن هذا التبادل يعد بمثابة امتهان للفلسطينيين في إسرائيل، حيث إنهم يتعاملون معهم وكأنهم قطع شطرنج"، فيما أعرب ٦٢,٢٪ عن خوفهم من أن يسلبهم قرار تبادل الأراضي حقوقهم كمواطنين في إسرائيل. وبرر ٥٥,٧٪ معارضتهم بالظروف المعيشية الصعبة في المناطق (الفلسطينية)، مقارنة بأحوالهم في إسرائيل. بينما زعم ٥٦٪ أن نظام الحكم السيئ والفساد في السلطة الفلسطينية هو أهم أسباب معارضتهم لتبادل الأراضي.

◆ **٤٢,٨٪ من المشاركين في الاستطلاع: "يجب إعادة اللاجئين"**

إلى أي مدى يعتقد عرب إسرائيل أن تبادل الأراضي أمر قابل للتنفيذ..؟ يعتقد ١٣,١٪ أن احتمال أن يتم تبادل أراضي ونقل بلدات عربية في المثلث إلى الفلسطينيين، هو احتمال كبير جداً.. وفي حين يعتقد ١٦٪ أن الاحتمال كبير، يقول ٢١,٩٪ أن الاحتمال متوسط.

يعتقد الكثير من المشاركين في الاستطلاع (٤٢,٨٪) أن الحل الأكثر ملاءمة لمشكلة اللاجئين هو منحهم حق العودة إلى أرضهم داخل إسرائيل. وأكد ١٨,٥٪ على ضرورة السماح للاجئين بالاختيار ما بين العودة أو التعويض، بينما أجاب ٦٪ أن الحل هو توطين اللاجئين في الدول العربية التي يعيشون بين ظهرانيها ومنحهم تعويضاً.

. كما كشف الاستطلاع عن حقيقة في غاية الأهمية تتعلق بمسألة اللاجئين، ألا وهي إدراك المشاركين في الاستطلاع لأسباب رفض إسرائيل عودة اللاجئين، حيث يعتقد ٣٢,٩٪ من المشاركين في الاستطلاع أن عودة اللاجئين يشكل تهديداً أمنياً بمفهوم التهديد المادي على حياة اليهود والدولة. وقد أكد ٣٠,٩٪ من المشاركين في الاستطلاع أن عودة اللاجئين تشكل خطراً ديموجرافياً يتمثل في زيادة عدد العرب.

وحسبما ذكر معد الاستطلاع، البروفيسور نديم روحانا، فإن مسألة تمثيل الحكومة الفلسطينية لعرب إسرائيل يحوم حولها الشكوك: "فبالأمس توجه أبو مازن لكل الفلسطينيين، مؤكداً أنه يتوجه لأولئك في غزة وللاجئين، وامتنع عن عمد عن الإشارة إلى عرب إسرائيل. الاستطلاع يثبت أن الفلسطينيين في إسرائيل لا يرون في أبو مازن والفريق المحيط به أنهم يستطيعون اتخاذ قرارات بشأن مسائل تبادل الأراضي والاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وهي مسائل متعلقة بهم وبمستقبلهم. وإذا كانوا في الماضي يثقون في أن عرفات لن يقدم تنازلات تتعلق بهم، فاليوم ليس لديهم نفس القدر من الثقة في محمود عباس وفريقه".

يؤكد البروفيسور روحانا أن "وعي المجتمع العربي في إسرائيل لخطر الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية آخذ في النمو، فالجمهور يعي الموقف الإسرائيلي والمخاوف النابعة من دولة ثنائية القومية، غير أنه يخشى أيضاً من سلب حقه في مثل هذه الحالة.. لقد أثبت الاستطلاع أن الجمهور يقول لمحمود عباس: ليس من حقك الموافقة على تبادل أراضي في المثلث، ولا من حقك الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية".

٥٤٪ من الجمهور: "العقيدة اليهودية تدعو للتمييز ضد النساء"

بقلم: كوبي نحشوني
المصدر: www.ynet.co.il
٢٠٠٧/١٢/٢٤

يعتقد ٧٨٪ من الجمهور أن المساواة بين الجنسين في الشريعة اليهودية أمر له ما يبرره، في حين يزعم ٥٤٪ أن الشريعة تنطوي على تمييز لصالح الرجال.. هذا ما تظهره بيانات استطلاع الرأي الذي أجرته الحركة المحافظة في إسرائيل، ويُنشر لأول مرة على الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت. كانت الحركة قد دعت إلى إجراء هذا الاستطلاع بمناسبة عقد مؤتمرها السنوي المقرر له نهاية الأسبوع الحالي في ذكرى مرور ٣٠ عاماً على تأسيسها.

فيما يواصل أعضاء الحركة المحافظة تقصي مواقف الجمهور فيما يتعلق بالديانة اليهودية عموماً، والمساواة بين الجنسين على وجه الخصوص. ورغم أن هناك أغلبية مطلقة من الجمهور قد ذكرت أن هناك حاجة إلى المساواة الدينية، حيث قال ٧١٪ من

العلمانيين إن اختلاط الرجال بالنساء فى المعبد لا تأثير له على قرارهم بالمجيء لأداء الصلاة.

أجرى الاستطلاع معهد "داحف"، برئاسة الدكتورة مينا تسيمح، وشارك فيه ٥٠٠ شخص يشكلون عينه تمثل السكان اليهود الراشدين فى إسرائيل.

وفى الوقت الذى يعتقد فيه ٥٤٪ من المشاركين فى الاستطلاع أن التراث اليهودى ينطوى على تمييز بين الجنسين لصالح الرجال، يعتقد ٣٩٪ فى عدم وجود تمييز على الإطلاق، كما ذكر٤٪ أن هناك تمييز لصالح النساء تحديداً. ويتبين من تقسيم البيانات، حسب التصنيف الديني، أن الحريديم والدينيين لا يلاحظون وجود تمييز (٩٣٪ و٦٦٪ على التوالي)، فى حين أن المحافظين والعلمانيين يرصدون تمييزاً واضحاً (٥٥٪ و٧٣٪ على التوالي). ويظهر من تحليل البيانات بحسب السن أن ٥٧٪ من أبناء الفئة العمرية من ١٨ حتى٢١ سنة، و٥٢٪ من أبناء الفئة العمرية من ٢٢ حتى ٣٠ سنة أجابوا بعدم وجود تمييز.

ما هو المطلوب إذن..؟ قال ٨٧٪ من المشاركين فى الاستطلاع أن المساواة بين الرجال والنساء فى الشريعة اليهودية أمر له ما يبرره، فى مقابل ٨٪ اختلفوا مع هذا الرأي. وكان أكثر المجتهدين هم أبناء الفئة العمرية من ١٨ حتى ٢١ سنة، حيث أيد ١٠٠٪ منهم موضوع المساواة بين الجنسين.

◆ مظلة زواج منفردة:

رغم ذلك، يبدو أن الفارق بين المرغوب والمتاح ليس هو السبب الرئيسى للابتعاد عن العقيدة: حيث أقرت أغلبية كبيرة من العلمانيين(٧١٪)، و٦٤٪ من المحافظين بأن إلغاء الفصل بين الرجال والنساء فى المعابد لن يؤثر على قرارهم بشأن الحضور لأداء الصلاة. فيما تبني ٢٤٪ من العلمانيين و١٨٪ من المحافظين موقفاً مخالفاً. كما أفاد ٢٪ من العلمانيين و١٣٪ من المحافظين بأن هذا هو السبب الرئيسى للتوقف عن المجيء للمعابد.

استقصى الاستطلاع أيضاً رأى الجمهور فيما يتعلق بمشاركة الزوجين فى مراسم عهد الزواج الديني، حيث ذكر ٥١٪ من المشاركين فى الاستطلاع أنه لا داعى لأن تقوم الزوجة بترديد عهد الزواج تحت المظلة، فى حين أيد ٣٩٪ ذلك. أما القطاع العلمانى فهو الوحيد الذى يؤيد غالبيته مشاركة الزوجين فى مراسم عهد الزواج الديني، حيث يؤيد ذلك ٥٤٪ ويعارضه ٣٣٪.

وماذا عن الإصلاحيين والمحافظين..؟ يدرك ٨٢٪ من الجمهور أن هناك اختلافات بين هذه التيارات، فى مقابل ١٨٪ لم يسمعوا إطلاقاً عن هذه الاختلافات. ويتسع نطاق الجهل بين العلمانيين، حيث يعتقد ٢٤٪ منهم أنه لا يوجد اختلافات بين التيارات، أو أنهم لم يسمعوا عنها. كما أن كثيراً من المسنين (٦١ عاماً فأكثر) والمهاجرين لا يلاحظون ذلك (٣٤٪ و٣٨٪ على الترتيب).

برز من بين الفوارق التى أشار إليها المشاركون فى الاستطلاع الخلافات بين التجديد (بنسبة ٣٨٪) والإباحية (بنسبة ١٨٪) المنسوبتين إلى الإصلاحيين مقارنة بالمحافظين. علاوة على ذلك، ٢٣٪ من الحريديم ذكروا أن الإصلاحيين" أسوأ من الأغيار" و"يتسببون فى أضرار للأجيال القادمة"، و١٥٪ قالوا إن طريقتهم تقوم على "الخداع".

◆ ملتزمون بالشريعة وملتزمون بالواقع:

صرح رئيس مجمع الحاخامات المحافظين فى إسرائيل، الحاخام بارى شلزينجر، فى حديث للموقع الإليكترونى لصحيفة يديعوت أحرونوت، أن احتمالات نجاح الحركة المحافظة فى إسرائيل كبيرة: "فالجمهور يرى فينا فئة ملتزمة بالحفاظ على العقيدة الدينية من جانب، ولكنها أيضاً تناضل من أجل جعلها تتماشى مع الواقع. فغالبية المجتمع الإسرائيلى تريد أن يكون هناك تمثيل للمرأة فى المدارس الدينية والصلاة".

وعن نتائج الاستطلاع التى تكشف أن إزالة الحواجز بين الجنسين فى المعبد لن تؤثر على قرار أحد بشأن القدوم لأداء الصلاة يقول الحاخام باري: "يريد العلمانيون تحقيق مساواة نظرياً وليس عملياً. وسوف يستغرق الأمر وقتاً طويلاً لإعادة تأهيل الجيل الذى قرر أنه يريد أن يصبح متديناً. إن ذلك أشبه بسباق الماراثون. والحركة المحافظة ستكون بمثابة المختبر الذى يستطيع من خلاله كل واحد من المشاركين فى الاستطلاع أن يحقق ما يصبو إليه من المساواة".

هذا ومن المقرر أن يعقد المؤتمر السنوى للحركة المحافظة نهاية الأسبوع الحالى فى رامات جَن، وستعقد فى إطاره مناقشات شاملة حول عدد من الموضوعات الرئيسية التى تتبناها الحركة ومنها: المساواة بين الجنسين، إيجاد حركة يهودية تعددية متفتحة وملتزمة بالشريعة. ومن بين المشاركين فى المؤتمر: وزيرة التعليم البروفيسور يولى تامير، واللواء إليعيزر شتيرن (١)، والدكتورة عليزا لافى (٢)، الدكتورة مينا تسيمح، ونيتسان حين (٣)، وكذلك العشرات من حاخامات وناشطى الحركة.

١- إليعيزر شتيرن: رئيس شعبة الموارد البشرية فى الجيش الإسرائيلي.

٢- عليزا لافي: محاضرة فى قسم العلوم السياسية - جامعة بار ايلان.

٣- نيتسان حين: مدير الأخبار فى محطة القناة الأولى فى التليفزيون الإسرائيلي.

٣٩٪ من المسلمين فى إسرائيل يشعرون بالعزلة

المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٧/١٢/١٩
بقلم: هيئة تحرير الموقع

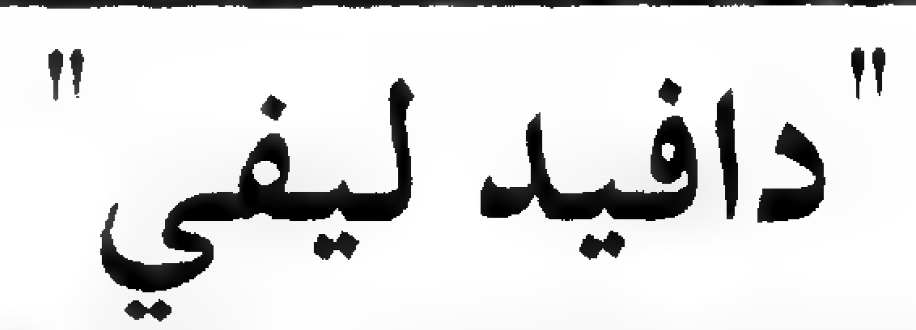
حسب البيانات الصادرة عن المكتب المركزى للإحصاء، يعيش فى إسرائيل ١,٢ مليون مسلم، نسبة البطالة بينهم ١٢,٤٪.

بمناسبة عيد الأضحى، نشر المكتب المركزى للإحصاء اليوم (الأربعاء ٢٠٠٧/١٢/١٩) بيانات حول السكان المسلمين. وأحد البيانات اللافتة للنظر هو الارتفاع النسبى فى عدد المسلمين الذين أفادوا بأنهم يشعرون بالعزلة، حيث أجاب ٢١٪ من المسلمين بأنهم ليس لديهم من يلجأون إليه وقت الأزمة أو الضائقة، فى مقابل ٩٪ من اليهود، فيما يشعر ٣٩٪ من المسلمين بالعزلة فى أغلب الأحيان فى مقابل ٢٩٪ من اليهود.

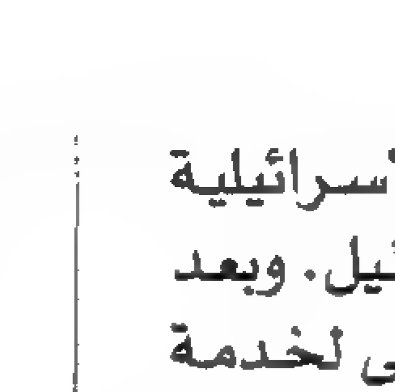
وحسب البيانات، يقيم فى إسرائيل اليوم ١,٢ مليون مسلم، بزيادة بنحو ٣٠ ألف نسمة مقارنة بنهاية عام ٢٠٠٦ . ويقيم ٥٣٪ من السكان المسلمين فى إسرائيل فى شمال البلاد، و٢٠٪ فى محيط القدس. ويعد السكان المسلمين هم الأصغر سناً، حيث إن أكثر من ٤٢٪ منهم فى الفئة العمرية، من يوم حتى ١٤ عاماً، وأقل من ٣٪ منهم تتجاوز أعمارهم الـ٦٥ عاماً. ويوضح الخبراء أن التركيبة العمرية الشابة للسكان المسلمين هى نتيجة مباشرة لارتفاع متوسط نسبة الأطفال للنساء المسلمات، التى تصل إلى ٤ أطفال لكل امرأة.

كما تناولت البيانات الوضع الاقتصادى للمسلمين فى إسرائيل، حيث بلغت نسبة البطالة بين المسلمين ١٢,٤٪، فى حين بلغت النسبة بين اليهود ٨,٤٪ فقط. هذا ويعمل نحو نصف الرجال المسلمين كعمال حرفيين فى قطاع الصناعة والبناء وقطاعات حرفية أخرى.









يعتبر دافيد ليفى من أهم الشخصيات الإسرائيلية التى تقلدت مناصب رفيعة المستوى فى إسرائيل. وبعد مشوار طويل من العطاء السياسى والاجتماعى لخدمة دولة إسرائيل، قرر اعتزال الحياة السياسية. لكنه أعلن منذ أيام قليلة فقط أنه يعتزم العودة مرة أخرى، وترشيح نفسه للانتخابات البرلمانية المقبلة على قائمة الليكود.

وقد أفصح ليفى عن رغبته فى العودة للحياة السياسية أثناء الاحتفال بعيد ميلاده السبعين، والذى تحدث فيه عن "مشكلة الزعامة فى دولة إسرائيل"، وقيل إنه يعتزم ترشيح نفسه لانتخابات الكنيست المقبلة. وقد اتصل رئيس حزب الليكود "بنيامين نتنياهو" لتهنئة ليفى وأعرب عن سعادته البالغة بقراره العودة مرة أخرى إلى الحياة السياسية.

ولد دافيد ليفى سنة ١٩٣٧ فى العاصمة المغربية "الرباط"، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٥٧، وأقام فى بلدة بيت شان، وهناك شق طريقه حتى أصبح نائب رئيس المجلس المحلى للقرية، ثم أصبح رئيساً للبلدية. وكان أحد المسئولين الكبار فى حزب الليكود على مدار السنين، ومنافساً قوياً على زعامة الحزب وعلى رئاسة الوزراء. كما كان ليفى رئيساً لكتلة الليكود فى الهستدروت منذ منتصف الستينيات وحتى مطلع الثمانينيات، وتولى على مدار ثمانى حكومات منصب نائب رئيس الوزراء، وكان وزيراً للخارجية فى ثلاث حكومات. وكان الوزير الوحيد الذى أيد الانسحاب من لبنان خلال التصويت الذى أجراه الائتلاف الحكومى عام ١٩٨٥، وفى عام ١٩٩٥، أسس حركة جيشر، التى انضمت إلى حزب الليكود خلال انتخابات الكنيست سنة ١٩٩٦، وانضمت إلى حزب "يسرائيل آحاد" سنة ١٩٩٩.

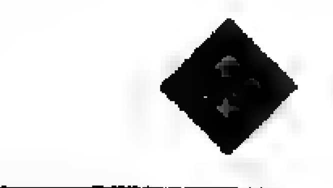
وبعد مشوار برلمانى طويل كان قد بدأ منذ عام ١٩٦٩، انسحب ليفى من الكنيست السادسة عشرة، نظراً لعدم استطاعته احتلال مركز جيد.

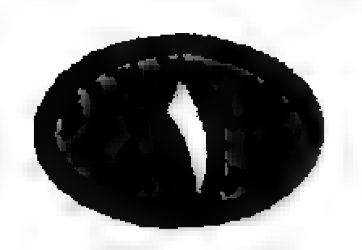
أسهم ليفى خلال منصبه كوزير للبناء والإسكان فى حل قضية نقص الوحدات السكنية التى كانت تهدد إسرائيل فى الستينيات والسبعينيات. كما تبنى فى الثمانينيات مشروع "إعادة الإعمار" الذى كان يهدف إلى ترميم مساكن فى المدن والبلدات وإنشاء مؤسسات عامة وبنى تحتية لرفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى لـ٢٠٪ من سكان دولة إسرائيل، كانوا يقيمون فى أحياء سكنية فقيرة وتجمعات سكنية نائية.

أصدر الكاتب "أرييه أفنيري" كتاباً يحمل اسم "دافيد ليفي" سنة ١٩٨٣، تحدث فيه عن حياته السياسية والمهنية، وتأثيره على عملية صنع القرار فى إسرائيل، كما تطرق إلى حياته الأسرية، وأظهر الجانب الأبوى الذى كان يمتع به مع أبنائه، الذين يبلغ عددهم اثنا عشر ابناً.

كان دافيد ليفى نموذجاً للشرقيين الذين استطاعوا احتلال مناصب مرموقة فى المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية، ولكن لم يحالفه الحظ فى أن يصبح رئيس وزراء لدولة إسرائيل، غير أنه استطاع تكوين شعبية كبيرة على الساحة السياسية، وحظى باحترام الجمهور الإسرائيلي.

رؤية عربية





حماس والحديث عن الهدنة.. الدلالات والمعاني

عبير ياسين
باحثة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

على الرغم من توالي التصريحات التي تنفي وجود إعلان الهدنة، أو تؤكد على عدم التوصل لاتفاق حولها إلا أن الجدل الذي دار حول اقتراح حماس لهدنة مع إسرائيل يمثل حدث مهم في دلالاته بالنسبة للحركة. ويعد هذا الاقتراح هو المؤشر الأوضح على التغيرات الجوهرية التي تمر بها الحركة بعد نجاحها في الانتخابات التشريعية في يناير ٢٠٠٦، وتشكيلها الحكومة الفلسطينية مرورا بكل التطورات التالية لوجود الحركة في السلطة - الحكومة والمجلس التشريعي - وصولا إلى سيطرتها على قطاع غزة في يونيو ٢٠٠٧. ويمكن القول أن الهدنة وما أحيط بها من تصريحات متبادلة تعبر عن مرحلة جديدة من المراجعة والتطور الذي تمر به حماس من حركة مقاومة ذات خطاب أيديولوجي - ديني للصراع تقوم أفكاره على أساس السعي لتغيير الواقع وعدم الرضوخ للوضع الراهن كما جاء في ميثاقها، إلى فصيل سلطة يتكيف ويستجيب للواقع القائم ويناور للحفاظ على وجوده في السلطة.

◆ **ما الجديد حول اقتراح الهدنة..؟**

يعد السؤال الأكثر أهمية فيما يتعلق بالهدنة التي اقترحتها حماس - الحكومة في الثامن عشر من ديسمبر ٢٠٠٨، هو التساؤل حول موقع هذا الاقتراح ضمن السياق الفكري، والسلوك السابق لحركة حماس وتحديدا فيما يتعلق بكل من فكرة الهدنة، والحوار مع إسرائيل. وبشكل عام يمكن القول أن الطرح الحالي للحركة يكتسب أهميته من عدة اعتبارات تتمثل في: القائم بالطرح، وطبيعة المطروح، ومقارنة الموقف الحالي بالمواقف السابقة للحركة.

ويختلف الاقتراح الحالي بشكل جوهري عن فكر وموقف الطارح ممثلا في فكر حركة حماس وممارستها السابقة فيما يتعلق بالهدنة/ التهدئة. حيث أكدت الحركة تاريخيا على رفض "الهدنة" بالمطلق، وكذلك على رفض الحوار مع إسرائيل بوصفها كيان محتل. وانطلاقا من تلك الرؤية رفضت حماس العديد من محاولات السلطة الفلسطينية - الفتحاوية لفرض الهدنة أو التهدئة أحادية الجانب كوسيلة لوقف المبررات الإسرائيلية للاعتداء على الشعب الفلسطيني. وخلال فترات محددة قامت الحركة بالتنازل عن هذا المبدأ العام القائل برفض الهدنة، وقبلت بالخضوع لما أسمته "التهدئة" من أجل ما اعتبرته المصالح الفلسطينية، رافضة استخدام مصطلح "الهدنة" لما يحمله من دلالة على وجود جيوش متحاربة متكافئة وهو وضع لا يتواجد على الساحة الفلسطينية.

ولم تقدم حماس حديث جدي منذ نشأتها عن الهدنة إلا في مبادرة الشيخ أحمد ياسين الأب الروحي للحركة، والتي عادت حماس وكررتها بعد توليها الحكومة كوسيلة للتلاؤم بين مواقفها من جانب والمطالب الفلسطينية والدولية لقبول التعامل معها من جانب آخر. وتتمثل مبادرة الشيخ ياسين في إعلان هدنة طويلة الأمد مع إسرائيل (ما بين عشر إلى خمسة عشر عاما)، على أن يتم خلال تلك الفترة إعلان دولة فلسطينية مؤقتة على حدود ١٩٦٧ . وهو الاقتراح الذي جاء بدوره متماشيا مع ميثاق وأدبيات الحركة كونه لا يسقط حق الأجيال القادمة في المقاومة لتحرير فلسطين التاريخية من البحر إلى النهر. وهو الأمر

الذي رفضته إسرائيل لما يمثله من إعطاء الحركة فرصة لتنظيم صفوفها، وليس تطبيق تسوية حقيقية قابلة للاستدامة.

وبعيدا عن تلك الهدنة المؤقتة أكدت حماس وغيرها من الفصائل على رفض الهدنة "المجانية"، مؤكدة على ضرورة التوصل لاتفاقات هدنة متبادلة وضمانات بتوقف الاعتداءات الإسرائيلية وغيرها من المطالب التي كانت تمثل في الواقع عامل في عدم التوصل لهدنة في كثير من الأحيان. وعندما قامت تلك الفصائل ومنها حماس بقبول التهدئة أحادية الجانب، قامت بذلك بوصفه عامل مساعد لوضع فلسطيني داخلي ومرحلة تحول هامة كوسيلة لعدم تحميلها مسئولية الفشل.

وعقب قيام حماس بالسيطرة على قطاع غزة بدأت في الحديث عن التزامها بالهدنة التي أبرمتها السلطة الفلسطينية مع إسرائيل في نوفمبر ٢٠٠٦، وبررت حماس- الحكومة هذا الأمر في سبتمبر ٢٠٠٧ برغبتها في وقف الاعتداءات الإسرائيلية خلال شهر رمضان من أجل تخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني. وحمل هذا الموقف للمرة الأولى ما يمكن اعتباره اعتراف غير مباشر عن مسئولية عمليات حماس وفصائل المقاومة الأخرى ولو بصفة جزئية عن الهجمات الإسرائيلية، أو من جانب آخر الاعتراف بأثر الهدنة على تخفيف تلك الهجمات. إلا أن تلك التصريحات لم تنل الاهتمام في هذا الوقت، واعتبرت جزء من سياسات الحركة (حكومة حماس في غزة في هذه الحالة) للتعامل مع التحديات التي تواجهها بعد السيطرة على قطاع غزة، في ظل تدهور الأوضاع المعيشية، والصراع مع فتح - السلطة في الضفة، وحالة العزلة والانتقادات الموجهة لها إقليميا ودوليا.

وفي هذا السياق يظهر اختلاف الهدنة المعروضة من قبل حماس على إسرائيل بشكل جوهري عما سبق. فالهدنة تم الإعلان عنها من قبل إسماعيل هنية القيادي في الحركة في قطاع غزة ورئيس حكومة حماس منذ فوزها في الانتخابات التشريعية، وتم إطلاقها عبر مراسل تلفزيوني إسرائيلي، وفي أعقاب قيام إسرائيل بقتل ١٢ فلسطينيا في القطاع بما فيهم أحد قادة حركة الجهاد الإسلامي، كما جاءت خالية من الشروط السابقة الخاصة بالدولة والسجناء، ولم تطالب بالمقابل إلا بوقف الهجمات الإسرائيلية على القطاع. وبدوره يطرح حجم التغير في موقف الحركة التساؤل حول الدوافع والمكاسب المترتبة عليها في حالة توصلها إلى هدنة أو اتفاق توافقي غير تعاقدي على تهدئة مع إسرائيل.

◆ المكاسب والخسائر من وراء الهدنة:

يحقق الاتفاق على الهدنة في حالة حدوثه عدة فوائد لحماس وإسرائيل، كما يؤدي من جانب آخر إلى بعض التوتر المفهوم فيما يخص فتح وربما بعض الأطراف الإقليمية الأخرى. فحماس يمكنها أن تحقق العديد من النتائج الايجابية في حالة التوصل لهدنة مع إسرائيل، أو على اتفاق تهدئة يلتزم به الطرفان. فالتوصل للهدنة وتقبل الرأي العام والفصائل الفلسطينية لها، والتزام إسرائيل بوقف الهجمات من شأنه أن ينعكس بشكل مباشر على الأوضاع في القطاع. حيث ستؤدي الهدنة في حال الاتفاق عليها إلى التركيز على الأوضاع في غزة وتحييد الجانب الإسرائيلي كطرف من أطراف الأزمة التي يعيشها القطاع، خاصة في ظل استهداف قادة ونشطاء الفصائل في القطاع وما يترتب عليه من تعقيد التحركات الداخلية والحياة اليومية للفلسطينيين، وفي ظل الإعلان عن خطط إسرائيلية لاستهداف القطاع وشن حملة واسعة عليه.

كما يمثل الإعلان عن الهدنة بتلك الطريقة، وما أحيط به من نفي "ولكن"، فرصة لحماس لتغيير مواقفها وتسويقها بوصفها رغبة في حماية المصالح الفلسطينية العليا. ومن شأن هذا الطرح أن يسمح للحركة بالحفاظ على قدر من الشعبية، بدلا من التغير المفاجئ الذي سيتم تفسيره بوصفه تغير جذري للحفاظ على مصالح الحركة ذاتها. كما سيمنح الاتفاق لحماس - الحكومة فرصة للظهور بمظهر الطرف القادر على تحقيق هدنة والالتزام بها، وقبول إسرائيل لها كطرف سياسي. إلى جانب أن ما في خطاب حماس من تغير يؤشر للرغبة في التعامل السياسي، والاستعداد للانفتاح بما يشمله من الحصول على دعم ومساندة خارجية للقطاع. وبهذا تؤكد حماس قدرتها على إدارة غزة وإلزام الأطراف الداخلية بالهدنة رغم التحديات التي يتعرض لها القطاع وحكومتها بما يحمله من تأكيد على أن الحركة هى الطرف المؤهل لتولي الأوضاع الفلسطينية، وبما يحسن مرة أخرى من صورة حماس ليس فقط كحركة مقاومة تتسم بالنزاهة والصدق ولكن كفصيل سياسي قادر على الحكم والإدارة والتكيف مع متطلبات الواقع.

كما تراهن حماس على رغبتها في تمرير وضعية سيطرتها على غزة وعدم الدفع بصيغة انتخابات مبكرة. وترى الحركة أنها تملك الفرصة إذا حققت الهدنة أو قبلت إسرائيل بصيغة الاتفاق الغير رسمي على تهدئة متبادلة في تمرير وجودها في القطاع، وارتهان الأوضاع بما سيحصل في الضفة وبين السلطة وإسرائيل فيما يتعلق بالتسوية. من جانب آخر إذا استطاعت حماس تأمين سيطرتها على غزة، وإذا لم تلتزم إسرائيل بتنفيذ التزاماتها للسلطة، واستمرت في

عـمليـات الاسـتـيطان ورفض الإفـراج عن السـجناء واسـتـهـداف النشطاء خـارج غـزة فـإن كل تلك العـوامل سـتـوجـه أثر سلبي على فـتـح - السلطة بـأكـثـر مما سيترتب على حماس ذاتها.

ومن شأن تحقق النتائج السابقة تقوية وضع حماس في مـقـابل فـتح- السلطة خـاصـة مع الاتصـالات التي تجري على الساحة العربية وبوساطة مصرية وسعودية بين الحـركتين، وهـى الجـهـود التي تتضمن الحـديث عن احـتـمـال إعـادة تشكيل حكومـة مـركـزية تضم الطرفين وربما أطراف أخرى من الفصائل والقوى الفلسطينية.

ففي حالة تمت تلك الاتفـاقـات في ظل الوضع الحـالي وبعد تجربة المقاطعة التي تعرضت لها حكومة حماس المنفردة، ثم تعرض لها وزراء حماس في حكومة الوحدة الوطنية، فإن وضع وزراء لحماس في الحكومة سيكون أحد القضايا التي لا يمكن الاتفاق عليها، والتي ستجبر حـمـاس على العـودة للمـربع الأول الذي رفـضـتـه، وهـو البـقـاء في المجلس التـشـريعي أو الخـضـوع لانتـخـابات جديدة باعـتـبـارات وقـوانين تم تغييرها، وفـي ظل الكثير من التطورات التي تمت بعـد الانـتـخـابـات التـشـريعـيـة ٢٠٠٦ والتي لا تجـعـل حـمـاس واثـقـة من قـدرتـهـا على الفوز بالانتخابات مرة أخرى.

وبالمجمل تسعى حماس للخروج من التحدي المزدوج الذي تواجهـه والمتمـثل في مـخـاوفـهـا من خـسـارة ثقـة الشـارع والشـعـبـيـة التي تستند لها في حـالـة استـمـرار الأوضاع المتدهورة في غزة، بالإضافة إلى الأخطاء التي تمت في القطاع منذ الانفراد بالسلطة فيه. ومخاوفها من الأضرار التي تلحق بصورتها كفصيل مقاوم كنتيجة لوجـودها فـي الحكومـة في غـزة دون تحـقـيـق نتـائج مـعـيشـيـة ايجـابيـة للمواطنين. وفي هـذا السـيـاق فـإن التوصل للهدنة من شأنه أن يعبر عن نجاح الاتصالات مع إسـرائيل، وعن التـحـول بدرجـة أكبـر نحـو سيناريو السلطة.

ومن جانبها اختلفت ردود الفعل الإسرائيلية ولكن بشكل يمكن وصـفـه بالتكتيكي مـا بين آراء تدعـو إلى مـزيد من الضـغـط على الحـركـة، باعـتـبـار أن الضـغـط والعـزلة أدى لاقـتـراح الهـدنة وأن المزيد من الضـغط بل واجتياح القطاع سيؤدي إلى تدمير أكبر للحركة. وبين آراء أخـرى ظهـرت من خـلال تصـريحـات بعض القـادة السياسيين والعسكريين، والتي صدر بعضها قبل إعلان هـنيـة وقـبل الإشـارة لوجـود اتصـالات بين حـمـاس وإسـرائيل بوسـاطة طرف ثالث تم الإشارة إليـه بأنه مصر بإمكانية قبول الهدنة من قبل حماس. واستندت تلك لأراء المؤيدة لقـبـول الاتفاق على هدنة مع حـمـاس على فكرة أسـاسـيـة، وهـي أنه إذا كـانت حـمـاس قـادرة على وقف إطلاق الصـواريخ فـإن إسـرائيل بعـد أن خرجت من القطاع لا توجد لديها حاجة في استمرار الهجمات عليه.

ورغم أن طريقـة التناقـضـات في التـعـامل مـع فكرة مطروحة تعد طريقة معتادة في ترك مساحة للمناورة السياسية واستطلاع توجهات الرأى العام، إلا أن أبرز مـا ميز تلك التصريحات خاصة تلك الصادرة عن قادة مـقـربين لمراكـز صنع القـرار في إسـرائيل تمثل في الحديث عن قدرة حماس على السيطرة على الفصائل "الإرهابية". فالحديث الإسرائيلي ميز وربما للمرة الأول بين حماس وبين غيرها من الفصائل، وكأنه يميز بين فتح السلطة وغيرها من الفصائل. وهو ما يعد أحد التطورات الهامة على صـعيد الخطاب الإسـرائيلي، فمجرد تحمل شخصيات لها ثقل سياسي واضح إدراج هذا التـمـيـيـز في خطابهـا يمكن اعـتـبـاره وسـيلة لتـرك الخـيـارات مـفـتـوحـة، ويصـبـح من المهم طرح احـتـمـال التـعـامل في لحظة زمنيـة مـا مع حـمـاس، خـاصـة وأن صـيـغـة الخطاب العامة عن الحـركـة بوصـفـهـا حـركـة إرهابية تؤدي تلقـائيا إلى رفض أي فرصة للتعامل معها وفقا لقاعدة عدم التفاوض مع إرهابيين. ولكن إذا كانت حـمـاس تتـغـيـر وإذا كـانت قـادرة على ضـبط سلوك الفصائل الأخرى وخاصة الجهاد الإسلامي فإن الوضع يصبح جدير بالقبول والتعاون مع حماس.

وبالنسبة لإسرائيل يؤدي التوصل للهدنة مع حماس وفي ظل الأوضـاع القـائمـة إلى نتـائج ايجابيـة مـبـاشـرة وأخـرى مـحـتـملة. وتتـمـثل النتـائج المباشـرة في قـدرة الحكومة الإسرائيلية على تسويق الهدنة بوصفها إنجاز بدون تضـحـيـة. ومما يدعم تلك الرؤية أن إسـرائيل بانسـحـابهـا من القطاع لم تركـز عليه إلا بما يمثله من تحـدي أمني فشلت في مـواجـهتـه ولا تملك الطريقـة لحسمه بشكل عسكري نتيجة لطبيعة المعركة، في نفس الوقت الذي تزداد الآثار السلبـيـة النـاتجـة عن إطلاق الصـواريخ من غـزة على المدن والمستـوطنات المحيطة، خـاصـة مع مـا أشـارت إليـه اسـتطلاعـات الرأي العـام الإسـرائيلي التي نشرت خـلال الجدل عن هدنة حمـاس حـول أثر إطلاق الصـواريخ على المدن والمسـتـوطنات المحيطة بالقطاع من ارتفاع نسبة الراغبين في الهجرة من تلك المدن والمستوطنات، والتي وصلت في سديروت إلى ٦٤٪ من سكان بلدة سديروت، كما أوضحت نتائج الاستطلاع الذي أعده معهد داهاف لصالح صحيفة يديعـوت أحـرونوت أن ٨٦٪ من الإسـرائيليين الذين يقـيـمـون في البلدات والقـرى التـعـاونيـة الزراعـيـة (كيبوتس) في المناطق التي تحيط بقطاع غزة يعتقدون أن الحكومـة فشلت في حـمـاية سـديروت من هجـمـات الصواريخ، فيما عبر ٢٥٪ منهم عن رغبتهم بالرحيل عن المنطقـة. كمـا أنه وفي ظل الحـديث عن تسـوية نهـاية

والمستوطنات القابلة للحياة وعدم تغيير الأوضاع القائمة على الأرض فإن إسرائيل لديها هدف أهم هو الحفاظ على أمن المستوطنات وعلى استمرار وجود المستوطنين فيها. وبهذا فإن التوصل لهدنة يتم تسويقها بوصفها ناتجة عن الضغوط على حماس، ويتم الحصول عليها بدون تضحية إسرائيلية، وتضمن أمن المستوطنات والمدن المحيطة لغزة، كما تضمن التفرغ للتسوية في الضفة والقدس بوصفها إنجاز كبير داخليا. بالإضافة إلى أنها ستؤدي ضمنا إلى إخراج إسرائيل من وضع غزة ككل وتركها كشأن داخلي فلسطيني. وهو الأمر الذي يحمل العديد من الاحتمالات على ساحة الداخل الفلسطيني كورقة ضغط على السلطة الفلسطينية، ومدى التزامها بتطبيق خطة خريطة الطريق ووجود شريك تفاوضي خاصة في حالة دخول حماس في صورة الأحداث.

على الجانب الآخر يتمثل التحدي الأبرز في التوصل للهدنة بالنسبة لفتح- السلطة ولذلك ارتفعت وتيرة الانتقادات الفتحاوية لتحرك حماس، وسعت التصريحات الواردة عن المنتمين للحركة سواء من القيادات السياسية أو الكتاب إلى توجيه النقد لإبراز ما تهتم به حماس في خطابها وهو النزاهة والمصداقية، مشيرين إلى تغير حماس وما يتسم به خطابها من نفاق سياسي. كما تم عقد المقارنات بين موقف حماس من إسرائيل وقيامها هي ذاتها بعرض الهدنة، وبين موقف حماس من محاولات السلطة الفلسطينية السابقة فرض هدنة.

ويتمثل التحدي الأبرز لدى فتح فيما يمكن أن يؤدي إليه التوصل لهدنة ونجاح الحوار بين إسرائيل وحماس إلى تقوية موقف حماس مرة أخرى على صعيد العمل السياسي وفقا لمعطيات القبول الإسرائيلي بدلا من العزلة وهو ما سيكون من شأنه تغيير قواعد اللعبة السياسية مرة أخرى على الساحة الفلسطينية. فمن شأن قبول إسرائيل بالهدنة فرض المزيد من الضغوط على رغبة السلطة في إنجاز تسوية للقضايا العالقة تحسبا لدخول حماس على مشهد التسوية السياسية، وفي ظل الصراع الفصائلي الموجود ما بين حماس وفتح قد يمثل الاتفاق أحد عوامل توسيع الجدل بين الحركتين. وهو الأمر الذي يفسر بدوره موقف الأطراف المحسوبة على فتح سواء سياسيا أو أكاديميا من اقتراح حماس الخاص بالهدنة، والتنديد الذي وجه للحركة بوصفه نفاق سياسي، وبوصف السلوك السابق من الحركة والرافض للهدنة لا يعدو أن يكون محاولة لإفشال السلطة الفتحاوية.

◆ حماس.. وماذا بعد..؟

على الرغم من حديث حماس عن الهدنة تظل حالة الانقسام بين الضفة والقطاع أو بين فتح وحماس قائمة، كما تظل المعاناة هي لسان حال الشعب الفلسطيني، وهي المعاناة التي تظهر بصورة واضحة في القطاع. وفي ظل هذه الأجواء كان من الطبيعي أن يتم التعامل مع هدنة حماس أو الأخبار حول الاتصالات بين حماس وإسرائيل على استحياء وفي نطاق ضيق، بوصف أن عدم الاهتمام وسيلة لتقليل أهمية الحدث في وقت ترى فيه جميع الأطراف أن الحوار والمصالحة الداخلية أهم.

كما أنه في الوقت الذي يتم فيه الحديث عن إطلاق/ أو عدم إطلاق الصواريخ على المستوطنات والمدن المحيطة من غزة تزداد معاناة مواطني غزة ليس فقط بسبب الاعتداءات الإسرائيلية والحصار وارتفاع أسعار السلع القائمة واختفاء العديد من السلع، ولكن بواقع ممارسات حماس ذاتها والأحداث التي شهدها القطاع بعد سيطرة الحركة عليه. والمشكلة أن تلك الممارسات ارتكبت من قبل الشرطة والأجهزة الأمنية التابعة لحماس وكتائب عز الدين القسام، وأدت إلى انتقادات ضخمة للحركة كونها شملت أعضاء حركة "فتح" وأنصارها، وصحفيين، بالإضافة إلى اشتباكات مسلحة عنيفة بين عدد من العائلات والشرطة. كما لم يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للمحاسبة وأن أشارت بعض التسريبات إلى حدوث إجراءات "سرية" داخل الحركة بحق العديد من أعضائها الذين ارتكبوا أخطاء كما تصفها الحركة. وطالب العديد من الأطراف حماس بالخضوع لمعايير الديمقراطية إلى أوصلتها للسلطة ومحاسبة المسئولين عن تلك العمليات بوضوح وعلانية وشفافية.

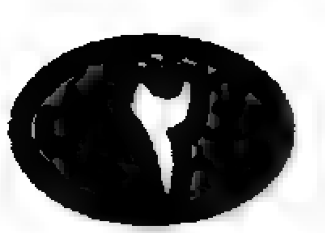
ويقدم خطاب حماس المحيط بالهدنة إشارات عن عملية التحول الذي ترغب الحركة في الأخذ به. فحديث هنية عن وقف الاعتداءات الإسرائيلية من أجل وقف دوامة العنف، وما أعلنه المتحدث باسم حكومته عن معانات هنية من الهجمات الإسرائيلية التي تحبط جهوده لوقف إطلاق الصواريخ، ومسئولية تنظيم صغير هو الجهاد عن تلك العمليات... تمثل استعارة واضحة لخطاب السلطة الفلسطينية الفتحاوية، وهو الخطاب الذي استخدمه كل من الرئيس الفلسطيني الراحل عرفات والرئيس الفلسطيني أبو مازن، والذي تعرض للكثير من الانتقادات من قبل حماس تأكيدا لأهمية سلاح المقاومة وقدسيته. بما يعني أن حكومة حماس تتحدث خطاب سلطة فتح، وأن هذا الخطاب الذي وصفته فيما سبق بالخيانة ليس إلا خطاب سلطة، ومؤشر تغير حقيقي وجوهري داخلها.

ومن المهم في هذا السياق الإشارة إلى المقال الذي نشره القيادي في حماس والناطق باسم الحكومة ثم

باسم رئيس الوزراء د. غازى حمد في صيغة رسالة موجهة إلى حماس. فالرسالة التي نشرت في ٢٢ ديسمبر، وفي ظل الحديث عن الهدنة. ورغم أن الرسالة نشرت بشكل شخصى، إلا أن نشرها علنا وفي هذا التوقيت ومن شخصية لها هذا الوزن تحمل دلالات مهمة وتطرح المجال لانتقاد أو تقييم ما جاء فيها حتى إذا جاءت لحظة الإعلان، وقامت الحركة بخطوة مشابهة تكون مرحلة الإعداد الجماهيري حولها قد تمت. وبدورها حملت الرسالة ما يمكن تسميته انتقادات ومقترحات للإصلاح. وانتقدت الرسالة ما اعتبرته جمود لدى الحركة، وابتعاد عن لغة الخطاب السياسي، وطالبت حماس بالتكيف مع الواقع والعمل السياسي بدلا من التمسك بالأفكار الجامدة. وبررت الرسالة لحماس هذا التغير "الضروري" بوجود قضية أكبر وأهم من الممارسات اليومية في السلطة وفي غزة، واعتبرت أن الدور والمسئولية الكبرى التي تقع على عاتق حماس ينبغى أن تكون إرساء نموذج حكم إسلامي على غرار النموذج التركي، وطالب حمد الحركة بالسمو عن التفاصيل والانتقال من "فكر المعارضة إلى فكر الدولة". مؤكدا بصورة واضحة على أن المقاومة أداة وليست استراتيجية، بما يعني إمكانية تغيير الآليات وفقا بما يتلاءم مع الظروف ومقتضيات الأدوار الكبرى التي على الحركة القيام بها ليس لصالح الحركة فقط ولكن لصالح النموذج الإسلامي نفسه.

وبهذا الشكل يمكن قراءة رسالة حمد بوصفها الإطار النظرى لحديث الهدنة، والتدشين لتغيرات على أرض يتم تبريرها بوجود دور مصيرى للحركة في تدشين نظام حكم إسلامي صالح، والابتعاد عن أخطاء الممارسة الناتجة من التناقض بين الأفكار النظرية الإيديولوجية للحركة وبين مقتضيات الواقع السياسي. ولكن تبقى القضية أن عامل الوقت ليس في صالح الحركة، فالتغير الذي تعمل حماس على تنفيذه يعتمد على الحاجة لوقت زمنى كاف للحركة للتغير دون إيصال رسالة "تنازل" عن ثوابتها وميثاقها. وهو الأمر الذي لا تقبله الأطراف الأخرى، فإسرائيل مدعومة بالولايات المتحدة والدول الأوروبية عموما ترفض التعامل مع حماس دون تغيير شامل وكلى لميثاقها وممارساتها، وفتح وبعض الأطراف الفلسطينية الأخرى تقوم بانتقاد التغيرات في مواقف حماس وإدانتها بوصفها تنازل ونفاق سياسى، والعديد من الأطراف الإقليمية لها أجندتها الخاصة بالنسبة للحركة سواء برغبتها في استمرارها كما هى في صورتها الحالية أو برغبتها في التغيير الكلى إلى قوة سياسية شريطة أن تتخلى عن خطابها الديني. وبهذا فإن إحداث تغير والقبول به لن يكون عملية سهلة لحركة ظلت تعتمد في قوتها على الاتساق بين مبادئها وسلوكها، وتواجه الآن تحدى التغير وما يمكن أن تؤدي إليه أي خطوة من خصم أو إضافة لها. وستصبح عملية التغيير رهنا بالمواقف الأخرى وقدرة حماس على تقديم خطاب تبريري واضح وسريع عن عملية التغيير.

رؤية عربية



حماس.. شعبية متراجعة وأوهام للسيطرة على الضفة الغربية

صبحي عسيلة
باحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

إذا كان فوز حركة حماس غير المتوقع وغير المسبوق في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في يناير عام ٢٠٠٦ قد مثل واحدا من أهم وأخطر التحديات التي واجهت، ليس فقط حماس، بل القضية الفلسطينية برمتها، فإن ما قامت به الحركة في منتصف يونيو عام ٢٠٠٧ من الانفصال بغزة عبر انقلاب عسكري قد فاق بكثير تلك الخطورة وعمق صعوبة التعامل مع تلك التحديات، وأدخل حماس والقضية الفلسطينية ذاتها في واحد من أهم المنعطفات التي خاضاها في الفترة الماضية، وعلى الأرجح سيظل الأهم لسنوات قادمة. ذلك أن انفصال حماس بغزة قد قضى على ما تبقى من ثقة متبادلة بين فتح وحماس، بما يضع شكوكا كثيرة حول إمكانية رأب هذا الصدع بين الحركتين، كما يضع شكوكا أكثر حول إمكانية صمود أي اتفاق يتم التوصل إليه بينهما. علاوة على أنه، وهذا هو الأهم، قد أضعف بشكل غير مسبوق ما يمكن تسميته الجانب الأخلاقي، الذي يعد مبررا جوهريا للمجتمع الدولي وكثير من الدول العربية في دعم كفاح الشعب الفلسطيني. إذ أن استباحة الفلسطينيون لدمائهم والتراشق الإعلامي الحاد بين قادة الحركتين، والتهديدات المتبادلة بينهما، قد أحرج الفلسطينيين بشكل غير مسبوق أمام الدول العربية والمجتمع الدولي، ولم يعدوا بإمكانهم الاعتماد على البعد الأخلاقي والإنساني في طلب الدعم السياسي والاقتصادي لاسيما من المجتمع الدولي.

علاوة على ما سبق، فإن أن قرار الانفصال بغزة قد عزل حماس تماما عن القرار الفلسطيني، وأصبح الرئيس الفلسطيني محمود عباس متحررا من "الفيتو" الحمساوي على قراراته تجاه إسرائيل وعملية التسوية، إذ أنه أصبح يتحدث باسم دولة الضفة الغربية، ولم يعد بإمكان الإسرائيليين التذرع بأن حماس، في حال قيامها بعملية انتحارية، بأن الرئيس عباس مسئولا عنها. ورغم أن ذلك ربما مثل وضعا ملائما للرئيس الفلسطيني ولعملية التسوية، إلا أنه من المؤكد أن عدم وجود حماس يمثل إضعافا فعليا للموقف الفلسطيني وللرئيس عباس في مفاوضاته مع الجانب الإسرائيلي. وأصبح بإمكان إسرائيل - للمرة الأولى - أن تضرب حماس وغزة، وتتفاوض في الوقت ذاته مع السلطة الوطنية الفلسطينية، دون أن يؤثر كل منهما على الآخر، حيث أصبح كل من الفريقين، فتح وحماس، يبحث عن تنفيذ ما يتصور أن الأصلح في دولته، دونما الالتفات إلى الآخر، وهو وضع يعتبر مثاليا للإسرائيليين. وفي تقديري، فإن ذلك الوضع الفلسطيني المترهل قد سهل من مهمة عقد مؤتمر أنابوليس ثم باريس بصرف عما يحدث على الأرض في غزة، وبصرف النظر عن كل ما قيل من سلبيات أحاطت بالإعداد والتجهيز لمؤتمر أنابوليس. وهو الأمر الذي اضطر حماس لطرح فكرة التهدئة مع الإسرائيليين، كآلية للتعامل مع التزايد المتوقع للعزلة وللحصار، في ضوء تكثيف المجتمع الدولي لمساعداته السياسية والمالية والأمنية للسلطة الوطنية الفلسطينية من خلال مؤتمري أنابوليس وباريس.

◆**شعبية حماس:**

أدى استيلاء حماس على غزة إلى انخفاض شعبية

الحركة لدى الشارع الفلسطيني، بل لدى أنصارها أنفسهم. ويكتسب هذا الانخفاض أهميته من كونه يأتي في ظل إدعاء حماس بأن ما قامت به سيؤدي إلى تزايد شعبيتها في الشارع الفلسطيني، اعتمادا على تأييد الشعب الفلسطيني لتلك الخطوة. إذ أوضح استطلاع أجراه معهد الشرق الأدنى للاستشارات، ونشرت نتائجه في منتصف يوليو، أي بعد حوالي شهر من انقلاب حماس، أن ٦٦٪ من أنصار حماس قالوا إنهم سيصوتون لفتح إذا اعتمدت الحركة إصلاحات في صفوفها، وهو ما يمكن أن يفهم منه أن الرأي العام الفلسطيني كان يؤيد التخلص من مظاهر الفساد والخلافات في حركة فتح، وليس ليس عن طريق الانقلاب العسكري على شرعية السلطة الوطنية الفلسطينية. كما أظهر الاستطلاع لآراء سكان قطاع غزة، أن دعم حماس انخفض إلى ٢٣٪ فقط بعد أن كان ٢٩٪ في الاستطلاع الذي أجري في شهر يونيو، بينما ارتفعت شعبية فتح من ٣١٪ إلى ٤٣٪. وهنا لا يمكن افتراض أن أنصار حماس في القطاع قد تخلوا عنها لصالح فتح، ولكن المؤكد أن موقفهم ذلك هو احتجاج واضح على خطوة حماس الانقلابية.

ثم تأكدت النتيجة ذاتها في استطلاع آخر أجراه مركز القدس للإعلام والاتصال في منتصف أغسطس أي بعد شهرين من انقلاب حماس. حيث أوضح الاستطلاع أن غالبية الفلسطينيين (٤٦,٧٪) يرون أن الوضع في غزة أصبح أسوأ بعد سيطرة حماس على القطاع. ومرة أخرى يتأكد هنا أن الاعتراض ليس على حماس بقدر ما هو على ما قامت به نتيجة لأثاره السلبية على سكان القطاع أنفسهم، وعلى الشعب الفلسطيني بصفة عامة. كما اتضح أن نسبة ما حملوا حماس المسئولية عن الأحداث ووجهوا لها اللوم تفوق بكثير نسبة من حملوا المسئولية لفتح، حيث كانت نسبة من حملوا حماس المسئولية ٤٣,٥٪ مقابل ٢٨,٤٪ حملوا فتح المسئولية. ومن ثم تراجعت مكانة حركة حماس لتصل إلى ٢١,٦٪ مقابل ٢٥,٢٪ في مارس و٢٨,٩٪ في يونيو، أي قبيل الانقلاب مباشرة. إضافة إلى ذلك فقد أجرى المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية استطلاعا ثالث للرأي العام الفلسطيني في شهر سبتمبر، أي بعد حوالي ثلاثة أشهر من الانقلاب، أكد من خلاله تراجع شعبية حماس مقابل ارتفاع شعبية فتح والرئيس محمود عباس، وعزا ذلك إلى أن خطوة حماس لم تلق قبولا فيما بين الفلسطينيين، إذ أيدها نحو خمس الفلسطينيين فقط. كما أن حماس فشلت في إقناع الرأي العام الفلسطيني بروايتها حول الضرورة التي دفعت بها إلى الخيار العسكري لحسم الموقف مع فتح. باختصار فقد كان انقلاب حماس العسكري على الشرعية الفلسطينية خصما من شرعيتها في القطاع وفي الأراضي المحتلة عامة، وهو الأمر الذي ضاعف من تعقيد المأزق الذي واجهته حماس نتيجة ذلك الانقلاب.

◆ حماس والضفة الغربية:

كان من الطبيعي أن يكون للموقف الذي وضعت حماس نفسها فيها تأثيرا على سياستها، ليس فقط في غزة، بل تجاه كل من الضفة الغربية وإسرائيل. وفي الواقع فإن هناك حدثين بالغي الدلالة على ذلك التأثير. فبالنسبة لموقفها من الضفة الغربية، عبر بعض قيادات حماس – في تخبط واضح، عن أن حماس تنوي الاستيلاء كذلك على الضفة. إذ أعلن محمود الزهار، وزير الخارجية في حكومة حماس في الثامن من نوفمبر ٢٠٠٧، أن مقاتلي الحركة الذين سيطروا على قطاع غزة في يونيو، سينتزعون السيطرة على الضفة الغربية إذا انسحبت اسرائيل منها. ورغم أن ذلك يتناقض بوضوح مع تصريحات سابقة لإسماعيل هنية رئيس وزراء حكومة حماس، تعهد فيها بأن حماس لا تعتزم تكرار ما حدث بغزة في الضفة الغربية المحتلة، التي لا تزال حركة فتح تهيمن عليها، إلا أنه يتوافق مع ما ذكرته صحيفة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية في التاسع والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٧ من أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس صرح بأن لديه معلومات عن عزم حماس القيام بانقلاب في الضفة الغربية مماثل للانقلاب الذي قامت به في قطاع غزة. ورغم التناقض فإن خطورة التصريح تظل قائمة نظرا لوضع الزهار المتقدم في هيكل قيادة حماس. ومن الواضح أن موقف الزهار لم يكن نشازا تماما، إذ سبقه أحد قيادي الحركة في غزة – هو نزار ريان – بالتعبير عن الموقف ذاته في الثامن والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٧ بقوله "في الخريف نصلي في المنتدى "مقر الرئاسة بغزة" ونصلي في المقاطعة "مقر الرئاسة" برام الله بإذن الله. ٢٩/١٠/٢٠٠٧، ثم نفاه قيادتان من قيادات الحركة في الضفة وهما فرج رمانة وحسن أبو كويك في اليوم التالي، حيث قال رمانه "نود التأكيد على رفضنا وعدم ارتياحنا للتصريحات الأخيرة، لأن هذه التصريحات تتعارض مع سياسة الحركة الداعية لعودة الحوار". أما أبو كويك فقد أكد أنه اجتمع أكثر من مرة مع مسئولي الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية وأكد لهم على أن "حماس لا تنوي نقل الأحداث التي وقعت في غزة إلى الضفة الغربية". وهو ما اعتبره البعض رفضا من "حماس الضفة" لتصريحات "حماس غزة". وهو الأمر الذي يعني أن الزهار قد انحاز عمدا إلى وجهة نظر حماس غزة ومؤكدا عليها. ومن ناحية أخرى، فإنه يدعم – في التحليل الأخير – وجهة النظر

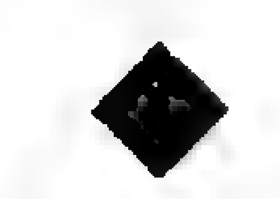
التي ترى أن حركة حماس بفعل الضغوط التي تتعرض لها منذ استيلائها على غزة أصبحت أكثر تخبطا عما كانت عليه في السابق، وأصبحت عاجزة عن تقديم رؤية متكاملة ومقبولة لمواقفها.

أما فيما يتصل بالعلاقة مع إسرائيل، فإنها وإن كانت قد ظلت على نفس النهج في التعامل معها من خلال توعدها بالتدمير في حال اقتحمت غزة، ومارست هواية إطلاق الصورايخ على البلدات الإسرائيلية، إلا أنها فاجأت الجميع في منتصف شهر ديسمبر بالإعلان عن استعداها لعقد اتفاق تهدئة مع الجانب الإسرائيلي، لكنها في نفس الوقت لم تستطع أن تقنع باقي فصائل المقاومة بموقفها لاسيما حركة الجهاد الإسلامي، بل إن إسرائيل قد رفضت هذا العرض.

◆ **المخرج:**

يبدو الحديث عن مخرج للقضية الفلسطينية من عنق الزجاجة الراهن أمرا معقدا للغاية. إذ أن المخارج المطروحة، أو تلك التي يمكن تصورها، لا يمكن لها أن تكون حلا نهائيا لهذا المأزق، ولكن الحديث يدور عن مخرج من الوضع الحالي على المستوى الداخلي، يتيح التركيز وحشد الطاقات للتعامل مع الطرف الإسرائيلي في المرحلة الحرجة المقبلة. وفي هذا السياق، فهناك من يطرح ضرورة أن تتخلى حماس عن سيطرتها على غزة وتعيد القرار إلى الرئيس محمود عباس لتكوين حكومة وحدة وطنية. وهناك من يطرح ضرورة إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة، وهو الرأي الذي يلقى قبولا لدى الرأي العام الفلسطيني. ففي استطلاع للرأي العام الفلسطيني أجراه المركز الفلسطيني في سبتمبر وصلت نسبة تأييد إجراء انتخابات مبكرة إلى ٦٢٪ والمعارضة إلى ٣٣٪، وكان لافتا للنظر ارتفاع نسبة التأييد في قطاع غزة إلى ٦٥٪ مقابل ٦٠٪ في الصفة، على الرغم من أن الاستطلاعات تعطي الأفضلية لكل من فتح والرئيس عباس في حال تم إجراء انتخابات مبكرة.

كما كان خيار الانتخابات المبكرة من الخيارات المفضلة في استطلاع مركز القدس للإعلام والاتصال الذي أجراه في شهر أغسطس الماضي. ففي سؤال حول الحلول المفضلة، فقد رأى ٢٧٪ أن الحوار بين الفصائل هو الحل في حين رأى ٣٦,١٪ أن الحل هو العودة لحكومة الوحدة الوطنية، و٢٣,٥٪ اعتقدوا أن الانتخابات المبكرة. وبصفة عامة توقع ٤٦,٨٪ من الفلسطينيين العودة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية. ويبقى في النهاية ضرورة الإشارة إلى أنه في حال تعذر إجراء انتخابات تشريعية وبقى الوضع على ما هو عليه، فإن خيار الحسم العسكري من جانب كل من فتح وحماس يبقى واردا ومرشحا ليكون الخيار الأساسي، على الأقل من جانب حماس في محاولة لإعادة إنتاج تجربة غزة في الضفة الغربية، وهو ما يعني حربا أهلية، ستدمر في حال اندلاعها القضية الفلسطينية.





اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة (١-٣)

معتصم حمادة
رئيس تحرير مجلة "الحرية"

◆ **مقدمة:**

تؤكد الوقائع أن قضية اللاجئين الفلسطينيين تحتل يوماً بعد يوم موقعاً تتزايد أهميته فى مجمل العملية السياسية فى منطقة الشرق الأوسط. وأن من أسباب تزايد أهمية هذه القضية، طبيعة القضية نفسها- أولاً- فهى قضية ثلثى الشعب الفلسطيني، وإن أى تفكير بحل الصراع فى الشرق الأوسط، دون حل يرضى أصحاب هذه القضية هو تفكير غير واقعى وغير عقلاني، ولا يأخذ بالاعتبار ما يمكن أن تفرزه هذه القضية من تداعيات على مجمل الوضع فى الشرق الأوسط، وفى كل مكان يتواجد فيه اللاجئون، إن هم أحسوا أن الحل سوف يكون على حساب قضيتهم وعلى حساب حقهم فى العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التى هجروا منها منذ العام ١٩٤٨ .

كما من أسباب تزايد أهمية هذه القضية فى الميزان السياسى فى المنطقة، الدور الذى باتت تلعبه حركة اللاجئين أنفسهم فى الإمساك بقضيتهم بأيديهم، والدفاع عن حقهم فى العودة، والتصدى لكل محاولات شطب هذا الحق لصالح الحلول البديلة. لقد أثبتت حركة اللاجئين أن المفاوض الفلسطينى ليس طليق اليدين بحيث يتصرف بحق العودة كما يشاء، بل باتت هذه الحركة صوتاً مسموعاً فى كل مكان، بما فى ذلك داخل إسرائيل نفسها، حيث بدأت مراكز البحث تتحدث بوضوح عن حركة اللاجئين الفلسطينيين وعن تطورها، وعن الدور الذى يمكن أن تلعبه فى العملية السياسية بما فى ذلك قطع الطريق على أية تسوية لا تأخذ مصالح اللاجئين وحقوقهم المشروعة بعين الاعتبار .

ومما لا شك فيه أن تطور وسائل الاتصال قد لعب دوراً مهماً فى توفير الفرص لحركة اللاجئين كى تتضافر جهودها فى أماكن تواجدها كافة، بحيث تحولت إلى شبكة عالمية استطاعت أن تصل بصوتها وبدعواتها إلى الدوائر المعنية فى أنحاء العالم كافة وأن تتوجه إلى مراكز صناعة الرأى العام فى محاولة لتؤثر فيها عبر شرح ملابسات القضية وإبراز عدالتها، وكشف الحقائق التى كانت وراء تهجير اللاجئين من ديارهم وممتلكاتهم، والتأكيد أنه بدون حل لهذه القضية يعترف لأصحابها بحقهم فى العودة فإن الحديث عن السلام والأمن والاستقرار ليس إلا ذراً للرماد فى العيون. ولعلّ واحداً من نتائج تأثير هذه الحركة أن بعض الأصوات بدأت تتصاعد داخل إسرائيل نفسها، من بين الجماعات اليهودية، كحركة زخروت، تعترف علناً أنه بدون الإقرار بذنب إسرائيل عن صناعة النكبة وبدون الاعتراف بحق اللاجئ فى العودة إلى منزله، فإن السلام لن يكون فى متناول اليد .

◆ **توطئة:**

تتناول هذه الدراسة بإيجاز قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة بحيث تشكل مقدمة لمن يود الاهتمام بهذه القضية ومتابعة تفاصيلها وتطوراتها وتداعياتها اليومية.

وتتضمن الدراسة الأجزاء التالية:

١- ولادة قضية اللاجئين ربطاً بقرار التقسيم وقيام دولة إسرائيل، وتدمير الكيانية السياسية وبنى المجتمع الفلسطيني.

٢- القرار ١٩٤ وقد جرى تقسيم هذا الجزء إلى الأبواب التالية:

❖ ولادة القرار وقراءة فى قوته القانونية.
❖ القرار ١٩٤ وحق العودة فى العملية السياسية فى المنطقة.
٣- حق العودة وم. ت. ف. والدولة الفلسطينية ومشروع الدستور الفلسطيني
٤- وكالة الغوث (الأونروا). وقد جرى تقسيم هذا الجزء إلى الأبواب التالية:
❖ السياق السياسى لولادة الوكالة.
❖ المسار الذى قطعته وكالة الغوث.
❖ الوكالة والعملية التفاوضية.
❖ الأزمة المالية للوكالة.. أين الحقيقة..؟
❖ كيف نعالج الأزمة المالية للوكالة..؟
٥- حركة اللاجئين ولجان حق العودة. وقد جرى تقسيم هذا الجزء إلى الأبواب التالية:
❖ ولادة حركة اللاجئين.
❖ حركة اللاجئين.. فى «الداخل» و«الخارج».
❖ حركة اللاجئين.. حركة ديموقراطية ومستقلة.

(١)

ولادة قضية اللاجئين

ولدت قضية اللاجئين الفلسطينيين مع ولادة القرار ١٨١ فى ١٩٤٧/١١/٢٩ الذى قضى بتقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة عربية وأخرى يهودية. والجمعية العامة للأمم المتحدة، بقرارها المذكور تجاوزت حدود الصلاحيات التى تتمتع بها.

فإذا كان قرار إقامة دولة يهودية يشكل التزاماً بوعد بلفور(١)، فإن التقسيم بحد ذاته يشكل إخلالاً بالوعد الذى تعهدت به بريطانيا نهاية الحرب العالمية الأولى، منح فلسطين استقلالها(٢). وأن يتم تغليب وعد بلفور للحركة الصهيونية على الوعد البريطانى للفلسطينيين هو واحد من دلائل الظلم التاريخى الذى لحق بالشعب الفلسطيني.

وقرار التقسيم يشكل فى حد ذاته خرقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذى ينص على دور المجتمع الدولى فى صون وحدة أراضى الدول والكيانات السياسية، وهو ما قام به فى أوروبا (بولندا (٣) مثلاً). وإذا كان القرار هدفه كما يدعى البعض الفصل بين الشعبين الفلسطينى واليهودى لصعوبة التعايش فيما بينهما(٤)، فإن الوقائع أثبتت أن التقسيم هو الآخر لم يوفر التعايش بين الطرفين، ولم يضع حداً للصراع بينهما، بل شكل، وعلى العكس من ذلك، سبباً إضافياً لتوسيع رقعة الصراع. فالفلسطينيون وجدوا أنفسهم مرغمين على الدفاع عن أملاكهم وأراضيهم ووطنهم وكيانهم السياسى وحياتهم. والحركة الصهيونية وجدت فى القرار ذريعة لتوسيع رقعة عدوانها، وقد افتتحت شهيتها التوسعية لابتلاع المزيد من الأرض فى ظل اختلال فادح لصالحها فى موازين القوى وفى الظروف الإقليمية والدولية.

وبقرارها، أيضاً، تكون الجمعية العامة للأمم المتحدة قد تجاوزت صلاحياتها، وتجاهلت الإرادة الجماعية للشعب الفلسطينى فى رفض تقسيم بلاده والمس بوحدتها، وسلخ أجزاء منها. علماً، ومن زاوية أخلاقية، أن الفلسطينيين هم أصحاب الأرض، وهم الأكثرية الساحقة. وبالتالى فإن إرادتهم تشكل تعبيراً عن الديموقراطية فى أرقى أشكالها. من هنا يصبح مفهوماً لماذا لم تعرض الجمعية العامة فكرة التقسيم على الاستفتاء الشعبي. وكيف أنها تعامت عن العديد من الوقائع الدامغة لتصوغ قرارها الظالم، متجاهلة حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره بنفسه، وأن ما من أحد يحق له أن ينوب عنه فى ذلك.

وعندما نتحدث عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وعن قرارها، فإننا لا نتجاهل، فى السياق، الدور البارز الذى لعبه الوفد الأمريكى فى المنظمة الدولية، فى الضغط على الدول الأعضاء لتتخذ مواقف إلى جانب المصالح الصهيونية بعد أن كان الوفد الأمريكى قد تبناها إلى أبعد الحدود. ومذكرات العديد من رؤساء وفود هذه الدول إلى الجمعية العامة، فى تلك الفترة، مليئة بالوقائع والروايات التى تؤكد كيف كان الوفد الأمريكى إلى الأمم المتحدة ممثلاً حقيقياً، ليس لبلاده فحسب، بل وللحركة الصهيونية أيضاً، وكيف تعرض العديد من الدول الفقيرة إلى ضغط أمريكى وصل حتى التهديد بضرورة تأييد الموقف الصهيوني(٥). ومن المفيد أن نتذكر هنا أن العالم كان ما يزال ينفض عنه غبار الحرب العالمية الثانية، وقد خرجت منها الولايات المتحدة المنتصر الأكبر فى العالم الرأسمالى المسمى حراً، وتشكل القوة الاقتصادية الأولى التى بإمكانها أن تمد يد المساعدة لدول فقيرة ما زالت تخطو الخطوات الأولى على طريق ولادتها وبناء كياناتها المستقلة، والطريق الشاق نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية(٦).

افتقار القرار ١٨١ إلى العدالة السياسية والقانونية والأخلاقية، لم يقتصر على الخلفية والآليات التى حكمت اتخاذه، بل امتدت لتطال مضمونه نفسه. ولعل تعبير «تقسيم» لا يوضح كيف يمكن أن يقسم بلد ما بطريقة شيطانية، بحيث يصبح تنفيذ أحد بنوده عملاً مستحيلاً، أو فى أحسن الأحوال شديد التعقيد، تجابهه صعوبات لعدم توفر الإمكانيات العملية لمثل هذا التنفيذ. وإذا كان العديد ممن رفعوا أيديهم بالتصويت لصالح القرار يجهلون الحقائق الجغرافية والديموجرافية التى عبث بها هذا القرار، فإن الوقائع و

الأرقام تؤكد، من جهة أخرى، أن الذين خططوا لهذا القرار ورسموا تفاصيله وخرائطه، كانوا يدركون جيداً ماذا يفعلون، وأية كيانات يصنعون، وما هى حقيقة الصفحة السياسية الجديدة التى فتحوها فى تاريخ المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، بل وحقيقة الصفحة السياسية الجديدة التى فتحوها فى تاريخ الأمم المتحدة والعلاقات الدولية.

فمساحة فلسطين الانتدابية تبلغ ٢٧ مليون دونم. كما بلغ عدد سكانها نهاية العام ١٩٤٦ حوالى ١,٩٧٢,٠٠٠ نسمة، منهم حسب أغلبية الإحصاءات ١,٣٦٤,٠٠٠ عرباً و ٦٠٨,٠٠٠ يهوداً، معظمهم من المهاجرين الأوروبيين الذين دخلوا البلاد بصورة غير مشروعة ولا يمتلكون حق المواطنة. وقد قسمت فلسطين، بموجب القرار ١٨١، إلى دولتين، الأولى «يهودية» أعطيت ما نسبته ٥٥,٥ ٪ من مساحة فلسطين، فى وقت كان اليهود كلهم يشكلون أقل من ثلث السكان، ويملكون أقل من ٧٪ من الأرض. بينما أعطى الفلسطينيون ٤٥,٥ ٪ من الأرض، وهم يشكلون أكثر من ثلثى السكان، ويملكون معظم الأرض(٧).

قسمت فلسطين، بموجب القرار المذكور، إلى ثمانية أجزاء: ثلاثة عربية، وثلاثة يهودية، وجيب دولى ضم القدس ومحيطها، وجيب آخر تقع فيه مدينة يافا وهو جزء من الدولة العربية لكن يقع فى قلب الدولة اليهودية(٨). وطبقاً للمراجع التاريخية، فإن سكان الدولة العربية (بعد التقسيم) بلغوا ٨١٨,٠٠٠ فلسطينى بما فى ذلك ٧١,٠٠٠ فلسطينى يسكنون جيب يافا. بينما كان فى هذه الدولة أقل من ١٠,٠٠٠ نسمة من اليهود. بينما ضمت الدولة اليهودية (ضمن حدود التقسيم) ٤٩٩,٠٠٠ يهودى و٤٣٨,٠٠٠ عربي(٩). من هنا نفهم «الحكمة» فى ضم جيب يافا المعزول إلى الدولة العربية، و إلا فإن ضمه إلى الدولة اليهودية يعنى أن الفلسطينيين العرب سيشكلون غالبية سكانية فى هذه الدولة، لا يفيد معها ضم اليهود فى الدولة العربية إلى الدولة اليهودية وعددهم لا يتجاوز الآلاف العشرة، وهم لا يشكلون تعديلاً للميزان السكانى المختل لصالح العرب. وفى مرجع آخر فإن عدد السكان اليهود فى الدولة اليهودية كانوا ٤٩٨,٠٠٠ يهودي، بينما كان العرب ٤٩٧,٠٠٠ عربى أى اقل بألف نسمة(١٠)، وهو ما يفسر لجوء الدولة اليهودية، قبل الإعلان عن قيامها، إلى فرض الهجرة القسرية على العرب بحثاً عما يسمى بالنقاء الدينى والعرقى الذى يتيح لها الادعاء بأنها دولة يهودية حقاً. وقد لجأت فى هذا السياق إلى ارتكاب المجازر البشعة، وحرق القرى والبلدات، ومازال التاريخ حافلاً بالعديد من المجازر التى لن يمحوها من ذاكرة البشرية والذاكرة الفلسطينية(١١). أما جيب القدس فكانت غالبيته من العرب (١٠٥,٠٠٠ مقابل ١٠٠,٠٠٠ يهودي).

لم يستطع القرار ١٨١ أن يوفر لإسرائيل الأساس السكانى لقيامها باعتبارها دولة لليهود. ففى معظم مناطقها كانت الغلبة للسكان العرب(١٢). فعلى سبيل المثال كان يسكن النقب (الذى ضم للدولة اليهودية) ١٠٢٠ يهودياً فقط، بينما كان سكان العرب حوالى ١٠٣,٨٢٠ عربياً. أما الجليل الشرقى فكان سكانه ٨٦,٢٠٠ فلسطيني، و ٢٨,٧٥٠ يهودياً. وحده السهل الساحلي، الممتد من تل أبيب إلى حيفا، والسهل الداخلى الواقع جنوبى شرقى حيفا، كان يضم غالبية يهودية (٤٩٦,٢٥٩ يهودياً مقابل ٢٣٥,٧٦٠ عربياً). ومع ذلك نلاحظ أن حوالى ٣٠٤,٠٠٠ يهودى كانوا مجتمعين فى تل أبيب وحدها ، بينما كانوا فى الريف أقلية فى مقابل الأغلبية العربية.

أما من حيث الملكية، فكنا قد أشرنا إلى أن ملكية اليهود فى فلسطين التاريخية لم تتجاوز ٧ ٪ من الأرض (أى حوالى ١,٨٢٠,٠٠٠ دونم). أما فى «دولتهم» فقد بلغت ملكية اليهود ١,٦٧٨,٠٠٠ دونم من أصل ١٥ مليون دونم هى مساحة «الدولة اليهودية». أى أن ملكيتهم فى دولتهم كانت لا تتجاوز ١١,٢ ٪ من مساحة الأرض، والباقى كان للفلسطينيين. أما من أصل ٧,٥٠٠,٠٠٠ دونم صالحة للزراعة فى «الدولة اليهودية» فإن ملكية اليهود كانت لا تتجاوز ١,٥ مليون دونم بينما كان ٨٠٪ من هذه الأرض ملكاً للفلسطينيين. بالمقابل نلاحظ أن مساحة الدولة الفلسطينية بلغت ١٢ مليون دونم، كانت ملكية اليهود فيها لا تتجاوز ١٪ تقريباً. أما مساحة جيب القدس فبلغت بموجب التقسيم ١٨٧ ألف دونم، كانت حصة اليهود فيه لا تتجاوز ١٢,٥٠٠ دونم.

من الناحية الاقتصادية، يلاحظ أن أفضل الأراضى أعطيت «للدولة اليهودية»: وهى جميع السهول الداخلية، والأراضى المنتجة للحبوب والحمضيات، علماً أن نصف هذه الأراضى كانت ملكاً للفلسطينيين، وأن ٨٠ ٪ من إجمالى قيمة الصادرات الفلسطينية – قبل التقسيم – كانت من الحمضيات. ويلاحظ أيضاً أن حوالى ٤٠ ٪ من الصناعة الفلسطينية، والجزء الأكبر من الموارد التى كانت تزود فلسطين بالطاقة الكهربائية، صار تابعاً للدولة اليهودية(١٣).

ومع ولادة دولة إسرائيل لم تولد دولة فلسطينية موازية، بل ولدت قضية جديدة هى قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من أراضيهم، وتشردوا فى أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة (لبنان، سوريا، الأردن والعراق) وتراوح عدد اللاجئين الذين طردتهم إسرائيل من الأرض العربية

التى احتلتها بعد الإعلان عن قيامها فى ١٩٤٨/٤/١٥ ما بين ٧٠٠ إلى ٨٠٠ ألف فلسطينى - وفقاً للتقديرات والإحصاءات المتعددة(١٤).

سيطرت المملكة الأردنية الهاشمية على الضفة الفلسطينية لنهر الأردن، وألحقتها بها جزءاً لا يتجزأ من المملكة المعلن عنها حديثاً، وفرضت على الفلسطينيين التخلى عن جنسيتهم لصالح الجنسية الأردنية(١٥). شكلت الحكومة المصرية إدارة عسكرية أشرفت عن قطاع غزة الذى تحول ملجأ مكتظاً باللاجئين. أما الذين لجأوا إلى الدول العربية الأخرى فقد أعيد تنظيم وضعهم فى مخيمات وتجمعات سكنية خاصة بهم، وباتوا يعرفون منذ ذلك الوقت باللاجئين الفلسطينيين(١٦). وصارت قضيتهم هى عنوان القضية الفلسطينية، وصار شعار «عائدون» هو الذى يلخص مجمل القضية الفلسطينية. وسقطت فكرة الدولة الفلسطينية من الأذهان، وصار يوم ١٩٤٧/١١/٢٩ يوماً أسود فى تاريخ القضية الفلسطينية، مثله مثل يوم ١٩٤٨/٥/١٥ تاريخ قيام دولة إسرائيل، ونكبة الشعب الفلسطينى فى وطنه.

وخلف الجدار الحديدى للدولة الصهيونية، بقى حوالى ١٢٠ ألف فلسطينى يعيشون فوق أراضيهم، تطاردهم قوانين الطوارئ، وإجراءات القمع وأطواق الحصار. لكن بقى هؤلاء يشكلون عقب أخيل الدولة الإسرائيلية. وهى اليوم تجد نفسها أمام امتحان الديموقراطية المزيفة واستحقاقات السياسات العنصرية. إذ تحولت هذه الفئة العربية القليلة إلى أقلية وازنة (حوالى ١٨٪ من السكان) يكبر دورها فى قلب المجتمع الصهيوني.

(٢)

القرار ١٩٤

◆ ولادة القرار وقراءة فى قوته القانونية:

أمام هول جريمة تشريد حوالى ٨٠٠ ألف لاجئ فلسطينى من ديارهم، وجد المجتمع الدولى نفسه مطالباً بالتحرك لمعالجة هذه القضية بالسرعة القصوى بسبب تداعياتها وانعكاساتها العاصفة على مجمل المنطقة. فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، وجدت فى تدفق هذا العدد الكبير من اللاجئين على الدول العربية المجاورة (لبنان- سوريا- والأردن) خطراً يتهدد استقرار هذه الدول، باعتبارها صديقة لأمريكا ومقربة منها. كما رأت فى اللاجئين، بلا مأوى أو غذاء، أو مصادر دخل، بيئة خصبة لما تسميه واشنطن تغلغل الأفكار الشيوعية الهدامة. كما رأت فى قضية اللاجئين عقبة فى الوصول مع الدول العربية إلى سلام مع إسرائيل، خاصة وأن كل العواصم العربية المعنية بالصراع مع إسرائيل اشترطت حل قضية اللاجئين أولاً، وقبل كل شيء، للوصول إلى سلام مع الدولة اليهودية(١٧).

بريطانيا، من جهتها، رأت فى قضية اللاجئين الفلسطينيين مدخلاً لإعادة ترميم صورتها أمام العالم العربي، فتدخلت هى الأخرى لإيجاد حل ما لهذه القضية(١٨). وهذا ما شكل مدخلاً لتوافق دولى على تعيين مندوب عن الأمم المتحدة، هو الكونت برنادوت، ليتولى بحث الوضع فى الشرق الأوسط. وقد رأى برنادوت أنه من دون حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وإعادتهم إلى ديارهم التى هجروا منها، فمن المستحيل الوصول إلى سلام فى المنطقة. وقد رفع بذلك مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٤٨/٩/١٦(١٩). من جانبها رأت الحركة الصهيونية فى موقف برنادوت انحيازاً للموقف العربى حسب ادعاءاتها فدبرت له كميناً فى القدس واغتالته، عند أحد الحواجز العسكرية اليهودية، لقطع الطريق على تحركاته. وكان ذلك فى ١٩٤٨/٩/١٧ أى بعد يوم واحد من رفع تقريره إلى المنظمة الدولية(٢٠).

وعملاً بتوصية برنادوت، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٤٨/١٢/١١ القرار رقم ١٩٤، الذى قضى بتشكيل لجنة توفيق(٢١) ووضع القدس فى نظام دولي، كما قررت حق اللاجئين فى العودة إلى ديارهم فى سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدى إلى تحقيق السلام فى فلسطين فى المستقبل. وقد جاء فى الفقرة (١١) من القرار ما يلي:

«١١- تقرر وجوب السماح بالعودة فى أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين فى العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولى والإنصاف، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسئولة.

«وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادى والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات والمحافظة على الاتصال الوثيق لهيئة إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والولايات المتخصصة المناسبة فى منظمة الأمم المتحدة».

ومنذ ولادته، تحول القرار ١٩٤ إلى الأساس القانونى لحق اللاجئين فى العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، خاصة وأنه يستند بالأساس إلى مبادئ القانونى الدولي. كما ورد فى نصه.

فالقرار، وبموجب تفسيرات خبراء القانون الدولى

واللجنة القانونية التابعة للأمم المتحدة، شكل صوناً لحق العودة. فهو يشكل فى الواقع:

اعترافاً من المجتمع الدولي، ممثلاً بالأمم المتحدة، بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التى هجروا منها منذ العام ١٩٤٨ . وإلى جانب كون هذا الحق تاريخياً، تثبته وتؤكده الوقائع التاريخية الدامغة وغير القابلة للنقاش أو النقض أو التشكيك، فإن القرار ١٩٤ منح هذا الحق التاريخي، الذى يقره الشعب الفلسطينى لنفسه، بعداً قانونياً غير قابل هو الآخر للنقض أو التشكيك.

أكد هذا القرار أن حق اللاجئين فى العودة، هو حق جماعي، وفردى فى الوقت نفسه. هو حق جماعي، أى أنه غير قابل للتجزئة، فلا يصح الحديث عن عودة فئات من اللاجئين، وحرمان فئات أخرى من هذه العودة، فالعودة يجب أن تكون- بالضرورة- لكل اللاجئين دون استثناء. وهو حق فردي، أى أنه لا يحق لأى جهة أن تنصب نفسها ناطقاً باسم اللاجئين وممثلاً لهم، وأن تنوب عنهم فى التفاوض على هذا الحق، أو المساومة عليه، أو التخلى عنه. وبالتالى فإن أى مشروع يدعو لإعادة فئات من اللاجئين، ولا يعيد باقى الفئات، هو مشروع ناقص، ولا يعتبر تنفيذاً ناجحاً للقرار ١٩٤ . وإن أية مفاوضات يدعى فيها الجانب الفلسطينى تمثيله للاجئين، يقدم خلالها تنازلات عن حق العودة، هى مفاوضات غير مشروعة، وباطلة قانوناً، وغير ملزمة إلا لمن وقع عليها(٢٢).

إن قضية اللاجئين الفلسطينيين هى مكون رئيسى من مكونات القضية الوطنية الفلسطينية، لا يمكن إيجاد حل لهذه القضية دون الاعتراف بحق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم وصون هذا الحق وعدم التخلى عنه أو المساومة عليه. كما تعتبر، فى السياق نفسه، العودة إلى الديار والممتلكات التعبير الأكثر تقدماً عن حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه(٢٣). وبالتالي، تعتبر أية مقايضة بين مكونات القضية الفلسطينية وعلى حساب قضية اللاجئين باطلة قانوناً، ولا قيمة لها ولا تلزم غير أصحابها. أى بتعبير آخر، يعتبر أمراً غير قانونى أية محاولة للمقايضة بين قيام دولة فلسطينية وبين حق العودة، أو القبول بقيام دولة مستقلة مقابل التخلى عن حق العودة، وإن قيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس لا يعتبر بنظر القانون الدولى حلاً نهائياً للقضية الفلسطينية وللصراع مع إسرائيل ما لم تتم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم التى هجروا منها(٢٤).

حق العودة حق قانونى يكفله القانون الدولي، ولا يسقط بالتقادم. وقد عبرت عن هذا الأمر الجمعية العامة للأمم المتحدة، التى تصر، فى كل عام، على إعادة التأكيد على القرار المذكور فى دورتها العادية.

القرار ١٩٤ يمتلك صفة الإلزام لكل الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، رغم أنه صادر عن الجمعية العامة للمنظمة الدولية وليس عن مجلس الأمن الدولي. وهو يستمد صفة الإلزام هذه، لكونه يعاد التأكيد عليه فى الجمعية العامة فى كل عام فى الدورة العادية للأمم المتحدة. كما يملك صفة الإلزام، كونه واحداً من القرارات ذات الصلة بقضايا الانتداب. وقد فسرت اللجنة القانونية للأمم المتحدة أن كافة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بقضايا الانتداب، تعتبر ملزمة للدول الأعضاء فى المنظمة الدولية، بذات قوة الإلزام التى تتمتع بها القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي(٢٥).

خلافاً لما يدعيه البعض، فإن القرار ١٩٤ لا يخير اللاجئ الفلسطينى بين العودة أو التعويض، بل إن منحاه العام ووجهته الأساسية هما حق العودة. كما يربط بين العودة والتعويض باعتبارهما يكملان بعضهما البعض. فالتعويض، عما لحق باللاجئ من خسائر مادية ومعنوية، بفعل التهجير واللجوء، هو حق أيضاً من حقوق اللاجئ، ولا يكتمل حق العودة إلا بالتعويض عن هذه الخسائر. أما حديث القرار ١٩٤ عن التعويض لمن لا يرغب بالعودة، فهو لا يمس حق العودة لا من قريب أو بعيد(٢٦).

وأخيراً، وليس آخراً، وتأكيداً على إلزامية القرار ١٩٤ للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، فقد كان من شروط المنظمة الدولية على إسرائيل، لقبولها عضواً فيها، هو الموافقة المسبقة على القرار ١٩٤ , وقد بقى طلب عضوية إسرائيل فى المنظمة الدولية معلقاً إلى أن قدمت مذكرة يشوبها الغموض، فسرها رجال القانون فى المنظمة الدولية على أنها اعتراف من إسرائيل بالقرار المذكور. وإسرائيل، كما هو معلوم، الدولة الوحيدة التى وضعت لها المنظمة الدولية شرطاً مسبقاً لقبولها عضواً فى المجتمع الدولي(٢٧).

وكخلاصة علينا أن نلاحظ، أن القرار ١٩٤، فى سياقه العام، ولقوته القانونية والسياسية وصفته الإلزامية، ساهم فى الإبقاء على قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة بنداً حاضراً على الدوام على جدول أعمال المجتمع الدولى واهتماماته القانونية والسياسية والإنسانية. وقد لعب القرار المذكور دوراً كبيراً فى حشد التأييد الدولى الرسمى والشعبى والمؤسساتى لقضية اللاجئين وحق العودة، ومساندتهم فى مواجهة المزاعم الإسرائيلية المبنية على الخرافات والأساطير والمفاهيم العنصرية. لذا من الطبيعى القول إن صون القرار ١٩٤ والتأكيد عليه سنوياً يعتبر أمراً

بالغ الحيوية وواحداً من الأسس المثبتة للدفاع عن قضية اللاجئين وحق العودة.

◆ **القرار ١٩٤ وحق العودة والعملية السياسية فى المنطقة:**

منذ ولادته، والقرار ١٩٤ موضع تجاذب بين الجانبين العربى والإسرائيلي. فإسرائيل التى كانت ترى فيه سيفاً مسلطاً على رقبتها، رفضت الاعتراف به سياسياً، وادعت أنه لا ينطبق على الفلسطينيين لأنهم لا يتمتعون بكيانية سياسية، وليست لهم دولة، كما أنهم ليسوا مواطنين فى دولة إسرائيل. وتهربت، منذ العام ٤٨، من استحقاقات تنفيذه، واعتبرت أن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم من شأنه أن يقضى على إسرائيل، كدولة صهيونية ويهودية فى آن. ودعت على الدوام إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين فى الدول العربية، مدعية أنه كما عملت إسرائيل على «احتضان يهود العالم» فى دولتها، على العرب هم أيضاً أن يحتضنوا اللاجئين الفلسطينيين فى بلادهم(٢٨). لكن هذا لم يحل دون أن تعيد الأمم المتحدة، فى دوراتها السنوية، التأكيد على القرار المذكور وعلى ضرورة تنفيذه، دون أن تعير الموقف الإسرائيلى أى انتباه.

ولكن، ومع انطلاق العملية التفاوضية فى منطقة الشرق الأوسط، بين العرب وإسرائيل، فى مؤتمر مدريد فى نهاية تشرين الأول (أكتوبر)١٩٩١ وبعده فى مفاوضات واشنطن، شهد القرار ١٩٤ تطورات سلبية أدت إلى إضعافه وإلى تآكله سياسياً، دون أن يمس ذلك على الإطلاق قوته القانونية، أو أن يؤثر على موقف المجتمع الدولى منه، ممثلاً بالجمعية العامة للأمم المتحدة.

فنزولاً عند الاشتراطات الإسرائيلية والضغوط الأمريكية، استبعد مؤتمر مدريد القرار ١٩٤ من الأسس التى انعقد بموجبها، واكتفى بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ علماً أن هذين القرارين يعالجان الصراع العربي- الإسرائيلى ابتداء من حرب حزيران (يونيو) ٦٧، مع تجاهل تام لأسباب الصراع الحقيقية الناتجة عن أحداث العام ١٩٤٨، بما فيها قضية اللاجئين وحق العودة(٢٩). أما هذه القضية فقد ورد ذكرها بطريقة ملتبسة بالقرار ٢٤٢، تجاهلت أية إشارة لحق العودة.

بعد تنازله الأول، فى هذا المضمار، متمثلاً بقبول حضور مؤتمر مدريد مع استبعاد القرار ١٩٤ من أسس هذا الانعقاد، قبل المفاوض الفلسطينى باستبعاد القرار المذكور (مرة أخرى) من أعمال لجنة اللاجئين فى المفاوضات المتعددة، واقتصرت أعمالها على بحث القضايا المسماة «إنسانية» أى قضايا التأهيل ومتطلباته، وهي، وكما بينت الوقائع، تندرج فى إطار خطة دولية لتوطين اللاجئين فى أماكن إقاماتهم، بديلا لحقهم فى العودة. وقد رفض المفاوض الإسرائيلى إدراج حق العودة على جدول أعمال اللجنة بذريعة أنها من اختصاص المفاوضات الثنائية، والتى كما يراها الجانب الإسرائيلي، أنها هى المعنية بالتباحث فى الشئون المسماة سياسية(٣٠).

وفى اتفاق أوسلو، عاد المفاوض الفلسطينى ليقدم التنازلات نفسها حين قبل باعتماد القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ أساساً لمفاوضات الوضع الدائم، وقبل باستبعاد القرار ١٩٤، فى إشارة واضحة إلى الاستعداد المسبق للتنازل عن حق العودة، والمقايضة بين هذا الحق، وقيام الدولة المستقلة، وهذا ما أكدته الوقائع اللاحقة(٣١). وقد حاول المفاوض الفلسطينى أن يستدرك هذا الخطأ - تحت وطأة الضغوط الشعبية الهائلة التى انتقدت هذا التنازل وأدانته- فقدم فى جلسة مفاوضات الحل الدائم فى ١٩٩٩/١١/٨ مذكرة تدعو إلى اعتماد القرار ١٩٤ إطاراً لبحث قضية اللاجئين، لكن أسبقية لجنة المتعددة، وخلو نص اتفاق أوسلو من أى ذكر لهذا القرار أضعفا الموقف الفلسطينى وشكلا سلاحاً بيد الجانب الإسرائيلي. وقد واصل المفاوض الفلسطينى المفاوضات، بينما كان يفترض به أن يعطلها كإعلان عن تمسكه بالقرار ١٩٤ وبحق العودة(٣٢).

وفى إشارات ذات مغزى، شكلت رسائل سياسية إلى الجانب الإسرائيلي، حول حدود الموقف الفلسطينى من قضية اللاجئين وحق العودة والاستعداد للمساومة عليه، استبق عدد من أعضاء الوفد الفلسطينى إلى لجنة المتعددة، نتائج العملية التفاوضية. وقدموا تفسيرات وسيناريوهات لتطبيق القرار ١٩٤، إن وافقت إسرائيل على اعتماده إطاراً لبحث قضية اللاجئين. وذهب هؤلاء بعيداً فى مراعاة حدود الموقف الإسرائيلى من قضية اللاجئين وحق العودة. ففى مؤتمر عقد فى أوكلاهوما (الولايات المتحدة) فى ١٩٩٩/١٢/٢، قدم تيسير عمرو مشروعاً للحل يدعو إسرائيل إلى قبول عودة ١٠٪ من مجموع اللاجئين مقابل توطين الباقين فى المناطق الفلسطينية والدول العربية. وحاول عمرو طمأنة إسرائيل بأن هذه «العودة» لن تؤثر على التوازن الديموجرافى للدولة اليهودية، وأن الطرف الفلسطينى سيعلن، عند قبول الإسرائيليين بالحل، أن هذه «العودة» هى «التطبيق العملي» للقرار ١٩٤، وأن دولة إسرائيل «نفذت ما هى مطالبة به» فى هذا الشأن. وفى اقتراح مشابه، وفى المؤتمر نفسه، دعا مفاوض آخر هو منذر الدجاني، إسرائيل إلى قبول «عودة» عدد من اللاجئين يساوى عدد المستوطنين اليهود الذين سيبقون فى الضفة والقطاع بعد قيام الدولة الفلسطينية، على أن يعلن الطرف الفلسطينى أن هذا الأمر يعنى تطبيقاً للقرار ١٩٤ . ودعا، فى السياق، إلى تعديل مفهوم

«العـودة» بحـيث يصـبح إلى «الوطن» أي إلى الدولة الفلسطينية المرتقبة، داعياً للتخلى عن الحق الثابت فى «العودة إلى الديار والممتلكات» فى مناطق ٤٨. ويرى الدجانى أن هذا يتيح لحوالى مئة ألف لاجئ أن «يعودوا» إلى إسرائيل مقابل توطين اللاجئين الباقين(٣٣).

وفى حزيران (يونيو) ١٩٩٩ وزع مسؤول ملف اللاجئين (آنذاك) فى اللجنة التنفيذية فى م.ت.ف.، الدكتور أسعد عبد الرحمن، تقريراً بعنوان «قضايا واقتراحات» يعالج قضية اللاجئين، دعا فيه إلى ما أسماه «تجاوز المحرمات»، واقترح تجزئة قضية اللاجئين، عبر العودة الجزئية، من جهة وتوطين الباقين من جهة أخرى؛ مقترحاً أن تكون «العودة» المجزوءة هذه مقتصرة على اللاجئين الفلسطينيين فى قطاع غزة وأن تكون إلى النقب، مع محاولة طمأنة إسرائيل إلى أن هذه العودة لن تمس التوازن الديمغرافى فيها، وأن الغلبة السكانية ستبقى لليهود(٣٤).

فى مفاوضات كامب ديفيد، فى تموز (يوليو) ٢٠٠٠، قدم الجانب الفلسطينى تنازلات فيما يتعلق بقضية اللاجئين وحق العودة، حين توصل مع الجانب الإسرائيلى إلى «تفاهم» يعفى إسرائيل من أية مسئولية قانونية أو أخلاقية عن قضية اللاجئين وما حل بهم «من مآسي»، كما أعفاها من أية «تبعات أو مسئوليات لاحقة معنوية ومادية وقانونية» إزاء هذه القضية. كما اتفق الطرفان على أن يتبنى المجتمع الدولى «تشكيل صندوق لتغطية مصاريف حل قضية اللاجئين» من ١٠٠ مليار دولار، «يجرى توفيرها خلال فترة تمتد من ١٠-٢٠ سنة». كما اتفقا على أن مشاركة إسرائيل فى تمويل الصندوق لا يحملها «أية مسئوليات عما حل باللاجئين»، ولا يفسر ذلك على أنه تعويض منها لهم، وأن المشاركة تتم لدوافع إنسانية. كما اتفق الطرفان على «حل وكالة الغوث وإنهاء خدماتها» على أن يحل محلها الصندوق الدولى المذكور. وهو ما يعنى نقل قضية اللاجئين من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة حل القضية وتسويتها. وفى السياق نفسه ،أعلنت إسرائيل استعداها لاستقبال فئة محدودة من اللاجئين على دفعات زمنية ما بين ١٠-٢٠ سنة، على أن لا يتجاوز عددهم الأقصى ١٠٠ ألف لاجئ «ممن ولدوا فى فلسطين الانتدابية (أى قبل عام ١٩٤٨) ومن دون ذريتهم شريطة أن يكون لهم أقرباء فى إسرائيل». واتفق الجانبان على أن هذه العملية «تتم فى إطار جمع شمل العائلات ولأسباب إنسانية بحتة ولا تمت بصلة على الإطلاق لمبدأ حق العودة». بدوره يعلن الجانب الفلسطينى أن الإجراءات الإسرائيلية «تعتبر تطبيقاً للقرار ١٩٤». كما تعمل السلطة الفلسطينية (ومن بعدها الدولة الفلسطينية) على «استقبال حوالى نصف مليون لاجئ فى فترة تمتد حتى ١٠-١٥ عاماً» وبآليات تأخذ بالاعتبار القدرات الاستيعابية للضفة الغربية. أما اللاجئون الآخرون فى باقى المناطق (السلطة الفلسطينية- الأردن- لبنان- وسوريا) فيجرى العمل على توطينهم فى أماكن إقامتهم أو نقلهم إلى دولة ثالثة. كما تداول الطرفان فى دفع تعويضات للدول المضيفة للاجئين من الصندوق الدولى وفق التالي: ٤٠ مليار لكل من السلطة الفلسطينية والأردن، و١٠ مليارات لكل من لبنان وسوريا. وقد لخصت وزيرة الخارجية الأمريكية (آنذاك) مادلين أولبريت هذه التفاهمات فى نص رسمى أذاعته على الملأ قالت فيه إن الطرفين اتفقا على حل مشكلة اللاجئين عبر «إيجاد مأوى» لهم و«منح تعويضات، تأهيل، إعادة توطين وعودة إلى أماكن سكناهم السابقة»(٣٥).

الهوامش:

(١) هو اللورد آرثر بلفور، وزير خارجية بريطانيا. وقد جاء «وعده» فى رسالة منه إلى زعيم اليهود الإنجليز وراعى المنظمة الصهيونية اللورد جيمس روتشيلد. وان نص الوعد (كما قال محمد حسنين هيكل) كان «بسيطاً وقاطعاً» وكان على النحو التالي:

«وزراة الخارجية - ٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩١٧

عزيزى اللورد روتشيلد

إنه من دواعى سرورى الكبير أن أنقل إليكم باسم حكومة صاحب الجلالة الإعلان التالى عن التعاطف مع الأمانى اليهودية والصهيونية الذى تمّ عرضه وإقراره بواسطة مجلس الوزراء. ونصه كما يلي:

إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بالعطف إلى إنشاء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين. وسوف تبذل قصارى جهدها لتسهيل تحقيق هذا الهدف. ومن المفهوم أن هذا الإعلان لا يمثل تحيزاً ضد الحقوق المدنية والدينية لطوائف غير يهودية موجودة فى فلسطين. كما أنه لا يؤثر على الأوضاع القانونية أو السياسية التى يتمتع بها اليهود فى البلاد الأخرى. وسأكون شاكراً لكم إذا تفضلتم وأبلغتم هذا الإعلان لعلم الاتحاد الصهيوني

المخلص

آرثر بلفور»

(نقلاً عن كتاب «المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل». تأليف محمد حسنين هيكل. الكتاب الأول، ص١١٣، إصدار دار الشروق (القاهرة، ط٤/ إبريل ١٩٩٦).

(٢) دخلت جيوش الحلفاء فلسطين عام ١٩١٧، وأعلنت على لسان أكثر من ممثل لها عدم رغبتها فى

استعمار الأقاليم التى كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية. وادعى قادة هذه الجيوش أن وجودهم فى هذه الأقاليم هو لمساعدتها على بناء كيانات مستقلة، خاصة بها، وديموقراطية فى آن. وقد أرسل بلفور، صاحب «الوعد» الشهير، برقية فى ١٩١٨/٢/٨ إلى الشريف حسين بن علي، باسم الحكومة البريطانية ودول الحلفاء، جاء فيها «وحكومة صاحب الجلالة البريطانية تؤكد مرة أخرى وعودها السابقة بتأييد استقلال العرب ومساعدة البلاد العربية التى لم تنل استقلالها بعد، على الحصول عليه بعد الحرب». وأصدرت بريطانيا وفرنسا فى ١٩١٨/١١/٧ تصريحاً أكدتا فيه أن السبب «الذى حاربنا من أجله فى الشرق هو تحرير الشعوب العربية وإقامة حكومات وإدارات وطنية، تستمد سلطتها من اختيار الأهالى الوطنيين فيها اختياراً حراً». وهو ما يعنى الالتزام صراحة وعلناً بتأييد استقلال فلسطين، وإنشاء حكومة وطنية فيها، يختارها شعب فلسطين العربي. وقد استند الانتداب إلى المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم المتحدة، وهى تنص بوضوح على مساعدة الشعوب على بناء كيانات مستقلة والوفاء بهذه الأمانة الملقاة على عاتق الدول المنتدبة. لكن بريطانيا غلبّت وعد بلفور الذى التزمت به أمام الحركة الصهيونية بإقامة «وطن قومى لليهود» فى فلسطين على التزامها بعهد عصبة الأمم المتحدة.

(عن الموسوعة الفلسطينية، المجلد الأول، ص٣٠٩/٣١٠/٣١١/٣١٢).

كذلك راجع نص التقرير الذى رفعته إحدى اللجان المكلفة من الأمم المتحدة لبحث تداعيات التقسيم على الوضع العام فى فلسطين؛ أكدت فيه أن التقسيم مخالف لعهد عصبة الأمم المتحدة وانتهاكاً لمبادئه وأهدافه. كما أنه يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التى «لا تملك أية وسيلة لتنفيذه»، والتى يفترض بها كذلك «أن تعمل وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولى وأن تحترم المبدأ الذى يقضى بالمساواة فى الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها حق تقرير المصير..» (المصدر السابق، ص٥٥٩).

(٣) راجع تفاصيل ذلك فى «الموسوعة السياسية» (الجزء الأول)ص٦١٠-٦١٦ منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر(بيروت)ط١، ١٩٧٩ .

(٤) الموسوعة الفلسطينية المجلد الأول ص٥٥٧، مصدر سبق ذكره.

(٥) راجع فى هذا الصدد ما جاء فى الموسوعة الفلسطينية (المجلد الأول ص٥٦١) من معلومات حول الضغوط التى تعرض لها مندوبو دول جواتيمالا وليبيريا والفيليبين وسيام من الولايات المتحدة. كذلك ما جاء فى ص٣٢٣-٣٢٤ من مذكرات الحاج أمين الحسيني، إعداد عبد الكريم العمر. منشورات الأهالى للطباعة والنشر والتوزيع (دمشق)، ط١، ١٩٩٩ .

(٦) الموسوعة الفلسطينية (المجلد الأول)، ص, ٥٦١

(٧) عندما بدأت أولى محاولات الهجرة والاستيطان اليهودى فى فلسطين، كان عدد اليهود فيها ثمانية آلاف لا يملكون أكثر من خمسة آلاف فدان. وعندما نشر هرتزل كتابه عن الدولة اليهودية فى فلسطين (١٨٩٦) كانت ملكية اليهود فيها لا تزيد عن ٢٪ من أراضيها المزروعة. وكان للعرب ٩٨٪ من الأراضي. وعندما صدر وعد بلفور كان اليهود لا يملكون أكثر من ٣,٥٪ من أراضى فلسطين المزروعة وكان العرب يملكون ٩٦,٥٪. ويوم صدور قرار التقسيم كان اليهود يملكون ما لا يزيد عن ٦٪ مقابل ٩٤٪ هى ملكية العرب. (هيكل، المفاوضات السرية.. الكتاب الثاني، ص١٨ . إصدار دار الشروق (القاهرة)، ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٩٦ .

(٨) جورج طعمة. مساهمة فى كتاب «القضية الفلسطينية فى أربعين عاماً»، ص١٨٧، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)، ط١، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩ .

(٩) المصدر السابق، ص١٨٥ .

(١٠) جان- ايف أووليه. «لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين- ١٩٤٨/١٩٥١- حدود الرفض العربي». ص١٤، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، ط١، ١٩٩١ .

(١١) (١) للتعرف على نماذج من المجازر الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين، والتى لعبت دوراً كبيراً فى دفعهم للهجرة من قراهم وممتلكاتهم راجع ما جاء فى دراسة للباحث محمد عيسى صالحية، وردت فى كتاب «القضية الفلسطينية فى أربعين عاماً»، ص١٢٦-١٣٤ (مصدر سبق ذكره).

(١٢) جان- ايف أووليه. مصدر سبق ذكره، ص١٤ .

(١٣) إياد مسعود- القرار ١٨١: الظلم التاريخى ومعوقات التنفيذ. «الحرية»، العدد ٨٧٥ (١٩٤٩) تاريخ ٩-٢٠٠١/١٢/١٥ .

(١٤) إياد مسعود- «الحرية»- العدد ٨٧٦ (١٦٥٠) تاريخ ١٦-٢٠٠١/١٢/٢٢ .

(١٥) أنيس صايغ. «الهاشميون وقضية فلسطين»، ص٣٢٠، منشورات جريدة «المحرر» والمكتبة العصرية، (صيدا- بيروت)، ط١، ١٩٦٦ . يقول صايغ إن الملك عبد الله، كان يدعو لإقامة سورية الكبرى التى تضم إلى جانب الأردن كلاً من فلسطين ولبنان وسوريا، وإن لندن كانت تؤيد مشروعه هذا، كبديل لجامعة الدول العربية، وكحل لما يتبقى من أرض فلسطين خارج إطار الدولة الإسرائيلية. غير أن كل محاولات عبد الله لتجسيد مشروعه هذا اصطدمت بعقبات كثيرة

ومتعددة. إلى أن كانت حرب ٤٨ وقيام دولة إسرائيل. فاغتنم فشل العرب فى منع قيام دولة إسرائيل فضم القسم العربى من فلسطين إلى مملكته حسب اتفاق مسبق كان قد عقده مع البريطانيين والإسرائيليين؛ بالرغم من أن الجامعة العربية كانت قد قررت فى نيسان (إبريل) ١٩٤٨ بأن تدخل الجيوش العربية فى القضية لا يعنى احتلال فلسطين بل هو يقتصر على إزالة الخطر الصهيونى وترك البلاد لأبنائها؛ وبالرغم من أن الدول العربية الأخرى تقيدت بتلك القرارات وأيدت حكومة عموم فلسطين التى انبعثت عن مؤتمر الحركات الفلسطينية السياسية فى العشرين من أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨ . ويستطرد صايغ فيقول: تمّ ذلك الضم اللاشرعى بالنسبة إلى قرارات الجامعة العربية على خطوات: رفض عبد الله الاعتراف بحكومة عموم فلسطين، وأعلن عصيان المنطقة التى احتلها جيشه فى فلسطين لتلك الحكومة فى الخامس من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨ . وأوعز إلى رجاله وأعوانه فاجتمعوا فى مؤتمر أريحا بايعوه فيه بالملك فى اليوم الأول من كانون الأول (ديسمبر). وألغى الاحتلال العسكرى وحوله إلى إدارة مدنية تابعة للحكومة الأردنية مباشرة فى السابع عشر من آذار (مارس) ١٩٤٩، واستبدل أخيراً، اسم شرق الأردن بالمملكة الأردنية الهاشمية. ثم شكل أول حكومة تضم وزراء فلسطينيين فى اليوم الثانى من أيار (مايو) ١٩٤٩ . وجرت أول انتخابات نيابية فى فلسطين وشرق الأردن معاً فى العشرين من نيسان (إبريل) ١٩٥٠ . وفى الرابع والعشرين من ذلك الشهر اجتمع المجلس النيابى ووافق على الضم وأعلنه رسمياً وغاب اسم فلسطين وولد لقب «الضفة الغربية».

(١٦) توزع اللاجئون الفلسطينيون فى الدول العربية المسماة مضيفة على الشكل التالي:

الأردن (بدون الضفة الغربية) فى ١٠ مخيمات.

سوريا فى ١٠ مخيمات.

لبنان فى ١٤ مخيماً (أزيل منها مخيما تل الزعتر وجسر الباشا فى حرب السنتين ١٩٧٥-١٩٧٦).

الضفة الفلسطينية فى ٢٠ مخيماً.

قطاع غزة فى ٨ مخيمات.

وهناك لاجئون موزعون على أقطار عربية أخرى كدول الخليج، والعراق، ومصر، وليبيا. ويتواجدون كذلك فى أوروبا وأمريكا وأستراليا وغيرها. ويقدر عدد اللاجئين بخمسة ملايين لاجئ.

(١٧) جان - ايف أووليه. مصدر سبق ذكره، ص٣٨ . يقول أووليه أن الدول العربية، عدا الأردن، ألحت على لجنة التوفيق الدولية فى تطبيق البندين اللذين أعطى قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، والصادر فى ١٩٤٨/١٢/١١ فى شأنهما تعليمات واضحة وهي: إعادة من يرغب من اللاجئين إلى دياره بأسرع وقت ممكن، والنظام الخاص بالقدس، أو على الأقل ضمانات الحد الأدنى التى يجب تقديمها فى وجه الطموحات الإسرائيلية. ويضيف إن العرب كانوا، فيما يتعلق بالحالة الأخيرة، يطالبون بمنع إسرائيل من مراكمة إجراءات الأمر الواقع، مثل عقد الجمعية التأسيسية لدولة إسرائيل فى القدس. أما مشكلة اللاجئين، فإن العرب كانوا يطرحون مسألة تسويتها وفقاً لقرار ١٩٤٨/١٢/١١ كشرط مسبق لا غنى عنه لأية مناقشة لأى موضوع آخر. كان العرب سيطلبون قبول إسرائيل بحق اللاجئين فى العودة إلى فلسطين، وعودة، الراغبين إلى منازلهم فوراً، تطبيقاً لقرار الجمعية العامة. وأكدت الحكومات كافة خلال هذه الجولة (للجنة التوفيق) على العواصم العربية إرادتها فى التعاون مع اللجنة وخشيتها أن ترى إسرائيل تستهين بسلطة الأمم المتحدة.

ويضيف أووليه فيقول: إنه لم يشذ عن هذا الموقف سوى الأردن الذى كان يرغب، أولاً وقبل كل شيء، فى أن يضم أكبر جزء ممكن من فلسطين كمرحلة أولى من مراحل حلم خلق سوريا كبرى يجعلها تحت سلطانه، فقد أبدى رئيس الوزراء (الأردني) توفيق باشا (أبو الهدى) رغبته فى عقد سلام منفصل مع اليهود. وبلغ اللجنة تحفظات شديدة إزاء تدويل القدس، وأخيراً أعلن للجنة أن بلده مستعد، ومن دون أى شرط مسبق، لاستقبال جميع اللاجئين الذين لا يستطيعون العودة إلى ديارهم. هذا الموقف الانتهازى كما يقول أووليه، سيكون له فى مرحلة أولى نتائج سلبية جداً فى غير مصلحة الأردن. وهذا، كما يقول أووليه، ما دفع مارك اثريدج إلى القول أمام دافيد بن غوريون، مؤسس دولة إسرائيل «إن مسألة اللاجئين هى مفتاح الحل للمشكلة الفلسطينية بكاملها وهذا المفتاح هو بين يدى إسرائيل».

(١٨) ميخائيل سليمان (تحرير): «فلسطين والسياسة الأمريكية». مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران (يونيو) ١٩٩٦- الفصل الثالث صفحات ٩٠-٩١-١٠٩ . يقول هذا الفصل أن البريطانيين رأوا فى قضية اللاجئين الفلسطينيين فرصة لترميم سمعتهم لدى العرب فعملوا على التقدم بمشروع إلى الأمم المتحدة لرصد مبالغ ضخمة لتغطية مصاريف حملة إغاثة كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قدرت أنها ضرورية لتوفير الحاجات الفورية للاجئين الفلسطينيين فى أماكن تشردهم. وهو الأمر الذى دفع واشنطن من موقع التنافس إلى رصد مبلغ ١٦ مليون دولار لهذا الغرض.

(١٩) الكونت فولك برنادوت من أفراد العائلة المالكة فى السويد. كانت له تجربة فى معالجة قضايا اللاجئين الأوروبيين الذين شردتهم الحرب العالمية الثانية من

ديارهم. جرى تعيينه من قبل المنظمة الدولية في ١٩٤٨/٥/٢١ مبعوثاً إلى الشرق الأوسط من أجل البحث عن تسوية سلمية للوضع المستقبلي في فلسطين بعد الحرب التي أشعلها قيام دولة إسرائيل. وقد رفع برنادوت تقريره إلى الأمم المتحدة في ١٩٤٨/٩/١٦ . وهو من ثلاثة أقسام من بينها قسم خاص باللاجئين يؤكد فيه على ضرورة إعادتهم إلى بيوتهم وأملاكهم التي هجروا منها. وقد تم اغتياله في القدس المحتلة على يد إرهابي منظمة ليحي (للمزيد ممن التفاصيل راجع جان ايف أووليه، مصدر سبق ذكره، ص١١).

(٢٠) المصدر السابق، ص١١ .

(٢١) تشكلت لجنة التوفيق الدولية من الولايات المتحدة (المعروفة بانحيازها لإسرائيل) وتركيا (المعروفة بانحيازها للعرب) وفرنسا (المحايدة لكن مع بعض المحاباة لإسرائيل). للمزيد من التفاصيل راجع جان ايف أووليه ومصدر سبق ذكره، ص٢٢ .

(٢٢) يمكن في هذا السياق مراجعة الفصل الرابع من كتاب «حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه»- رمضان بابادجي.. وآخرون. مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت) ط٢، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٧ الذي ينص بوضوح على الربط بين حق العودة وبين حق الشعوب في تقرير مصيرها، وأوضح كيف أن حق تقرير المصير يشكل قاعدة إلزامية في القانون الدولي. وبالتالي كل ما هو مخالف لحق العودة مخالف للقانون الدولي.

(٢٣) اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة سلسلة قرارات تتعلق بحق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها، وطورت موقفها هذا، بالربط بين الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وبين حق العودة، وبين الحق في تقرير المصير. ففي العام ١٩٧٣ اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٠٨٩ الذي نص على «الاحترام التام لحقوق شعب فلسطين الثابتة وتحقيقها، وخصوصاً حقه في تقرير المصير، لابد منها لتوطيد سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وإن تمتع اللاجئين العرب الفلسطينيين بالحق في العودة إلى ديارهم وأملاكهم- ذلك الحق الذي اعترفت به الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ١٩٤ (الدورة ٣) في ١٩٤٨/١٢/١١ والذي أعادت الجمعية العامة تأكيده مراراً منذ ذلك الحين لابد منه لتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ولممارسة شعب فلسطين حقه في تقرير المصير».

وفي العام ١٩٧٤ ربطت الجمعية العامة للأمم المتحدة بين حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وبين حق اللاجئين في العودة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، حين اتخذت القرار ٣٢٣٦ الذي نص على:

إن الجمعية العامة تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وخاصة:

١) الحق في تقرير مصيره ودون تدخل خارجي.

٢) الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين.

وتؤكد من جديد حق الفلسطينيين الثابت في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا منها وتطالب بإعادتهم.

وتشدد على أن الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة هذه، وإحقاق هذه الحقوق أمران لا غنى عنهما لحل قضية فلسطين.

(٢٤) من الأمثلة الدامغة على ذلك فتوى محكمة العدل الدولية في ٢٠٠٤/٧/٩ بشأن جدار الفصل العنصري بناء على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد أكدت المحكمة إن مسؤولية الأمم المتحدة «مسؤولية دائمة إزاء قضية فلسطين إلى أن تحل القضية من جميع جوانبها على نحو مرض وفقاً للشرعية الدولية (قرار الجمعية العامة ١٠٥/٥٧ المؤرخ في ٢٠٠٣/١٢/٣). وضمن الإطار المؤسسي للمنظمة تجسدت هذه المسؤولية باعتماد عدد كبير من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وإقامة العديد من الهيئات الفرعية التي أنشئت خصيصاً للمساعدة على تفعيل الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني».

(كتاب «فك الارتباط»- المكتب السياسي للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، منشورات «ملف» وشركة دار التقدم العربي (بيروت) والدار الوطنية الجديدة (دمشق)، ط١، آذار (مارس) ٢٠٠٥، ص١٩١ . كذلك راجع القرار ٣٠٨٩ (المصدر السابق) رقم ٢ ص١٥) الذي ربط بوضوح بين السلام وبين حق العودة).

(٢٥) أفتت بذلك أيضاً محكمة العدل الدولية حين اعتبرت الجمعية العامة مسئولة عن متابعة القضايا الناشئة عن الانتداب، واعتبار قراراتها ذات الصلة ملزمة لأعضاء المجتمع الدولي (كتاب «فك الارتباط»، المصدر السابق).

(٢٦) وضعت الدائرة القانونية في الأمانة العامة للأمم المتحدة بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٠ ست دراسات حول تفسير الفقرة ١١ من القرار ١٩٤ وتطبيقها والسوابق في القانون والعرف الدوليين لمساعدة لجنة التوفيق في سعيها لتطبيق الفقرة المذكورة التي ما زالت قائمة كتشريع دولي.

وقد أوضحت اللجنة أن القرار ١٩٤ نص في الفقرة ١١ على حق اللاجئين في العودة إلى منازلهم وحقهم التعويض مصنفاً إلى صنفين:

١) التعويض على اللاجئين الذين لا يرغبون في العودة.

٢) التعويض على اللاجئين الذين خسروا ممتلكاتهم

أو لحقت بها أضرار. وجميع هذه الحقوق يجب أن تطبق «وفقاً لمبادئ القانون الدولى أو العدالة الدولية».
وقد عالجت إحدى الدراسات الست المشار إليها مبادئ العودة والتعويض والسوابق والشواهد التاريخية بإسهاب قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها. وتشير هذه الدراسة إلى ما تم سنّه وتنفيذه فى دول المحور السابقة والدول التى كانت محتلة من قبل دول المحور (فرنسا، رومانيا، إيطاليا، بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، هولندا ويوغسلافيا) من قوانين بين تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٤ وأيار (مايو) ١٩٤٥ بشأن التعويض عن اللاجئين أو إعادة ملكيتهم إليهم. كما تشير إلى أنه أقر عام ١٩٤٩ فى المنطقة الخاضعة للاحتلال الأمريكى من ألمانيا قانون عام لدفع تعويضات لضحايا النازية الذين عانوا من أضرار الحياة أو لحقهم أذى فى صحتهم أو حريتهم أو أملاكهم أو ممتلكاتهم أو فى تقدمهم الاقتصادي.

وتشير الدراسة أيضاً إلى أن مؤسسة الشؤون الاجتماعية اليهودية التابعة «للكونفرس اليهودى العالمي» عالجت خلال الحرب العالمية الثانية مسألة التعويض على اللاجئين اليهود ونشرت عام ١٩٤٤ كتاباً ألفه نهيميا رونسون عنوانه «تعويضات وجزاءات». والنظرية الأساسية التى استند إليها صاحب هذا الكتاب هي: أن ظلماً فادحاً سينجم من جراء إتباع القاعدة العامة القائلة بأن تطالب الدول فقط حكومات أجنبية بتعويضات لمواطنيها الذين كانوا مواطنى تلك الدول نفسها حين لحقتهم الأضرار. وذهب الكاتب إلى أنه لا يجوز استثناء ضحايا دول أخرى أو أصبحوا مجرد مقيمين فيها أو لاجئين إليها من التعويض. ودعا بشدة إلى التدخل لصالح الضحايا الذين لم يغادروا بلدهم الأصل أو الذين بقوا فيه.

وتشير الدراسة نفسها إلى مشكلة لاجئين حديثة التاريخ نسبياً فيها بعض أوجه الشبه بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وهى مشكلة لاجئى الهند وباكستان. فقد اتفقت حكومتا البلدين على مبدأ يقضى بأن أملاك اللاجئين المنقولة وغير المنقولة يجب أن تبقى لهم. وقد تم تعيين حراس للعناية بمثل هذه الممتلكات وإدارتها لصالح المالكين. وفى الوقت نفسه تمّ تعيين مسجلين للطلبات التى يتقدم بها اللاجئون وأعطوا تعليمات بتسجيل الأملاك التى يتركها هؤلاء وراءهم (الموسوعة الفلسطينية. المجلد الرابع. ص ٤-٥).

(٢٧) عندما تقدمت إسرائيل بطلب قبول عضويتها فى الأمم المتحدة، انقسم الموقف الدولى إزاءها، خاصة وأنها منذ الأيام الأولى لولادتها رفضت الالتزام بقرار التقسيم (١٨١) والقرار ١٩٤ المتضمن حق اللاجئين فى العودة، وتدويل القدس، وتعقب المتهمين بقتل المبعوث الدولى برنادوت. وفى سياق تسوية معينة، طلبت الجمعية العامة إلى إسرائيل تأكيدات بالتزامها القرارين المذكورين. وبناء عليه صدر القرار ٢٣٧ فى ١٩٤٩/٥/١١ الذى نص على قبول إسرائيل عضواً فى المنظمة الدولية ربطاً بالتزامها القرارين ١٨١ و١٩٤ . وفى اليوم التالى (١٩٤٩/٥/١٢) وتحت إشراف لجنة التوفيق الدولية بشأن فلسطين أكدت إسرائيل التزامها القرارين المذكورين حين وقع مندوبوها ما يسمى آنذاك ببروتوكول لوزان، بين الدول العربية وإسرائيل. ومن أهم نقاطه:

١) اتخاذ الخريطة الملحقة بقرار الجمعية العامة الصادر فى ٤٧/١١/٢٩ (أى قرار التقسيم) أساساً للمحادثات بشأن مستقبل فلسطين مع بعض تعديلات إقليمية تقتضيها اعتبارات فنية.
٢) ارتداد إسرائيل إلى ما وراء حدود التقسيم.
٣) تدويل القدس.
٤) عودة اللاجئين وحقهم فى التصرف بأملاكهم وأموالهم وحق التعويض للذين لا يرغبون فى العودة (راجع الموسوعة الفلسطينية- المجلد الأول. ص٢٣٩ وما بعدها والمجلد الرابع ص١٩ وما بعدها).

(٢٨) عبر عن ذلك بوضوح شديد أحد أقطاب السياسية الإسرائيلية، والزعيم السابق لحزب العمل، وأحد أركان كاديما (حالياً) شمعون بيريس فى كتابه «زمن السلام» الصادر بالفرنسية عن دار أوديل جاكوب، فى باريس فى ١٩٩٣ . الفصل الرابع عشر، ص٢٢٩ وما بعدها.

(٢٩) راجع نص القرار ٢٤٢ و٣٣٨ . كما وردا على الصفحة الإلكترونية للأمم المتحدة. وكما وردا أيضاً فى كتاب «شرم الشيخ- اللاجئون- الحل الدائم»،المكتب السياسى للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، ص٢٠١ و٢٠٢، منشورات شركة التقدم العربى (بيروت)، ط١: تشرين الثانى (نوفمبر) ٢٠٠٢ .

(٣٠) قاطعت إسرائيل أول اجتماع للجنة اللاجئين فى المتعددة فى أوتاوا (كندا) يوم ١٩٩٢/٥/١٢ بدعوى أن رئيس الوفد الفلسطينى (د. إلياس صنبر) هو من اللاجئين الفلسطينيين (فى الشتات) الذين لا يجوز لهم، حسب صيغة مدريد، المشاركة فى المفاوضات. ونجح الوفد الفلسطيني، مستفيداً من غياب إسرائيل، فى إدراج القرار ١٩٤ ضمن «المبادئ العامة» لمحضر الاجتماع، وذلك بحدود الصيغة التى اعتمدت فى هذه اللجنة باعتبار المحاضر حيزاً للآراء وليس لنتائج المفاوضات. وكان الوفد الفلسطينى يحدوه الأمل أن

يجري تثبيت هذا في المحاضر اللاحقة أي يتحول بالتراكم، إذا جاز التعبير، وعندما تحين ساعة الحل النهائي، إلى أساس لحل قضية اللاجئين. ولكن حين انعقدت الدورة الثانية للجنة اللاجئين في أوتاوا يوم ١٩٩٢/١١/١١ برئاسة د. محمد الحلاج (بعد أن نفي عضويته في المجلس الوطني الفلسطيني بناء على ضغط إسرائيل الذي أدى إلى استبعاد د. إلياس صنبر عن رئاسة الوفد الفلسطيني في حينه) أعلنت إسرائيل في هذه الجلسة رفضها لاعتماد القرار ١٩٤ كمرجعية للبحث في موضوع اللاجئين ولإدراجه ثانية في المحضر. وتمّ لها ما أرادت بدعم من الولايات المتحدة. ومنذ ذلك الحين بدأ البحث في المتعددة بالتركيز على معالجة الجانب الإنساني في قضية اللاجئين (راجع بهذا الخصوص كتاب «الطريق الوعر»، المكتب السياسي للجبهة الديموقراطية، شركة دار التقدم (بيروت)، ط١/ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٧ ص١٢٠، وكتاب «شرم الشيخ- اللاجئون- الحل الدائم»، مصدر سبق ذكره،ص٩٣و٩٤ . وكذلك مقابلة مع د. إلياس صنبر في جريدة «الحياة» اللندنية في ١٩٩٦/١٢/١٩).

(٣١) أغفل أوسلو أي ذكر للقرار ١٩٤ . وحين حاول الوفد الفلسطيني، في مفاوضات الحل الدائم (١٩٩٩/٩/١٣) إدراج القرار ١٩٤ كأساس لبحث قضية اللاجئين، رفض الجانب الإسرائيلي ذلك متمسكاً بنص اتفاق أوسلو الذي لا يشير إطلاقاً إلى القرار ١٩٤ . بعد ذلك بدأ المفاوض الفلسطيني يقدم تفسيرات عدة للقرار ١٩٤ . فالعودة تكون إلى الدولة المستقلة، وليس إلى الديار والممتلكات. ومن يتم توطينهم في الخارج يمنحون جنسية الدولة الفلسطينية. (راجع النص الكامل لاتفاق أوسلو في كتاب «الطريق الوعر»، المكتب السياسي للجبهة الديموقراطية، إصدار شركة دار التقدم العربي (بيروت)، ط١/ ١٩٩٧ ص٢٠٤ . راجع كذلك وقائع مفاوضات الحل الدائم المذكورة أعلاه. كتاب «شرم الشيخ- اللاجئون- الحل الدائم»، مصدر سبق ذكره، ص٨٩ وما بعدها).

(٣٢) مع أن المفاوض الإسرائيلي رفض في مفاوضات كامب ديفيد (تموز/ يوليو ٢٠٠٠) اعتماد القرار ١٩٤ أساساً لحل قضية اللاجئين، وبما يكفل لهم حق العودة إلى الديار والممتلكات، عاد المفاوض الفلسطيني مرة أخرى إلى مفاوضات طابا (كانون الثاني ٢٠٠١) بالاستناد إلى وثيقة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وقد نصت بشأن اللاجئين على التالي:

١- يعترف الجانبان كلاهما بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى فلسطين التاريخية أو...

٢- يعترف الجانبان كلاهما بحق اللاجئين في العودة إلى وطنهم.

سيحدد الاتفاق تنفيذ هذا الحق بطريقة تتوافق مع الحل القائم على أساس دولتين، وسيحدد المواطن خمسة خيارات محتملة للاجئين: ١) دولة فلسطين، ٢) مناطق من إسرائيل ستنقل إلى فلسطين ضمن تبادل الأراضي. ٣) إعادة توطين في الدولة المضيفة. ٤) إعادة توطين في دولة ثالثة. ٥) الإدخال إلى إسرائيل.

سيوضح الاتفاق في سياق تعداد هذه الخيارات أن العودة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والمناطق التي تتم حيازتها ضمن تبادل الأراضي ستكون حق لجميع اللاجئين الفلسطينيين. هذا بينما سيعتمد التوطين في البلدان المضيفة وإعادة التوطين في بلدان ثالثة والاستيعاب داخل إسرائيل على سياسات تلك البلدان.

تستطيع إسرائيل أن توضح في الاتفاق أنها تعتزم اعتماد سياسة يتم بموجبها استيعاب بعض اللاجئين في إسرائيل بما يتفق مع قرار إسرائيل السيادي.

أعتقد بأن الأولوية يجب أن تكون للاجئين في لبنان.

يوافق الجانبان على أن هذا هو تنفيذ القرار ١٩٤».

نلاحظ إذن أن تفسير الرئيس كلينتون للقرار ١٩٤ يخالف بشكل واسع تفسير اللجنة القانونية للأمم المتحدة وما جاء في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ومع ذلك اعتمد المفاوض الفلسطيني هذه الاقتراحات أساساً للمفاوضات، بل وأساساً لتحركاته اللاحقة التي سنأتي على ذكرها فيما بعد. (راجع النص الكامل لمقترحات الرئيس كلينتون في كتاب «السور الواقي..»، للمكتب السياسي للجبهة الديموقراطية. صادر عن شركة دار التقدم (بيروت) والدار الوطنية (دمشق) ط١/ آب (أغسطس) ٢٠٠٣، ص١١٢).

(٣٣) «شرم الشيخ- اللاجئون- الحل الدائم»، مصدر سبق ذكره، ص١٠٠-١٠١ .

(٣٤) صدرت هذه الدراسة بعنوان «اللاجئون الفلسطينيون.. قضايا ومقترحات» في حزيران (يونيو) ١٩٩٩ باسم د. أسعد عبد الرحمن مسئول ملف اللاجئين في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (آنذاك) وهي بالأساس دراسة قيمة أعدها الباحث سلمان أبو ستة تدحض، من بين أمور أخرى، الادعاء الإسرائيلي بتعذر إمكانية العودة (مادياً وعملياً) لأسباب جغرافية وديموجرافية. حيث جرى «تطوير» هذه الدراسة على يد دائرة شؤون اللاجئين بالاتجاه المشار إليه أعلاه. ويشير بعض ما ورد في مقدمة هذه

الدراسة بوظيفتها: «إن المهمة الأساسية أمامنا اليوم، بعد أن فشلت كل المحاولات الأخرى، هى أن نكسر المحرمات ونجتاز الأفكار المعلبة (!) وأن نلقى نظرة طازجة (!) على إمكانات وكيفية إعادة اللاجئين على مراحل دون خوف من الانتقاد التقليدى (!). إن هذه هى الطريقة الوحيدة للتوصل إلى حل عادل ودائم».

أما الاقتراح الخاص بأولوية عودة لاجئى لبنان وغزة فقد تم إيراده (ص٧) كما يلي: «لدراسة أثر عودة اللاجئين على مراحل سنقوم بتفحص سيناريوهين مهمين: الأول يتعلق بعودة اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان. وهذا أمر ملح جداً نظراً لظروف المعيشة والعمل البالغة السوء للعديد من المعوقات التى يعيشون تحتها. أما الثانى فهو عودة اللاجئين الفلسطينيين فى غزة حيث يحشر أكثر من مليون شخص داخل مساحة لا تزيد عن ٣٦٠ كم٢ دون عمل أو مستقبل..» وتقترح الدراسة عودة اللاجئين الفلسطينيين فى الأردن إلى دولة مستقلة فى الضفة الغربية. وواضح أن ما جاء فى هذه الورقة يلتقى مع الدعوة إلى «وقف الحديث عن حق العودة والتخلص من ذهنية اللجوء والاندماج فى المجتمع المحلى واستبدالها بمفهوم أولويات إقليمية محددة لاستيعاب اللاجئين بشكل نهائى بعد إنشاء صندوق للتعويضات» وهو ما ورد حرفياً فى دراسة دونا أرتز «من لاجئين إلى مواطنين.. الفلسطينيون ونهاية الصراع العربى - الإسرائيلي» (راجع كتاب «شرم الشيخ- اللاجئون- الحل الدائم»، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤-١٠٥).

(٣٥) «ما بعد السور الواقي»، للمكتب السياسى للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين. إصدار شركة دار التقدم العربى (بيروت) والدار الوطنية الجديدة (دمشق) أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٣، ص١٢٢ .

مصطلحات عبرية

إعداد: وحدة الترجمة

١- بئير طوبيا:
مستعمرة عمالية تابعة لحركة المستعمرات، تأسست عام ١٩٣٠، فى السهل الساحلي، وكانت هذه المستعمرة قد أقيمت فى البداية كقرية عام ١٨٨٧ على أرض البارون روتشيلد وأطلق عليها اسم كاستينا، نسبة إلى القرية العربية القريبة منها.

وبسبب ظروف حياتية صعبة، وبُعد القرية عن التجمع اليهودي، وقلة المياه، وتعرضها للاعتداءات من جانب الجيران العرب، هُجِّرت هذه المستعمرة. وفى عام ١٨٩٦، أعيد بناؤها من جديد، بمساعدة جماعة أحباء صهيون، وأطلق عليها اسم بئير طوبيا، على اسم البئر العربية التى كانت موجودة فى المنطقة واسمها بئير طوبيا.

وفى الحوادث الدامية فى أغسطس ١٩٣٩، هاجم العرب هذه المستعمرة وأضرموا فيها النار، وصمد المدافعون عنها حتى وصول الجيش الإنجليزي، الذى أرغمهم على مغادرة المستعمرة.

وقد أقيمت المستعمرة الحالية قرب أطلال بئير طوبيا القديمة.

٢- بوبر، موردخاى مارتن:
أديب ومفكر يهودى وصهيوني، وُلِّد فى فيينا عام ١٨٧٨، وفى شبابه انضم إلى الحركة الصهيونية، وكان أحد محررى "دى فيلت" صحيفة الهستدروت الصهيونية العالمية، وهو بروفيسور فى الفلسفة ونظرية أخلاق الدين اليهودي، وكان تأثيره قوى على الطلبة اليهود فى جامعات وسط أوروبا، وعلى المثقفين الشباب الذين اهتموا بالصهيونية والنهضة الوطنية.. وقد اشتهر عن طريق نشره لكتابه "أنا وأنت" الذى تضمن فلسفته.

فى عام ١٩٣٨، أقام فى القدس، ودرس علم الاجتماع فى الجامعة العبرية، وكان أحد رؤساء حركة "بريت شالوم"، التى أيَّدت إقامة دولة يهودية - عربية فى فلسطين، وترجم كتاب التوراة إلى اللغة الألمانية، ساعده فى ذلك فرانتس روزنتسفيج، كما ألَّف كتبا حول مواضيع فلسفية وصهيونية ودينية. وقد دعا إلى التجنيد الداخلى يهودياً وصهيونياً، وإلى تعميق المعرفة اليهودية. إلى أن توفى فى القدس عام ١٩٦٥ .

٣- هوب - سيمبسون، دين فحشبون:
تقرير وضعه السير "جون سيمبسون"، المبعوث البريطانى لفلسطين، عام ١٩٣٠، والذى كلف بوضع تقرير عن شئون الهجرة والاستيعاب فى فلسطين.

وقد حاول سيمبسون فى تقريره البرهنة على أن فلسطين غير قادرة على استيعاب أعداد هائلة من الهجرة اليهودية، وطالب بتحديد الهجرة وشراء الأراضى فى فلسطين.

وقد نُشِرت توصياته فى "الكتاب الأبيض"، الذى صدر عن وزير المستعمرات البريطانية اللورد باسفيلد.

٤- هاحَفير - الزميل:
رابطة طلابية صهيونية تأسست عام ١٩١٢ فى سويسرا من طلبة من أصل روسي.. وبعد ذلك، أقيمت روابط هاحَفير فى دول أخرى فى أوروبا الغربية وفى روسيا، حيث كان عملهم هناك سرياً. وكان مركز حركة هاحَفير فى برلين.

خلال الحرب العالمية الأولى، واصلت حركة هاحَفير نشاطاتها فى روسيا سراً، وتعاونت مع حركة "تسعيرى تسيون" (شباب صهيون) إلى أن قررت عدم الخوض فى النشاطات الحزبية.

وتقررت أهداف هذه الحركة خلال مؤتمرها الذى عقد عام ١٩١٧ على النحو التالي: إعداد كوادر من المثقفين العبريين الصهاينة لتأييد حركة مكابي. وبعد الثورة البلشفية تحولت الحركة مرة أخرى إلى العمل السري، وتم اعتقال الكثيرين من أعضائها بسبب نشاطاتهم الصهيونية.

وفى مطلع العشرينيات، جددت منظمة هاحَفير نشاطها علنا، ولكنها لم تدم طويلا بعد ذلك.

الصحف الرئيسية فى إسرائيل

م	اسم الصحيفة	معناها باللغة العربية	تاريخ التأسيس	الجهة المؤسسة	أعداد التوزيع
١	يديعوت أحرونوت (يومية)	آخر الأخبار	١٩٣٩	ملكية خاصة لعائلة موزيس الإعلامية	الصحيفة الأكثر توزيعاً فى إسرائيل إذ يقرأها حوالى ثلثى قراء الصحف العبرية، حيث توزع ٣٠٠ ألف نسخة يومياً و٦٠٠ ألف نسخة للعدد الأسبوعى (الجمعة)
٢	هاآرتس (يومية)	الأرض	١٩١٩	مالكة هذه الصحيفة هى كتلة الإعلام "شوكين"	العدد اليومى (٦٥ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٧٥ ألف نسخة)
٣	معاريف (يومية)	صلاة الغروب	١٩٤٨	ملكية خاصة لعائلة نمرودى الإعلامية	العدد اليومى (١٦٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٢٧٠ ألف نسخة)
٤	هاتسوفيه (يومية)	المراقب	١٩٣٨	المفدال (الحزب الدينى القومى)	العدد اليومى (٦٠ ألف نسخة)
٥	جيروزاليم بوست (يومية)	بريد القدس	١٩٣٢	ملكية خاصة لمجموعة جريشون أجررون	العدد اليومى (٣٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٥٠ ألف نسخة) (توزع يوميا طبعة دولية فى أمريكا الشمالية وطبعة أسبوعية باللغة الفرنسية فى أوروبا)
٦	جلوبس (يومية اقتصادية)	–	١٩٨٣	شركة "جلوبس لتونوت للنشر" التى تمتلكها مجموعة مونتين	٤٠ ألف نسخة
٧	هاموديع (يومية)	المخبر–	–	حزب أجودات يسرائيل	العدد اليومى (٢٥ ألف نسخة) توزع نسخة أسبوعية باللغة الإنجليزية

رقم الإيداع ٢٠٠٦ / ٢٠٠٣

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 227 - 229 - 6

مطابع التجارية - قليوب - مصر





النشاط والأهداف

انشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة الاف جنيه للهيئة وخمسة الاف جنيه للافراد).



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر